"الكتاب يرسم صورة مفزعة" مجلة دايركتور



الصفقات القذرة

الحقائق الغائبة عن غسيل الأموال حول العالم، والجريمة الدولية والإرهاب

تأليف

بيتر ليللي

ترجمة

علا أحمد

مجموعة النيل العربية

الصفقات
القذرة



الصفقات القــذرة

الحقائق الغائبة عن غسيل الأموال حول العالم والجريمة الدولية والإرهاب

تأليف
بيتر ليللي

ترجمة
علا أحمد

مجموعة النيل العربية

English Edition Copyrights

حقوق الطبعة الإنجليزية:



KOGAN PAGE
London, England

"**Dirty Dealing:** The Untold Truth about Global Money Laundering, International Crime and Terrorism"
First published by Kogan Page Limited in 2000, reprinted 2001, second edition 2003.

I.S.B.N. Kogan Page: 0-7494-4034-1
I.S.B.N. Arab Nile Group : 977-377-071-4

حقوق الطبعة العربية:

عنوان الكتاب : الصفقات القذرة
تأليف : بيتر ليللي
ترجمة : علا أحمد
رقم الإيداع : 21177
الترقيم الدولي : 977-377-071-4
الطبعة : الأولى
سنة النشر : **2005**
الناشر : **مجموعة النيل العربية**
العنوان : ص.ب : 4051 الحي السابع
مدينة نصر ـ القاهرة ـ ج.م.ع
التليفون : 00202/2707696 - 2754583
الفاكس : 00202/2707696
بريد إلكتروني : e-mail: arab_nile_group@hotmail.com

لا توجد قلعة حصينة لدرجة أن النقود تعجز عن الاستيلاء عليها.

(شيشيرون Cicero، 106-43 قبل الميلاد)

يُختبر الذهب بالنار، والإنسان بالذهب.

(مثل صيني قديم)

المحتويات

تمهيد: مغسلتي الجميلة

وراء كل ثروة عظيمة... جريمة

أونوريه دي بلزاك
(HONORÉ DE BALZAC)

فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية القليلة، يحرك المجرمين دافع واحد فقط وهو الربح، فالطمع هو الذي يدفع ويحرك المجرم، ويترتب على ذلك في النهاية ضرورة إدخال الأموال المكتسبة بطرق غير قانونية في النظم المالية الشرعية للأمة. وتتضمن عملية غسل الأموال إكساب الأصول أشكالا مقنّعة كاذبة حتى يتسنى استخدامها دون اكتشاف النشاط غير القانوني الذي أنتجها. ولهذه العملية آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة. فغسل الأموال يقدم لتجار المخدرات والإرهابيين وتجار الأسلحة الوقود الذي يمكّنهم من إدارة عملياتهم والتوسع فيها، وإذا لم يتم كبح جماحه، يمكن أن يحدث تآكلا في نزاهة أمتنا ومؤسسات العالم المالية.

(شبكة تنفيذ قوانين الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية مارس 1996 - إصدار «1»)

يتم غسل الأموال لإخفاء النشاط الإجرامي المرتبط بها، بما في ذلك الجرائم المولدة لها مثل تجارة المخدرات أو التهرب غير القانوني من الضرائب. والأنشطة الإجرامية هي محرك غسل الأموال الذي يخفي المصدر الحقيقي للأموال حتي يمكن استخدامها بحرية. إنه خدمة الدعم التي تسمح للمجرمين بالاستمتاع بثمار جرائمهم.. وتسمح للجريمة بتحقيق أرباح ومكاسب كثيراً ما تكون طائلة.

(مكتب مراقب العملة وغسل الأموال الأمريكي: الدليل المصرفي إلى تحاشي المشكلات)

في الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001، تغير العالم، وبعد مرور فترة وجيزة جداً على الأحداث المروعة التي وقعت في الولايات المتحدة، انتبهت وسائل الإعلام إلى الموضوع الأساسي الخاص بتمويل الإرهاب، ومنذ ذلك الحين والحرب على الإرهاب مركزة بدرجة كبيرة على تضييق الخناق على مصادر تمويل مثل هذه الأنشطة، وقامت كل دولة في العالم تقريبًا بإدخال أو تعديل أو تقوية نظام مكافحة غسل الأموال بها، وأصدرت الدول الكبرى تقارير حول مدى حسن أدائها بهذا الصدد، مستشهدة بمبالغ تمويل الإرهاب التي تم تجميدها أو مصادرتها.

ولكن إذا كان مثل هذا التقدم قد جرى إحرازه، إذن لماذا يخالجني شعور بالتشاؤم حيال ما يجرى؟ لقد نشرت الطبعة الأولى من كتاب «الصفقات القذرة» في نهاية عام 2000، وخلصت في القسم الأخير منه إلى أن غسل الأموال وكل شيء مرتبط به هو في جوهره قضية أخلاقية. وقلت أنه يعد واحداً من أخطر المشكلات الاجتماعية والمتصلة بالأعمال في القرن الجديد، مورداً مقتطفات من تقرير الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات الدولية الصادرة في عام 1998 والذي جاء فيه ما يلي:

> إن لغسل الأموال آثار اجتماعية مدمرة وهو يشكل تهديداً للأمن القومي لأن غسل الأموال يقدم لتجار المخدرات والإرهابيين وتجار الأسلحة وغيرهم من المجرمين الوقود الذي يمكنهم من إدارة عملياتهم والتوسع فيها، وهم في سبيل القيام بذلك يتلاعبون بالنظم

> المالية في الولايات المتحدة وخارجها. وإذا لم يتم كبح جماحه، يمكن أن يحدث تآكلا في نزاهة المؤسسات المالية بأي بلد. إن الجريمة المالية المنظمة تلعب دوراً متزايد الأهمية يهدد سلامة وأمن الشعوب والدول والمؤسسات الديمقراطية، علاوة على أن قدرتنا على ممارسة السياسة الخارجية وتعزيز أمننا وازدهارنا الاقتصادي تعوقها هذه التهديدات الموجهة لشركائنا في الديمقراطية والسوق الحرة.

لقد نُشرت هذه الكلمات النبوئية في فبراير 1999، واختتمت الطبعة الأصلية من هذا الكتاب بالكلمات التالية:

> إن الجريمة لا يمكن لها أن تنجح إلا إذا أمكن استغلال الأموال المولدة بواسطتها دون العلم بمصدرها الحقيقي. علاوة على ذلك فالنشاط الإجرامي يواصل توسعه لأن الأموال المغسولة يعاد استثمارها في الأعمال. إن غسل الأموال هو الأداة التي تمكِّن من حدوث ذلك، وهو عملية دورية ذات طبيعة ديناميكية وقوية، ولن تتوقف إلا عندما ينفذ عالم الأعمال المشروعة إجراءات مترابطة قوية مضادة لغسل الأموال على نحو جاد، وعندما تقوم السلطات المعنية بعمل قاسٍ ورادع في مواجهة الأشخاص والمؤسسات التي تمكِّن من حدوث ذورة الغسل. إن هذه مشكلة خطيرة تستوجب الآن القيام بمثل هذا العمل الصارم، أما إذا لم يحدث ذلك (وهذا ما أخشاه)، فإن المستقبل يبدو شديد القتامة فعلا.

لا أحد ـ وأنا منهم بالتأكيد ـ كان يمكن أن يتنبأ بوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر المروعة، ومع ذلك فمثلما توضح الفقرة المقتطفة من التقرير المريكي لعام 1998، فقد كان هناك علامات تحذيرية أكثر من كافية لسنوات عديدة تسمح للمرء بتوقع حدوث شيء مروع إن عاجلا أو آجلا، بيد أن الشيء الوحيد الذي أخطأ الجميع في فهمه هو افتراض أن مرتكبي أي عمل شائن سيكونون من إحدى عصابات الجريمة المنظمة العاملة عبر الحدود القومية وليسوا إرهابيين.

إن الطبعة المعدَّلة من كتاب «التعامل القذر» تنطلق من مقدمة منطقية أساسية مفادها

أن غسل الأموال لايزال إحدى القضايا العالمية الرئيسية التي لم تحسم بعد، وترجع الأهمية البالغة لعملية غسل الأموال القذرة إلى أنها تشكل المحرك الذي يدير الأنشطة الضارة والهدامة في العالم مثل الجريمة والإرهاب والمخدرات والدعارة وتجارة الرقيق. وإذا كنا ندرك الآن أنها مشكلة خطيرة، إلا أنني أشك في أننا بدأنا نتخذ خطوات لعلاجها، فمعظم الموضوعات ـ إن لم يكن كلها ـ التي كتبت عنها في الطبعة الأولى من هذا الكتاب لاتزال موجودة. والواقع أن هناك أدلة تشير إلى أننا تعلمنا القليل جداً وأن المشكلات تزداد تفاقمًا.

قبيل نشر الطبعة الأولى من كتاب «التعامل القذر» مباشرة، كانت الإدارة الأمريكية تسعى إلى توسيع تعريف غسل الأموال ليشمل الجرائم المالية. ووقتها ـ والآن أيضًا ـ جادلت بأن ذلك خطأ: ومن الخطأ الآن أيضًا الاعتقاد بأن غسل الأموال لا يكون مهمًا إلا عندما يرتبط بالإرهاب، وهكذا يحاول كتاب «التعامل القذر» رواية قصة غسل الأموال بكافة أشكاله المقنَّعة ويقترح ما يمكننا القيام به من أجل مكافحة غسل هذه الأموال الملوثة. والأهم من ذلك كله أننا يجب ألا ننسى أبداً أن غسل الأموال لا يحدث في فراغ: فعند نقطة ما على الطريق ستكون هناك دومًا معاناة إنسانية حقيقية ناجمة عن هذا التعامل القذر...

هو من أصل أمريكي جنوبي (أي من أمريكا الجنوبية) ولديه منازل في لندن وسويسرا، كما يمتلك شاليه في جستاد (منتجع شتوي للتزلج) وڤيلا في كاب دانتريب (يمضي فيها شهر أغسطس كله). ومتزوج من سيدة إيطالية رائعة تتسوق في المحلات التي تبيع الماركات العالمية باهظة الثمن وله منها ثلاثة أبناء يتعلمون في مدارس خاصة ويتكلمون ثلاث لغات على الأقل بطلاقة. هو عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات المرموقة في أنحاء أوروبا ومعروف عنه أنه ثري بشكل مستقل. هو يحنو على الحيوانات ويتبرع بمبالغ كبيرة للجمعيات الخيرية، ويتمتع عمومًا بشخصية لطيفة ومحبوبة ونزاهته واستقامته ليست محل شك على الإطلاق، لكن الحقيقة هي أن ثروته كوَّنها من المخدرات المجلوبة من أمريكا الجنوبية والأنشطة الإجرامية المنظمة المرتبطة بها.

إنسجامًا مع مكانته ونفوذه، يوجد لهذا الرجل صلات في جميع أنحاء العالم: أو على الأقل هذا هو حال مديري إمبراطوريته، وغالبية هذه الصلات مع أشخاص من النوع الذي لا يكون موضع ترحيب على موائد المطاعم الفاخرة الذي يتناول فيها رجلنا عشاءه حول العالم، إلا أن بعضهم كثيراً ما تتم دعوتهم: محامون، مصرفيون، محاسبون، مستشارون مهنيون. وتبدأ الأموال التي تدفع بها قيمة تلك الوجبات الباذخة في حقول الكوكة في كولومبيا أو حي بيوت الدعارة في أمستردام أو مكان آخر مريب. ويتحول نبات الكوكة المجلوب من كولومبيا إلى كوكايين يُشحن بعد ذلك إلى الولايات المتحدة. ويتم إيداع الأموال المتولدة من هذا النشاط في مؤسسة مالية متعاونة في البرازيل، ومن هناك تذهب الأموال إلى أوروبا الشرقية حيث يتم توظيف العديد من الاستثمارات في صناعات محلية. ويتم توفير المزيد من رأس مال الاستثمارات من خلال مؤسسة أعمال دولية (IBC) في جزر البهاما لا تدفع ضرائب ومملوكة من خلال أسهم لحامليها، وترتبط هذه المؤسسة بدورها ببنك أوفشور في منطقة الباسيفيكي مملوك بالكامل لرجلنا. تقوم بعض شركات أوروبا الشرقية بتأسيس شركات مشروعات مشتركة في ڤيينا وتفتح حسابات بنكية في مؤسسات مالية نمساوية مرموقة. هذه الشركات الموجودة في ڤيينا يكاد يقتصر عملها على إصدار فواتير بقيمة الخدمات المهنية المقدمة لأجزاء الإمبراطورية الأخرى والتي تحول الأموال إلى الحسابات البنكية المناسبة في ڤيينا. هناك أيضًا شركة بالمملكة المتحدة تم شراؤها من على الرف وأعضاء مجلس إدارتها المرشحون وأسهمها مملوكة لمؤسسة الأعمال الدولية في جزر البهاما، وتقوم شركات ڤيينا بتحويل الأموال إلى الشركة البريطانية نظير تقديمها المزيد من الخدمات المهنية لها، فتشتري الشركة البريطانية سبائك نحاس وتصدر لها شهادة ملكية ويتم الاتجار فيها في أسواق المعادن بلندن، ثم استثمار الأموال المتولدة من هذا النشاط في السوق العقارية التجارية بالمملكة المتحدة وسويسرا، وبذلك يتولد دخل إيجاري يدار بدوره بمعرفة مستشارين محترفين لتقليل الالتزامات الضريبية إلى الحد الأدنى.. كل هذا مجرد جزء واحد فقط من إمبراطورية رجلنا المالية.

كانت أولجا Olga فتاة حسناء تعمل بمكتب بريد بإحدى دول الكتلة الشرقية السابقة،

وتكافح لتدبير نفقات الحياة من أجرها الضئيل. وعندما عرض عليها العمل في أحد المطاعم الألمانية نظير راتب شهري قدره 1000 جنيه استرليني، قبلت على الفور وراحت تتباهى بهذه الفرصة بين أفراد أسرتها، ولكن ما أن عبرت الحدود حتى اغتصبها الرجال الذين عرضوا عليها هذه الفرصة الرائعة ثم أعطوها زي عملها الجديد: ملابس داخلية رديئة الصنع. في البداية عملت أولجا في بيت للدعارة في برلين وكانت تستقبل ما يصل إلى 20 رجلا في الليلة الواحدة، فرض عليها أن تدعهم يمارسون الجنس معها دون استخدام واقٍ ذكري لكي يدفعوا أكثر، وكانت النقود التي تكسبها ـ عادة 30 جنيهًا استرلينيًا في النصف ساعة ـ تذهب مباشرة إلى قوّادها، وفي النهاية كانت هذه الأموال تخضع لعملية تنظيف من خلال نظم الصيرفة والأعمال العالمية دون أدنى صلة بالأسلوب اللا إنساني المشين الذي اكتسبت به. كانت أولجا تمنع من الخروج من المنزل أثناء ساعات النهار، وعندما ذبل جمالها في عيون قواديها بألمانيا، بيعت بمبلغ 1500 جنيه استرليني لقوّاد في أمستردام وأجبرت على العمل في أحد أحياء بيوت الدعارة في المدينة 12 ساعة يوميًا.

إن أولجا مجرد واحدة من آلاف النساء اللاتي يتم إغراؤهن والإيقاع بهن في نسخة حديثة من تجارة الرقيق التي تدر أموالا طائلة على القائمين بإدارة شبكاتها، والذين يفلتون عادة من يد العدالة ولا يتم القبض عليهم، وعندما تصبح أولجا عديمة الفائدة، يكون هناك أخريات كثيرات يتم «إقناعهن» بأن يحلوا مكانها.

الفصل الأول

في البداية...

إذا أردت أن تسرق، اشتر بنكًا.

برتولت بريخت

(BERTOLT BRECHT)

الصورة التي مازالت راسخة في الأذهان عن غسل الأموال هي لشخص مريب المظهر يحضر إلى كاونتر أحد البنوك وهو يحمل في يده حقيبة مكتظة بأوراق البنكنوت المستعملة. وحتى وقت قريب، حاولت تحليلات أكثر تعقيداً للمشكلة أن تختزل العملية إلى تقنية محكمة من ثلاث مراحل (الإيداع المصرفي، التفتيت والتجزئة، والدمج)، ولعله أصبح من الواضح الآن فقط أن غسل الأموال نشاط ديناميكي قوي وضار له آثار وعواقب مدمرة وبعيدة المدى.

ينظر لغسل الأموال (بمفرده) تقليديًا على أنه تنظيف الأموال القذرة المولدة بواسطة النشاط الإجرامي: وفي العقلية الجماعية ربما ترتبط هذه الجرائم بتجارة المخدرات. وبالطبع فغسل الأموال هو ذلك وأشياء أخرى كثيرة. ولكي نستوعب مدى قوة وتأثير غسل الأموال، علينا أن نعود إلى الغرض من الجريمة، فالغالبية العظمى من الأفعال غير القانونية ترتكب من أجل تحقيق شيء واحد: المال، وإذا جاء المال عن طريق الجريمة، يكون عديم الفائدة ما لم يكن

بالإمكان إخفاء ملامح مصدر الأموال الأصلي الملوث والأفضل طمسها ومحوها. إن ديناميكية غسل الأموال تقع في القلب الفاسد لكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها العالم:

- من الواضح أن غسل الأموال نتيجة ثانوية وطبيعية مترتبة على الاحتيال المالي، لكن الاحتيال يكون في الوقت ذاته امتداداً واستمراراً ـ في بعض الحالات ـ لغسل الأموال حينما يتم تمويل الاحتيال ذاته من عائدات جريمة سابقة.

- تحتاج الجماعات الإرهابية إلى غسل الأموال، ولكن تتوازى مع ذلك إدعاءات ومزاعم بأن مثل هذه الجماعات ضالعة في ممارسة النشاط الإجرامي المنظم على نطاق واسع (ومن أبرز هذه الأنشطة تجارة المخدرات) وذلك بالتعاون مع جماعات إجرامية معروفة. وقد قيلت هذه الادعاءات عن منظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، ومنظمة إيتا الانفصالية (ETA) وجيش التحرير الأيرلندي (IRA) ومنظمات أخرى كثيرة غيرها.

- بلدان بأكملها وصل اقتصادها إلى حالة يرثى لها بسبب النشاط الإجرامي والحاجة إلى تحويل المكاسب الحرام الناتجة عنه إلى عملة مقبولة عالميّا (في الغالب إلى دولارات أمريكية). وتعد كولومبيا مثالا واضحًا لذلك وتقترب المكسيك من هذا الوضع بسرعة، أما في بقية قارة أمريكا الجنوبية فهناك بوليفيا التي يمارس 300 ألف من سكانها تجارة الكوكة بشكل مباشر أو غير مباشر. وأدى اقتلاع أكثر من نصف مساحة حقول هذا النبات في السنوات الأخيرة إلى ازدياد تفاقم مشكلة البطالة والفقر هناك. أما في روسيا فإن تأثير ونفوذ الجماعات الإجرامية منتشر ومتغلغل على كافة المستويات: من الشارع الروسي إلى أعلى الكوادر في الكرملين نفسه. وفي بورما يعتقد على نطاق واسع أن مجلس الحكم العسكري ذاته متورط في تجارة المخدرات، وهذه الدولة ما هي إلا واحدة فقط من مجموعة من الدول التي يشتبه في أنها «دول مخدرات».

- أدى سقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة إلى اندلاع حروب وصراعات ذات طابع

محلي أكبر في مناطق متفرقة من العالم، وكثير من تلك الصراعات له صلات مباشرة بالنشاط الإجرامي المنظم.

- غسل الأموال نتيجة جوهرية مترتبة على ممارسة أنشطة مثل تجارة الرقيق وتجارة الجنس والابتزاز والابتزاز التهديدي. ولكن النقطة الأكثر جوهرية هي أنه ما أن يتم تنظيف الأموال حتى يعاد استثمارها في تلك الأنشطة من جديد، وهو ما يدفع هذه الدائرة الشريرة إلى الاستمرار إلى الأبد.

- غسل الأموال هو الديناميكية التي تمكّن النشاط الإجرامي بكافة صوره وأشكاله من النمو والتوسع. وهذه العملية ـ قناة توصيل الأموال المنظفة ـ أصبحت الآن جزءاً أساسيًا من بيئة الأعمال «الطبيعية» بحيث أصبحت فرصتنا في السيطرة عليها ـ ناهيك عن استئصالها ـ ضعيفة للغاية.

لقد صار تفشي الجريمة المنظمة حقيقة مسلَّم بها ـ للأسف ـ من حقائق حياة الأعمال الكونية، ويلزم إضفاء صفة الشرعية على المبالغ المالية الضخمة المتولدة من ذلك النشاط من خلال إدخالها وغسلها في نظم الصيرفة والأعمال الدولية. وتسير بالتوازي مع ذلك ظواهر أخرى مثل عولمة وتدويل الأسواق، تقدم تكنولوجيا المعلومات وعدم التأكد الذي يكتنف البيئات السياسية والاقتصادية في بعض مناطق العالم مثل الاتحاد السوفيتي السابق. ويستغل المجرمون كل هذه الاتجاهات بما يضمن لهم غسل الأموال المكتسبة بصورة غير قانونية. على سبيل المثال: قدر أن صناعة المخدرات المحظورة تساوي 400 مليار دولار سنويًا، مما يجعلها أكبر من صناعة البترول والغاز الطبيعي في العالم. هذه الصناعة المحظورة لها 400 مليون زبون منتظم ويتم في إطارها غسل 200 مليار دولار بنجاح عبر العالم كل سنة، وذلك الإجمالي مجرد جزء واحد من عملية غسل الأموال العالمية.

وخلال العامين أو الثلاثة الماضية، تضافرت معًا عدة عوامل رئيسية تسببت في تشجيع وتسهيل ورعاية تفشي عملية غسل الأموال، ومنها ما يلي:

- عولمة الأسواق والتدفقات المالية، ومن أبرز مظاهرها وأكثرها وضوحًا انتشار استخدام شبكة الإنترنت بصورة مذهلة. إن إنشاء سوق وحيدة يعني أن النقود (أيًا كان أصلها) يمكن أن تنتقل عبر العالم في جزء من الثانية، وهو ما يجعل التنقل بين العديد من الدول والمناطق أمراً عاديًا ومألوفًا. إن غسل الأموال الافتراض واقع ملموس، وكما جاء في نص إعلان عن مؤتمر عقد مؤخراً (ليس عن غسل الأموال ولكن عن الاقتصاد الكوني الجديد): «قواعد جديدة.. لا حدود.. هل أنت جاهز للانطلاق نحو العالمية؟».

- في الحقيقة يمكن القول بعدم وجود قواعد جديدة لأنه فيما يتعلق بغسل الأموال العالمي لا توجد أية قواعد على الإطلاق، فلم يجلب تحرير التجارة معه أي اتساق أو ترابط فيما يتصل بقوانين وتشريعات مكافحة غسل الأموال، في الوقت الذي جلبت فيه السوق العالمية معها عدداً قليلا جداً من القيود - إن وجدت.

- هذه الفترة المتسمة بالتنافس والاندماج والتعاون فرضت ضغوطًا هائلة على المنظمات وموظفيها لكي يحققوا نتائج مالية جيدة، فأصبح الجميع يتطلعون إلى تحقيق مكسب سريع في قطاعات عمل أو مناطق جغرافية جديدة مزدهرة. وعوائد الجريمة ضخمة لدرجة أنها والأشخاص المسيطرون عليها يمكن أن يؤثروا تأثيراً كبيراً في العلاقات مع منشآت الأعمال الشرعية الجائعة إلى الأرباح.

- في الوقت نفسه، يستغل المجرمون وغاسلو الأموال التطورات التكنولوچية التي تظهر يوميًا استغلالا كاملا، ويمثل معدل التغيّير السريع وبيئة الأعمال المتقلبة التي يخلقها بيئة عمل مثالية بالنسبة للمجرمين وأعوانهم.

- يتزامن مع هذه الأحداث اكتساب السياسة طابعًا إجراميًا على نطاق واسع، فالجريمة المنظمة شديدة التأثير لأنها تشتري النفوذ، ويكون رجال السياسة في حالات عديدة هم المجرمون أنفسهم ويتم غسل الأموال التي استولوا عليها بدون وجه حق من الاقتصادات الهشة لبلدانهم الأم. إن الفساد وغسل الأموال يسيران جنبًا إلى جنب.

- علاوة على ذلك، فقد تطلع الكثير من البلدان الصغيرة التي تئن من وطأة الفقر والديون لإيجاد بدائل اقتصادية جديدة لإنقاذها من أوضاعها المتردية، وتشمل هذه البدائل نمطيًا السياحة وتقديم خدمات الأوفشور المالية. وقد أدت إعادة نشر الموارد في النوع الأخير من الخدمات إلى خلق فرص هائلة تمكّن المجرمين من إخفاء أصول الأموال وإبعادها عن أيدي جهات الاختصاص الغربية.

وإذا كان غاسلو الأموال قد تكيفوا وازدهروا في الاقتصاد الكوني الجديد، فإن الحكومات والسلطات التنظيمية لم تكن أحوالها طيبة بنفس القدر، فبرغم أن فريق العمل المالي الدولي (فاتف) روّج لمبادئ الممارسة الأفضل بهدف أن تتبناها جميع الدول، إلا أن قوانين وتشريعات مكافحة غسل الأموال ليست موحدة في أنحاء العالم. ومن التأثيرات الرئيسية لذلك أن منظمات الصيرفة والأعمال الشرعية العاملة دوليًا تجد نفسها في النهاية خاضعة لنظم ولوائح تنظيمية متباينة. والتعليق الأكثر شيوعًا الذي نسمعه هو أن المنظمة إذا حاولت تطبيق كل القوانين المتصلة بغسل الأموال بدقة شديدة فلن تجد وقتًا لمزاولة أي أعمال.

إن من بين أسباب ذلك أن تطبيق القوانين المتصلة بغسل الأموال يمكن أن يضر كل العملاء ـ بدلا من أن يحقق الهدف منها وهو إبراز وفضح القلة غير الشريفة أو المشكوك في أمرها فيهم. ومع ذلك يجب على كل منظمة في النهاية أن تمتثل للقوانين والتشريعات بصورة مستمرة، لأن عقوبات عدم القيام بذلك ـ سواء في صورة إقامة دعوى جنائية ضد الشركات المخالفة وأفرادها أو ضياع السمعة ـ شديدة.

إن غسل الأموال وعالم الجريمة المنظمة الذي يرتكز عليه تتناقل وسائل الإعلام أخباره يوميًا في جميع أنحاء العالم، ففي عالمنا يمكن لملايين الدولارات أن تقطع الكرة الأرضية في جزء ضئيل من الثانية، وأن ينتقل ما يزيد على 2 تريليون دولار عبر الكرة الأرضية يوميًا. وهكذا فالأموال المولدة من المخدرات المصنعة في أمريكا الجنوبية يمكن أن تنتقل من إحدى جزر الكاريبي عبر نيويورك ثم النمسا إلى لندن في زمن أقصر من الذي تستغرقه في قراءة هذه الفقرة.

وعلى حين كان الاهتمام منصبًا في الأيام الأولى لغسل الأموال على صغار بائعي المخدرات الذين يحضرون إلى البنوك حاملين في أيديهم حقائب محشوة بأوراق البنكنوت (لا لسبب آخر سوى أن هذا المفهوم كان سهل الفهم)، إلا أنه يبدو الآن أن حتى عُلية القوم وصفوة المجتمعات متورطون في التعامل القذر بصورة أو بأخرى. علاوة على ذلك، لم يعد ينظر لغسل الأموال ـ أو يلاحق قضائيًا ـ على أنه يتعلق بأموال مكتسبة من المخدرات فقط، وإنما عوائد كل أشكال الجريمة الخطيرة. ويمكن أن تستخدم عملية غسل الأموال الدورية أيضًا في أنشطة لم يتم تصنيفها ضمن فئة واحدة إلا مؤخراً مثل:

- دفع الرشاوى أو «الحوافز» من جانب المؤسسات القومية أو المتعددة الجنسيات في الأحوال التي يلزم فيها إخفاء مثل هذه المدفوعات لأسباب سياسية أو مالية أو متصلة بالعلاقات العامة.
- الحكومات أنفسها غير معصومة أو مستثناة من غسل أموال الدولة فعليًا: ومن الأمثلة البارزة لذلك الادعاء بأن روسيا نقلت أموال الدولة خارج البلاد عبر أوفشور.
- يشكل الساسة فئة فرعية كبيرة ملوثة السمعة من غاسلي الأموال، والقائمة تزداد طولا باستمرار (وهذا أمر قد لا تندهش لسماعه)، وهم إما يحاولون إخفاء الأموال التي استولوا عليها من بلدهم الأم أو يبحثون عن أماكن كتومة وتتيح سرية المعاملات يودعون فيها مبالغ الرشوة (آسف الهدايا!) التي حصلوا عليها بطريقة ما.

ظهر مصطلح غسل الأموال في الولايات المتحدة في العشرينيات من القرن الماضي، وكانت العصابات الإجرامية في ذلك الوقت تحاول القيام بنفس ما تحاوله اليوم: فصل عوائد أنشطتهم الإجرامية عن الأنشطة ذاتها، ولكي تفعل ذلك سيطرت على منشآت الأعمال ذات الدوران النقدي المرتفع ـ مثل مغاسل الملابس ومحطات غسل السيارات ـ ثم راحت تخلط النقود المتولدة من الأنشطة الشائنة مع الدخل المشروع، وقدمت بذلك سببًا اقتصاديًا منطقيًا لوجود مبالغ نقدية كبيرة. وبرغم أن مصطلح «غسل» يتم التأكيد عليه اليوم بسبب ارتباط الكلمة

بالغسل والتنظيف، إلا أن الصلة الإجرامية الأصلية به تعود إلى استخدام منشآت أعمال الغسل.

جوهر الأمر إذن أنه مع استمرار تصدر منشآت الأعمال التي تدر عائداً نقديًا كبيراً وسريعًا مختلف القوائم التحذيرية الصادرة عن السلطات التنظيمية (وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) لم يتغير إلا القليل خلال الثمانين عامًا المنقضية. إن عالم غسل الأعمال يقوم على نسخة فرعية من المبدأ الأساسي القديم، لأن في بيئة هذا التعامل القذر المظلمة الغارقة في الضباب، الشر هو أصل كل الأموال. وقد أصبحت عبارة «غسل الأموال» الشائعة بلا معنى تقريبًا لأنها لا تعبر بشكل كافٍ عن الطريقة التي يتم بها توليد المبالغ المالية الطائلة ذات الصلة في أنحاء العالم.

إن موضوع هذا الكتاب ليس غسل الأموال أو الجريمة المنظمة في ذاتها، وإنما تأثيرهما وتداعياتهما على أنشطة الأعمال العالمية واقتصاديات العالم وبنيته الأساسية. كل هذا المال يتم إنتاجه كنتيجة مباشرة للنشاط الإجرامي، ومثل هذه الجرائم ليست «بلا ضحايا» بمعنى أن الاحتيال المالي ضد المنظمات الكبيرة ينظر له أحيانًا نظرة غير صحيحة، والمليارات التي يجرى غسلها باستمرار في جميع أنحاء الكرة الأرضية تأتي من معاناة أناس حقيقيين (وفي أحيان كثيرة موتهم). وإذا كان غسل الأموال ينظر له دائمًا على أنه فقط نتاج تجارة المخدرات، إلا أنه في الواقع يشكل فقط جزءاً واحداً من الأعمال العالمية التي تولِّد تلك الأموال.

> كان لبنك *BCCI 3000* عميل من المجرمين، كل واحد منهم تتصدر أخباره الصفحات الأولى في الصحف، وإذا اطلعت على أي من تلك الحسابات ستجد تمويلا من الأسلحة النووية، تجارة السلاح، تجارة المخدرات وستجد كل وسائل الجريمة وأساليبها في العالم موجودة في سجلات هذا البنك.
>
> **(السيناتور چون كيري John Kerry (1992) شأن بنك BCCI، المعروف أيضًا باسم تقرير كيري)**

إن الغسل هو طريقة يتم من خلالها دمج كل عوائد الجريمة داخل النظم المصرفية وبيئات الأعمال في العالم: يتم غسل الأموال السوداء لكي تصبح في النهاية أبيض من البياض (ومن هنا جاء المصطلح الفرنسي الوصفي Blanchiment d'argent). هذه هي العملية التي يتم عن طريقها التعرف على الأموال القذرة العائدة من الجريمة وتحويل الملكية الحقيقية لهذه الأصول بحيث تبدو العوائد وكأنها جاءت من مصدر مشروع. ويتم تحويل الثروات الإجرامية المجمعة والمحتفظ بها في أماكن يسودها الاضطراب و / أو عملات غير مستقرة إلى أملاك شرعية في مراكز مالية محترمة، وبهذه الطريقة تختفي إلى الأبد مصادر الأموال الأصلية ويتمكن المجرمون الضالعون في الجرائم التي كانت سببًا لها أن يجنوا ثمار عملهم الشاق. إن المال هو شريان حياة جميع الأنشطة الإجرامية: ويمكن تخيل أن عملية غسل الأموال هي القلب الذي يتم بواسطته تنقية وضخ الأموال في أنحاء الجسم لضمان صحته وبقائه.

تكتسب الجريمة المنظمة دوراً متزايد الأهمية يهدد سلامة وأمن الشعوب والدول والمؤسسات الديموقراطية.

(شبكة تنفيذ قوانين الجرائم المالية: النقود في عالم بلا حدود: الحرب العالمية على غسل الأموال، صفحة من على موقع الإنترنت)

إن هذه المشكلة العالمية لا تتعلق بصغار المجرمين بل بجماعات منظمة قوية يتخطى نشاطها الحدود القومية مثل:

- المافيا الإيطالية والجيل الثاني لها في الولايات المتحدة.
- الياكوزا اليابانية.
- الكارتيلات الكولومبية مثل ميدلين وكالي.
- المافيا الروسية وفي أوروبا الشرقية.
- العصابات في نيجيريا وغرب أفريقيا.

الجماعات الإجرامية المنظمة في دول جنوب أفريقيا.

- كارتيلات خواريز Juarez وتيجوانا Tijuana وجلف Gulf في المكسيك.

هذه الجماعات وأخرى على شاكلتها لا تعمل بأسلوب الهواة على الإطلاق، فهي مثل أي نشاط تجاري عالمي آخر بملايين الدولارات، ممولة تمويلا جيداً ومنظمة بدرجة عالية وتطبق التكنولوجيا الجديدة. الأهم من ذلك أنها مراوغة وتخفي باستمرار أنشطتها الشريرة خلف قناع زائف من الاحترام والمشروعية. وتتمتع تلك الجماعات الإجرامية المنظمة بقوة هائلة، ففي كولومبيا مثلا أخرج أباطرة المخدرات القوات الحكومية من مساحات شاسعة من البلاد، وهذه القوة ليست فقط قوة بالمعنى المادي، ولكن يتزايد وجودها أيضًا في عالم السياسة على أعلى المستويات من خلال التسلل إلى المسئولين والساسة ضعاف النفوس وإفسادهم.

هذا التخريب للعمليات السياسية، مقترنًا بالتلاعب البارع بنظم المال والأعمال، يعني أن في الدول المكتوية بنار غسل الأموال (ومنها إلى جميع أنحاء العالم)، يتم إفساد المؤسسات الديموقراطية، وتتآكل الثقة في البلد، وتنهار نزاهة النظم المالية وتدمر المشروعات الشريفة وتحبط جهودها. وبرغم ما حظيت به هذه المشكلة المخيفة من تغطية واسعة النطاق، إلا أن تهديدات وتداعيات غسل الأموال لم تحظ بالاهتمام الكافي عكس ما هو متصور.

عندما تم عرض قانون مكافحة الفساد وردع غسل الأموال الأجنبية «على مجلس الشيوخ الأمريكي، جاء مصحوبًا بسبع نتائج هامة انتهى إليها الكونجرس، ووجهت جميعًا أصابع الاتهام إلى حجم وشدة المشكلة، وفيما يلي اثنتان منها:

1- يتحدى غسل الأموال من قبل التنظيمات الإجرامية الدولية السلطة الشرعية للحكومات الوطنية، ويفسد المسئولين والمهنيين، ويعرِّض للخطر الاستقرار المالي والاقتصادي للأمم، ويقلل كفاءة أسواق أسعار الفائدة العالمية وينتهك بشكل روتيني المعايير القانونية وحقوق الملكية وحقوق الإنسان.

2- في بعض البلدان مثل كولومبيا والمكسيك وروسيا تنافس ثروة وقوة التنظيمات الإجرامية

المنظمة ثروة وقوة الحكومات.

تأتي عوائد الجريمة من مجموع متنامية من الأنشطة اللا أخلاقية ولكن المربحة إلى أبعد الحدود مثل:

- تجارة المخدرات: نحن لا نتكلم هنا عن العمليات الصغيرة التي تجري في الشوارع، بل عن تصنيع المواد المخدرة غير القانونية على أساس تجاري ومنظم بدرجة عالية. ولو أن غسل الأموال ارتبط فقط بالدخل المتولد من المخدرات غير القانونية لكان ذلك كارثة ثقيلة في حد ذاتها. وقد قدِّر أن آثار تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية تكلف 67 مليار دولار سنويًا، ويشمل هذا الرقم حالات المرض والجريمة والوفاة المتصلة بالمخدرات. وفي الولايات المتحدة، يموت 16 ألف شخص سنويًا بسبب المخدرات غير القانونية.

- مبيعات الأسلحة: برغم تركيز وسائل الإعلام مؤخراً على المبيعات غير القانونية للمواد والأسلحة النووية من الاتحاد السوفييتي السابق، إلا أن الاتجار غير القانوني في أسلحة الموت والدمار لايزال مستمرًا بلا هوادة: بدءاً بالقنابل اليدوية ومروراً بالأسلحة الصغيرة وانتهاءً بالأسلحة عالية التكنولوجيا.

- الدعارة: هنا أيضًا نحن لا نتكلم عن حالات فردية مثل فتاة واحدة واقفة في شارع مظلم، بل عن تجارة في النساء والأطفال يتم فيها اختطافهم أو «بيعهم» وإجبارهم على احتراف البغاء مقابل أجر إلى أن يصابوا بإجهاد أو مرض شديد يصبحون معه بلا أي فائدة أو قيمة. ولا يحدث ذلك فقط في بلاد بعيدة في أطراف الكرة الأرضية، فالقوادون والفتيات الروس ـ مثلا ـ نشطون في كل المدن الأوروبية الكبيرة. وتقدر الأمم المتحدة أن ما يزيد على 500 ألف امرأة وفتاة يتم الإيقاع بهن في هذه النسخة الحديثة لتجارة الرقيق سنويًا.

الإرهاب: يحمل إلينا كل أسبوع أخباراً عن وقوع حدث إرهابي في بقعة ما من العالم.

وتحتاج هذه الجماعات المال ـ والقدرة على استخدامه ـ لكي تدعم بناها التحتية وتشتري الأسلحة والمعدات.

- الفساد: من الأماكن المفضلة لغسل الأموال الدول التي يتهم فيها رؤساء الدولة أو الزعماء السياسيون بعد وفاتهم جسديًا أو سياسيًا بقبول مدفوعات فاسدة أو رشاوى أو تثبت إدانتهم بذلك.

- الاحتيال: كل نوع من الجريمة المالية الناجحة والنشاط الاحتيالي الآخر يولّد مبالغ يلزم ادخالها في النظام المصرفي مثل احتيال الرهونات، احتيال الأتعاب المقدمة، احتيال بطاقات الائتمان، والاحتيال التأميني.

- التزييف.

- سرقة الأموال على نطاق كبير: من ضمن الحالات الأولى الكبيرة التي أظهرت مدى سهولة تحقيق غسل الأموال عملية السطو على مؤسسة برينكس مات Brink's Mat في المملكة المتحدة، حيث تمت سرقة سبائك ذهبية بقيمة 26 مليون جنيه استرليني من مستودع المؤسسة الكائن بالقرب من مطار هيثرو بلندن في 26 نوفمبر 1983.

- الابتزاز والابتزاز التهديدي: هي أنشطة إذا أديت بنجاح ينتج عنها عادة سداد مدفوعات يأمل المجرمون في ألا يكون بالإمكان تتبع مصدرها أو يعملون على ضمان ذلك.

- الاحتيال المتصل بالفنون والتحف الأثرية: السرقة والتزييف وإعادة البيع من خلال المزادات والتجار الرئيسيين في العالم.

- تهريب الأيقونات التاريخية أو الأعمال ذات الأهمية الثقافية ـ وهذا النشاط متفشي في الاتحاد السوفييتي السابق على وجه الخصوص.

- تهريب الكحوليات والتبغ غير القانوني، وينتج عن هذا النشاط دائمًا:

- احتيال متصل بالجمارك و / أو الضريبة على القيمة المضافة.
- السرقة على نطاق كبير والتصدير غير القانوني للسيارات الجديدة أو المستعملة.
- جريمة الاتجار في البشر.
- التهرب الضريبي ـ نعم.. كم أكره أن أخبرك بذلك ولكن أثناء تأليف هذا الكتاب، بدأ التهرب الضريبي يحتل صدارة التحقيقات والقوانين المتصلة بغسل الأموال. وفي الماضي كانت هناك ثغرة واسعة متصلة بالإبلاغ عن المعاملات أو الأشخاص المشبوهين ـ وأمكن لغاسلي الأموال و / أو مستشاريهم المحترفين أن يتعللوا «بعذر مالي» وهو أن أموالهم ومعاملاتهم ذات صلة بالمسائل الضريبية فقط، أما الآن فيجري العمل بجدية من أجل سد هذه الثغرة الرقابية.

ومن الخطأ أيضًا الاعتقاد بإمكانية تقسيم الأنشطة الإجرامية على النحو المحكم الذي أشرت إليه آنفًا، وذلك لأن معظم الجماعات الإجرامية متورطة في عدد كبير من الأنشطة المشينة المختلفة، ويستمر تورطهم فيها طالما درَّت عليهم أموالا. وكمثال: في عام 1997، اتهم 2000 شخص بالولايات المتحدة بممارسة غسل الأموال، ولكن 40% من هذا العدد اتهم أيضًا بارتكاب جرائم أخرى ذات صلة بأصحاب الياقات البيضاء. كما يحدث أيضًا توسيع للأنشطة أو تبديلها: فالجماعات التي كانت متورطة في الماضي في تجارة المخدرات تمارس الآن أنشطة أقل خطراً (وإن كانت إجرامية) مثل الاحتيال المالي أو جرائم السيارات. ومن منظور القانون وتطبيقه، يكون من الصعب للغاية في أحيان كثيرة معرفة ما إذا كان فرع ما في نشاط إجرامي هو المصدر الأول الذي تولدت منه عوائد الجريمة أم أنه مرحلة ثانية أو أخرى تالية في غسل عوائد جرائم سابقة.

وثمة موضوع مثير للاهتمام وأيضًا مثار خلط ولبس عند محاولة التعرف على غسل الأموال وهو موضوع هروب رأس المال، ويقصد به قيام الأفراد أو الشركات بتحويل الأموال من

اقتصادهم الوطني واستثمارها في الخارج، متفادين بذلك الضرائب المحلية عادة. ولقد أصبح هذا النشاط أكثر شيوعًا وانتشاراً منذ انهيار الشيوعية ونشوء مصاعب كارثية في اقتصاديات ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق. فهل ذلك غسل أموال؟ إن الإجابة المنطقية هي أنه إذا كان المال موضوع التحويل قد تم اكتسابه بصورة مشروعة، لا يكون ذلك غسيلا للأموال. ومع ذلك إذا تم ارتكاب مخالفات جنائية من خلال التهرب من الضرائب، هل يجعل ذلك من العملية مساوية لغسل الأموال؟ وإذا لم تكن كذلك كيف يمكن للإنسان أن يفرق بين الاثنين ـ خاصة وأن التقنيات والقنوات المستخدمة في كلتا العمليتين متشابهة ومتماثلة بشدة؟

وإذن إذا كانت الطريقة المولدة بها الأموال مشينة وجديرة بالازدراء إلى حد كبير، فلابد أننا كعالم متحضر قد بذلنا أقصى ما في وسعنا لكي نصعِّب غسل الأموال المولَّدة عن طريقها إلى أقصى درجة ممكنة...

ليس تمامًا.

تتمثل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها جميع قوانين وتشريعات مكافحة غسل الأموال الدولية فيما يأتي:

لا يجوز أن تتعامل المؤسسات المصرفية ومنظمات الأعمال عمومًا مع عوائد الجريمة عن معرفة ودراية بكونها كذلك؛

سوف يتخذ عالم الأعمال الخطوات اللازمة للتعرف على هوية عملائه ومصدر أموالهم؛

في حالة وجود أي شكوك بشأن غسل الأموال و / أو نشاط إجرامي منظم، يتم الإبلاغ عنها للجهة المختصة.

الآن دعونا ننحي جانبًا ـ لبعض الوقت على الأقل ـ إمكان تواطؤ البنوك والأعمال في

عملية غسل الأموال ونلقي نظرة مبدئية من منظور غاسل الأموال على مدى سهولة أو صعوبة إخفاء هويتك ومصدر أموالك. والآتي يمكن قراءته على أنه دليل عملي إلى غسل الأموال الناجح. وقبل عدة سنوات قيل لي أنه ليس باستطاعة المرء أن يعد دليلا تنظيميًا لمنع غسل الأموال لأنك بذلك لا تخبر الناس فقط بكيفية منعه وإنما أيضًا بكيفية القيام به، إلا أن ذلك ليس هو النقطة التي أرمي إليها، فمن واقع خبرتي يوجد غياب عام للمعرفة والإدراك بشأن ما يمكن تحقيقه بسرعة وتكلفة زهيدة إذا أردت ذلك حقًا في هذا المجال. علاوة على ذلك فإن كل مثال استشهد به يمكن الحصول عليه (وشراؤه) بضغطه صغيرة على فأرة على الإنترنت. وفي مؤخرة هذا الكتاب يوجد دليل إنترنت يحوي مواقع الإنترنت المفيدة: للأسف إذا كنت غاسل أموال فإن أنواع المواقع التي تقدم الخدمات محل اهتمامك (وليست مذكورة بالتفصيل أدناه) غير واردة فيه، لكن ذلك لا يعني أنها غير موجودة ـ فهي موجودة بوفرة.

هل لديك بطاقات ائتمان جاهزة لدفع مقابل الخدمات المقدمة؟ فلنر إذن مدى سهولة أن تصبح غاسل أموال ناجح من خلال إخفاء هويتك أو انتحال هوية أخرى، دون أن تترك وراءك أي أثر ورقي أو مالي يستدل منه عليك.

قم بإجراء أبحاثك التحضيرية...

ربما ينبغي أن تكون أول محطة هي مكتبة فعلية أو إليكترونية لإجراء أبحاث تحضيرية. هنا ستجد مجموعة وفيرة من العناوين التي تقدم نصائح تفصيلية حول «حماية الأصول» و«الملاذات الضريبية» و«ممارسة الأعمال المصرفية دون الكشف عن الهوية» و«شركات الأفشور»، ومعلومات تفصيلية حول إدارة شئونك المالية الشخصية. ظاهريًا هذه الكتب لها هدف مشروع يتعلق بتخطيط الضرائب والأصول، ولكن إذا كانت نواياك ومقاصدك غير شريفة، تكون عندئذ هي نقطة البداية المثالية بالنسبة لك.

أدخل النظام المصرفي...

المفتاح الأول لدخول عالم غسل الأموال هو أن تفتح لنفسك حسابًا مصرفيًا أو على الأقل تدخل النظام المصرفي. ولقد ظل حساب «سباربوخ Sparbuch» النمساوي (هذا الاسم مشتق من الكلمة الألمانية Sparen ومعناها التوفير و Buch ومعناها دفتر) قضية رأي عام لفترة طويلة، وحتى 1 يوليو 2002 كان الحساب المصرفي المفضل لدى من يرغبون في أن يصبحوا غاسلي أموال. في الأساس كان هذا الحساب عبارة عن دفتر توفير يفتح تحت اسم كودي كان يمكّنك من إيداع وسحب النقود. فقط توجه إلى البنك شخصيًا (أو ارسل شخصًا ما) واحضر معك الدفتر والكلمة الشفرية، فيصبح بإمكانك الوصول إلى النقود. (أثناء وجودك هناك يمكنك أيضًا أن تفرغ أو تملأ صندوقك الحديدي السري المخصص لحفظ الودائع والموجود في بهو البنك). وقد قدر أن يوجد 26 مليون من دفاتر الحساب الجاري هذه في بلد تعداده 7 ملايين نسمة: ويقال أن الأرصدة الإجمالية تتجاوز 50 مليار دولار.

ولا يوجد حد للمبلغ الذي يمكنك أن تستثمره ـ ولا يقوم البنك أبداً بإصدار كشوفات حساب ـ مثل كشوفات الفائدة ـ لأنه لا يعرف من تكون. وقد كان حساب سباربوخ متاحًا على الإنترنت مقابل رسم قدره 200 دولار. وذكر موقع على الإنترنت إنك عندما تفتح حسابًا من هذا النوع لا يعلم حتى البنك هويتك، فأنت تعطي الحساب الإسم الذي تريده، وإذا أجري أي نوع من التحقيقات، حتى لو كان من قبل هيئة قوية جداً، فلن يستطيع البنك الإبلاغ عنك ـ لأن البنك لا يعلم هويتك، كما لا يعلم من يقوم بعمليات الإيداع والسحب. ورضوخًا للضغوط الدولية، قامت الحكومة النمساوية بقصر عمليات الإغلاق على النقدية فقط، في حين كان يمكن في الماضي أن تغلق هذه الحسابات في صورة شيك بنكي.

وحساب سباربوخ النمساوي كان يمكن فتحه بالعملة النمساوية فقط، أما النسخة الموجودة منه في جمهورية التشيك، فقد أمكن حتى وقت قريب فتحها بالمارك الألماني أو الدولار الأمريكي. وقد أصبح حساب سباربوخ النمساوي سيء السمعة لدرجة أنه في فبراير 2000 هدد

فريق العمل المالي الدولي (فاتف) (FATF) The Financial Action Task Force - وهو هيئة للتعاون بين الحكومات تم إنشاؤها في عام 1989 لمكافحة غسل الأموال - بتعليق عضوية النمسا فيه في يونيو 2000 إذا لم تلغ دفاتر الحساب الجاري المجهولة هوية أصحابها هذه، وهذا ما فعلته النمسا في 1 يوليو 2002، حيث أعلنت عن عدم فتح أي حسابات جديدة وضرورة التعرف على هوية أصحاب الحسابات من خلال قيام هؤلاء الأشخاص بتقديم الدفتر والكلمة الشفرية ومستند رسمي يحمل صورة فوتوغرافية. وقد اتخذت خطوات مماثلة في جمهورية التشيك، واعتباراً من نهاية عام 2002، لم يعد في استطاعة أصحاب حسابات سباربوخ إيداع المزيد من الأموال في هذه الحسابات، ويجب عليهم أن يحولوا أموالهم إلى نوع مختلف من الحسابات حتى عام 2012.

إلا أن ذلك لا يعني أن كل الأبواب قد سدت في وجه غاسلي أو غاسلات الأموال المحتملين، لأن عملية بحث سريعة على الإنترنت كفيلة بتعريفهم بالعديد من العروض والمنتجات المختلفة التي تزعم أنها توفر تسهيلات مصرفية دون اشتراط الكشف عن الهوية، ومن هذه إعلان قال إن مزايا منتجة هي:

- حساب مصرفي يمكن فتحه بأي اسم تختاره؛
- ممارسة الأعمال المصرفية عبر الإنترنت؛
- بطاقة صراف آلي لا تحمل اسمًا؛
- المنتج متاح خلال أيام معدودة فقط؛
- إمكانية سحب مبالغ نقدية غير محدودة في أي مكان في العالم.
- إمكانية إرسال العملاء أموالهم بأمان مع معرفتك بأن العميل مجهول الهوية تمامًا.

ائتمان مدى الحياة...

تعرض الإعلانات المنشورة في الصحف وعلى الإنترنت بطاقات ائتمانية مجهولة الهوية

(أي غفل من الاسم)، وكثير منها «مدى الحياة». وللحصول على هذا النوع من البطاقات الائتمانية عليك أن تشتري شركة بنامية الجنسية من على الرف، وبعد ذلك ستقوم هذه الشركة بفتح حساب مصرفي لها يتم بناءً عليه إصدار بطاقة ائتمان، ولن يعلم بهويتك سوى المحامي الذي يؤسس الشركة: وتكون العلاقة المصرفية مع الكيان البنامي (الذي ليس لديه على الإطلاق متطلبات متصلة بإعداد القوائم المالية). يقوم البنك بعد ذلك بإصدار بطاقة ائتمان على الحساب، وهذه يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم. وهناك بديل آخر (ولكن في نفس الاتجاه) وهو حساب يدار باسم مؤسسة بنامية بواسطة تكنولوجيا الصيرفة عن بعد من خلال حاسب شخصي، ومما يثير القلق إنه يقال أن أحد البنوك الذي يقدم هذه الخدمة «هو رابع أكبر بنك في بلده».

طبق نصيحة برتولت بريخت (حرفيًا)...

إذا بدا لك أن ما قلته حتى الآن لا يحقق مبتغاك، فلم لا تشتري بنكًا؟ فبرغم ظهور إعلانات في مختلف الصحف العالمية تعرض بنوكًا وتراخيص مصرفية للبيع بصورة دائمة، إلا أنك تستطيع الآن شراء بنك أوفشور عبر الإنترنت بواسطة بطاقة ائتمان ونظير مبلغ 25 ألف دولار فقط. ويفترض أن الطريقة المثلى لإخفاء هويتك بالكامل هي شراء البنك باستخدام بطاقتك الائتمانية الغفل من الاسم.

من تريد أن تكون اليوم؟

بالطبع قد تنفر من مراكز الأوفشور (المراكز الخارجية) المالية المغمورة وتشعر أن الطريقة المثلى لدمج نقودك الإجرامية في النظام المصرفي هي من خلال مركز مالي مرموق. ومعظم هذه المراكز ـ إن لم يكن جميعها ـ تخضع لمتطلبات «إعرف عميلك»، ولذلك فهي تشترط كحد أدنى الاطلاع على جواز سفرك، ومن هنا تصبح حيازة جواز سفر «تمويهي» عملا حكيمًا. هذه الجوازات التي تبدو حقيقية والصادرة بالاسم القديم لدولة تغير اسمها من السهل اقتناؤها. وإذن

اختر لك اسمًا وسنًا أو حتى نوعًا ثم تحول إلى مواطن تابع لـ: اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، روديسيا، بورما، نيو هيبريدس، غيانا البريطانية، جزر الهند الغربية البريطانية... ودول أخرى متنوعة.

من جديد تدق ناقوس الخطر.. فهناك مواقع على الإنترنت لا تعرض فقط هذه الوثائق (زاعمة أنك إذا كنت مواطنًا أمريكيًا، يمكن لهذه الوثيقة أن توفر التأمين / الحماية في حالة اختطاف طائرتك و / أو اختطافك)، ولكنها تدعي أيضًا أن بإمكانك أن تستخدمها كبطاقة هوية عندما تفتح حسابًا مصرفيًا، بل إن أحد مواقع الإنترنت يذهب أبعد من ذلك ويقول إنك إذا لم تكن تعرف عنوانًا أجنبيًا تريد استخدامه، فسوف يصطنعون لك واحداً. المستوى الأعلى مباشرة من جوازات السفر هذه هو جوازات السفر الدبلوماسية الصادرة من ذات الأمم التي تغير اسمها. ولكن تذكر: هذه الوثائق متاحة لأي شخص عبر الإنترنت نظير تكلفة زهيدة. أما إذا كنت تريد الحصول على جوازات السفر هذه من أوسع الأبواب فما عليك سوى أن تعثر على مسئول فاسد بدولة ذات مكانة محترمة قدر المستطاع ثم «تقنعه» بأنك تحتاج إلى جواز سفر صادر من تلك الدولة.

في المرحلة الواقعة بين هاتين الطريقتين تعلن دول (وخاصة في أفريقيا) علنًا عن إمكانية الحصول على جوازات سفر حقيقية وغير مزيفة عندما يقوم مستثمر بدفع رسم ما و / أو يودع نقوده في البلد، وتعلن إحدى هذه الدول الأفريقية، عبر شخص وسيط على الإنترنت (وربما يكون هناك أكثر من وسيط واحد)، عن توافر جواز سفر شرعي نظير أقل من 5 آلاف دولار خلال 14 يومًا أو أقل. وللحصول على امتيازات أكبر، ذكرت صحيفة ديلي تليجراف البريطانية أن بعض الدول الأفريقية عرضت جوازات سفر دبلوماسية كاملة مقابل أقل من 18 ألف جنيه استرليني. ويوفر مثل هذا الجواز الحصانة ضد الاعتقال والملاحقة القضائية، فضلا عن إمكان الاستخدام غير المحدود للحقائب الدبلوماسية عند دخول أو مغادرة البلاد. كما عرضت أيضًا مناصب مثل منصب القنصل الفخري الذي يحمل امتيازات بموجب اتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات القنصلية.

وهناك أيضًا طرق أخرى كثيرة يمكن بها للمرء أن يغير هويته، فلقد حامت الشكوك طويلا حول إمكان أن تكون نسبة من المهاجرين اليهود من روسيا إلى إسرائيل ليست من اليهود في حقيقة الأمر بل من أديان أخرى يحاولون الهرب (أيًا كان السبب). وقد تأكد جانب إجرامي آخر في هذا الموضوع بإلقاء القبض في عام 2001 على اثنين من مديري شركة اسمها ڤيستا في مدينة سانت بطرسبرج، ووجهت للمديرين وهما تمارا تيمو فيڤا Tamara Timofeeva وإيريك سوما لينين Eric Suomalinen تهمة اصطناع هويات يهودية لعملاء مقابل رسوم وصلت إلى 2500 جنيه استرليني. مقابل هذا المبلغ كانت الشركة:

- تلقن المهاجرين المحتملين التقاليد والأعراف والسلوكيات اليهودية؛
- تعلّم العملاء كيف يتحدثون الروسية بلكنة يهودية؛
- تصطنع وثائق مزورة تدعم ادعاءات العملاء، وقد شملت وثائق صادرة من مكتب الهجرة والجوازات وشهادات ميلاد.

ويبدو أن الشركة تخصصت أيضًا في اصطناع «أدلة» على تعرض حياة العملاء للتهديد، حيث كانت تقوم بتزوير خطابات معادية للسامية تضمنت عبارات مثل «أيها اليهودي اذهب إلى إسرائيل» و« حقيبة سفر... محطة سكك حديدية... إسرائيل». كما يبدو أن الشركة نجحت بصورة شبه دائمة في الحصول على تأشيرات الهجرة لإسرائيل لعملائها، ولا يعرف أحد على وجه الدقة عدد العملاء الذين ساعدتهم هذه الشركة ـ إلا أن السوق المحتملة لمثل هذه الخدمات تبدو ضخمة، حيث يقدر أن 19 ألف شخص هاجروا من روسيا إلى إسرائيل في عام 2000، وأن العدد وصل إلى 900 ألف شخص فيما بين 1988 و2000. ومما يزيد هذه الحيرة أنه ليس معلومًا عدد اليهود الحقيقيين الذين يعيشون في روسيا: فالتقديرات الرسمية تقول إن عددهم الإجمالي نحو مليون شخص، لكن من المحتمل تمامًا أن يكون العدد الفعلي أكبر بكثير بسبب لجوء اليهود إلى إخفاء هويتهم القومية خشية التعرض للتمييز.

بدلا من ذلك يمكنك الجمع بين تغيير الهوية وتحقيق طموحاتك البحرية عن طريق التقدم بطلب للحصول على شهادة ضابط سفينة من بنما المسجل بها أكبر عدد من السفن في العالم. وقد قدم أمين عام اتحاد عمال النقل الدولي طلبًا للحصول على شهادة من الهيئة البحرية البنمية ليكون ضابطًا أول، وأجيب إلى طلبه. وعندما تكون ضابطًا أول تصبح الشخص التالي في الأهمية على السفينة بعد القبطان، ويمكنك أن تنوب عنه في أداء مهامه. وتتكلف الشهادة 4500 جنيه استرليني وكل ما يلزم للحصول عليها هو استمارة وصورة جواز سفر. وقد كانت المشكلة الوحيدة أن مقدم الطلب الناجح لم يسبق له أبداً أن ركب البحر ـ اللهم عند عبوره القنال الانجليزي متوجهًا إلى فرنسا كراكب.

وقد أماط معهد أبحاث الملاحين الدولي اللثام عن وقوع أكثر من 12 ألف وخمسمائة حالة تزوير لشهادات على أيدي مجرمين أو سلطات بحرية، ويقدر أن 40% من شهادات التدريب الأساسي على احتياطات السلامة مزيفة وأن عدداً كبيراً جداً من مؤهلات الضباط المستخدمين معدات الطوارئ مزورة. والاتجاه الذي يدعو للقلق بصورة أكبر هو استخدام شهادات مزورة للحصول على مؤهلات قانونية من سلطات لا تتحقق من أصل ومصدر الوثائق المقدمة لها لتأييد الطلبات.

ومع ذلك فهناك مشكلات تكتنف مثل هذه البرامج، فقد راجعت جزيرة دومنيكا بالبحر الكاريبي برنامج المواطنة الاقتصادية المطبق لديها، والذي كان يمكّنك من شراء جواز سفر ببساطة. ومما لا يدعو للاستغراب أن هذا البرنامج أعيد النظر فيه لأنه ـ حسبما جاء على لسان رئيس وزراء الجزيرة ـ «يلطخ اسم دومنيكا بسبب اكتشاف أن عدداً من أولئك الحاملين لجوازات السفر الدومنيكانية لهم صحيفة سوابق». وقد أصبح ما يزيد على 1000 شخص «مواطنين اقتصاديين» في دومنيكا بالفعل، ومع ذلك لايزال النظام مطبقًا، ويباع بواسطة المئات من مقدمي الخدمة عبر الإنترنت.

أما جزيرة سانت ڤنسنت المجاورة فقد قامت مؤخراً بالغاء برنامج مماثل هناك. وقد علّق

رالف كونسالفيز Ralph Consalves رئيس وزراء سانت ڤنسنت قائلا «إن مواطنة هذا البلد لم تعد للبيع. نحن لا نبيع مواطنتنا للمتشردين والأوغاد والمحتالين». إلا أن الأثر السلبي لهذا القرار هو أن الإدارة السابقة كانت قد توقعت تحقيق إيراد بمبلغ 4,4 ملايين دولار من هذا البرنامج، والأهم من ذلك، أنك إذا كنت تحمل جواز سفر صادراً من هذا البلد، فإن سانت ڤنسنت تعتزم إلغاءه.

مجهولية الهوية الحقيقية (بواسطة التليفون)...

لكي تتواصل مع زملائك وبنوكك، أنت بحاجة إلى تليفون مجهول الاسم والهوية، وبرغم أن مثل هذه الأجهزة يتم الإعلان عنها على الإنترنت، فإنك إذا كنت تعيش في المملكة المتحدة أو في زيارة لها، توجد طريقة أسهل وأرخص بكثير. اذهب إلى أي محل لبيع أجهزة التليفون (أو سوبر ماركت أو أي مكان يبيع التليفونات)، واشتر نقداً تليفونًا من النوع الذي يتم تشغيله ببطاقات (كروت) مدفوعة القيمة مقدمًا. في هذه الحالة لا يكون لزامًا عليك أن تعطي أي اسم أو تبرز بطاقة هويتك، كما لن يتم إرسال أي فواتير لك وليس مطلوبًا أن تعطي أي عنوان، تليفوني من هذا النوع (لا تدع خيالك يذهب بعيداً!) ويمكن استخدامه في أي مكان في العالم. وعندما تريد تشغيله، ما عليك سوى أن تذهب وتشتري بطاقة نقداً. وإذن ادفع 50 جنيهًا استرلينيًا واحصل على تليفون مجهول الهوية لمدة ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر: استخدمه في الغرض الذي اشتريته من أجله ثم تخلص منه (أو ـ إمعانًا في التضليل ـ قم باعطائه لشخص آخر).

عنوانك؟ عناية أي مكان تتخيله...

ربما ستحتاج أيضًا إلى شكل ما من أشكال عناوين العمل ـ وخاصة لاستلام المراسلات من بنكك (برغم أن فكرة جعل بنكك يحتفظ ببريدك لها بعض المزايا، إلا أنك قد تضطر للتوجه شخصيًا إلى البنك في مرحلة ما وبذلك تعرض نفسك للخطر). ويمكن أيضًا استخدام هذا العنوان كعنوان سكن. وهناك شركات كثيرة في كل مدينة على هذا الكوكب تقدم تسهيلات مكتبية

وخدمات توصيل واستلام البريد، وجعلت التكنولوچيا الحديثة من السهل إعادة توجيه خطوط التليفون والفاكس من مكان المكتب إلى أي مكان في العالم (تليفونك المحمول المجهول الهوية مثلا). وبرغم أنني متأكد أنني أسبب بقولي هذا ضرراً للشركات الشرعية التي تقدم هذا النوع من الخدمات، إلا أنني أعلم أن بامكانك أن تتعاقد على الحصول على مثل هذه التسهيلات بدون الإفصاح عن هويتك وسداد جميع المدفوعات نقداً.

أي اسم شركة تريده في أي مكان...

إذا احتجت إلى كيان مؤسسي، فإن العالم يعج بأماكن أوفشور تقدم السرية والمجهولية الكاملتين. وتعد شركة الأعمال الدولية International Business Company (IBC) قضية رأي عام أخرى في عالم مكافحة غسل الأموال: وهي عبارة عن واجهة مجهولة هوية أصحابها وتخضع لمتطلبات قليلة أو معدومة فيما يتصل بإعداد وإصدار التقارير المالية. وسوف نتناول هذه القضايا في موضع لاحق من هذا الكتاب. غير أنه يوجد بديلان آخران ذكرا لي مؤخراً لا يقلان عن شركة الأعمال الدولية فائدة وغموضًا. ففي سويسرا يمكنك أن تشتري شركة نائمة dormant company لها سجل إنجازات واستثمرت أصلا رأس مال أسهم بمبلغ صغير نسبيًا (بضعة آلاف من الفرنكات السويسرية مثلا) ثم تنصّب أعضاء مجلس إدارة مرشحين. أما في الولايات المتحدة فيمكنك أن تشتري مؤسسات سابقة مشهرة قانونًا ورأس مالها عدة ملايين من الدولارات. إلا أن عيب هذين النوعين (وهو عيب ليس موجود عالة في مراكز الأوفشور المالية) هو أنها تخضع لمتطلبات إعداد وتقديم القوائم المالية. ومع ذلك إذا كنت تريد فعلا المتاجرة بحيث يمكن تحقيق غسل الأموال من خلال حسابات الشركة، فالأفضل بكثير أن يكون لك كيان مؤسسي في مركز مالي.

www.letskeepitanonymous.com

تعرض مواقع متنوعة على الإنترنت أيضًا حسابات متاجرة في الأوراق المالية. تتصف

بالمجهولية التامة وموجودة في إحدى دول الاتحاد الأوروبي، وكل المطلوب هو مبلغ استثمار أدنى قدره بضعة آلاف من الدولارات وكلمة سر.. أما بطاقة هويتك فليست مطلوبة!

غسل الأموال عن طريق طلب السلع بالبريد

هناك معاونات أخرى كثيرة لغسل الأموال متاحة بواسطة طلب السلع بالبريد أو عبر الإنترنت، ومعظمها ذو قيمة ثانوية، وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- مختلف رخص القيادة الدولية؛
- مجموعة كبيرة من الدرجات الجامعية (درجة الدكتوراه في الفلسفة متاحة نظير أقل من 2000 دولار).

الآن أصبح لديك معرفة بكل ما تحتاجه لكي تغسل الأموال بنجاح، وإذا بدا لك الأمر شديد السهولة، فلأنه كذلك فعلا، فمجرد تمضية بضع ساعات على الإنترنت (مع وجود بطاقة ائتمان جاهزة لديك) كفيل باعطائك كل ما تحتاجه لكي تبدأ عملية غسل الأموال، أما عندما يتورط المستشارون المهنيون في العملية، عندها تصبح أكثر شراً وفعالية معًا. وسوف نعود مراراً وتكراراً إلى هذا الموضوع لأن التورط العميق لمثل هذه المجموعات يكسب النشاط الإجرامي حنكة وثقلا ويوفر له الواجهة المحترمة الذي يحتاج لها. ومن الواضح أن المصرفيين أصبحوا متورطين، ولكن من المحتمل أيضًا أن يكون ممثلو المهن التالية قد تورطوا:

- المحامون؛
- الموثقون العموميون (الكتّاب العدل)؛
- المحاسبون؛
- الأشخاص المؤتمنون؛
- سماسرة التأمين؛

* سماسرة الأوراق المالية / السلع.

وسوف نناقش في أجزاء أخرى من هذا الكتاب مسألة ما إذا كانت هذه الجماعات تتورط في هذه المعاملات القذرة بسبب دوافع بريئة.

وهناك عامل آخر هام ومتواصل يسهل غسل الأموال وبدأ بصورة متزايدة إدراك كونه كذلك وهو الاستخدام الواسع لكيانات أعمال الأوفشور على يد المجرمين. مثل هذه الشركات والكيانات ـ التي سبق أن أشرنا لها باختصار في هذا الفصل ـ هي ببساطة عبارة عن كيانات مؤسسية لديها القدرة على إخفاء هوية أعضاء مجلس الإدارة الحقيقيين والملاك المستفيدين أو الوضع المالي الحقيقي لها (في الحقيقة ليس مطلوبًا منها أن تقدم أي تقارير مالية في العادة). وبالنسبة لأولئك الذين ليس لهم دراية بهذه البيئة التجارية المربحة، فإن مثل هذه الكيانات معروفة بعدة مسميات مختلفة مثل شركات الأعمال الدولية (IBC) وشركات الأوفشور وشركات Shell Companies. ومن ضمن الأماكن المتاحة فيها مثل هذه الكيانات المجهولة هوية أصحابها بسهولة (بدرجات متفاوتة): أنجويلا، جزر البهاما، بيليز، برمودا، جزر ڤيرچن البريطانية، جزر كايمان، قبرص، ديلاوير، جبل طارق، هونج كونج، المجر، جمهورية أيرلندة، جزيرة مان، چيرسي، ليبريا، ليشتنشتين، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، نيڤيس، بنما، جزر سيشيل، وجزر توركس وكيكوس.

كذلك تتستر الشركات التي تقوم بتأسيس وإدارة هذه الشركات وراء مجموعة كبيرة من المسميات مثل وكلاء تأسيس الأوفشور، وكلاء تأسيس الشركات الدولية، مقدمو الخدمات المؤسسية وخدمات الأوفشور المالية، وكلها بلا استثناء تؤكد على السرية التامة التي توفرها. وعلى حين كان يتم الإعلان عن هذه الشركات عادة في الصحف، إلا أن كثيراً منها أصبح له حضور قوي على شبكة الإنترنت. والمفارقة المزدوجة المثيرة للسخرية هنا أن الاستخدام «الشرعي» الأساسي لكيانات الأوفشور هو تقليل الضرائب إلى الحد الأدنى، وهكذا فإنه في حالة الأموال المولدة بواسطة الجريمة والمغسولة من خلال مثل هذه الكيانات، تكون العملية

أيضًا معفاة من الضرائب. وسوف نناقش في الفصل الخامس دور هؤلاء «المستشارين المحترفين» بدرجة أكبر من التفصيل.

إن غاسلي الأموال أذكياء ـ ولذلك فهم يبحثون باستمرار عن فرص أعمال جديدة، وقد أدى تسليط الأضواء التنظيمية على البنوك إلى سعيهم وراء أنواع أخرى من بيئات الأعمال تكون فيها قوانين وضوابط مكافحة غسل الأموال إما غائبة أو ليست متقدمة كما في البيئة المصرفية. علاوة على ذلك، فإنه في مجالات نشاط الأعمال هذه تكون المعرفة بغسل الأموال ضعيفة أو يكون هناك إمكان لإشراك ملاك / موظفي منشآت الأعمال في عملية الغسل. إن غسل الأموال ذو طبيعة مهاجرة: حيث تبذل محاولات للقيام به حيثما ووقتما توجد أقل درجة من المقاومة، ومن الواضح أن ذلك يتضمن التقدم على الجهات المنوط بها سن وتطبيق القوانين بضع خطوات.

إن الأنشطة التجارية كتلك التي تتضمن شركات التأمين، سماسرة الأوراق المالية، المسّاحين، وكلاء العقارات، تجار المعادن النفيسة، تجار العاديات والتحف الأثرية، تجار السيارات وكازينوهات القمار يجرى بالفعل استخدامها في غسل الأموال ـ على نطاق واسع في بعض الأحيان. وتكتسب أهمية متزايدة الشركات التجارية الجديرة بالثقة ظاهريًا، والتي تبدو على السطح كما لو كانت لا تمت بأي صلة لعالم المالية، بينما هي منشأة ومدارة من أجل غسل الأموال خصيصًا. إن البنوك لم تعد الهدف الأساسي للمجرمين: وأبصارهم متجهة صوب عالم الأعمال الكوني بوجه عام.

إن غسل الأموال نشاط عالمي ضخم وجيد التنظيم و ـ يؤسفني الاعتراف بذلك ـ ناجح جداً، وبحكم طبيعة هذا النشاط فإن الغاية الأساسية لأي عملية غسل أموال ناجحة هي تحويل الأموال القذرة في جزء ما من العالم إلى أموال نظيفة في مركز مالي مرموق ومحترم، وهناك توجد خدمات وكيانات كثيرة ومستشارون محترفون عديدون مهمتهم ضمان نجاح هذا العالم الشرير.

القواعد الخمس لغسل الأموال

1- كلما بدت معاملات وعملية غسل الأموال حقيقية وغير زائفة، كلما قل احتمال رصدها واكتشافها.

2- لتحقيق الجدارة بالاحترام، يجب أن تصب الأموال في النهاية في مركز مالي محترم، وبرغم أن غاسل الأموال قد يتعين عليه أن يبدأ العملية بمركز أوفشور، إلا أن النجاح الكامل لن يتحقق إلا عندما تصب العوائد في مكان حسن السمعة أو عريق وتقليدي في عالم المال والأعمال.

3- غاسلو الأموال يبحثون باستمرار عن فرص جديدة، ومثلما علق إمبراطور المخدرات الأمريكي باري ماكافي Barry McCaffey، فإن «الأموال سوف تتدفق إلى أي سوق تكون مستعدة لاستقبالها ومتاحة».

4- العولمة أكثر تقدمًا من التنظيم أو التعاون الدولي. وينصح غاسلو الأموال بضمان مرور أموالهم عبر أكبر عدد ممكن من المراكز المالية ـ ويكون ذلك مفيداً خاصة لإعاقة وتضليل أي تحقيق رسمي يحتمل أن يتم إجراؤه في المستقبل.

5- إذا كنت قد بذلت مجهوداً كبيراً في سبيل غسل الأموال بنجاح، لا تتركها كلها في البنوك الموجودة في مكان واحد، بل يجب عليك توزيعها على مؤسسات مالية مختلفة، إذ ربما يحدث مكروه لإحداها، فتكون بذلك قد طبقت النصيحة التي تقول «لا تضع كل بيضك في سلة واحدة».

كلمة أخيرة: من الواضح أنك عملت جاهداً في سبيل كسب هذا المال، ولذا يمكنك الآن أن تنفقه على تلك الكماليات الصغيرة التي وعدت نفسك بها.

الجماعات الدولية للجريمة المنظمة

المجرمون المنظمون أكثر تنظيماً منا

(ديفيد بلانكت David Blunkett، وزير الداخلية البريطاني، نوفمبر 2002)

لا تعمل الجريمة المنظمة في عزلة، بل تهاجم كل هذه «العصابات» منشآت الأعمال بفاعلية ـ وتعمل كمنشأة أعمال ـ في أنحاء العالم.

الكارتيلات الكولومبية

هذه الكارتيلات منظمة بدرجة عالية وجيدة التجهيز والتمويل ومخيفة وراسخة تمامًا في بلد منشأها. وقد علقت الحكومة الأمريكية بقولها إن زعماء تنظيمات المخدرات الدولية هذه قد شيدوا إمبراطوريات مالية قوية من الاستخبارات والاتصالات والنقل تضارع ما لكثير من الحكومات الصغيرة. ويقال إن كارتيل كالي يساوي 206 مليار دولار، وزعيماه ـ وهما الأخوان جلبرتو وميجيل رودريجيز Gilberto and Miguel Rodriguez ـ حكم عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات في يناير 1997، ولكن يقال أنهما لا يزالا يواصلان إدارة أعمالهما من داخل السجن. ويعد تهريب الكوكايين والهيروين إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية نشاطهما الرئيسي ولكنهما يمارسان أيضًا نشاطًا جانبيًا وهو القتل بالأجرة. إن البلاد في حالة حرب أهلية دائمة منذ 35 عامًا، وهناك شائعات وأقاويل كثيرة تربط بين كارتيلات المخدرات والجماعات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة والجيش الكولومبي نفسه، وتبدو كولومبيا كما لو كانت في حالة طوارئ قومية دائمة، وكان معنى ذلك كله أن كارتيلات المخدرات وسعت عملياتها جغرافيًا وامتدت إلى الدول المجاورة في أمريكا الجنوبية وأوروبا الغربية ذاتها. ومن النتائج الثانوية غير المتوقعة للحرب الذي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب أنها حولت أنظار الولايات المتحدة عن كولومبيا بعد أن كانت تركز عليها بصورة شديدة في الماضي، وهو ما يفتح الباب أمام عواقب مستقبلية غير ممكن التنبؤ بها.

الكارتيلات المكسيكية

ينظر لتجارة المخدرات والنشاط الإجرامي المنظم داخل المكسيك على أنه يشكل تهديداً للأمن القومي، وقد تعلمت الكارتيلات المكسيكية من الكولومبيين ولكنها تتمتع بميزة إضافية وهي وجود حدود مشتركة مع الولايات المتحدة بطول 2000 ميل. وعلى غرار الكولومبيين، توغلت عصابات المخدرات بصورة كبيرة داخل أوساط الساسة الفاسدين والهياكل السياسية الفاسدة. ويوجد في المكسيك مجموعة من الجماعات المختلفة تتسم جميعها بالعنف الشديد وهي: كارتيل تيجوانا، كارتيل خواريز، تنظيم ميجيل كارو ـ كوينتيرو، كارتيل جلف، وتنظيم خوان جارسيا ـ أبريجو.

في 1 مارس 2000، كان أحد أهم الهاربين العشرة المطلوبين من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) هو رامون إدواردو أريلانو ـ فيلكس Ramon Eduardo Arellano - Felix، الذي يطلق عليه اسم «رجل الشرطة وصاحب مزرعة الماشية والطبيب». ويعلل مكتب التحقيقات الفيدرالي سبب إدراجه على قائمة المطلوبين بأنه «أحد زعماء تنظيم أريلانو ـ فيلكس، المعروف أيضًا باسم كارتيل تيجوانا، ومطلوب القبض عليه لصلته باستيراد مواد محظورة. والكارتيل معروف بقيامه باستيراد كميات كبيرة من المواد المحظورة ونزوعه إلى العنف». وقد رفع اسم رامون إدواردو أريلانو ـ فيلكس من قائمة وكالة الاستخبارات الأمريكية بعد أن لقي مصرعه في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة في فبراير من عام 2002.

وداخل كارتيل تيجوانا ذاته، قتل اثنان من رؤساء الشرطة فيما بين عامي 1994 و2000، وتم اغتيال مرشح رئاسي هناك، وفي عام 1999 قتل 5 ضباط شرطة عاديين، وفي الشهرين الأولين من عام 2000 قتل 70 شخصًا. ويروي أن أحد ضباط الشرطة وهو فريدريكو بينيتز Frederico Benitez قتل في عام 1994 بعد أن أبلغ أصدقاءه في كارتيل المخدرات بأن مبلغ الرشوة الذي يدفعونه وهو 100 ألف دولار أمريكي ليس كبيراً بما يكفي!

المافيا الروسية

كانت المافيا الروسية فيما مضى حديث الناس بسبب رُبْع مليون سيارة المسؤولة عن سرقتها سنويًا إن لم يكن لأي سبب آخر، ولكن بالطبع لا يقتصر نشاطها على ذلك فقط، بل هناك الكثير والكثير من الأعمال الأخرى. يتراوح عدد أعضاء المافيا الروسية بين 100 ألف وأكثر من 300 ألف. وفي مدينة سانت بطرسبورج ـ على سبيل المثال ـ يقدر أن 230 جماعة إجرامية تمارس نشاطها هناك، منها خمس عصابات شديدة النفوذ والتأثير. وقد أدى تفشي الإجرام بهذه الصورة إلى وقوع 33 عملية قتل بالأجرة في المدينة عام 1999. وفي موسكو ارتفع معدل الجريمة في 1999 بنسبة 38.7% عن العام السابق: زادت الجرائم المسجلة في المناطق ذات الصلة بالاقتصاد والمخدرات والأسلحة بنسبة 64% و39% و13% على التوالي.

وقد بات واضحًا الآن أن جانبًا كبيراً من النشاط الإجرامي في روسيا نفسها مورس في ظل السلطات السوفييتية وأنها «غضت الطرف» عنه. وبعد انهيار الشيوعية، اتسع نطاق نفوذ وتأثير الجريمة المنظمة في روسيا، لدرجة أن التقديرات تشير إلى أن 80% من جميع منشآت الأعمال الروسية تخضع لسيطرة المافيا. أما الأمر المذهل حقًا فهو استشراء الجريمة المنظمة الروسية منذ زوال الشيوعية، ويقال إن هناك ما يتراوح بين 2000 و 8 آلاف جماعة إجرامية تمارس نشاطها في جميع أنحاء العالم: المملكة المتحدة (تجارة الجنس والمخدرات والاحتيال)، هولندا (تجارة الجنس والمخدرات)، الولايات المتحدة (المخدرات والاحتيال)، بلجيكا (السيارات المسروقة)، فرنسا (المخدرات، والاحتيال وتجارة الجنس)، سويسرا (الشركات الوهمية)، إيطاليا (المخدرات وتجارة جلب الرقيق من ألبانيا)، ألمانيا (تجارة الجنس، المخدرات، السيارات المسروقة)، بولندة (المخدرات والاحتيال)، النمسا (الشركات الوهمية، تجارة الجنس والمخدرات)، يوغوسلافيا السابقة (السوق السوداء وإمدادات السلاح غير القانونية)، إسرائيل (المخدرات والابتزاز)، كندا (المخدرات وتجارة الجنس والاحتيال). وينبغي أن يفهم مما سبق أن هذه الجماعات متورطة في غسل الأموال في كل هذه الدول وأي مكان آخر من العالم حينما

تسمح الظروف بذلك. وأكبر جماعتين هما دولجوبروادناسكايا Dolgopruadnaskaya سولنتسيفسكايا Solontsevskaya اللتان يتزعمهما الآن سيرجي ميخالوف Sergei Mikhailov المعروف بسوء سمعته.

وفي 29 يناير من عام 2001، صرَّح نائب رئيس لجنة الأمن التابعة للمجلس التشريعي (الدوما) للدولة الروسية إليكساندر كوليكوف Alexander Kulikov لوكالة الأنباء الروسية الرسمية بما يأتي:

- كيانات الجريمة المنظمة تسيطر على ما يقرب من 40% من منشآت الأعمال الخاصة في روسيا و60% من منشآت الدولة الحكومية.
- تشكل العوائد من «الأنشطة المشبوهة» 40% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي، ويوجد ما يقرب من 9 ملايين مواطن متورطين في هذه الأنشطة.
- يخضع ما بين 50% و85% من البنوك لسيطرة الجريمة المنظمة (هذه النسبة مبنية فيما يبدو على إحصائيات وزارة الداخلية، ولكننا نعتقد أنها تاريخية ولا تعكس بالضرورة الوضع الراهن).
- على مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفع عدد جماعات الجريمة المنظمة 17 مرة، بينما ارتفع عدد الجماعات ذات الصلات الفاسدة 170 مرة.

وقد سلط تقرير سري صادر عن شرطة المملكة المتحدة حول تأثير الجماعات الإجرامية في فترة ما بعد زوال الاتحاد السوفييتي وما تشكله من تهديدات، ونشر في عام 2001، فضلا عن عدد آخر من المشروعات البحثية التي أجريت مؤخراً ضوءاً جديداً على هذا الموضوع، وإن كانت المادة التي أطلعنا عليها تؤكد ما هو معلوم بالفعل ولا تغيره بصورة جذرية. وينسب التقرير إلى هذه الجماعات ممارسة الأنشطة الإجرامية النمطية التالية:

- غسل الأموال؛
- الاحتيال المتصل بالضرائب والرسوم؛
- تجارة المخدرات المحظورة؛
- الدعارة؛
- تجارة الرقيق؛
- التزييف / التزوير.

بيد أنه تظل دائمًا مشكلة كيفية الفصل والتمييز بين هروب رأس المال وغسل الأموال، وتشير المعلومات الاستخباراتية الحالية إلى أن التهديدات الإجرامية الرئيسية التي تواجه أوروبا الغربية مصدرها الجماعات الإجرامية العاملة في ليتوانيا وروسيا وأوكرانيا (بالمقارنة بالجماعات العاملة في الجمهوريات الأخرى)، إلا أن ذلك لا يعني أن مواطني الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى ليسوا متورطين في الأنشطة الإجرامية، بل يعني أن خطر الجماعات المنظمة في هذه المناطق أقل منه في الدول الثلاث المذكورة.

وقد بات واضحًا الآن أن انتشار مواقع الإنترنت التي تعرض «مرافقين» وشركاء وفتيات للزواج وجولات جنسية ما هو إلا واجهة للنشاط الإجرامي المنظم وتجارة الرقيق، ويحدث ذلك في روسيا وأوكرانيا ودول البلطيق على وجه التحديد.

وهناك عنصر رئيسي يسهم في تسهيل النشاط الإجرامي ويعاود الظهور بصورة منتظمة وهو استمرار تفشي الفساد في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، ويقترن بذلك استعداد مختلف المجرمين والجماعات للتعاون، وهو ما يمكن أن يعني ضمنًا وجود هيكل شبكي (يصعب بالتالي التعرف عليه وتحطيمه) أو أن الأفراد / العصابات ضعيفة في بعض نواحي أنشطتها ولذا يجب أن تعتمد على آخرين.

والمثير للاهتمام أن تعليقات قد أثيرت أيضًا بشأن المبالغة والتشويه السائدين فيما يتصل بالجماعات الإجرامية في فترة ما بعد الاتحاد السوفييتي مثل:

- الاستخدام المفرط لمصطلح «الجريمة المنظمة» ليشمل موضوعات كثيرة قد لا تكون ذات طابع إجرامي؛
- الاستخدام المفرط لمصطلح «المافيا الحمراء» (أو ما شابه ذلك)، بما يعنّي ضمنًا وجود عصابة إجرامية واحدة قوية.
- التركيز المفرط والمبالغ فيه على التهديد الذي تشكله الجماعات الإجرامية في فترة ما بعد الاتحاد السوفييتي، وهو ما قد يعمي المنظمات عن رؤية التهديدات الأخرى من جانب جماعات لا تقل خطراً عن المافيا الروسية كالجماعات العاملة في كولومبيا والمكسيك وتركيا وإيطاليا (وهذا قليل من كثير).

وهناك تصور خاطئ شائع بين الناس (غذّته التغطية الصحفية) مؤداه أن كل النشاط الإجرامي القادم من جمهوريات ما بعد الإتحاد السوفييتي صناعة «روسية» دون تمييز لبلد المنشأ على وجه الدقة.

الياكوزا اليابانية

ظل تأثير الياكوزا على النظام المصرفي وقطاع الأعمال الياباني موضع تهوين واستخفاف إلى أن تعاظمت أنشطتها واستفحلت منذ عامين جراء الاضطراب المالي الذي أصاب الشرق الأقصى. ويقدر أن الياكوزا مسؤولة عن نصف الديون المعدومة في البنوك اليابانية، ومع ذلك فقد قيل إن البنوك اليابانية نفسها غازلت جماعات الياكوزا أثناء عقد الثمانينيات عندما هربت الشركات المقترضة الكبيرة إلى الأسواق الدولية، وحينما انفجرت الفقاعة، وجد مقترضو الياكوزا أنفسهم مثقلين بديون ضخمة، إلا أن البنوك خشيت المطالبة بسدادها خوفًا من التعرض لرد فعل انتقامي. يقدر عدد أعضاء مافيا الياكوزا بـ 100 ألف شخص تقريبًا، ومكاسبها السنوية بـ 90 مليار دولار، وهو ما يجعل هذه المافيا أكبر نشاط أعمال فردي في اليابان على الإطلاق. وهي تحتكر السوق في اليابان في مجال الاحتيال العقاري والقروض، الدعارة، تحصيل الديون

وابتزاز المال. وقد أدى تباطؤ الاقتصاد الياباني إلى انتشار الياكوزا خارج قاعدتها العائلية / القومية التقليدية والبحث عن استثمارات وفرص أعمال في هاواي، والولايات المتحدة الأمريكية الأخرى والفلبين واستراليا ومناطق أخرى في جنوب شرق آسيا، ويشتبه في أن الياكوزا استثمرت 50 مليار دولار في الأسواق المالية بالولايات المتحدة وحدها.

المافيا الإيطالية

هل قرأت الكتاب المنشور عنها وشاهدت الأفلام السينمائية التي انتجت عنها: تضم المافيا الإيطالية في عضويتها 20 ألف شخص، ولكن ينبغي عدم التهوين من شأنها أو إهمالها، وهي مكونة من أربع جماعات رئيسية (وربما خمس) على الأقل. وقد قدر أن لها 2000 شخص فقط يعملون في الولايات المتحدة وأن المافيا الروسية حققت في الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين أكثر مما حققته المافيا الإيطالية في عقود من الزمان، إلا أن المافيا الإيطالية لاتزال تتمتع بنفوذ هائل في إيطاليا حيث يقدر أنها تسيطر على نحو 20% من الأنشطة التجارية في البلاد، برغم حملات التطهير التي تشنها الحكومة ضد أنشطتها بصورة متواصلة. وتمارس الجماعات المختلفة نشاطها بشكل مكثف في مجال الأسلحة والقمار، وربا القروض، والابتزاز، والتخلص من النفايات السامة، وأعمال الاحتيال في الاتحاد الأوروبي، وتجارة الحيوانات، وأعمال الاحتيال المتصلة بالمناقصات الحكومية وزيادة اختراق الشركات الشرعية لغسل الأموال. وقد تكيفت المافيا الإيطالية وتمكنت من البقاء من خلال دخول مجالات أعمال ديناميكية جديدة وإدراك متى يكون من الحكمة و / أو المنطقي نبذ أنشطتها الأكثر تقليدية. ولاتزال جماعة كوزا نوسترا تمارس نشاطها في جميع أنحاء إيطاليا وهي تضم 6000 عائلة، وقد كانت من أولى الجماعات التي تعاونت مع العصابات الإجرامية في موسكو وتركز الآن على مزاولة أعمال الاحتيال على نطاق واسع ضد الاتحاد الأوروبي والحكومة الإيطالية، إلى جانب الاحتيال على البنوك والجرائم المتصلة بالكمبيوتر. أما جماعة ندرانجيتا Ndrangheta فهي عصابة المافيا الأكثر ثراءً في إيطاليا ويتركز نشاطها في تجارة المخدرات والأسلحة الدولية،

وهي مؤلفة من 150 خلية تضم كل منها أقارب بالدم، هذا إلى جانب 6000 عائلة وعضو في شمال إيطاليا وبقية العالم، وقد عقدت هذه المافيا صلات مع الجماعات الألبانية لممارسة تجارة الأسلحة والدعارة وغسل الأموال والهجرة غير القانونية. ثالث جماعة هي جماعة كامورا Camorra التي تزاول نشاطها الإجرامي في منطقة كامبانيا وينتمي لها ما يزيد على 100 عشيرة مجموع أفرادها 7000 شخص. ويعتقد أن هذه هي أكبر جماعة مافيا، وهي تفضل مزاولة أنشطة إدارة النفايات وأعمال الاحتيال المتصلة بالمناقصات العامة، والاحتيال على الاتحاد الأوروبي. أما الجماعة الرابعة فهي ساكرا كورونا التي وإن كان مركز تحكمها الاستراتيجي قد انتقل إلى يوغوسلافيا السابقة إلا أن لها وجوداً قويًا وكثيفًا في سوق التبغ المهرَّب والدعارة وغسل الأموال.

العصابات الصينية

هذه الشبكة المترابطة المعقدة من المجرمين الصينيين تعود جذورها إلى تجارة الأفيون في القرن التاسع عشر، ويرجع بعض المعلقين تاريخ نشأتها حتى إلى القرن السابع عشر. تمارس الآن العصابات الصينية نشاطها في كل مركز رئيسي في العالم يوجد به سكان صينيون، وتدير أموالا تقدر بـ 200 مليار دولار سنويًا. وتتفاوت الأرقام المتصلة بعدد أعضائها تفاوتًا شديداً، إلا أن العدد الأدنى يقدر بـ 20 ألف شخص والأقصى بأكثر من 100 ألف شخص. وتوجد ست عصابات رئيسية (لكن العدد الإجمالي للعصابات يزيد على 50)، تتنازع وتتنافس فيما بينها محليًا ولكنها تتعاون مع بعضها عالميًا، وتتضمن هذه العصابات عصابة سان يي أون Sun Yee On و14 كيه 14K وعصابة وو أون لوك Wo On Lok وعصابة وو سنج وو Wo Sing Wo. وتعد عصابة سان يي أون الأكبر حيث تنتشر خلاياها في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا وآسيا وأستراليا ويزيد عدد أعضائها على 25 ألفًا. أما عصابة 14 كيه فيقع مركزها في هونج كونج ولها خلايا في هولندا وأمريكا الشمالية والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندة. ومن ضمن الأنشطة الأخرى التي تمارسها العصابات الصينية القمار والدعارة غير

القانونية وتجارة الرقيق والابتزاز والاحتيال وتسليف القروض بالربا والتزييف وتجارة المخدرات وغسل الأموال.

العصابات التركية والكردية

تتمتع هذه العصابات بأهمية كبيرة في سوق المخدرات بالمملكة المتحدة، حيث تقوم بتوريد 80% من الهيروين المهرب إلى داخل البلاد كل سنة، وقد أصبحت هذه العصابات مصدر قلق متزايد بالنسبة للسلطات المعنية. وكلمة «تركية» مصطلح عام يغطي أعضاءً قبارصة وأكراد. وتتميز الجماعات بالترابط المحكم والكفاءة العالية والكتمان الشديد، وقد بدأت أيضًا تنتقل إلى العمل في مجال المهاجرين غير القانونيين والسيارات المسروقة، مستغلة قنوات التوريد والتوزيع الناجحة التي أسستها في تجارة المخدرات.

النيچيريون

هذه الجماعة التي لا يقف في طريقها عائق أو رادع في معظم الأحيان بسبب ضخامة كمية «خطابات 419» سيئة السمعة (تحية طيبة وبعد: نفيدكم بأننا قد قمنا بسرقة مبلغ 400 مليون دولار من شركة النفط النيچيرية ونرغب في إعطائكم جزءاً من المبلغ... إلخ)، عصابة إجرامية منظمة وفعالة بدرجة عالية. وتجدر الإشارة إلى أن الخدمة السرية الأمريكية US Secret Service تتلقى نحو 100 مكالمة هاتفية يوميًا من ضحايا أو مستلمي هذه الخطابات، فضلا عن 300 رسالة. وفي الولايات المتحدة وحدها يقدر أن جماعات الجريمة النيچيرية تولد 100 مليون دولار يوميًا من خطابات 419 وحدها. ومن الشائع أن يخسر ضحاياها من الأفراد أكثر من مليون جنيه استرليني من خلال مثل هذه الأعمال الاحتيالية (هذه الملحوظة ليس مبالغًا فيها، وذلك لأنني تعاملت مع حالات مختلفة لخسائر بهذا المستوى). وفي المملكة المتحدة يقدر أن النيچيريين يكسبون 3.5 مليارات جنيه استرليني سنويًا من خلال أنشطتهم الإجرامية الكثيرة المتنوعة والتي تشمل تجارة المخدرات والاحتيال المصرفي والأدوات المالية

المسروقة والاحتيالية، والاحتيال المتصل بالإسكان والشحن والبترول والغاز الطبيعي وأي مجال آخر يمكن أن يخطر على بالك. وتعمل الجماعات من خلال خلايا منتشرة في أنحاء العالم وأعضاء لهم أدوار محددة. تجاهل هذه الجماعة على مسئوليتك الخاصة!

عصابات ملائكة الجحيم / راكبي الدراجات

نشأت هذه الجماعة الصاعدة في الولايات المتحدة ويبلغ عدد أعضائها 2000 شخص في أنحاء العالم، ويتركز نشاطها في مجال المخدرات والابتزاز، ويرجع سبب بروزها إلى المواجهات العنيفة المختلفة بين الجماعات الفردية في الدول الاسكندنافية. ويدور جدل ساخن حول ما إذا كانت الجماعات العاملة في مختلف البلدان مجرد عصابات راكبي دراجات biker gangs أم جماعات إجرامية منظمة. وتعد كندا من أكثر الدول التي تعاني مشاكل بسبب هذه العصابات وهي الدولة التي بذلت الجهد الأكبر بهذا الشأن، حيث تمارس فيها عصابات ملائكة الجحيم أنشطة إجرامية متصلة بتجارة المخدرات وتهريب التبغ والكحوليات والدعارة والسرقة والابتزاز، وقد جاء في تقرير الجريمة المنظمة الصادر عن هيئة الاستخبارات الإجرامية الكندية لعام 1999 أن «ملائكة الجحيم تعد واحداً من أقوى التنظيمات الإجرامية في كندا».

عصابات البلقان

أبرزت خدمة الاستخبارات الإجرامية القومية (NCIS) بالمملكة المتحدة عصابات البلقان باعتبارها جماعات تلعب دوراً متنامياً في نشاط الجريمة المنظمة بالمملكة المتحدة. وتتألف الجماعات الرئيسية من ألبان عرقيين من ألبانيا وكوسوفو، وبرغم تورطها في تجارة المخدرات إلا أن تخصصها الرئيسي هو تجارة الرقيق وتشغيل ضحايا هذه التجارة في الدعارة، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن تلك الجماعات تسيطر الآن على نحو 70% من تجارة الرذيلة في حي سوهو وأجزاء أخرى من لندن، مستعينة بنساء «مخطوفات». أما تخصصها الثاني فهو تسهيل الهجرة غير القانونية من مولدوفيا ورومانيا والعراق وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان

وسريلانكا والصين عبر دول البلقان الغربية إلى أوروبا الغربية. وقد تغلغل الألبان أيضًا داخل أنشطة الجريمة المنظمة في نيويورك، وفي إيطاليا توسعوا من السيطرة على أنشطة الرذيلة إلى المخدرات والقتل والسطو والسرقة وتجارة الأسلحة غير القانونية. وفي عام 1988 جرت 573 عملية اعتقال لمجرمين ألبان في إيطاليا، بينما بلغ عدد الاعتقالات 27 ألفًا و247 في عام 1998، وهو ما دفع وزير الداخلية الإيطالي إلى التعليق على «المقدرة الإجرامية للجماعات الألبانية وشراستها».

وفي ضوء حجم الجرائم المرتكبة على يد الجماعات السالفة الذكر، فإنه من الطبيعي أن يفترض أن كلا منها متورطة في غسل الأموال على نطاق واسع، كما يجب أيضًا ملاحظة أن الملخص السابق يشمل فقط الجماعات العامة الرئيسية للمجرمين المنظمين: لا تنس أن هناك وحدات محلية أخرى كثيرة في كل بلد (مثل عائلات الجريمة التقليدية واليارديون Yardies في المملكة المتحدة وجماعات «مافيا» محلية منتشرة في دول الكتلة الشرقية السابقة بصفة خاصة).

في مؤتمر دولي عقد في طوكيو في نهاية شهر يناير من عام 2001 حول الجريمة المنظمة عبر الحدود القومية، زعم مسئول كبير بالأمم المتحدة أن «الجريمة المنظمة الدولية تشكل الآن تهديداً أكبر من الحرب لأمن المواطنين العاديين».

كما سجل أيضًا بينو أرلاتشي Pino Arlacchi المسئول بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة الملاحظات التالية:

- الحرب ضد المجرمين المنظمين الذين يقفون وراء تجارة الرقيق والنساء وجرائم الكمبيوتر يجب أن تكون جهداً عالميًا صادقًا.

- يستطيع المجرمون المنظمون التعاون عبر الحدود بسهولة أكبر من مسئولي تنفيذ القوانين ـ وهذا هو سبب الأهمية الحيوية للتعاون الدولي.

- تجاوز مستوى وشدة الجريمة الدولية الحدود التي يمكن أن تقبلها الحكومات والشعوب.
- يقدر أن مليونًا من النساء والأطفال يتم اختطافهم وتهريبهم عبر الحدود القومية على يد الجماعات الإجرامية.
- أصبحت الأرباح المتولدة من الفساد وتجارة المخدرات والجرائم الأخرى ضخمة لدرجة يصعب معها فهم إحصائياتها، بينما تقدر الحكومة الأمريكية أن حجم الأموال المغسولة يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم.

الفصل الثاني

أكبر نشاط أعمال في العالم

تتيح العولمة فرصاً كثيرة للجريمة، وتتجه الجريمة بسرعة نحو اكتساب صفة العالمية، وهي تسير بخطوات أسرع من التعاون الدولي في سبيل مكافحتها. ويقدر أن الجريمة تحقق أرباحاً إجمالية قدرها 1.5 تريليون دولار سنوياً، وبذا فهي قوة اقتصادية رئيسية تضارع المؤسسات المتعددة الجنسيات.

(تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 1999)

أنت الآن واقف في المركز التجاري بأي مدينة رئيسية في العالم، وينتصب إلى جوارك مبنى شاهق الارتفاع يضم المكتب الإقليمي لواحدة من المؤسسات الكبرى متعددة الجنسيات إنك تحملق في رهبة في «مؤسسة الجريمة المنظمة» - وإن كان الاسم المكتوب أعلى الباب غير ذلك، كما أن أسلوبها التجاري ربما يكون غير ضار وفارغًا ليعكس طبيعة الأعمال العالمية. المبنى فخم ومصمم وفقًا لأحدث الطرز المعمارية ومجهز بأحدث المستحدثات التكنولوچية. وفي تمام الساعة الخامسة من عصر كل يوم يخرج من أبوابه جيش من الموظفين بعد انتهاء عملهم اليومي. هؤلاء الموظفون تدفع الشركة ضرائبهم وتعالجهم على نفقتها، كما تتبرع أيضًا للمؤسسات الخيرية المحلية، وتعد مواطنًا مؤسسيًا صالحًا بكل المقاييس.

ربما تتساءل لماذا تقابل عند مستوى الشارع (تبعًا للأعراف والقوانين المحلية) فتيات يعرضن في مهاجع مضاءة بالنيون خدمات جنسية من كل الأنواع، غير أنهن، مثل كل شيء آخر في هذا المبنى، مجرد جزء من كل أكبر: إما توليد أموال غير قانونية أو المساعدة في تحويلها إلى شيء آخر متشح برداء البراءة والاحترام. وعلى غرار أي مؤسسة أخرى متعددة الجنسيات، ستقابلك إجراءات أمن مشددة، ولكن ما أن يتم التحقق من شخصيتك، حتى يسمح لك بالمرور وعندئذ يمكنك أن تنتهز الفرصة وتتجول في أرجاء المبنى.

هذه شركة منظمة بدرجة عالية وصديقة للموظف، ويوجد بها كل شيء يمكن أن تتوقعه:

- العمليات؛
- المبيعات؛
- التسويق؛
- البحوث والتطوير؛
- الشئون القانونية؛
- توكيد الجودة؛
- الاتصالات؛
- النقل واللوجيستيات.

إن ما قد يدهشك هو حجم ومدى انخراطها واستثمارها في الأعمال على مستوى العالم: من نوادي كرة القدم إلى كازينوهات القمار، ومن ماكينات جني الفاكهة إلى العقارات ومن الغسالات الكهربائية إلى المعدات الرياضية ومن تجار السيارات إلى مغاسل الملابس. إلا أن ما لن يدهشك هو جيش المصرفيين والمستشارين والاستشاريين المحترفين الذين يعملون لديها، حتى أنك تكاد تتمنى لو كنت أنت نفسك تعمل في هذه الشركة.

إن ما يثير الاستغراب بعض الشيء هو وجود مؤشرات كثيرة وموثوقة من مصادر مقبولة دوليًا بشأن الحجم والنطاق الحقيقي لغسل الأموال. وسوف نتناول في موضع لاحق من هذا

الفصل السبب في عدم قبول هذه الأرقام المذهلة والقيام بعمل حيالها، أما الآن فدعونا نتأمل ما يأتي:

أولاً: على مستوى البلدان كلٌ على حدة

- يقدر مكتب سياسة مكافحة المخدرات القومية أن مبيعات المخدرات وحدها في الولايات المتحدة تولِّد 57.3 مليار دولار سنويًا (هذه أرقام عام 1997). وقد أظهرت الدراسات أن 90% من أوراق البنكنوت المتداولة في الولايات المتحدة ملوثة بالمخدرات ـ وفي لندن أظهر تحليل أن 99% من مجموع أوراق البنكنوت المتداولة في العاصمة البريطانية ملوثة بالكوكايين، وأن ورقة من بين كل عشرين ورقة بنكنوت ملوثة بمستويات عالية من المخدرات، مما يوحي بأن الأوراق إما يمسكها تجار مخدرات أو تستخدم فعليًا في شم المخدرات.

- يقدر أن نظام السوق السوداء لصرف عملة البيزو في كولومبيا يغسل 5 مليارات دولارات سنويًا في صورة أرباح للمخدرات.

- تقدر السلطات التنظيمية الفرنسية قيمة الأموال القذرة التي يجرى غسلها من خلال البلاد بما يزيد على 14 مليار فرنك فرنسي سنويًا.

- قدر أن 15 مليار دولار تتدفق كل سنة خارج روسيا ـ ومن المستحيل تقريبًا تحديد مبلغ رأس المال الهارب ومبلغ الأموال المغسولة في هذا الرقم، غير أن الإحصائية الصادرة عن وزارة الشئون الداخلية الروسية والتي تفيد أن 25% من الدخل القومي الإجمالي لروسيا مصدره الأنشطة الإجرامية المنظمة لا توحي بالثقة.

- في عام 1994، أبلغ بنك انجلترا لجنة تابعة لمجلس العموم البريطاني أن البلاد تغسل 2.4 مليار جنيه استرليني سنويًا.

- تفيد المصادر الرسمية الروسية بأنه في عام 1998 مر مبلغ 70 مليار دولار خلال حسابات بنكية في جزيرة نورو في المحيط الهادي (أين؟!).

- تفيد تقارير صحفية أن الاقتصاد الرمادي غير القانوني في جمهورية التشيك يبلغ نحو 10% من الناتج القومي الإجمالي للبلاد.

- قدر تقرير نشرته جامعة شولا لونج كوم في بانكوك عام 1996 أن مبلغًا يعادل 15% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (28.5 مليار دولار) عبارة عن أموال إجرامية مغسولة.

- في سنة 1998، ذكر بنك بولندا الوطني في تقرير له أن أكثر من 2 مليار دولار يجري غسلها في البلاد سنويًا.

- في روسيا البيضاء (بيلاروسيا)، قدر أن 30% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد مصدرها غسل الأموال.

- تقيد التقديرات المتحفظة أن كارتيلات المخدرات المكسيكية (وهي الآن أقوى من نظيراتها في كولومبيا) تولد أرباحًا تصل إلى أكثر من 9 مليارات دولار سنويًا ـ أي 5% من الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي تقريبًا.

- علق المحامي العام الكندي في 1998 بأن الأموال غير القانونية المولدة والمغسولة في كندا كل عام تتراوح بين 5 و17 مليار دولار.

- أيضًا في عام 1998، أكدت وزارة المالية السويسرية تورط البلاد في عمليات غسل أموال بمبلغ 500 مليار دولار كل عام، وبرغم عدم وجود رقم رسمي، إلا أنه قدر بصورة موثوقة أن أموالا روسية تتراوح بين 40 و50 مليار دولار مستقرة في البنوك السويسرية، ولا توجد طريقة عملية يمكن من خلالها معرفة ما إذا كان سبب هذه الأموال هو هروب رأس المال أم غسل الأموال.

- في سنة 1999، قدرت الإحصائيات الرسمية القيمة السنوية للنشاط الإجرامي المنظم في المملكة المتحدة بمبلغ 50 مليار جنيه استرليني - وهو ما يجعله ثالث أكبر صناعة في البلاد.
- برغم أن مصر لا تعاني من مشكلة غسل الأموال بصورة حادة، إلا أنه في يوليو من عام 1998، قدر اتحاد المصارف المصرية أن 3 مليارات دولار يجري غسلها في البلاد سنويًا.
- في إندونيسيا التي تتصاعد فيها مشكلة غسل الأموال بسرعة، ذكر أحد أجهزة تنفيذ القوانين الأمريكية أن 500 ألف دولار يجري غسلها أسبوعيًا بواسطة أفراد من غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا.
- تقدر جمهورية أيرلندا، ومركزها المالي المتنامي هو دبلن، أنه في 1998 اشتبه في غسل مبلغ 126 مليون دولار من خلال البلاد.
- أفادت التقديرات غير الرسمية الصادرة في 1997 أن إجمالي قيمة نشاط غسل الأموال في إيطاليا بلغ أكثر من 50 مليار دولار.
- في الوقت نفسه، نفى رئيس رابطة المصرفيين اللبنانيين حدوث أي نشاط غسل أموال في البلاد.

ثم بعد ذلك على المستوى العالمي...

- ذكر تقرير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام 1999 أن عصابات الجريمة المنظمة تحقق أرباحًا بمبلغ 1,5 تريليون سنويًا - أي أكثر من كثير من الاقتصاديات المتقدمة والمؤسسات متعددة الجنسيات.
- في مارس 1998، ذكرت صحيفة داو چونز نيوز أن حجم الأموال المغسولة يتراوح بين 2 و 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - بعبارة أخرى ما بين 1 و 3 تريليونات دولار.

- يقدر أن هناك ما يزيد على 200 مليون متعاطي مخدرات في العالم، وفي عام 1995 قدرت قيمة تجارة المخدرات غير القانونية في العالم بـ 400 مليار دولار. ويعادل هذا الرقم الإجمالي 8% من التجارة العالمية ـ أي أكثر من صناعة السيارات والحديد والصلب وفي مستوى صناعة البترول والغاز الطبيعي. وفي سنة 1999، ذكر في جلسة استماع للكونجرس الأمريكي أنه يجري غسل أرباح متولدة من مبيعات المخدرات غير القانونية تصل قيمتها إلى 48 مليار دولار سنويًا.

إنك إذا سلّمت ـ وأعتقد أنه ينبغي عليك ذلك ـ بأن حجم عمليات غسل الأموال العالمية لا يقل عن 1.5 تريليون دولار سنويًا، سيحدث لك أحد أمرين: إما أن يتضح في مخيلتك فجأة حجم المشكلة المروع أو تصاب بحالة من الذهول تجعلك غير قادر على تصديقه.

من المنظور الحقيقي والمقارن، فإن مبلغ 1.5 تريليون دولار هو:

- 1,500,000,000,000 دولار، وهو بصورته هذه صاعق ومذهل بدرجة أكبر.

- قدر أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بلغ 8.511 تريليون دولار في عام 1998 ـ وهكذا فإن مبلغ غسل الأموال السنوي يعادل 17% منه، أو لنقل بعبارة أخرى أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يعادل خمسة أمثال الأرباح السنوية لمؤسسة الجريمة المنظمة العالمية. والحقيقة أن مبلغ الـ 1.5 تريليون لا يبدو ضئيلا إلا إذا قورن باقتصاديات ثلاث دول.

- كانت أكبر مؤسسة مدرجة على قائمة فورتشن 500 في فبراير 2002 هي جنرال موتورز General Motors حيث بلغ حجم أعمالها 161,315,000,000 دولار، أي ما يعادل عشر المبلغ المغسول سنويًا (أو بعبارة أخرى حجم أعمال غسل الأموال السنوية يعادل عشرة أمثال حجم الأعمال السنوية لشركة جنرال موتورز).

- يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لسويسرا 191,000,000,000 دولار ـ أي ثُمن رقم غسل الأموال السنوي فقط.

إن بإمكان المرء أن يمضي في عقد مقارنات، وفي العادة عندما تعطي مثل هذه القيمة المالية المذهلة لغسل الأموال يكون رد الفعل الطبيعي هو عدم التصديق والتشكك الشديد، ويضاف لذلك الادعاء بأن كل هذه الأرقام لا أساس لها في الواقع وأنها محض إختلاق. وقد تصدي الاسترالي جون ووكر John Walker لهذه المشكلات في كتابه «نمذجة تدفقات غسل الأموال العالمية»، ويؤسفني أن أقول للمتشككين أن عملية البحث والنمذجة أظهرتِ أن إجمالي تدفقات غسل الأموال السنوية هو 2.85 تريليون دولار. والواقع أن ووكر يعترف ـ وهذا أمر نادر الحدوث بالنسبة لشخص يطرح نموذجًا اقتصاديًا جديداً ـ بأنه لا يدعي أن النموذج قادر بعد على إنتاج تقديرات دقيقة لتدفقات غسل الأموال، ولكن تبقى الحقيقة الجوهرية وهي أن الإجمالي الذي توصل إليه النموذج يعادل تقريبًا ضعف التقديرات أو الحسابات الرسمية. والأساس الذي ينهض عليه نموذج ووكر كما يلي:

> يستخدم النموذج مجموعة من إحصائيات الجريمة المتاحة علناً لتقدير مبلغ الأموال المولدة بواسطة الجريمة في كل بلد في العالم، ثم يستخدم مؤشرات اجتماعية | اقتصادية متنوعة لتقدير نسب هذه الأموال التي سيتم غسلها، والبلدان التي ستنجذب لها هذه الأموال لغسلها. وعن طريق إيجاد متوسط هذه التقديرات، يمكن تقدير المدى أو النطاق المحتمل لغسل الأموال العالمي.

بعبارة أخرى يمكن للبسطاء أمثالي أن يفهموها: خذ أرقام الجريمة الصادرة عن السلطات الوطنية وقدر الجزء المغسول منها وأين. وهكذا فإن لدينا تقديرات تشير إلى أن قيمة نشاط غسل الأموال عالميًا تتراوح بين 1.5 و2.85 تريليون دولار سنويًا. وتثير هذه المجاميع المذهلة عدداً من القضايا، إلا أن القضيتين الجوهريتين بكل تأكيد هما:

1- أين كل هذه الأموال؟

2- لماذا تمثل بلاغات الاشتباه في حدوث غسل أموال المقدمة من المؤسسات المالية والمهنيين للجهات الرسمية المعنية في العالم نسبة مئوية ضئيلة فقط من هذا الإجمالي التقديري؟

من ناحية أخرى ـ وإن كنت أخشى أن أقرر شيئًا واضحًا في ذاته ـ فإن هذه الأرقام الإجمالية تتصل بعام واحد فقط، ويفترض أنها تمثل ثروة إجمالية مولّدة حديثًا ستضاف إلى المبالغ المكتسبة في السنوات السابقة، وهكذا فإننا إذا بنيناها حتى على التقدير الأقل، فلابد أن السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين تحقق فيها مبلغ يزيد على 7.5 تريليونات دولار، وذلك لأنه حتى إذا كان المبلغ عن السنوات السابقة في تلك الفترة الزمنية أقل من 1.5 تريليون دولار سنويًا، فلا يجب أن ننسى الفائدة المتولدة.

وإذن قبل مبادرات مكافحة غسل الأموال التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لماذا جاء عدد البلاغات التي تقدمت بها الدول المتحضرة في أنحاء العالم عن المعاملات المشبوهة أبعد ما يكون عن هذا الرقم الإجمالي؟

- في سويسرا، قدم في عام 1998 160 بلاغًا عن معاملات مشبوهة بقيمة مالية قدرها 130 مليون فرنك سويسري (أي ما يعادل 210 مليون دولار تقريبًا)، وذلك مقارنة بـ 30 - 40 بلاغًا فيما مضى. وفي تعليق يعكس الميل السويسري النمطي لإعطاء الأمور حجمًا أقل من حجمها الحقيقي، ذكر دانييل ثيليسكلاف Daniel Thelesklaf مدير المكتب المسئول عن اقتفاء أثر الأموال المغسولة إن «عدد البلاغات لايزال منخفضًا، بالنظر لأهمية سويسرا كمركز مالي».

- في بلچيكا، تم إحالة 1416 حالة غسيل الأموال بقيمة 3.92 مليار دولار إلى النظام القضائي فيما بين ديسمبر ويونيو من عام 1998. وفي عام 1997 تم تقديم 476 بلاغًا عن معاملات مشبوهة بقيمة 42.5 مليون فرنك بلچيكي (أي 1.1 مليار دولار تقريبًا).

في معظم الدول الأخرى، يصعب الحصول على القيمة المالية للمعاملات المشبوهة المبلّغ

عنها فيما يتصل بغسل الأموال، غير أن عدد البلاغات يوحي بأننا لا نفعل في أنحاء العالم ما هو أكثر من خدش السطح، ففي المملكة المتحدة، تم الإبلاغ عن 18 ألف معاملة مشبوهة في عام 1998. وفي هولندا قدم 5683 بلاغًا في النصف الأول من 1997، ولكن في العام السابق قادت 0.5% فقط من البلاغات إلى إجراء اعتقالات وملاحقة قضائية. وتبدو هونج كونج يقظة حذرة بصفة خاصة: ففي عام 1996 قدم 4124 بلاغًا وفيما بين يناير ومنتصف نوفمبر من عام 1998 بلغ عدد البلاغات عن الأنشطة المشبوهة 4700 بلاغًا. وفي قبرص بلغ عدد البلاغات المقدمة بين 1997 وأواخر عام 1998 125 بلاغًا ـ إلا أن نصفها جاء من حكومات أخرى. وفي خلال الشهور التسعة الأولى من 1998، اقترب عدد حالات النشاط المشبوه من 200 حالة في اليونان، وأخيراً في المجر بلغ عدد البلاغات ذات الصلة 2000 بلاغ فيما بين عامي 1994 و1998.

إذا كان ذلك مجرد خدش للسطح، فإن الأجهزة المنوط بها تنفيذ القانون ليست هي المخطئة: فهذه البلاغات تأتي من بنوك ومهنيين وشركات تجارية. وفي المملكة المتحدة سنة 1997، تعاملت خدمة الاستخبارات الإجرامية القومية NCIS ـ وهي جهة تنفيذ القانون المختصة بتلقي البلاغات عن المعاملات المشبوهة ـ مع 14 ألف تحذير من هذا النوع. وتعني الالتزامات القانونية والتنظيمية أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومختلف العاملين المهنيين ينبغي عليهم الإبلاغ عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة. من بين هذه البلاغات جاء 7000 بلاغ من البنوك، و3000 بلاغ من جمعيات البناء، ولكن ـ وهنا المشكلة ـ جاء 44 بلاغًا من محاسبين ـ وهؤلاء يبلغ تعدادهم في البلاد 100 ألف محاسب، وجاء 236 بلاغًا من محامين ـ وهذه الفئة يزيد عدد أفرادها على 40 ألفًا في المملكة المتحدة. وقد نجحت شركات التأمين (3.7% من مجموع البلاغات) والمستشارون الماليون (3.8%) ومكاتب الصرافة (17.5% أي: 2000 بلاغ بما يعادل ضعف عدد البلاغات في العام السابق) جميعًا فيما فشل فيه المحامون والمحاسبون فشلا ذريعًا.

بالطبع يمكن المجادلة بأن المحامين والمحاسبين أبلغوا عن حالات مرتفعة القيمة (لأنها تمثل أغلبية الحالات التي يتعاملون معها) وبذلك فإن عدد بلاغاتهم سيكون أقل من البلاغات الواردة من الأسواق التي تعمل فيها البنوك وجمعيات البناء. ومثل هذا القول يمكن الرد عليه، ولكنني لن أفعل، بل أرى أن العكس هو الصحيح: المبالغ الداخلة في نشاط غسل الأموال شديدة الضخامة بحيث لا يمكنك تجاهلها (إلا إذا أردت ذلك بالطبع)، فكيف يمكن لأحد أن يتجاهل:

- مبلغ الـ 500 مليون دولار التي خبأها الرئيس السابق للفلبين فرديناند ماركوس Ferdinand Marcos في بنوك سويسرا.
- قصص غسل الأموال الروسية التي كشفت عن غسل أموال تقدر بـ 15 مليار دولار من خلال حسابات مصرفية.
- ديكتاتور الكونغو السابق جوزيف موبوتو Joseph Mobutu الذي يعتقد أنه حوّل ما يصل إلى 5 آلاف مليون دولار إلى خارج البلاد.

أما عن أين توجد الأموال المولدة بواسطة غسل الأموال، فإنني أرى أن أفضل مكان نبدأ منه البحث هو مراكز الأوفشور المالية، حيث تشير التقديرات المتحفظة إلى أن المبالغ التي تسيطر عليها مراكز الأوفشور تبلغ 5 تريليونات دولار - تزداد بمبلغ 500 مليار دولار سنويًا. وقد تم شحن 3.5 تريليون دولار إلى هناك منذ 1989. يضاف إلى ذلك وجود ما يزيد على مليون مؤسسة أعمال دولية (IBCs). وفي 11 يونيو 1998، أدلى جاك أ. بلام Jack A. Blum أحد الشركاء بشركة محاماة في واشنطن العاصمة اسمها لوبيل ونوفينس ولامونت Lobel, Novins and Lamont بشهادته أمام لجنة الخدمات المالية والمصرفية التابعة لمجلس النواب الأمريكي، وقد اشترك أيضًا في صياغة تقرير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات الدولية حول غسل الأموال والذي نشر في ذلك العام. وتعد شهادته اتهامًا صريحًا للأسلوب الشائن الذي تستخدم به تسهيلات وخدمات مراكز الأوفشور لمصلحة عالم الجريمة المنظمة الدولية:

> إن مؤسسة الأعمال الدولية ـ وهي مؤسسة ذات ملكية مغفلة لا يمكنها مزاولة أي نشاط في بلد تأسيسها ـ ليس لها مكان شرعي على الساحة الدولية... وإذا كان جزء كبير من أصول هذه الشركات مشروعاً، فإن جزءاً كبيراً جداً منها ليس كذلك، وهذا الجزء الأخير هو بمثابة البنك بالنسبة لمجتمع الجريمة الدولي.. ومن خلاله يتم غسل معظم أموال الجريمة في العالم... وفيه تصب عوائد النشاط الإجرامي في أنحاء العالم.

أما الجانب المقابل في الموضوع فيمكن تلخيصه تلخيصًا محكمًا موجزاً من خلال تعليق رئيس وزراء أنتيجوا ليستر بيرد Lester Bird الذي زعم أن كمية الأموال المغسولة في ميامي في شهر تفوق الكمية المغسولة في منطقة الكاريبي بأسرها في سنة واحدة. بيد أن هذه ليست هي القضية بالتأكيد، فالقضية لا تتعلق بكمية الأموال بل بالنسب بين الأموال النظيفة والأموال القذرة الجاري تحويلها من خلال المراكز المالية: وبحكم طبيعتها تجتذب مراكز الأوفشور المالية Offshore Financial Centres (OFC) أموال الجريمة وبذلك فإن النسبة المئوية للأموال القذرة كجزء من مجموع الأموال المتدفقة خلال مثل هذه المراكز مرتفعة: ومن الواضح أن هذه النسبة المئوية تتفاوت من مركز أوفشور مالي إلى آخر، تبعًا لعوامل مثل سمعته وضوابط مكافحة غسل الأموال المطبقة فيه. وفي بعض مراكز الأوفشور المالية المغمورة (أو غير المشهورة) تكون النسبة المئوية للأموال القذرة المقبولة كجزء من الكل مرتفعة جداً حقًا، وفي المراكز المالية التقليدية (مثل لندن ونيويورك وفرانكفورت) ـ مهما بلغت جودة وفعالية ضوابط غسل الأموال المطبقة بها ـ يعني حجم الأموال المارة خلالها يوميًا (إن لم يكن في كل ساعة) في حد ذاته أن نسبة معينة لابد وأن تكون نقوداً قذرة. وبسبب ضخامة الكميات، فإن تلك النسبة ـ حتى إذا كانت تشكل نسبة مئوية ضئيلة من المجموع ـ يمكن أن تكون قيمتها المالية كبيرة. إن دور مراكز الأوفشور المالية في عملية غسل الأموال لن يغيب أبداً عن أذهاننا في الجزء المتبقي من الكتاب، ولاسيما في الفصل الخامس حيث سنتناولها بدرجة أكبر من التفصيل.

هناك إجابة بسيطة جداً عن سؤال لماذا تعاون الجماعات المهنية غاسلي الأموال سواء

طواعية بغض الطرف عنها أو بسبب غبائها أو جهلها. والإجابة هي بالطبع: النقود. ففي منتصف عقد الثمانينيات كان متوسط الأتعاب التي يدفعها المجرمون لأولئك الذين يغسلون أموالهم 6%، أما الآن فيمكن أن يصل إلى 20%، وهكذا فإن المستشارين المهنيين الذين يحتمل أن يتقاضوا ما يزيد على 30 ألف دولار نظير إقامة سلسلة من مؤسسات الأعمال الدولية أو كيانات مماثلة في مراكز الأوفشور المالية يمكن ألا يطرحوا أسئلة فضولية أكثر من اللازم عن ثروة وأنشطة عميلهم. إن غسل الأموال عمل مربح بالنسبة لهؤلاء المهنيين الذين يتورطون فيه: المصرفيون، المحامون، المحاسبون، وكلاء تأسيس الشركات، المستشارون الضريبيون، الائتمانيون ومجموعات أخرى متنوعة يستفيدون جميعًا ماديًا من غسل عوائد الجريمة.

وفي مرحلة ثانية، توجد منافع متاحة أيضًا: لنفرض مثلاً أنك سمسار عقاري تبيع عقاراً باهظ الثمن في قلب مدينة لندن. هل تبالي بالأسلوب الذي كوَّن به مشتريك الروسي ثروته؟ هل يمكنك أن تجازف بإهانته من خلال توجيه مثل هذه الأسئلة ـ خاصة إذا كان الشخص الذي سيخسر هو أنت إذا استاء ذلك الشخص الروسي الثري من وقاحتك وانسحب من عملية الشراء وضاعت عليك عمولتك الكبيرة على البيع؟

في بعض الأحيان يتحول موقف «العمى المقصود» من جانب المهنيين إلى شيء أكثر شراً تماماً، فقد ألقى القبض على بول ساليناس Paul Salinas شقيق رئيس المكسيك السابق كارلوس ساليناس Carlos Salinas وحكم عليه بالسجن بتهمة القتل في فبراير 1995، كما اتهم أيضًا بارتكاب عدة أعمال متصلة بغسل الأموال. وفي ديسمبر 1998، أفرج محققو الكونجرس الأمريكي عن تقرير حلّل العلاقة بين ساليناس وسيتي بانك Citibank. وقد خلص التقرير إلى أنه:

> برغم مخالفة سيتي بانك لجانب واحد فقط في سياساته السارية في ذلك الوقت، إلا أنه سهّل نظاماً لإدارة الأموال أخفي مصدر الأموال ذات الصلة ووجهتها المقصودة والمالك المستفيد منها.

بعبارة أبسط، إليك ما ذكر التقرير أنه حدث: تم إيداع شبكات مسحوبة على بنك مكسيكي في سيتي بانك المكسيك Citibank Mexico بواسطة زوجة دول ساليناس تحت اسم مستعار، ثم إرسال الشيكات برقيًا إلى نيويورك حيث تم خلطها بأموال أخرى قبل أن تحوَّل إلى سيتي بانك في لندن وسويسرا. وقد قيل أن موظفًا بسيتي بانك لندن Citibank London ظل يتعامل مع حساب ساليناس لسنوات دون أن يعلم أنه يخصه لأن الحساب كان يشار له بشفرة وهي CC2. وتراوحت المبالغ التي تم التعامل معها بهذا الأسلوب بين 90 مليون و100 مليون دولار.

إن المثال السابق نموذج لمدى سهولة تحويل الأموال الملوثة من المكسيك عبر الولايات المتحدة إلى لندن وسويسرا ـ بمساعدة بسيطة. وقد أسهمت العولمة في انتعاش أعمال غسل الأموال ونجاحها، كما أنها أيضًا القوة المحركة وراء الانتشار والتأثير الهائلين للجريمة المنظمة، فبينما كان من الممكن في الماضي احتواء الجريمة المنظمة (إلى حد ما) داخل بلد منشأها، تزاول الآن تلك العصابات أنشطة الجريمة المنظمة عبر الحدود القومية بصورة متزايدة، وأصبحت الحدود الجغرافية لا معنى لها ـ المحطة القادمة هي الفضاء الإليكتروني. وتتمثل العوامل المسهِّلة لمثل هذا النشاط في:

- حرية حركة رأس المال: مثل إلغاء ضوابط صرف العملات الأجنبية.
- حرية انتقال السلع والبضائع عبر الحدود: في أوروبا من الممكن تمامًا أن تنقل في سيارتك مبالغ كبيرة من المال عبر الحدود دون أي مشكلة على الإطلاق.
- انهيار النظم التقليدية يمكن أن يخلق في بلدان معينة طبقة محرومة يسهل استغلالها من جانب الجريمة المنظمة.
- سرعة التكنولوجيا الجديدة: الفاكس، الإنترنت، الصيرفة الإليكترونية، الإعلان عن تسهيلات مصرفية مغفلة عبر الإنترنت، والتليفونات المحمولة العالمية المشفرة.

لقد بات واضحًا أن جماعات الجريمة المنظمة العاملة عبر الحدود القومية أصبح العالم بأسره مسرحًا لنشاطها الآن، وبدأت تظهر في أماكن أبعد ما تكون عن التوقع، ولا تبرهن هذه الجماعات فقط على خفة حركتها بمسايرة التكنولوچيا، بل تكوِّن أيضًا تحالفات مع بعضها البعض (مثلما يحدث في عالم الأعمال عندما تدخل شركات الطيران في تحالف استراتيچي لتقديم خدمة متصلة بلا انقطاع). ويمكن للمرء أن يجادل بأن تعاون مثل هذه الجماعات الإجرامية المنظمة مع بعضها يفوق في فعاليته التعاون بين الساسة والبيروقراطيين وأجهزة تنفيذ القوانين في الدول المختلفة:

- في يناير 1998، تم ضبط كمية كوكايين كولومبي بقيمة 32 مليون دولار عند الجانب الفرنسي من النفق الممتد أسفل بحر المانش، فيما يعد واحدة من أكبر العمليات في تاريخ ضبط المخدرات المهربة حتى الآن، فكيف تم اكتشاف هذه الشحنة، تم إيقاف المهربين في سيارتهم ماركة لاند روڤر بسبب شك ضباط الجمارك الفرنسية في أنها ثقيلة، وقد صدق حدسهم فقد اكتشفوا أن كل عجلة احتوت على ما يقرب من 30 كيلوجرامًا من الكوكايين. لقد تم نقل الكوكايين من كولومبيا إلى البرازيل ثم شُحن إلى إيطاليا بعد إخفائه داخل سيارات مستوردة، وعند وصول السيارات إلى إيطاليا، وضع الكوكايين في عجلاتها ليبدو الأمر كما لو كانت مملوكة لسياح عائدين إلى وطنهم انجلترا.
- لاتزال الحرب التي تشنها الحكومة الأمريكية على كارتيلات الكوكايين الكولومبية مستمرة: إلا أن المجرمين أنفسهم يستهدفون الآن سوق الهيروين في أوروبا ويستغلون عدداً أكبر من القنوات المالية والمصرفية لغسل الأموال. وفي الولايات المتحدة ذاتها، يخوض الكولومبيون حربًا شرسة مع موردي الهيروين الصينيين والأتراك والآسيويين. ويبدو أن الكولومبيين قد انتصروا في المعركة لأنه يقدر الآن أنهم يجلبون ما يزيد على 60% من الهيروين إلى داخل البلاد، وقد تمكنوا من تحقيق ذلك بخفض أسعارهم عن منافسيهم وتوريد هيروين درجة نقائه 95%. وقد كشفت الاعتقالات التي جرت في أنحاء أسبانيا

في أواخر عام 1999 عن وقوع عملية غسل أموال كولومبية كبيرة تورطت فيها مجموعة من الأفراد من جنسيات مختلفة في غسل أموال قذرة خلال النظام المصرفي الأسباني، وقد كان أحد العناصر الرئيسية في العملية صلات أسبانيا التاريخية والمعاصرة القوية مع أمريكا الجنوبية، ويعتقد الآن على جبهة المخدرات أن مطار هيثرو في لندن في طريقه إلى أن يصبح بوابة حيوية للمرور من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، حيث تحمل المخدرات في أمتعة يدوية على الرحلات الجوية المتجهة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر مطار هيثرو، ثم تسلَّم بعد ذلك إلى أشخاص انجليز ينقلون المخدرات إلى المدن الأوروبية وخاصة أمستردام ومدريد. فالناقلون الانجليز يلفتون الانتباه بدرجة أقل من نظرائهم الأمريكيين الجنوبيين أو الأسبان. وقد استهدفت الشرطة بمطار مدريد بارجاس الرحلات الجوية القادمة من أمريكا اللاتينية لفترة طويلة من الوقت، ولكنهم يكثفون الآن الرقابة على الرحلات الجوية القادمة من لندن أيضًا، غير أنه لم تحدث حتى الآن أية اعتقالات في مطار هيثرو أو مدريد أو أي مطار أوروبي آخر على حل علمي.

- تعد كولومبيا الآن نموذجًا يجسد الآثار الكارثية التي يمكن أن تسببها المخدرات غير القانونية والجريمة المنظمة لبلد ما. إلا أن الخبر السار هو أن الوضع أخذ في التحسن ـ مقابل ثمن. واليوم انتقل مركز التحكم في تجارة المخدرات إلى المكسيك ـ وتحديداً بلدة تيچوانا الواقعة على الحدود الأمريكية / المكسيكية والتي تبعد مسافة قصيرة عن لوس أنجلوس. ويعتمد كارتيل تيچوانا بصورة مكثفة على كل من الفساد وآخر المستحدثات التكنولوچية (الأقمار الصناعية، الإنترنت والهواتف المشفرة)، ويقدر أن 70% من الهيروين في العالم يمر بالمكسيك، وخفة الحركة هذه في مواجهة الإجراءات الصارمة والعدائية من جانب السلطات وسهولة عبر الحدود الجغرافية لا تقتصران على المكسيك وحدها، حيث يبدو أن الأرچنتين ستكون الميناء الوسيط التالي، في ضوء قلق السلطات الأمريكية والأرچنتينية إزاء تصاعد الجرائم المتصلة بالمخدرات ونمو أعمال غسل الأموال، ويضاف إلى ذلك آفة الفساد الأزلية. وهناك مزاعم أن عصابات الجريمة المنظمة في دبلن أقامت

صلات مع مثيلاتها الكولومبية والروسية لتسريع تدفق الكوكايين والهيروين إلى داخل أوروبا.

- أصبحت الأرجنتين بالفعل الميناء الوسيط التالي أسرع مما كان يتصور أي إنسان. وفي ديسمبر 1999، ترددت أنباء عن قيام كارتيل خواريز Juarez Cartel الذي يتخذ من مدينة سيوداد خواريز المكسيكية مقراً له بغسل نحو 25 مليون دولار من خلال البنوك الأرجنتينية ـ بعد مرورها أصلا خلال البنوك في الولايات المتحدة. وقد داهمت الشرطة الأرجنتينية بنكًا في الأرجنتين واسمه ميركادو أبيرتو Mercado Abierto في ضوء هذه المزاعم، وجاء رد فعل البنك فريداً إلى حد ما، فبدلا من محاولة إسكات الشائعات حول تورطه في غسل الأموال، نشر سلسلة من الإعلانات في الصحف نفى فيها تورطه بأي صورة من الصور. ولعل التعليق الأكثر ذكاءً على الموقف في الأرجنتين هو ذلك الذي أدلى به أحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى صحيفة كلارين اليومية، وكان موضوع المناقشة قانون مكافحة غسل الأموال، حيث قال السيناتور في لهجة ساخرة ممزوجة بالمرارة: إن علينا أن ندرك أن هناك اقتصاداً أسود وأنه في ظل هذا القانون، سيوضع نصف الشعب الأرجنتيني رهن الاعتقال.

- بالطبع لا توجد لكولومبيا حدود مشتركة مع الأرجنتين، إلا أن لها حدوداً مشتركة مع البرازيل، وتتاخم البرازيل (ضمن دول أخرى) الأرجنتين، ولها حدود مشتركة مع كولومبيا ممتدة بطول 1500 ميل، وبوليفيا (ثالث أكبر منتج للكوكايين في العالم) وبيرو (التي كانت ذات يوم أكبر منتج لنبات الكوكة في العالم). وخمن ماذا؟ غدت الجريمة المنظمة المرتبطة بتجارة المخدرات غير القانونية قوة مؤثرة في شمال وغرب البرازيل. وتتاخم البرازيل أكبر ثلاثة منتجين للكوكايين في العالم، ويقدر (وإن كان هذا الرقم مشكوكًا فيه للإنصاف) أن 40% من إنتاج الكوكايين يمر عبر البرازيل. وقد اتجهت الأنظار إلى بلدة ماتو جروسو البوليفية الحدودية بعد مقتل أحد القضاة المحليين ويدعي ليوبولدينو ماركيز

دي أماراي Leopoldino Marques de Amarai في سبتمبر من عام 1999. وقبل وفاته كان أماراي قد زعم علنًا أن 16 من قضاة الدولة متورطون في جرائم مختلفة متصلة بالمخدرات مثل الدعارة وتجارة المخدرات.

- ولو أنني أخشى أن يبدو ما سأقوله وكأنه درس في جغرافيا أمريكا الجنوبية!، فإن البرازيل تتاخم أيضًا غيانا التي يقال إن 20% من إنتاج الذهب فيها يتم الاستيلاء عليه وتهريبه، كما يستخدم الذهب الغياني أيضًا في غسل الأموال.

- مكّنت حرية حركة الأفراد عبر أوروبا بموجب اتفاقية شينچن، التي ألغت فعليًا الضوابط الحدودية، مجموعة مختلطة من الأفراد من التحرك بحرية ودون خوف من العقاب في أنحاء المنطقة، ومن هؤلاء: مهربو المخدرات الأتراك والأكراد، المتاجرون في المهاجرين، المافيا الإيطالية وعصابات كوسوڤو الألبانية، وحتى النيچيريون حاولوا التسلل إلى المنطقة عبر مطار أثينا الذي اعتبروه نقطة ضعيفة. ومن هنا فلا عجب أنه في أواخر عام 1999، قررت بلچيكا، ولو مؤقتًا، الانسحاب من اتفاقية شينچن بسبب المشكلات التي تعانيها مع المهاجرين غير القانونيين. وقد ذكرت هيئة أوبزرڤاتوار جيوبوليتيك دي دروج The Observatoire Geopolitique des Drogues في تقريرها السنوي لعام 1998 / 1999 أن منطقة شينچن أصبحت أكبر سوق استهلاكية للمخدرات على كوكب الأرض في السنوات الأخيرة.

- عقدت عصابات الجريمة المنظمة التركية والبلغارية والألبانية في كوسوڤو صلات مع المهربين في براغ لتزويد تجار المخدرات المتمركزين في بريطانيا بالهيروين، وتعد بلغاريا الآن نقطة وسيطة رئيسية لشحن المخدرات إلى أوروبا الغربية، بينما تستخدم جمهورية التشيك كمعبر بين الشرق والغرب. وفي عام 1998 علّق رئيس فرقة المخدرات القومية التشيكية بقوله إن بلاده أصبحت الآن «مركزاً لتجارة الهيروين والحشيش في وسط أوروبا». وتعد الجريمة المنظمة التركية مسئولة عن 80% من الهيروين المهرّب إلى داخل الولايات

المتحدة كل عام - ويضاف إلى ذلك تخصصها في غسل الأموال في أنحاء أوروبا.

- العصابات الصينية في هونج كونج نشطة في بريطانيا وهولندا وبلچيكا وفرنسا، ومن الأنشطة التي تزاولها تزييف العملة وتسليف القروض بالربا، وغسل الأموال، ومن أبرز مجالات أعمالهم شبكات الدعارة في هولندا وبلچيكا، وفي بعض الحالات المتطرفة يقومون بحبس الفتيات الصغيرات كرقيق أبيض.

- يعد عالم الفن مجالا آخر تمكنت جماعات الجريمة المنظمة من اقتحامه، ففي 1996، قيل في محكمة إيطاليا أن لوحة «مولد باليرمو» للفنان كراڤاچيو Caravaggio والمسروقة منذ 1969، يتم تداولها بين زعماء المافيا الإيطالية كضمان للصفقات المالية. والشيء الذي ربما لا يكون معلومًا عمومًا هو أن البنوك في أنحاء أوروبا تحتفظ بالعديد من الأعمال الفنية كضمان للقروض، وفي 1996، تلقى بنك في لندن لوحة فنية قديمة أصلية تقدر قيمتها بـ 500 ألف جنيه استرليني كضمان لأحد القروض، وكان هذا العمل الفني قد سُرق في الحقيقة عام 1993 من أحد المعارض الفنية بمدينة ميلانو بعد عام واحد من شرائه من صالة مزادات كريستيز Christies في لندن.

- تعمل جماعات الجريمة المنظمة النيچيرية بنشاط في كل بقعة في العالم، وتعد خطابات 419 سيئة السمعة مصدراً لمكاسب هائلة - حيث يقدر أنها تدر في المملكة المتحدة وحدها 3 مليارات جنيه استرليني سنويًا. وفي مثال آخر للتعاون العالمي بين عصابات الجريمة المنظمة، يحرص النيچيريون على السفر إلى اليابان والزواج هناك وبذلك يؤكدون وضعهم كمهاجرين، وما أن يتحقق ذلك حتى يتحالفوا مع أعضاء مافيا الياكوزا اليابانية الذين يتمتعون بدراية واسعة بكيفية ممارسة أعمال الاحتيال المتصلة بالأتعاب والرسوم المدفوعة مقدمًا بنجاح.

- في أماكن أخرى بالمملكة المتحدة، لا يعمل بنشاط المجرمون المنظمون الأنجلو سكسونيون على أساس عائلي تقليدي فقط، ولكن توجد أيضًا العصابات التركية، والعصابات الصينية

والجماعات الإجرامية الهندية والباكستانية والياردييون Yardies. وفي إيطاليا يوجد 20 ألف روسي توجد بينهم جماعات إجرامية منظمة متنوعة تتعامل في المخدرات والأسلحة وغسل الأموال، كما يوجد بالبلاد أيضًا نيجيريون متخصصون في المخدرات والدعارة، فضلا عن العصابات الصينية والألبانية المتورطة في تجارة الأسلحة والهجرة غير القانونية.

لقد تطرقت إلى الجريمة المنظمة الروسية بشكل موجز وسريع حتى الآن، وأعتقد أن الوقت قد حان للتحدث عنها بشيء من الاستفاضة.

في السنوات التي أعقبت انهيار الشيوعية، أنجزت العصابات الروسية عملا لافتًا واحداً على الأقل، أما الآن فكلما كُتب عن الجريمة المنظمة أو نُوقشت، يحدث ربط طبيعي بينها وبين روسيا وليس إيطاليا وصقلية والعائلات الإيطالية في نيويورك كما كان يحدث قبل عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة. إن من ضمن المشكلات الرئيسية المرتبطة بالكتابة عن الجريمة المنظمة الروسية تحديد نقطة البداية، ومن مشكلات البحث في الجريمة المنظمة الروسية ودراستها معرفة ما ينبغي تصديقه، إلا أن الأمر المقبول والمتعارف عليه الآن هو أن الجريمة المنظمة والفساد ظلا جزءاً من نسيج المجتمع الروسي لفترة طويلة من الزمن: فهما لم يظهرا بين يوم وليلة مع انهيار الشيوعية. غير أن الجريمة كانت في الماضي منظمة بواسطة الدولة إلى حد كبير (أو على الأقل الحزب الشيوعي، وإن كان الاثنان شيئًا واحداً في حقيقة الأمر). علاوة على أن الجريمة المنظمة كانت تمارس نشاطها بموافقة ضمنية من الدولة، وكان ذلك في الحقيقة شكلا من أشكال التنظيم، وما حدث في «العالم الجديد الشجاع» لاقتصاد السوق الحر هو أن المجرمين كانوا من أوائل الجماعات التي بادرت باعتناق المذهب الرأسمالي وحرية السفر غير المقيدة والتكنولوجيا.

إن الواقعية تقتضي أن أقول إن الجريمة المنظمة الروسية ما كانت لتثير كل هذه المخاوف والقلق لو أن المشكلة كانت ذات طابع محلي وتخص روسيا وحدها كما حدث في فترة الحكم الشيوعي، لكن ما أثار هذه المخاوف المتواصلة هو السهولة التي اخترقت بها جماعات الجريمة

المنظمة الروسية الغرب. في العالم الخارجي لا يهتم أحد في الحقيقة بما إذا كان بوريس يلتسين Boris Yeltsin وأفراد أسرته قد تقاضوا رشاوى ضخمة، ولا يبالي أحد إن كانت البلاد يديرها أوليجاركيون من أمثال أفن Aven وبوتاتين Potatin وبريزوفسكي Berezovesky، ولا يكترث أحد في حقيقة الأمر لوجود عدد كبير من العاهرات في موسكو ولا أحد يحفل بما جرى في برنامج التأميم ومن أثرى من ورائه ثراءً فاحشًا. إن العالم الخارجي لا يصبح مهتمًا إلا عندما تستقر المشاكل عند عتبة بابه وتدقه بعنف، وحتى عندما يحدث ذلك يكون سلاحًا ذا حدين: فهروب رأس المال يشجعه الغرب فعليًا لأنه يوفر أعمالا مربحة للبنوك والاقتصاد الغربي عمومًا. وتشير تقديرات مختلفة إلى أن ما يقرب من 15 مليار دولار سنويًا هو إجمالي رأس المال الذي ينتقل خارج البلاد، وهذا الرقم أقل قليلا من الميزان التجاري الروسي. إن العامل الذي ينذر بأوخم العواقب بالنسبة لروسيا ذاتها هو استمرارية هذه العملية، ففي العادة يحدث هروب رأس المال لفترة زمنية قصيرة بعد انهيار اقتصادي: أما نزيف الأموال هذا فهو مستمر منذ عام 1992 ولا تبدو في الأفق دلائل تشير إلى أنه في طريقه إلى التناقص.

لقد قرع انتشار الجريمة المنظمة من روسيا إلى كل بقاع الأرض أجراس الخطر، وتعاني سويسرا ـ على سبيل المثال ـ من مشكلات مع الجريمة المنظمة الروسية تماثل تلك الموجودة في لندن، من حيث أن كلا المكانين يستخدمان في غسل أموال الجريمة الروسية وأيضًا لسكنى الروس الأثرياء.

وتواجه دول أخرى مشكلات أكثر حدة وخطورة بسبب أن المجرمين الروس يكرسون الجريمة الفعلية فيها. ففي سويسرا نقل عن المحامي العام (في 1999) كارلا ديل بونتي Carla Del Ponte قولها إن عصابات الجريمة المنظمة الروسية اخترقت وتسللت إلى نحو 300 شركة سويسرية وتستخدم سويسرا كـ «حصّالة». وقد عززت هذه التعليقات تقريراً صدر قبل ذلك بعامين عن الشرطة الفيدرالية السويسرية جاء فيه أن سويسرا يمكن أن تتعرض في السنوات المقبلة لتهديد متزايد من جانب كيانات الجريمة المنظمة، وبصفة خاصة الروسية. وقد بدأ

استخدام الروس لسويسرا في أوائل عقد التسعينيات مع تدفق الأموال بصورة كبيرة من الاتحاد السوفييتي السابق، حيث حاول الأثرياء الروس تأمين قيمة ثرواتهم بنقلها إلى ملاذ آمن. وتقدر السلطات الروسية إجمالي الأموال المودعة في البنوك السويسرية والمؤسسات المالية الأخرى بما يتراوح بين 40 و50 مليار دولار. وقد رحبت سويسرا بتدفق الأموال إليها في ذلك الوقت نظراً لأن القطاع المصرفي بها كان يتعرض لمنافسة من كل مراكز الأوفشور والبنوك العالمية التقليدية والتي كانت تسعى جاهدة لمزاولة الأعمال في العالم السويسري التقليدي الخاص بإدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة. ولا توجد طريقة يمكن من خلالها تحديد حجم الأموال الملوثة بالجريمة في هذه التدفقات المبكرة: كما لا توجد طريقة يمكن من خلالها احتساب النسبة المئوية للأموال القذرة من إجمالي المبالغ المودعة.

وقرر الروس بعد ذلك عدم الاكتفاء بنقل ثرواتهم إلى سويسرا، بل نقل أسرهم إلى هناك أيضًا، فاشتروا العقارات ونقلوا أسرهم وبدأوا يساهمون في الاقتصاد المحلي. وفي عام 1996، أصدرت سويسرا تأشيرات لما يقرب من 70 ألف مواطن روسي، بينما كان العدد هو 4000 تأشيرة سنويًا في عقد السبعينيات، وقد أدت الضجة التي أثيرت حول بعض القضايا والمخاوف وفي النهاية احتمال تورط بوريس يلتسين وأسرته ومعاونيه المقربين في عملية غسل أموال لها صلة بسويسرا إلى تثبيط حماس السلطات السويسرية أو على الأقل جعلها أكثر حذراً.

وينطبق النمط الذي ذكرناه تواً ـ إلى حد كبير ـ على ما حدث في لندن أيضًا، ويقينًا فإن أي ادعاءات تقول إن سويسرا هي الملاذ الرئيسي الوحيد للأموال الروسية يشوبها قصور كبير، ولا أدل على ذلك من حالة بنك نيويورك Bank of New York. وبدون الكشف عن هوية الأشخاص المتورطين في هذه القضية ـ أو يقال إنهم متورطون فيها ـ التي وصفتها صحيفة نيويورك تايمز بأنها ربما تعد أكبر عملية غسل أموال تم اكتشافها في تاريخ الولايات المتحدة، فإن العوامل المحورية فيها هي: المبالغ ذات الصلة واتساع النطاق العالمي للأنشطة المرتكبة. لقد توافرت في القضية كل العناصر تقريبًا:

- التورط المحتمل لموظفي البنك؛
- مزاعم بأن صندوق النقد الدولي IMF يمكن أن يكون قد شكل جزءاً من الأموال المغسولة؛
- احتمال وجود صلات بيلتسين نفسه وأسرته والدائرة الداخلية المحيطة به؛
- تحويلات مالية عبر لندن والولايات المتحدة والصين وأستراليا؛
- شركات في روسيا ولندن وسويسرا وجزيرة مان، وحسابات في لندن ونيويورك وأماكن أخرى كثيرة.
- حسابات في لندن، نيويورك وجزر تشانل ومواقع أخرى كثيرة.

إنس الشخصيات: انظر إلى الهياكل والكيانات البيزنطية التي تم إنشاؤها والنطاق العالمي والمبلغ موضوع القضية (10 مليارات دولار أو أكثر). هذه هي العوامل الهامة في قضية تثبت بما لا يدع مجالا للشك صحة ما يطرحه هذا الكتاب حول تأثير وسطوة وقدرات جماعات الجريمة المنظمة.

إن حجم مثل هذه القضايا يسلط الضوء من جديد على روسيا ذاتها وأصول الجريمة المنظمة التي صُدِّرت إلى الخارج بنجاح. إن الحقائق مخيفة:

- في عام 1994، قدرت وزارة الشئون الداخلية الروسية أن 25% من الدخل القومي الإجمالي للبلاد مصدرها أنشطة الجريمة المنظمة.
- انتهت الوزارة ذاتها إلى أن ما يزيد على 5500 جماعة إجرامية متورطة في أنشطة غسل الأموال وتجارة المخدرات المحظورة والابتزاز.
- تشير تقارير الاستخبارات إلى وجود ما يربو على 100 ألف من أعضاء المافيا الروسية وأكثر من 8 آلاف جماعة فردية تسيطر على ما يصل إلى 80% من مجموع الأعمال الخاصة و40% من ثروة البلاد.

- تسيطر الجريمة المنظمة على 50% من البنوك الروسية و80% من شركات المشروعات المشتركة الممولة برأس مال أجنبي.

إلا أن ذلك ليس كافيًا بالنسبة لهذه الجماعات غير السياسية والمنظمة بدرجة عالية والعاملة في بيئات مغلقة في صورة كيانات مكونة من خلايا. والواقع أن الأمر يبدو كما لو كان العالم بأسره ليس كافيًا بالنسبة لها:

- في إسرائيل بدأ المجرمون الروس المستفيدون من الهجرة الجماعية من الاتحاد السوفييتي التي بدأت في الثمانينيات يسحبون البساط من تحت أقدام كيانات العالم السفلي الإسرائيلي التقليدية، ويحاولون الآن شق طريقهم إلى شبكات تجارة المخدرات والدعارة والقمار في البلاد.

- في ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة، العصابات الروسية متورطة في كل شيء من الدعارة والمخدرات والسيارات المسروقة إلى الاحتيال.

- في سريلانكا، يكافح المجرمون الروس لاقتحام مجالات الأعمال المربحة القائمة وهي الدعارة والقمار والمخدرات.

- في كندا، جماعات الجريمة المنظمة الروسية متورطة في الجرائم المالية والابتزاز وتهريب المخدرات وتهريب التبغ والأسلحة والاحتيال المتصل بالهجرة، ولكي تضلل السلطات الرسمية، قامت تلك الجماعات بتأسيس شركات شرعية لإعطاء عملياتها واجهة محترمة: ومع ذلك فتمويل مثل هذه الشركات يأتي دائمًا من أنشطة الجريمة المنظمة: وهكذا يمكن القول إنها تغسل جزئيًا على الأقل أموالها الإجرامية الخاصة بها. وتعد كندا أيضًا مركزاً كبيراً للسرقة المنظمة للسيارات ـ حيث أن السيارات المصدرة إلى روسيا يمكن أن تباع بضعف ثمنها هناك. ويقوم الروس الذين يهاجرون إلى كندا بإرسال خطابات دعوة «لمستثمرين» روس آخرين ليزوروا البلاد. وفي ديسمبر 1999، تم إلقاء القبض على 35

شخصًا مشتبهًا بهم وتوجيه اتهامات لهم فيما سمي «بأكبر حملة على مجرمي أوروبا الشرقية» العاملين في أمريكا الشمالية، وذكرت الشرطة الكندية الملكية الراكبة (RCMP)، أن الأشخاص المشتبه بهم وجهت لهم تهم بارتكاب مجموعة شاملة من المخالفات منها تجارة المخدرات واحتيال بطاقات الائتمان وجرائم مختلفة متصلة بالهجرة. إلا أن أنشطة هذه الجماعة كانت أوسع نطاقًا: الدعارة، غسل الأموال، تهريب الأشخاص، تهريب السلع، وتزييف برامج الحاسب الآلي. وقد علق المفتش بين سواڤ Ben Soave بالشرطة الكندية الملكية الراكبة بقوله «إن كندا أصبحت ملاذاً لمجرمين منظمين استهدفوا المجتمع الكندي المتسامح بل وربما الساذج فسقط في براثنهم».

- ما الأماكن التي لا يمارس فيها الروس نشاطهم؟ بالتأكيد ليست البلدان التالية: الولايات المتحدة (المخدرات، غسل الأمول، الاحتيال)، بلچيكا (السيارات المسروقة)، أسبانيا (صناعة الجنس والدعارة)، فرنسا (الدعارة، غسل الأموال، والاحتيال والمخدرات)، إيطاليا (المخدرات والهجرة غير القانونية) بولندا (الاحتيال وغسل الأموال والمخدرات)، النمسا (غسل الأموال وشائعات عن تهريب المواد النووية)، يوغوسلاڤيا السابقة (أي شيء يمكن أن يحقق أرباحًا من وراء الحرب المحلية الدائرة هناك وبخاصة مبيعات الأسلحة).

في ظل الحريات الجديدة التي جاء بها القرن الحادي والعشرون المتقدم تكنولوچيًا، حققت المافيا الروسية في أقل من عشر سنوات ما حققته المافيا الإيطالية في عدة عقود من الزمان، وهذا بالطبع لا يتضمن حقيقة أن الروس والإيطاليين (والكولومبيين، والمكسيكيين، والبلغار والنيچيريين... إلخ) لم يراكموا الموارد والخبرة في مرحلة ما ـ أو بصورة مستمرة.

بيد أن نجاح جماعات الجريمة المنظمة في فترة ما بعد الاتحاد السوڤييتي تمتد جذوره إلى الماضي حينما كان يوجد ميثاق سلوك تقليدي يعاقب من يخالفه بالموت، وقانون اللصوص هذا هو:

1 - أهجر كل أقاربك: الأم والأب والأخ والأخت.

2 - لا تكوِّن أسرة خاصة بك: لا زوجة.. لا أبناء، ولكن هذا لا يعني أنه محظور عليك أن تتخذ لنفسك عشيقة.

3 - لا تعمل تحت أي ظرف من الظروف، قد يسبب لك ذلك صعوبة شديدة، ولكن عش فقط من أرباح الجريمة.

4 - ساعد اللصوص الآخرين ـ مقدمًا لهم الدعم المادي والمعنوي معًا ومن خلال مجتمع اللصوص.

5 - لا تبح بأي معلومات سرية عن أماكن شركائك والمنازل الآمنة والمخابئ... إلخ.

6 - إذا تعرضت لموقف متعذر الدفاع عنه، عليك أن تحمِّل نفسك مسئولية ارتكاب جريمة غيرك، فذلك ينقذ الوقت الثمين لذلك الشخص.

7 - طالب بعقد مجلس تحقيق لفض المنازعات بين اللصوص.

8 - إشترك في مثل هذه التحقيقات عند الضرورة.

9 - نفذ العقاب الذي يقرره مجلس التحقيق على اللص المذنب.

10- لا تتردد في تنفيذ العقاب بحق اللص المذنب.

11- إحرص على إتقان لغة اللصوص ومصطلحاتهم الدارجة.

12- لا تقامر إلا إذا كان في مقدورك تغطية خسائرك.

13- علِّم اللصوص المبتدئين تحت إمرتك أسرار المهنة.

14- إجعل لك مرشدين (مخبرين) من اللصوص العاديين.

15- لا تفقد قدرتك على التفكير العقلاني عندما تكون تحت تأثير الكحوليات.

16- لا تجعل لك أي علاقة بالسلطات، ولا تشارك في أي أنشطة عامة أو تنضم لأي منظمات مجتمعية.

17- لا تأخذ أسلحة من السلطات ولا تنخرط في الخدمة العسكرية.

18- دائمًا أوف بوعودك إلى اللصوص الآخرين.

الفصل الثالث

أقرب شيء إلى علم الكيمياء القديمة

لأن الثروة قوة، فإن كل قوة تجذب لها الثروة بوسيلة أو بأخرى.

(إدموند بيرك Edmund Burke)

تعد نظرية عالم الكيمياء القديمة التي تقول إن المعادن الخسيسة يمكن تحويلها إلى ذهب مثالا تناظريًا ينطبق تمامًا على عملية غسل الأموال، لأن الأخيرة تنجح في تحويل المواد الملوثة والدنيئة إلى مادة أكثر نقاءً بكثير. ويفترض النموذج الكلاسيكي لعملية غسل الأموال مسبقًا أن المكون الخسيس هو النقد، غير أنه في ظل حقيقة أن غسل الأموال ليس مرتبطًا بالمخدرات فقط، بل يشمل بصورة متزايدة كل عوائد الجريمة الخطيرة، لم يعد الأمر كذلك.

فكر - على سبيل المثال - في عملية احتيال متصلة بأتعاب مدفوعة مقدمًا تستهدف مستثمرين «محنكين». إن من المستبعد أن يُطلب سداد المدفوعات - أو تُسدد - نقداً وفقًا لهذا المخطط الإجرامي، لأن المدفوعات النقدية ستثير الشك والريبة بحكم طبيعتها، كذلك فإن واحدة من أبسط حالات غسل الأموال التي شهدتها (وأكثرها فعالية) قلبت هذا النموذج الكلاسيكي رأسًا على عقب. تضمنت هذه الحالة الاحتيال لتحويل أدوات مالية مسروقة إلى نقود عن طريق نقلها إلى ڤيينا واستخدامها في فتح حساب سباربوخ (في السنوات الأولى من

عقد التسعينيات، لم تكن هذه الحسابات سيئة السمعة مثلما هي الآن). بعد انتهاء الإجراءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، دخل الجاني إلى البنك، حاملا في يده دفتر الحساب وفي عقله الكلمة الشفرية، وسحب النقود، ولو أنه أراد ارتكاب الاحتيال الكامل لذهب إلى بنك آخر - والأفضل عدة بنوك - في ڤيينا وفتح سلسلة من حسابات سباربوخ الأخرى، وحيث أن البنك الأصلي لم يسجل أي تفاصيل عن العميل، فقد قضى على كل أثر للنقود يمكن اقتفاؤه هناك.

إذا كنت تريد مثالا آخر يدلّل على سهولة غسل الأموال، فلم لا تدفع مبلغًا زائداً عن قيمة فاتورتك الضريبية. يشاع أن غاسلي الأموال في المملكة المتحدة، وربما في أماكن أخرى، تفتق ذهنهم عن أسلوب جديد ومبتكر لغسل الأموال، وذلك عن طريق سداد مبلغ يزيد كثيراً عن الضريبة المطلوبة إلى هيئة الإيراد الداخلي Inland Revenue (أو السلطة الضريبية المحلية المختصة) بسبب «خطأ مطبعي». وعندما يكتشف سداد مبلغ زائد، يقدم للجناة (في نهاية المطاف) شيك بالمبلغ المعاد من الضريبة المسددة من جانب المصلحة الضريبية، وهذا الشيك يمكن بالطبع إيداعه في أي بنك أو مؤسسة مالية دون إثارة أي شكوك حوله.

في المثال الثالث لسهولة غسل الأموال، سنركز على مكتب صغير للصرافة بحي نوتنج هيل بمدينة لندن - هو مكتب غريب يصعب تمامًا وصفه أو تصنيفه ويشبه غيره من محلات الصرافة الموجودة في لندن والتي تعد بالمئات إن لم يكن بالآلاف، وملايين أخرى على مستوى العالم، بل إن انطباعًا يداخلك بأن تغيير العملات الأجنبية لا يمكن أن يكون عملا مربحًا لأن المتجر يذكر أيضًا في اللافتة المعلقة أعلاه «تذاكر مسرح - صور فوتوغرافية - أفلام - مجوهرات»، ثم تصاب بصدمة عندما تعلم أن هذا المتجر الصغير تمكّن من غسل 70 مليون جنيه استرليني ووصف بأنه أكبر مركز لغسل الأموال في أوروبا.

لقد أسدى مالك المتجر - واسمه أسامة الكرد Yussama El-Kurd - خدمة لا نظير لها للمجرمين في أنحاء المملكة المتحدة عن طريق تحويل نقودهم السائلة إلى عملة أجنبية هي الجيلدر في الغالب، وكان هذا الأسلوب معقداً بالكاد في ذلك الوقت، والحقيقة أن أنشطة غسل

الأموال التي كان يمارسها لاقت رواجًا وشعبية كبيرة بين عملائه لدرجة أن النقود كانت تنفد من المتجر بانتظام فكان يضطر لطلب مبالغ كبيرة إضافية من عملة الجيلدر من فروع توماس كوك Thomas Cook المحلية وباركليز Barclays وبنوك عربية مختلفة. وفيما بين نوفمبر 1994 ونوفمبر 1996، ازدادت معاملات العملة التي نفذها المكتب عشر مرات، وجنى الكرد 3 ملايين جنيه استرليني من هذا النشاط وانتهى الأمر بالحكم بسجنه 14 عامًا في فبراير 1999. ووقت إلقاء القبض عليه، كان الكرد يقوم بغسل 7 ملايين جنيه استرليني شهريًا، جاء معظمها من تجار المخدرات في الشمال الغربي من البلاد.

إن غسل الأموال يكون واضح المعالم في بعض الأحوال ومعقداً وغامضًا في البعض الآخر، وهو يقينًا ليس منتظمًا متسقًا أو خطيًا مثلما تريد إيهامنا بذلك الأمثلة الواردة في الكتب الدراسية، فلو أنه كان ذلك لبات من السهل جداً التعرف عليه وإيقافه. كما ينبغي ألا ننسى أن هناك بعض الأساليب لغسل الأموال لا تحتاج إلى توريط النظام المصرفي مثل التعامل القذر في الاقتصاديات ذات الأساس النقدي، وتجارة المقايضة الأفريقية المتمحورة حول تجارة الحشيش، ونظام المقايضة البدائي الذي مازال معمولا به في أماكن نائية مختلفة في الاتحاد السوڤييتي السابق. وتتمثل المراحل الثلاث المتعارف عليها لعملية غسل الأموال التقليدية في: الإيداع المصرفي والتجزئة والدمج، وسوف نتناول مسألة أن تمويل الإرهابيين نادراً ما يتبع هذا النمط في الفصل السابع.

إذا كنا نسلّم الآن بأن الأموال التي يلزم غسلها ليست كلها في صورة نقدية، فلابد أن نسلّم بأن غسل الأموال يجب أن يبدأ بأموال يمكن التعرف عليها باعتبارها عوائد جريمة. إن المخدرات ثقيلة: الكوكايين الذي يساوي مليون دولار يزن 44 رطلا، بينما يزن مبلغ مليون دولار من فئة الـ 100 دولار (وهذه أكبر فئة متاحة) نصف هذا الوزن، ولخفض هذه الكتلة المادية أكثر، فإن ما يعادل مليون دولار من عملة اليورو يزن 5.2 أرطال فقط، ومع ذلك يصعب إخفاء هذه الأموال فضلا عن مخاطرة سرقتها..

إن أول شيء يجب عمله بكل عوائد الجريمة هو إدخالها في النظام المصرفي العالمي ولكن دون إثارة أي شكوك في الوقت ذاته، ولأن المجرمين أصبحوا أكثر خبرة ومهارة في إنجاز هذه المرحلة الأولية فقد استثمروا ـ على سبيل المثال ـ أموالهم في أنشطة تدر بطبيعتها تدفقات نقدية عالية مثل كازينوهات القمار، الحانات، منافذ التجزئة، تجارة الأعمال الفنية والمطاعم. وإذا أمكن لهم استغلال نوع من الأعمال من المقبول فيه أن تشكل النقود السائلة نسبة كبيرة ورئيسية من إيراداته وبالتالي ودائعه المصرفية، فإنه حيثما يكون النقد معدنًا خسيسًا، يمكن بسهولة إدخاله في النظام المصرفي. ويمكن للمجرمين أن يستفيدوا من منشآت الأعمال القائمة من هذا النوع أو يقيموا منشآت خاصة بهم ـ وهنا تكون المنشأة التجارية مجرد واجهة ـ أو يؤسسوا شركة وهمية لا تزاول نشاط التجارة أبداً بل تغسل الأموال فقط.

وهناك عدة طرق أخرى لتحقيق الإيداع المصرفي للأموال الإجرامية: إشتر سلعًا عالية القيمة مثل أعمال فنية، طائرات، عقارات، معادن ثمينة أو ماسات يمكن أن تباع عندئذ إلى مشترٍ شرعي ويودع الثمن في البنوك. وإذا كانت الأموال في صورة نقدية، فإن حرية انتقال رأس المال في أوروبا ـ كمثال ـ تعني إمكانية نقل النقود من بلد منشأها إلى مكان آخر تستقبل فيه بحفاوة وامتنان. وفي الولايات المتحدة يتم تهريب النقود إلى خارج البلاد بأساليب مختلفة إلى أمريكا الجنوبية حيث يتم إيداعها في البنوك ثم تعاد برقيًا إلى الولايات المتحدة أو مراكز مالية أخرى حسنة السمعة.

وسواء كانت أرباح الجريمة في صورة نقدية أو لا، فإن الإيداع المصرفي يعد أخطر مرحلة بالنسبة للمجرم، ففي هذه المرحلة توجد صلة مباشرة بين الأرباح والجريمة، أما بعدها فلا تكون الأموال في صورة نقدية بل مجرد أرقام في ورقة أو على شاشة حاسب آلي، وهذا بالطبع هو سبب تركيز كافة القوانين والتشريعات والتدريب على مكافحة غسل الأموال على إجراءات فتح الحسابات، وهذه تشمل في العادة:

- التحقق من هوية العميل الجديد (إعرف عميلك ـ KYC)؛

- إخطار الجهات الرسمية عندما يتجاوز مبلغ الاستثمار الأولي حداً معينًا؛
- تدريب الموظفين المتعاملين مع فتح الحسابات على التعرف على المعاملات المشبوهة.

وقد أدى هذا في الولايات المتحدة وغيرها من الدول إلى إرساء إجراءات تقض بالإبلاغ عندما يتجاوز المبلغ المستخدم لفتح حساب ما مبلغ 10 آلاف دولار نقداً (في حالة الولايات المتحدة)، وأصبح رد الفعل المنطقي لهذا الإجراء من جانب عالم الجريمة معروفًا باسم smurfing، ووفقًا لهذا الأسلوب يتوجه جيش من الأشخاص إلى بنوك أو فروع بنوك متعددة ثم يودعون مبالغ أقل قليلا من حد (أو مستوى) الإبلاغ. والواقع أن المبالغ المودعة بهذه الطريقة تكون أدنى بكثير من ذلك الحد حيث تصل إلى 3 آلاف دولار أو أقل (حيث أنه بات واضحًا أن المعاملات التي تكون قيمتها أقل من 10 آلاف دولار بقليل تثير الشكوك أكثر من المبالغ المودعة عند ذلك المستوى أو أعلى عنه). وقد اضطرت الرقابة على إجراءات الإبلاغ القائمين بعملية إيداع المبالغ الصغيرة هذه إلى البحث عن فرص جديدة خارج النظام المصرفي: عن طريق شراء سلع مثل السيارات، السلع البيضاء والمجوهرات ثم شحنها خارج البلاد لإعادة بيعها، ولهذا الأسلوب ميزة إضافية وهي توفير غطاء أعمال «مشروع» ـ وأيضًا توليد أرباح إضافية من السلع المصدرة!

وهكذا فإن الدول أو المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مصرفية مغفلة ـ حيث لا يكون لزامًا على أصحاب الأموال التعريف بأنفسهم أو إثبات هويتهم بتقديم وثائق رسمية ـ هي بطبيعة الحال هدف (ونقطة ضعيفة) بالنسبة لغاسلي الأموال: ومن هنا جاء العداء الرسمي القوي تجاه حسابات سباربوخ النمساوية، ومراكز الأوفشور المالية التي تقدم خدمات مماثلة وتجاه شركات الأعمال الدولية (IBCs) التي يتستر وراءها الملاك الحقيقيون ـ مع ملاحظة أن هذه الشركات تفتح حسابات في البنوك دون الإفصاح عن هوية من يقف وراءها. غير أنه توجد فكرة خاطئة شائعة يجب تصحيحها وهي أن الحسابات المرقمة ليست مشكلة خطيرة لأن البنوك تعلم هوية العميل وتتخذ كافة الإجراءات للتحقق منها قبل أن تخفي تلك الملكية بتخصيص رقم لصاحب الحساب، ولذلك فالحسابات المرقمة ليست حسابات مغفلة، وبالطبع فإن المجال الذي يمكن

أن تصبح فيه جميع الإجراءات الرقابية بلا قيمة هو تقديم تسهيلات مصرفية مغفلة من خلال شبكة الإنترنت.

المرحلة التالية في العملية معروفة بشكل شائع باسم «التفتيت أو التجزئة» Layering، وإن كان يطلق عليها أيضًا اسم «التحريك» أو «المزج»، وكما يعني كل من هذه المصطلحات ضمنًا فإنه قبل اكتمال هذه المرحلة، ربما تكون أموال الجريمة قد أودعت في النظام المصرفي ولكنها لاتزال في صورة كتلة واحدة ويمكن التعرف عليها بهذه الصورة، والحيلة في هذه المرحلة هي تحريك الأموال: داخل المؤسسة المالية الواحدة، إلى مؤسسات مالية أخرى، إلى دول أخرى وتحويلها إلى عملات أخرى أو أنواع أخرى من الاستثمارات (مثل السندات والأسهم والشيكات السياحية) أو باستثمارها في العقارات. علاوة على ذلك فقد تبرز شركة الأعمال الدولية في هذه المرحلة كوسيلة ملائمة، ويتمثل الغرض من كل هذه التصرفات في تفتيت وتجزئة الأموال وخلق أكبر كم ممكن من العمل الورقي لإرباك وتضليل وإحباط أي رقابة فاعلة أو تحقيق قد يجرى في المستقبل ـ في نهاية اليوم ـ خلق مصدر زائف للأموال. غير أنه بحكم طبيعة عملية التفتيت (أو التجزئة) هذه، من الممكن التعرف على سمات معينة دالة على حدوث غسل أموال:

- معاملات مالية ليست معقولة أو منطقية ـ وتبدو كما لو كانت منفذة من أجل أن تنفذ فقط دون سبب جوهري أو معقول؛
- مبيعات ومشتريات متكررة للاستثمارات ـ وخاصة عندما يتقاضى مستشارون مهنيون أتعابًا وعمولات؛
- دمج وتوحيد أرصدة حسابات متعددة في عدد أصغر كثيراً من الحسابات ـ وخاصة عندما تبدو سلسلة الحسابات الأصلية عديمة الصلة ببعضها؛
- عدم الاهتمام أو القلق بشأن الخسائر المتكبدة من وراء الاستثمارات أو مصروفات البنوك أو أجور المستشارين المهنيين، فغاسل الأموال تمثل الأرباح بالنسبة له قضية ثانوية

ودافعه الوحيد هو إخفاء معالم المصادر الأصلية للأموال.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة التي يلوح فيها خط نهاية السباق على مرمى البصر ويتجاوزه المجرمون فهي الدمج. الآن تم غسل وتجفيف عوائد الجريمة الأصلية وأصبح جاهزة لإدخالها في بيئة مالية محترمة، ويمكن أيضًا سحب الأموال من النظام المصرفي للقيام بعمليات شراء «مشروعة» دون أن تثار تساؤلات محرجة بشأنها.

وبرغم أن المرحلة الأخيرة الخاصة بالدمج كثيراً ما ترتبط في الأذهان بتحقق مكاسب ضخمة مفاجئة أو غير متوقعة للمجرم، إلا أن الأسلوب الأكثر فاعلية ربما يكون الإيهام بوجود علاقة عمل طبيعية ومستمرة، وهكذا يمكن لغاسل الأموال الذي يزاول نشاطه محليًا أن يرسل فواتير لكيانه الأوفشور (الخارجي) بصورة مستمرة ومنتظمة مقابل الخدمات المهنية المقدمة لهذا الكيان وبذلك تسدد له المدفوعات «بصورة مشروعة» على هذا الأساس. وفي مرحلة تالية من نسق الأعمال المنطقي هذا يمكنك أن تجعل كيان الأوفشور يقدم قرض أعمال إلى شركاتك الداخلية، ويعني هذا السياق المعاملاتي، إذا نحينا جانبًا المزايا الضريبية المحلية، أن بإمكانك أن ترسل الأموال إلى الخارج بصورة مشروعة «لسداد» القرض.

هناك صلة جانبية مثيرة للاهتمام بغسل الأموال وهي توافر كتب عن حماية الأصول والثروة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الكتب والندوات تطرح استراتيجيات «مشروعة» لحماية ثروتك من خدمة الإيراد الداخلي (IRS) والدائنين والدعاوى القضائية، الطلاق... إلخ. وتحتوي هذه الكتب على مئات بل آلاف النصائح والإرشادات و«الأسرار». وفيما يلي أعرض أهم عشر نصائح مذكورة في تلك المجلدات لكي تضمن لمعاملاتك المالية الخصوصية. والغريب ـ أو ربما لا يكون ذلك غريبًا تمامًا ـ أنها تشبه ميثاقًا لغاسلي الأموال، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الكتب متاحة على نطاق واسع وتحظى بشعبية شديدة، والقائمة التالية ـ وإن كانت مصاغة بأسلوبي ـ مبنية بشكل مباشر على النصائح المذكورة فيها:

1 - أسس شركة للتعامل مع المعاملات الحساسة.

2 - لا تستخدم معاملات حسابات الشيكات: النقود الحاضرة والحوالات البريدية أو بطاقات الائتمان استخدامها أكثر أماناً.

3 - توخ الحذر عند استثمار الأموال بالخارج: إنتبه إلى حدود الإبلاغ عن معاملات العملة في البلد الذي تستثمر فيه أموالك.

4 - لا تمارس أبداً معاملات نقدية تتجاوز قيمتها 10 آلاف دولار عن طريق بنك أمريكي: قسِّم المعاملات إلى مبالغ أصغر ثم أودعها في تواريخ منفصلة حتى يتعذر على البنك جمعها معًا والإبلاغ عنها باعتبارها معاملة مشبوهة.

5 - نفذ أكبر عدد ممكن من المعاملات كمعاملات لحاملها ـ حيث أن إسمك لا يظهر في هذه الحالة.

6 - إستعن فقط بمستشارين مهنيين يحافظون تمامًا على خصوصية وسرية معلوماتك، ويشمل هؤلاء المحامين والمحاسبين ومستشاري الاستثمار والبنوك. وينبغي أن تحصل منهم على تأكيد بأنهم يخطرونك فوراً إذا تلقوا طلبًا للحصول على معلومات أو استدعاءً للمثول أمام محكمة.

7 - استخدم صندوق مكتب بريد أو خدمة توصيل بريد لاستلام وثائقك ومراسلاتك القانونية أو المالية أو السرية.

8 - إستخدم خزائن خصوصية لحفظ نقودك ومقتنياتك الثمينة.

9 - لا تبح بمعلومات شخصية أو مالية إلا إذا اضطررت لذلك: إقترض من أولئك الذين يطلبون منك أقل قدر ممكن من المعلومات وأقم علاقات عمل معهم.

10- إذا قمت بتأسيس شركة، إفعل ذلك في بلد أو مركز مالي يوفر لك ولمؤسستك أكبر قدر من الخصوصية.

هل نعود إلى منازلنا ونستسلم الآن؟!

إن العمل الذي تؤديه هيئة الإيراد الداخلي (IRS) ومصلحة الجمارك الأمريكية ضمن عدة جهات أخرى ـ إتساقًا مع ما ذكرته في الفصل الأول من أنه يوجد الآن مستوى مرتفع جداً من التوسيع والتمويل والمزج في النشاط الإجرامي ـ يؤكد أن غسل الأموال يحتمل أن يكون دورة أو متصلا مكرسًا لذاته وليس عملية قابلة للتحديد ولها بداية ونهاية يمكن تمييزهما، ويرتبط هذا النموذج البديل أو الإضافي بتجارة المخدرات في أمريكا الجنوبية تحديداً، وإن كان يمكن بالتأكيد تعديله ليعبر عن تدفقات غسل الأموال الأخرى ذات الصلة. والدورة ذات المراحل الست هي:

1- زعيم كارتيل المخدرات في كولومبيا أو المكسيك أو جمهورية الدومنيكان يشحن كمية من الكوكايين إلى نيويورك.

2- يقوم تاجر الجملة في نيويورك ببيع المخدرات إلى موزعين مختلفين ويعطي الأموال المكتسبة بصورة غير قانونية إلى غاسل أموال، ويتم أيضًا تهريب النقود إلى زعيم المخدرات الذي يودعها في بنوك في أمريكا الجنوبية حيث يتم غسلها ثم تستثمر في النهاية في الولايات المتحدة في صورة عقارات وأسهم وسندات.

3- يحوِّل غاسل الأموال الأرباح الإجرامية إلى أدوات مالية لا يمكن اقتفاء أثرها مثل الشيكات السياحية والحوالات البريدية، وتستخدم هذه بعد ذلك في شراء سيارات وسلع بيضاء لحساب مشترٍ أجنبي كبير.

4- يتم شحن السلع المشتراة براً (إلى المكسيك) أو بحراً.

5- يقوم تاجر التجزئة الأجنبي ببيع السلع في السوق المفتوحة ويسدد قرضًا لسمسار عملة محلي.

6- يقوم سمسار العملة باقتطاع رسم مناولة بنسبة 3% وتسليم الباقي إلى زعيم الكارتيل لتمويل المزيد من عمليات إنتاج ونقل المخدرات.

تعد هذه الدورة في ذاتها شكلا مختلفًا (أو امتداداً) لنظام السوق السوداء لصرف عملة البيزو المطبقة في كولومبيا، ولما كانت السلطات الأمريكية تزعم أن هذا النظام هو «نظام غسل الأموال الأكثر كفاءة والأوسع نطاقًا في نصف الكرة الأرضية الغربي» وأنه يتعامل في 30% من النقود غير القانونية لكارتيلات المخدرات الكولومبية (أي ما يعادل 6 بلايين دولار سنويًا)، فقد رأيت أنه يستحق الشرح:

1- يقوم كارتيل مخدرات كولومبي بشحن المخدرات إلى الولايات المتحدة.

2- تباع المخدرات في الولايات المتحدة ويدفع ثمنها بالدولار.

3- يبيع الكارتيل الكولومبي أرباحه الدولارية إلى ممثل سمسار سوق البيزو السوداء الكولومبية في الولايات المتحدة، ويباع هذا المبلغ بسعر خصم أقل من قيمته الإسمية لأن الممثل وأعوانه ممن يقومون بعملية الإيداع البنكي في صورة مبالغ صغيرة أو smurfing يجب أن يتحملوا مسئولية إيداع المبالغ الدولارية في النظام المصرفي الأمريكي وأن يتحاشوا متطلبات الإبلاغ الأمريكية (10 آلاف دولار).

4- بعد أن يستلم ممثل سمسار البيزو في الولايات المتحدة الدولارات يقوم رئيسه (سمسار البيزو في كولومبيا) بإيداع المبلغ المتفق عليه بعملة البيزو في حساب (أو حسابات) الكارتيل في كولومبيا. عند هذه المرحلة يكون كارتيل المخدرات قد نجح في غسل عوائد جرائمه لأن عملتها الأصلية (وهي الدولار) قد تحولت إلى بيزو.

5- تودع الدولارات ـ العوائد المباشرة لبيع المخدرات ـ الآن في النظام المصرفي الأمريكي بأسلوب التقسيم إلى مبالغ أصغر أو smurfing.

6- قام الآن سمسار سوق البيزو السوداء الكولومبية بخلق كم من الأموال الدولارية «النظيفة» التي يمكنه أن يبيعها إلى مستوردين كولومبيين، فيستخدم هؤلاء بدورهم الدولارات المغسولة في شراء سلع من الولايات المتحدة أو أسواق أخرى.

7- في النهاية يتم استيراد السلع المشتراة إلى كولومبيا ـ والطريف أنه كثيراً ما يتم تهريبها تفاديًا للقوانين والرسوم الجمركية الكولومبية!

في سبتمبر 1999، ونتيجة لعملية سرية دامت ثلاثة سنوات، وجهت هيئة من المحلفين قوامها 24 محلفًا اتهامات إلى 60 شخصًا مدعى عليهم، وقد تضمن هذا العدد 16 من المواطنين وسماسرة البيزو وأصحاب الأعمال الكولومبيين، وتسعة كولومبين آخرين يحترفون توزيع ونقل المخدرات داخل الولايات المتحدة ويعيشون فيها، إلا أن الـ 35 الباقين كانوا موظفين أمريكيين عاملين في 16 منشأة أعمال منفصلة يوجد معظمها في جنوب ولاية فلوريدا. وقد كان مفتاح نجاح هذه العملية هو «متجر واجهة» أقامته الشرطة في ولاية فلوريدا وساعد هذا المتجر الواجهة في نقل أموال المخدرات وأخبر عملاءه بأنه لن تكون هناك أية مستندات أو أوراق يمكن اقتفاء أثرها، وتم إيداع النقود في البنوك بأسلوب التقسيم إلى مبالغ أصغر (smurfing) ثم سحبت بواسطة حوالات بريدية وتحويلات برقية وشيكات سياحية، كما استخدمت هذه الأموال أيضًا في شراء سلع من شركات أمريكية أبلغت بدورها أن المال المدفوع لها مصدره تجارة المخدرات ولكنها وافقت على عدم الإبلاغ عن المعاملات النقدية الكبيرة ذات الصلة.

لقد بدأت استجابة المجتمع الدولي لاستفحال خطر غسل الأموال العالمي في عام 1988 من خلال منظمة الأمم المتحدة، وجاءت أبرز التعليقات على دور المؤسسات المالية في منع ورصد عمليات غسل الأموال من لجنة بازل للإشراف المصرفي The Basel Committee on Banking Supervision. وتبنى الاتحاد الأوروبي في 1991 توجيهًا حول غسل الأموال أصبح بعد ذلك جزءًا من التشريعات المحلية للدول الأعضاء، وأخيراً فإن الهيئة الدولية الرئيسية المعنية بمكافحة غسل الأموال هي مجموعة العمل المالي الدولي (فاتف)

The Financial Action Task Force (FATF) التي أصدرت «التوصيات الأربعون» التي تبين بالتفصيل الإجراءات والتدابير المضادة التي يجب أن تتخذها الدول. هذه المبادرات ترسي إطار العمل والقواعد الأساسية ومعايير التقويم المقارن للتشريعات والقوانين الوطنية المتصلة بمكافحة غسل الأموال، ولذا فإن من المهم إلقاء نظرة فاحصة على كل من هذه الاستجابات تجاه غسل الأموال لعدة أسباب، من أبرزها أنه من خلال قراءة كل وثيقة على حدة ثم إجمالا يتضح ما تم إنجازه في مجال مكافحة غسل الأموال وكذا أن بعض الدول ونظمها المالية والتجارية لم تنتبه لأي من هذه الجهود وتباشر شئونها غير عابئة بها.

«لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير القانوني في المخدرات والمواد المؤثرة على العقل» لعام 1988 إسم مختصر هو إتفاقية ڤيينا، وتنص الاتفاقية فيما يتعلق بغسل الأموال على المبادئ الهامة التالية التي تحث الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء على تنفيذها:

- إرساء إطار تشريعي شامل لتجريم غسل الأموال المتصل بالجرائم الخطيرة ومنع واكتشاف والتحقيق في غسل الأموال وملاحقته قضائيًا من خلال:

  - التعرف على عوائد الجريمة وضبطها ومصادرتها؛
  - إدراج غسل الأموال في اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة لضمان الحصول على مساعدة في التحقيقات وقضايا المحاكم والإجراءات القضائية.

- إقامة نظام مالي / تنظيمي فعّال لمنع مرتكبي الجريمة وأموالهم غير المشروعة من الوصول إلى النظم المالية الوطنية والدولية ودخولها، وذلك من خلال:

  - متطلبات تعريف العملاء بأنفسهم والتحقق من هويتهم، من أجل توفير المعلومات الضرورية حول هوية العملاء وأنواع المعاملات المالية التي ينفذونها للسلطات المختصة؛
  - الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية؛

- الإبلاغ الإلزامي عن الأنشطة المشبوهة؛

- تذليل العقبات التي تضعها السرية المصرفية في طريق جهود مكافحة غسل الأموال.

▪ إتخاذ إجراءات تنفيذية لضمان:

- فعالية اكتشاف والتحقيق مع المجرمين الضالعين في نشاط غسل الأموال وملاحقتهم قضائيًا وإدانتهم؛

- إجراءات تسليم المجرمين؛

- آليات الاشتراك في المعلومات.

تذكر: هذه الاتفاقية تم تبنيها في ديسمبر من عام 1988، ويدعو الإعلان بكل وضوح إلى تبني إجراءات «إعرف عميلك» (مثلما اصطلح على تسميتها فيما بعد)، الإبلاغ الإلزامي عن المعاملات المشبوهة والأهم من ذلك ـ وفي ضوء المشكلات الضخمة التي لاتزال قائمة في مراكز الأوفشور المالية ـ المبدأ الذي يقضي بضرورة ألا تعوق السرية المصرفية المحلية جهود مكافحة غسل الأموال.

أما لجنة بازل للإشراف المصرفي فقد أصدرت بيان مبادئها حول «منع الاستخدام الإجرامي للنظام المصرفي في أغراض غسل الأموال» في الشهر نفسه (ديسمبر 1988)، ويتوقع من بنوك الدول الأعضاء في اللجنة الالتزام بالمبادئ الواردة في البيان. وحتى في ذلك التاريخ البعيد نسبيًا تم التأكيد على أخطار الجريمة الدولية المنظمة والإشارة لها في مقدمة البيان. وتتمثل القواعد الإرشادية الخاصة بالممارسات الأفضل الواردة في التقرير والتي تهدف إلى «التشجيع على توخي الحذر والتحلي باليقظة تجاه الاستخدام الإجرامي لنظام المدفوعات» فيما يأتي:

▪ ينبغي على البنوك وضع إجراءات فعالة للحصول على ما يثبت هوية جميع العملاء الجدد وهوية ملكية الحسابات. وتنص المبادئ على وجوب انتهاج سياسة واضحة تقضي بعدم

تنفيذ المعاملات الكبيرة إذا لم يقدم العملاء ذوو الصلة ما يثبت هويتهم.

- ينبغي أن تدير البنوك أعمالها وفقًا لمعايير أخلاقية مرتفعة وأن تلتزم بالقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة، كما ينبغي أن تمتنع البنوك عن تقديم الخدمات أو المساعدة في حالة المعاملات التي «تتوافر لديها أسباب منطقية تدعوها للاعتقاد بأن لها صلة بنشاط غسل الأموال».

- ينبغي على البنوك التعاون مع الأجهزة القائمة بتنفيذ القوانين الخاصة بهذا الموضوع، لا أن تساعد العملاء الذين يحاولون خداع تلك الأجهزة، كما ينبغي عليها اتخاذ تدابير ملائمة لإحباط غسل الأموال إذا ما اشتبه في تورط بنك ما في مثل هذه الأنشطة.

- ينبغي على البنوك أن تتبنى مبادئ البيان، بالإضافة إلى تدريب العاملين بها والاحتفاظ بالسجلات الداخلية، كما ينبغي أن تتحقق أيضًا من الالتزام بالبيان.

وفي يونيو من عام 1991، تبنى مجلس المجتمعات الأوروبية The Council of the European Communities توجيهًا حول «منع استخدام النظام المالي في أغراض غسل الأموال». ويتضمن التوجيه ـ الذي جاء بالأساس كرد فعل لتحرير تحركات الأموال عبر الحدود والخدمات المالية في الاتحاد الأوربي ـ المتطلبات الأساسية التالية:

- الدول الأعضاء ملزمة بتجريم غسل الأموال.

- يجب على الدول الأعضاء التأكد من قيام المؤسسات المالية بإقامة وإدارة نظم داخلية لمنع غسل الأموال والحصول من العملاء على مايثبت هويتهم والاحتفاظ بالسجلات المناسبة لمدة خمس سنوات.

- يجب على الدول الأعضاء مطالبة المؤسسات المالية بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة،

مع ضمان عدم وقوع أي مسئولية على المؤسسة المبلّغة أو موظفيها بسبب تقديم مثل هذه البلاغات.

إن الجانب الوحيد في هذا التوجيه الذي نرى أنه لم يدرس جيداً هو أن التعرف على هوية العميل لا يكون مطلوبًا إلا عندما تدخل المؤسسة في معاملات تتجاوز قيمتها 15 ألف يورو مع ذلك العميل، وهو ما يجعل هناك حداً يمكن معه ممارسة أسلوب تقسيم الأموال إلى مبالغ أصغر (أو smurfing) طالما لم يتم تجاوزه. علاوة على ذلك، فإن التطبيق الحرفي للتوجيه يمكن أن يصيب الإجراءات الداخلية في المؤسسات المالية فيما يتصل بالحصول على ما يثبت الهوية ـ وفي نهاية المطاف العلاقات مع العملاء ـ بحالة من الارتباك والفوضى ويجعلها أيضًا باعثة على اللبس والخلط وسوء الفهم. وقد عاد الاتحاد الأوروبي إلى قلب الأحداث في أكتوبر من عام 1999 في قمته المعقودة في فنلندة حيث تم الاتفاق على خطة مكونة من عشرة بنود للتعامل مع عدد من القضايا المختلفة منها الجريمة المنظمة وغسل الأموال، وقد تضمنت إحدى الاتفاقيات تخفيف السرية المصرفية في سبيل «تتبع وتجميد وضبط ومصادرة أرباح الجريمة».

أما مجموعة العمل المالي الدولي (فاتف) فقد تم إنشاؤها من قبل قمة مجموعة الدول السبع G-7 في باريس في يوليو 1989، بهدف فحص إجراءات مكافحة غسل الأموال. وتضم المجموعة الآن 26 حكومة ومنظمتين إقليميتين (جميعها مذكورة في قسم المسرد). وتعد مجموعة فاتف الأنشط والأكثر فاعلية في مجال محاولة منع عمليات غسل الأموال وكذا محاولة تعريف المشكلة والتشجيع على تبني إجراءات مضادة فعالة. وهي تقوم بإصدار تقرير سنوي شامل فضلا عن تقرير سنوي حول أنماط غسل الأموال، ويتمثل حجر الأساس في موقف فاتف من غسل الأموال في توصياتها الأربعين التي صدرت أصلا في عام 1990 ثم تم تحديثها في 1996 لتعكس ما جرى من تطورات ومستجدات في الفترة الفاصلة بين هذين العامين. وتنقسم التوصيات إلى أربعة مجالات:

1- الإطار العام للتوصيات؛
2- دور النظم القانونية الوطنية في غسل الأموال؛
3- دور النظام المالي في مكافحة غسل الأموال؛
4- تقوية التعاون الدولي.

وتتمثل القضايا الرئيسية التي تناولتها التوصيات الأربعون فيما يلي:

- ينبغي على كل دولة أن تصدق على اتفاقية ڤيينا وتنفذها بالكامل.
- تنص التوصيات الأربعون على ضرورة «صياغة قوانين سرية المؤسسات المالية على نحو لا يعوق تنفيذ التوصيات».
- التأكيد على أهمية التعاون متعدد الأطراف والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.
- يوجد عدد وفير من التوصيات فيما يتعلق بالحصول من العملاء على ما يثبت هوياتهم ونص يقضي «بضرورة امتناع المؤسسات المالية عن الاحتفاظ بحسابات غفل من الأسماء أو حسابات بأسماء وهمية».

ينبغي الاحتفاظ بالسجلات الضرورية مدة خمس سنوات حتى يتسنى الاستدلال على أي معاملات.

- نصحت التوصية رقم (13) فيما يشبه التنبؤ واستشراف المستقبل الدول بضرورة إيلاء اهتمام خاص بالتهديدات التي تنطوي عليها التكنولوچيات الجديدة أو الناشئة، ولاسيما تلك التي قد تشجع أو تسهل الغُفْلية (أي مجهولية الإسم والهوية).
- هناك توصيات متنوعة تؤكد على أهمية قيام المؤسسات المالية بممارسة درجة أكبر من العناية واليقظة والحيطة تجاه العملاء والمعاملات، ووضع سياسات وإجراءات وضوابط وتدريب العاملين بصورة مستمرة والتحقق من الامتثال لها.

- ينبغي على المؤسسات المالية التزام جانب الحذر بصفة خاصة من علاقات ومعاملات الأعمال التي تتضمن دولا لا تطبق التوصيات الأربعين.

- تتصدى التوصية الخامسة والعشرون لقضية أخرى بشكل مباشر حيث تنص على «ضرورة أن تنتبه الدول لإمكانات إساءة استخدام الشركات الواجهة من نوع Shell Corporations من جانب غاسلي الأموال وأن تبحث فيما إذا كان يلزم اتخاذ إجراءات إضافية للحيلولة دون استخدام مثل هذه الكيانات استخدامًا غير قانوني.

- المجموعة الأخيرة من التوصيات تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وإبرام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف انطلاقًا من مفاهيم قانونية مشتركة. وينبغي أن تشمل الأدوات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف قيام المؤسسات المالية بإعداد سجلات والتعرف على الأرباح الإجرامية وتجميدها وضبطها ومصادرتها بالإضافة إلى تسليم المجرمين إلى العدالة وملاحقتهم قضائيًا.

بعد هذه الوثائق الأربع.. ماذا يمكن أن يقال أكثر من ذلك؟ إن هذه الأوراق توضح فرديًا وجماعيًا مخاطر غسل الأموال فضلا عما يلزم القيام به (خاصة في القطاع المالي) لكبح جماح ظاهرة غسل الأموال والقضاء عليها. وأعرض فيما يلي قائمة مكونة من أهم عشرة تدابير وقائية من غسل الأموال:

تدابير منع غسل الأموال العشرة الأكثر أهمية

1 - يجب على الحكومات تجريم نشاط غسل الأموال.

2 - يجب ملاحقة وإدانة غاسلي الأموال، ولتحقيق ذلك يجب إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وتسليم الجناة إلى بلادهم.

3 - ينبغي تجميد عوائد الجريمة ومصادرتها في النهاية.

4 - ينبغي أن تتشارك الدول والأجهزة القائمة بتنفيذ القوانين والمؤسسات في المعلومات الاستخباراتية.

5 - ينبغي أن تتعاون البنوك مع جهود تنفيذ القوانين والتحقيقات وألا تمد يد المساعدة لغاسلي الأموال.

6 - يجب على البنوك (والكيانات المماثلة لها) أن تضع إجراءات صارمة للتحقق من كون الأشخاص الذين يفتحون الحسابات هم بالفعل أصحاب وثائق إثبات الشخصية التي يقدمونها.

7 - يجب على البنوك الاحتفاظ بسجلات للمساعدة في جهود تنفيذ القوانين.

8 - يجب على البنوك المبادرة بالإبلاغ عن العملاء أو المعاملات المشبوهة.

9 - يجب إلغاء السرية المصرفية إذا كانت تسهل غسل الأموال.

10- يجب على البنوك أن تقيم نظمًا وتدرب العاملين بها وتراقب أداءهم.

والآن دعونا نتوقف هنا لحظة لندرس ونتحدث باستفاضة عن التحقق من هوية العميل على اعتبار أنه أحد المبادئ المحورية في الحرب على غسل الأموال. يطلق على هذا الإجراء في الولايات المتحدة الأمريكية (وغيرها) اسم «إعرف عميلك» Know Your Customer (KYC). وهناك بعض الأسباب منطقية جداً التي تدعو البنوك (وكل أنواع الأعمال بصورة متزايدة) إلى التحقق من هوية عملائها وهي:

- إنه خط الدفاع الأول: يمكن لمنشأة ما أن تقضي على غسل الأموال في مهده.
- من خلال إجراء التحقق بفعالية، تحقق منظمتك الالتزام الضروري بالقوانين والتشريعات.
- يحمي ذلك الإجراء سمعة منشأتك.

في حالة تنفيذه بفعالية يكون رادعًا قويًا: مرتكبو الجريمة يتواصلون مع بعضهم البعض (أكثر من الحكومات أو حتى الأجهزة المنوط بها تنفيذ القوانين)، فإذا اتضح أن هناك مؤسسة ما متراخية في تنفيذ إجراءات التحقق من الهوية، سرعان ما سينتشر الخبر كالنار في الهشيم وينهمر على هذه المؤسسة سيل جارف من العملاء الجدد الراغبين في إيداع مبالغ كبيرة ومغرية بها.

ومع ذلك هناك مشاكل عملية تعترض سبيل تنفيذ سياسة «إعرف عميلك» مثل:

- في مناسبات مختلفة طلب مني صياغة قائمة بوثائق إثبات الهوية المقبولة والتي تكون دائمًا حقيقية وغير زائفة، فكانت المحصلة دائمًا ورقة بيضاء تمامًا ـ فلا توجد وثيقة لا يمكن شراؤها أو تزويرها أو تقليدها أو اصطناعها أو سرقتها.
- لا يعني كون العميل صاحب وثائق إثبات الهوية التي يقدمها أنه لا يحاول غسل أموال.
- لا يعني كون العميل صاحب وثائق إثبات الهوية التي يقدمها أنه ليس غاسل أموال / تاجر مخدرات / تاجر أسلحة غير قانونية / مورد منتجات أو خدمات إباحية / تاجر رقيق... إلخ.
- تعني السهولة التي يمكن بها الحصول على وثائق احتيالية ـ والجودة الممتازة لمثل هذه الوثائق المزورة ـ أنه ليس من الصعب تمامًا اجتياز اختبار إعرف عميلك بنجاح باهر.
- إذا كنت قد قررت أن تغسل أموالا، يمكنك دائمًا أن تجد موظفي بنوك «متعاونين» (بعبارة أوضح: إدفع لهم نقوداً كافية فيغضون الطرف عنك).
- نظراً لأن كثيراً من المشتغلين في مجال الأعمال ينصب اهتمامهم على العمولة، إجعل مبلغ إيداعك الأول مغريًا بدرجة كافية وسوف يبذلون قصارى جهدهم لتلبية احتياجاتك. وليس لزامًا عليك أن تدفع لهم مباشرة ـ النقود تتكلم.

* وماذا عن الودائع البريدية؟ كبداية يمكن أن تخفي وثائق الهوية المصورة فوتوغرافيّا عدداً كبيراً من الخطايا والآثام ـ فأنت تستطيع أن تكتشف تزويراً في وثيقة أصلية ولكن في حالة النسخة الفوتوغرافية (Photocopy) يكون ذلك في منتهى الصعوبة.

وسوف نعود إلى هذه الموضوعات في الفصل الثامن ونقترح استراتيچيات وقائية في هذا المجال. وتجدر هنا الإشارة أيضًا ـ فيما يتعلق بالإجراءات ـ إلى أنه مهما كانت القوانين المتصلة بمبدأ إعرف عميلك منطقية وحسنة النوايا إلا أنها لا تكون دائمًا موضع ترحيب وتقدير في كل مكان، حيث بدأت الأصوات تتعالى احتجاجًا على التعدي على الخصوصية وتكتيكات «الأخ الكبير» وتآكل الحريات المدنية الأساسية، وتتناقل وسائل الإعلام قصصًا لأناس شرفاء بسطاء ظلوا لسنوات يدخرون نقودهم في البنك أو المؤسسة المالية الجاري اتهامها بغسل الأموال وتعرضوا لمضايقات ومشاكل عندما حاولوا استخدام ما ادخروه كعربون لشراء منزل أو لفتح حساب مصرفي به، ووجهت انتقادات لاذعة للسمات المشبوهة التي يفترض أن تميز غاسلي الأموال على اعتبار أنها يمكن أن تكون علامات دالة على أنشطة قانونية أخرى أو دالة ببساطة على سلوك شاذ أو غريب الأطوار.

وقد سارع مقدمو خدمات الأوفشور إلى ركوب الموجة عن طريق محاولة طمأنتنا بأن التسهيلات التي يقدمونها متاحة لكل الأفراد حتى نحتفظ بالحق الأساسي في الخصوصية المالية التي تحاول تشريعات مكافحة غسل الأموال أن تسلبنا إياه. ولكنني أرى أن كل هذا الكلام المنمق الرنان هو محض هراء، فلا توجد أي حكومة أو هيئة دولية تهتم بأموال المواطنين الشرفاء طالما أنهم ملتزمون بالقانون ويسددون الضرائب، ويبدو لي أن الأشخاص الذين سلبت منهم حرياتهم المدنية الأساسية هم ضحايا الجريمة المنظمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإذا حدث من وقت لآخر أن تم الإبلاغ بطريق الخطأ عن عميل «حقيقي» باعتباره يمارس نشاطًا مشبوهًا، فأعتقد أن هذا ثمن زهيد لمحاولة حرمان مرتكبي الجريمة من الشريان الذي يمدهم بالحياة.

وقد جاءت ملاحظة ساخرة أخرى عن ظواهر إعرف عميلك من السيناتور كارل ليڤن Carl Levin أثناء إدلائه بشهادته في جلسة استماع اللجنة الفرعية الدائمة التحقيقات حول موضوع الصيرفة الخاصة وغسل الأموال حيث قال:

> طلب المستشار القانوني لبنك بانكرز تراست ***Bankers Trust*** من اللجنة الفرعية عدم نشر أي معلومات عن حساب عميل معين من أمريكا اللاتينية بسبب إعتقاد مسئولي البنك بأن حياتهم ستتعرض للخطر إذا تم الكشف عن هذه المعلومات. وعند قيامه بوصف أحد عملاء البنك، قال مستشار بنك بانكرز تراست «إنهم أناس أشرار»، فإذا كان البنك يعتقد إنهم «أناس أشرار» فلم يسعى للتعامل معهم؟ في حالة بانكرز تراست يبدو أن البنك يعرف عميله ولكن ما يعرفه هو أن عميله شرير.

وينقلنا ذلك إلى مفهوم «العمى المقصود» وإن كنت لست متأكداً أن هناك الكثير مما يمكن أن يقال عنه. إن العمى المقصود يحدث عندما يكون موظفو بنك أو شركة قد دُربوا على التعرف على العلامات المنذرة الدالة على حدوث غسل أموال ولكنهم لا يبلغون عن المعاملات أو العملاء المشبوهين برغم علمهم بوجوب قيامهم بذلك، ويحدث ذلك في العادة لأن الموظف المعني سيحصل على شكل ما من أشكال المكافأة المالية من رب عمله كعمولة نظير الأعمال. وعلى حين أن عدداً محدوداً جداً من البحوث قد تم إجراؤه حول العمى (على حد علمي)، فإن المفهوم الأكثر استحقاقًا للاهتمام والأوثق صلة هو مفهوم العمى المؤسسي المقصود، وفيه تخفق المنظمات ذاتها في الإبلاغ عن الدلائل المنذرة لحدوث غسل أموال وتصدر تعليمات (صريحة أو ضمنية) لموظفيها بأن يفعلوا مثلها.

لو أن التوصيات المختلفة الواردة في الاتفاقيات الدولية (والتي هي تنويعات لموضوعات مشتركة) نفذتها كل دولة في العالم، لانخفض حجم نشاط غسل الأموال انخفاضًا كبيراً واضطر غاسلو الأموال إلى غسل غائدات الجريمة دون استخدام النظام المصرفي، لكن الأمور لم تسر على هذا النحو تمامًا.

وبالطبع فإن النقطة الهامة هنا هي أنه برغم أن هناك دولا عديدة اتخذت خطوات جادة وحثيثة لمكافحة غسل الأموال، إلا أن مرتكبي الجريمة الذين يقفون وراء غسل الأموال قد تعرفوا بالفعل على الدول المتقاعسة عن تفعيل تشريعات مكافحة غسل الأموال واستغلوها في تحقيق مآربهم الشريرة. وأود التأكيد هنا من جديد (وإن كنت أخشى أن أصيب القارئ بالملل) على أن مراكز الأوفشور المالية ـ وخاصة تلك التي لا تطبق فيها قوانين وتشريعات لمكافحة غسل الأموال ـ خطرة للغاية.

كذلك فقد انتقل غاسلو الأموال إلى منطقة يصعب فيها بدرجة أكبر الاتفاق على قوانين ولوائح دولية وتنفيذها وهي: الفضاء الإليكتروني اللامتناه. وإذا كانت دول العالم قد وجدت صعوبة في إقامة نظام قانوني وتنظيمي مشترك ثم تنفيذه وتفعيله على «أرض» الواقع، فأي أمل هناك في السيطرة على غسل الأموال عبر الإنترنت والمنصات ذات الصلة بها؟

في فبراير من عام 2002، نشرت مجموعة العمل المالي الدولي (فاتف) تقريراً حول البلدان والمناطق «غير المتعاونة» مع جهود محاربة غسل الأموال، وبرغم أن التقرير لم يورد قائمة بتلك المناطق (هذه القائمة صدرت في يونيو 2000)، إلا أن التركيز انصب من جديد على مراكز الأوفشور المالية، وجاء في التقرير أن من بين المشاكل التي تعرقل إحراز تقدم في مجال مكافحة غسل الأموال ما يلي:

- غياب أو عدم كفاية القوانين والتشريعات والإشراف على المؤسسات المالية.
- عدم كفاية القواعد المنظمة لإصدار التراخيص وإنشاء المؤسسات المالية ـ وخاصة في المناطق التي تعمل بها وحدات المصارف الخارجية (الأوفشور). وبهذا الخصوص تلفت مجموعة فاتف الانتباه إلى قيام الجماعات الإجرامية المنظمة بالاستيلاء على التراخيص المصرفية أو شرائها.
- المشكلات المتصلة بالتعرف على هوية العملاء والناشئة عن فتح حسابات مغفلة وحسابات

بأسماء وهمية وعدم الاحتفاظ بالسجلات المناسبة.

- تزايد عدد المناطق التي تقدم خدمات مصرفية سرية.
- وجود دول لا تطبق نظامًا فعالا للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- عدم كفاية أو غياب متطلبات التعرف على هوية الملاك المستفيدين أو الكيانات المؤسسية.
- الافتقار إلى الموارد في مجال الأعمال وتنفيذ القوانين وغيرها من المجالات ذات الصلة.

ويختتم تقرير (فاتف) بالاعتراف أنه طالما بقيت هذه الثغرات الصارخة، سيتم غسل الأموال على يد أشخاص ينفذون إلى النظام المالي الدولي عبر تلك المناطق أو يستخدمون مثل هذه المناطق المتساهلة في الهروب وتفادي الخضوع للتحقيق في البيئات الأكثر تنظيمًا وانضباطًا. وقد أثار نشر هذا التقرير بعض ردود الفعل المثيرة للاهتمام ـ وخاصة من جانب فرنسا، حيث علقت وزيرة العدل الفرنسية إليزابيث جوجو Elizabeth Guigou بقولها: إن الدول الأوروبية ينبغي أن تنسق جهودها لمكافحة ظاهرة غسل الأموال الدولية بفعالية أكبر، نظراً لأن مرتكبي الجريمة وجدوا أن ممارسة نشاطهم في أوروبا أمر في منتهى السهولة. ويجب أن تتفق الدول الأوروبية على تعريف موحد ومشترك لغسل الأموال وتنسق تحقيقاتها وتشجع التعاون بين الدول. وقد دعت وزيرة العدل الفرنسية ـ فيما يعد خطوة درامية بعض الشيء وإن كانت منطقية كما سنرى في فصول تالية ـ الدول إلى «وقف العلاقات المالية مع الملاذات الضريبية»، وقدرت أن ما يصل إلى 8 آلاف مليار دولار مخبوءة في مراكز الأوفشور هذه، منها حوالي 700 مليار دولار عبارة عن عائدات وأرباح متولدة من الجريمة المنظمة. كما أكدت أيضًا إمكانية نشر قائمة فاتف التي تضم أسماء الدول والمناطق غير المتعاونة ـ لدى إعدادها ـ كمحاولة «لفضح» تلك الدول وإجبارها على الامتثال للقوانين والتشريعات. ونتناول في ملحق (1) مخاطر غسل الأموال على أساس كل دولة على حدة مع بيان تفصيلي لمختلف الدول المدرجة على قوائم فاتف السوداء منذ يونيو 2000.

هناك أيضًا عيب يشوب جميع الاتفاقيات الدولية الأربع التي ذكرناها بالتفصيل في هذا الفصل وهو أنها تصورت ـ وهذا صحيح تمامًا ـ أن الآلية الرئيسية لغسل عائدات الجريمة هي النظام المصرفي. إن طبيعة البنوك ذاتها تجعل هذا التصور منطقيًا، ولكن مع ازدياد أساليب غسل الأموال تقدمًا، تم توسيع دائرة التشريعات الوقائية في الدول المستنيرة والفاعلة لتشمل الخدمات المساعدة مثل المؤسسات المالية التي ليست بنوكًا: المحامون والمحاسبون والمستشارون الماليون المستقلون، وكازينوهات القمار ومكاتب الصرافة وشركات التأمين وماشابه ذلك.

لقد رصد محترفو التعامل القذر بما يتمتعون به من مكر ودهاء هذه الشبكة المقبلة نحوهم والتي ستضيق عليهم الخناق أكثر وأكثر وبادروا بالتحرك لمواجهتها، وبات واضحًا الآن أن من الممكن تمامًا غسل الأموال بنجاح عن طريق استخدام النظام المصرفي على نحو ثانوي أو بشكل عابر فقط، وذلك من خلال استغلال واختراق قطاعات الأعمال ذات الأساس النقدي أو إنشاء شركات وكيانات السبب الوحيد لوجودها هو غسل الأموال. وفي شمال إيطاليا ـ وتحديداً ميلانو ـ توجد وفقًا لآخر التقديرات عشرون من جماعات ندرانجيتا وعشر من جماعات كوزا نوسترا وثلاث وحدات كامورا وخلية ساكرا كورونا وجماعات جريمة منظمة أخرى من 10 دول أخرى على الأقل. هذه الجماعات تفضل ممارسة ثلاث عمليات لغسل الأموال تتصل إحداها فقط بالبيئة المصرفية التقليدية: أولا هي تفضل الاستثمارات في الأوراق المالية والعقارات، أما البديل الثاني فهو النفاذ إلى نظم صرف العملات غير الرسمية في الدول الأقل تقدمًا والاقتصاديات ذات الكثافة النقدية العالية في البلدان ذات مستوى التعقيد المالي الأقل. أما البديل الثالث فهو استخدام النظام المالي عبر المؤسسات المالية «المتعاونة».

وبهذه الطريقة نجح مرتكبو الجريمة في الإفلات (في الوقت الراهن على الأقل) من سترة المجانين التنظيمية التي كانت ستشل حركتهم، وسوف ننتقل الآن إلى تلك البيئة المتحررة المتاحة للجميع من خلال الفصل التالي.

الفصل الرابع

مفقود في الغسيل: أعمال غسل الأموال

عندما يتحد الأشرار، يجب أن يتكاتف الأخيار، وإلا تساقطوا الواحد بعد الآخر... ضحايا غير مأسوف عليهم في صراع وضيع.

(إدموند بيرك Edmund Burke)

سؤال: ما القاسم المشترك بين الأشياء التالية: سباقات الخيل الانجليزية، حي هاتون جاردن لبائعي المجوهرات وصائغي الذهب بمدينة لندن، طائفة الأميش، شركات المحاماة بمدينة لندن، سوق أنتويرب لتجارة الماس، سوق تأمين لويدز Lloyds، شركة رياضية في شيكاغو، تجارة السيارات وموردو السلع البيضاء.

ربما تكون الإجابة واضحة تمامًا في السياق الذي جاء فيه السؤال وهي أن جميعها اتهمت بالتورط في مزاولة أنشطة غسل أموال. وقد قيل إنه إلى جانب غسل الأموال ـ الذي ينظر له على أنه يحدث في النظام المصرفي ـ توجد عملية مماثلة تسمى غسل البضائع، وفيها تستخدم النقود في شراء سلع يمكن بعد ذلك بيعها وبذلك يتم تفادي النظام المصرفي فعليًا إلى أن تصبح الأموال المراد إيداعها في البنوك نظيفة تمامًا حيث يمكن إثبات أنها جاءت من معاملة تجارية مشروعة.

إن تسمية هذه العملية أي شيء غير غسل الأموال فيها مجافاة للحقيقة: فغسل الأموال ليس مقصوراً فقط على البنوك والمؤسسات المالية، وكلما استهدفت الجهود التنظيمية الدولية المصارف لمنع غسل الأموال والتعرف عليه، كلما جدّ مرتكبوا الجريمة في البحث عن فرص سوقية أخرى لا تتضمن المصارف أو لا تثير حولها الشكوك والشبهات أو الاثنين معًا وهو الأفضل. إن غسل الأموال المعتمد على المقايضة وليس النظام المصرفي يحدث في أنحاء العالم من خلال معاملات متنوعة مثل تلك التي تتضمن الحاصلات الزراعية، الأسلحة، السلع البيضاء، والمعادن / الأحجار الكريمة اللاحديدية.

وهناك مجالات أعمال وأنماط صناعات كثيرة لا تزال تجهل ما هو غسل الأموال حتى إذا جاء إليها وقدم لها نفسه، وهذا بالضبط هو الجهل الذي يستغله المجرمون. علاوة على ذلك فإن أي منشأة أعمال تدار بغرض الربح: ولذا إذا جاءت طلبية كبيرة لن تطرح معظم الشركات أسئلة أكثر من اللازم حتى لو تمت تسوية الفاتورة ذات الصلة نقداً. ويفترض هذا مسبقًا أن رجال الأعمال شركاء أبرياء في الجريمة: ولك أن تتخيل ما الذي يمكن أن يحدث عندما يفعل الشركاء في الجرم ما يفعلونه طواعية وعن طيب خاطر ويحصلون على نسبة مئوية من الأموال المغسولة. إن عالم الأعمال كله وليس فقط البنوك يغسل عائدات نشاط الجريمة المنظمة، وكلما اعتدنا على هذا المفهوم وألفناه ـ ووسعنا القواعد الإرشادية المتصلة بمكافحة غسل الأموال لتشمل إلى جانب البنوك كافة مجالات الأعمال ـ كلما ازدادت فرص النجاح في الحد من تدفق الأموال.

لم يعد مرتكبو الجريمة يعتمدون فقط على الصناعة المصرفية لغسل الأموال ولذا فقد اخترقوا مجالات أعمال أخرى كثيرة، وبعد أن نبدأ ـ على غرار غاسلي الأموال أنفسهم ـ بالتسهيلات المصرفية والخدمات ذات الصلة بها، سنناقش مجالات الأعمال والخدمات التي ربما لا ترتبط تقليديًا بغسل الأموال.

المصارف المراسلة: بوابة المرور إلى غسل الأموال

في 5 فبراير 2001 وبعد تحقيق دام سنة كاملة، صدر في الولايات المتحدة تقرير عن اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات بعنوان «المصارف المرسلة: بوابة المرور إلى غسل الأموال»، وذلك تحت رعاية السيناتور الأمريكي كارل ليفن. وقد أوضح هذا التقرير المؤلف من 380 صفحة الأساليب التي يمكن بها لغاسلي الأموال استغلال مواطن الضعف الموجودة في النظام المصرفي أو المجالات التي لم تخضعها سابقًا السلطات (أو المصارف ذاتها) للفحص والدراسة من حيث المخاطر المرتبطة بها. وقد جاءت العناصر الرئيسية في التقرير على النحو التالي:

- قام الكثير من المصارف في الولايات المتحدة بإقامة علاقات مراسلة مع مصارف أجنبية عالية المخاطرة.
- هذه البنوك الأجنبية إما لا يكون لها وجود مادي في أي بلد shell banks، أو تكون بنوك أوفشور التراخيص الصادرة لها مقصورة على مزاولة أعمال مع أشخاص موجودين فقط خارج المنطقة أو الدولة المصدرة للتراخيص أو بنوكًا مرخصة من قِبَل مناطق ضعيفة.
- نظراً لأن كثيراً من هذه المصارف الأجنبية ينفذ كل معاملاته في مصارف مراسلة، فقد تحول النظام المصرفي الأمريكي إلى بوابة مؤدية إلى غسل الأموال.
- يعتمد عدد كبير من البنوك الأمريكية على حقيقة أن البنك الأجنبي «مرخص» وتجهل حقيقة وضعه والأنشطة التي يمارسها.
- الضوابط الرقابية التي تطبقها البنوك الأمريكية على حساباتها المراسلة فيما يتصل بمكافحة غسل الأموال «ضعيفة أو غير فعالة في أغلب الأحيان»، وعلى وجه الخصوص لا تقوم البنوك الأمريكية بالتحري عن تسهيلات المراسلة الجاري تقديمها من جانب البنوك المراسلة وفي إحدى الحالات سمح بنك أوفشور لما يقل عن ستة بنوك أوفشور من النوع الذي لا يوجد له وجول مادي أي shell banks ساستخدام حساباته الأمريكية.

- من أوجه القصور الخطيرة في البنوك الأمريكية أنها تفرق عند تطبيق إجراءات العناية واليقظة اللازمة بين البنك الأجنبي الذي يطلب ائتمانًا والبنك الذي يرغب في إقامة علاقة مراسلة. ويختتم التقرير بقوله «في ظل الممارسة الحالية في الولايات المتحدة، يبدو أن البنوك عالية المخاطرة والأطراف في علاقات غير ائتمانية تحلق تحت مستوى شاشة رادار معظم برامج مكافحة غسل الأموال الخاصة بمعظم البنوك الأمريكية».

- أورد التقرير عشر دراسات حالة عن:

– غسل أموال كان البنك الأجنبي عالي المخاطرة يعلم أو كان ينبغي أن يعلم أنها مرتبطة بتجارة المخدرات أو الاحتيال المالي أو جرائم أخرى.

– أعمال احتيالية استثمارية ذات مردود مرتفع.

– احتيال الأتعاب المدفوعة مقدمًا.

– تسهيل لعب القمار عبر الإنترنت (وهو عمل غير قانوني بموجب القانون الأمريكي).

والبنوك الأجنبية المحفوفة بمخاطرة عالية التي تناولها التقرير كالتالي:

- البنك الأمريكي الدولي American International Bank (مرخص له من أنتيجوا)؛
- البنك البريطاني لأمريكا اللاتينية British Bank of Latin America (مرخص بواسطة جزر البهاما)؛
- بنك التجارة البريطاني British Trade & Commerce Bank (مرخص من قبَل جزيرة دومينيكا)؛
- البنك الكاريبي الأمريكي Caribbean American Bank (مرخص من قبَل أنتيجوا وباربودا)؛

- البنك الأوروبي European Bank (مرخص من قِبَل ڤانواتو)؛
- البنك الفيدرالي Federal Bank (مرخص من قِبَل البهاما)؛
- جارديان بانك آند تراست (كايمان) ليمتد .Guardian Bank and Trust (Cayman) Ltd (مرخص من قِبَل جزر كايمان)؛
- بنك هانوڤر Hanover Bank (مرخص من قِبَل أنتيجوا وباربودا)؛
- إم إيه بانك MA Bank (مرخص من قِبَل جزر كايمان)؛
- أوڤرسيز ديڤيلويمنت بانك آند تراست Overseas Development Band and Trust (مرخص من قِبَل دومينيكا)؛
- البنك السويسري الأمريكي Swiss American Bank (مرخص من قِبَل أنتيجوا وباربودا)؛
- البنك السويسري الأمريكي الوطني Swiss Anerican National Bank (مرخص من قِبَل أنتيجوا وباربودا).

سرعان ما وصلت موجات الصدمة التي أحدثها التقرير إلى الأرجنتين ومنطقة الكاريبي، ففي الأرجنتين ثارت مخاوف شديدة بشأن البنك الفيدرالي (المرخص في البهاما) والذي كان يخدم عملاء أرجنتينيين، وبنك إم إيه بانك المرخص في جزر كايمان ولكنه كان يمارس نشاطه في الأرجنتين. وتفجرت الفضيحة عندما ترددت شائعات عن توصل المحققين الأمريكيين إلى معرفة أن 9 مليارات دولار تم غسلها في الأرجنتين فيما بين عامي 1992 و1999، ثم تفاقمت الأزمة عندما اتهم رئيس البنك المركزي في الأرجنتين بحجب معلومات عن المشرعين في البلاد بشأن الحالات التي جاء ذكرها في تقرير مجلس الشيوخ.

أما في جزر البهاما وكرد فعل للتقرير، فقد قام محافظ البنك المركزي في 13 فبراير 2002 بتجميد حسابات البنك الفيدرالي والبنك البريطاني لأمريكا اللاتينية، فضلا عن إصدار

أمر بتصفية نشاطهما. كما قامت جزر البهاما أيضًا بتعليق التراخيص الممنوحة لخمس من شركات الأعمال الدولية (IBCs) التي تدير استثمارات مثل صناديق الاستثمار الخارجية (الأوفشور)، وهذه الشركات هي:

- تشيز بانك أوف تيكساس ناشيونال أسوسيشن Chase Bank of Texas National Association؛
- بنك ڤيرچينيا ـ بهاما المحدود The Bank of Virginia Bahamas Ltd؛
- أباكس بانكس آند تراست كومباني بهاما ليمتد Apax Banks and Trust Company Bahamas Ltd؛
- يونايتد أوڤرسيز بانك آند تراست كومبانيز بهاما ليمتد United Overseas Bank and Trust Companies Bahamas Ltd؛
- بانك وان أوكلاهوما إن إيه Bank One Oklahoma NA.

وفي دومينيكا، تم إلغاء الترخيص الممنوح لبنك التجارة البريطاني في 15 فبراير بسبب «ضعف الحالة المالية»، وفي أنتيجوا وباربودا، تم أيضًا إلغاء ترخيص بنك هانوڤر.

وفي النهاية، أدت النتائج التي انتهى إليها التقرير إلى إضافة المادة رقم 313 من قانون باتريوت الأمريكي لسنة 2001 والتي تحظر بوجه عام على المؤسسة المالية الأمريكية الاحتفاظ بحساب مراسلة في الولايات المتحدة لصالح أي بنك أجنبي ليس له وجود مادي في أي بلد (shell bank)، كما تلزم المؤسسات المالية باتخاذ خطوات مناسبة لضمان عدم قيام البنوك الأجنبية التي لها حسابات مراسلة باستخدام تلك الحسابات بشكل غير مباشر في تقديم خدمات مصرفية لبنك أجنبي من هذا النوع.

بيد أن المخاطر المتأصلة في ترتيبات البنوك المراسلة عالمية النطاق، ولذا فإلى أن تتبنى المراكز المالية التقليدية في العالم تدابير مماثلة وتطبقها، ستظل المشكلة قائمة.

غسل الأموال من خلال الأوراق المالية

في يناير من عام 2002 حول السيناتور كارل ليڤن بؤرة اهتمامه إلى شركات تداول الأوراق المالية من خلال تقرير حذر فيه من أن شركات الأوراق المالية الأمريكية لها عشرات الآلاف من العملاء الموجودين بالخارج والذين يحولون مليارات الدولارات إلى حساباتهم بالولايات المتحدة، وذكر ليڤن أن من بين هؤلاء العملاء أباطرة مخدرات وساسة أجانب وإرهابيين. والمؤسف أن التقرير المذكور لم يقدم أدلة قاطعة تؤيد صحة هذه الادعاءات، وإن كان قد كشف عن أنه في شركات الأوراق المالية الاثنين وعشرين التي جرى فحصها، يوجد 45 ألف عميل أوفشور تقدر قيمة أصولهم بـ 140 مليار دولار، منها 137 مليار دولار جاءت من مؤسسات أو صناديق ائتمانية خارجية (أوفشور).

غسل الأموال من خلال بطاقات الائتمان

ألغي تقرير مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة The United States General Accounting Office حول غسل الأموال باستخدام بطاقات الائتمان (المنشور في أغسطس 2002) الحاجة إلى قراءة صفحاته البالغ عددها 56 صفحة بإعطائه عنوانًا فرعيًا يقول: «نطاق غسل الأموال من خلال بطاقات الائتمان غير معروف». بعد ذلك سجل التقرير بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام، مبرزاً حقيقة أن استخدام البطاقات الائتمانية في غسل الأموال ربما يكون نقطة ضعيفة أخرى في الالتزام بالتشريعات والضوابط المتصلة بهذا الموضوع:

- هناك تصور مؤداه أن بطاقات الائتمان لاستخدام في مرحلة الإيداع المصرفي من عملية غسل الأموال، ولكن ربما تكون مستخدمة في مرحلة التفتيت / التجزئة أو مرحلة الدمج.

- لم يستطع معظم مسئولي تنفيذ القوانين الذين أجريت معهم مقابلات ذكر أي حالات محددة

تسببت فيها بطاقات الائتمان في تسهيل عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية الأمريكية.

- يوجد عدد قليل جداً من بلاغات أنشطة غسل الأموال المشبوهة فيما يتصل باستخدام بطاقات الائتمان.

- ومع ذلك فهناك أدلة على أن «حسابات البطاقات الائتمانية التي يتم الدخول إليها من البنوك في مناطق أوفشور معينة يطبق فيها أسلوب السرية المالية يمكن أن تكون عرضة لغسل الأموال».

- قال ممثلو صناعة البطاقات الائتمانية إنه لا يوجد لديهم سياسات وبرامج لمكافحة غسل الأموال مركزة على البطاقات الائتمانية لأنهم يستبعدون إمكانية غسل الأموال عن طريق البطاقات الائتمانية. وبرغم أن صناعة البطاقات الائتمانية تعتقد أن أساليب الوقاية من الاحتيال المتبعة فيما يتصل بطلبات الحصول على بطاقات الائتمان ومعالجتها يمكن أن تساعد في التعرف على غسل الأموال ومرتكبيه، إلا أن وزارة الخزانة الأمريكية ترى أن هذه النظم «نقطة بداية لإيجاد ضمانات ملائمة لمحاربة غسل الأموال، ولكنها لا تكفي وحدها».

- متوسط قيمة معاملة واحدة ببطاقة ائتمان أمريكية 70 دولاراً، بينما يبلغ متوسط قيمة المدفوعات الإليكترونية عبر شركتي فيدواير Fedwire وكليرنج هاوس إنتربانك بايمنت Clearinghouse Interbank Payment 3.5 ملايين دولار و4.9 ملايين دولار على التوالي. ومن هنا يقال إن معاملات البطاقات الائتمانية تشكل مخاطر أقل بكثير.

- تشمل الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها استخدام بطاقات الائتمان ما يلي: يدفع غاسل الأموال قيمة البطاقة الائتمانية مقدمًا مستخدمًا أموالا موجودة بالفعل في النظام المصرفي ويكوِّن رصيداً في الحسابات ثم يطلب رد المبلغ ويفترض أن يكون ذلك في صورة شيك

إمعانًا في إخفاء أصل الأموال، أو يستخدم غاسل الأموال أموالا غير مشروعة موجودة بالفعل في النظام المصرفي لتسديد فاتورة بطاقة ائتمانية ما (وبذلك يدمج الأموال).

- يبرز التقرير مخاطر استخدام البطاقات الائتمانية المرتبطة ببنوك عاملة في مناطق الأوفشور في غسل الأموال ولكنه يشير إلى أن نطاق هذا النشاط ليس معلومًا.

وأنا بدوري أقول إن من ضمن المزايا التي تقدمها البطاقات الائتمانية لغاسلي الأموال هي أن هذه القطع المصنوعة من البلاستيك عملة عالمية، وبذلك يمكنك أن تحصل على بطاقة في منطقة (أو مؤسسة مالية بصفة خاصة) لا تطبق إجراءات فعالة لمنع الاحتيال أو نظمًا فعالة لمكافحة غسل الأموال، ثم تستخدم بطاقتك في أي مكان في العالم عبر الإنترنت، وهكذا يستطيع غاسل الأموال شراء أي شيء من أي مكان (ويسحب نقوداً) ثم يسدد الفاتورة الشهرية دون إثارة أي شكوك أو شبهات. ويكون هذا النوع من الاستخدام جذابًا بصفة خاصة للإرهابي أو الشخص الذي يخطط لشن هجوم إرهابي على سبيل المثال، حيث تشير المعلومات المتصلة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى أن الإرهابيين نفذوا العديد من المعاملات وقاموا بسحوبات نقدية بواسطة بطاقات ائتمانية مدينة. بالتأكيد فإن استخدام البطاقات الائتمانية لا يُسهِّل وحده تنفيذ عملية غسل أموال لنجاح: ولكنه إذا كان جزءاً من منهجية معقدة ومدروسة جيداً يمكن أن يكون أداة مفيدة.

غسل الأموال من خلال بورصات الأوراق المالية

أبدى آل كابوني Al Capone يومًا دهشته من لجوء عدد كبير جداً من الأشخاص لارتكاب الجريمة بينما توجد أمامهم وسائل قانونية كثيرة جداً لكي يصبحوا غير شرفاء، ولو أن السيد كابوني ظل على قيد الحياة إلى يومنا هذا لاستوعب غسل الأموال نظرية وتطبيقًا. لقد تطور العالم المالي تطوراً كبيراً منذ الفترة التي عاش فيها آل كابوني، إلا أن ما يثير الشك والتساؤل هو ما إذا كانت الاستجابة لغسل الأموال (أو فهمه) قد تطورت بنفس معدل السرعة هذا. إن

بورصة لندن للأوراق المالية، شأنها في ذلك شأن أي محفل مالي دولي آخر، تعد مغناطيسًا لغسل الأموال، وسبب ذلك في غاية البساطة وهو أنها وسيلة فعالة لغسل الأموال، والأمثلة على ذلك هي: تحويل أموال إجرامية إلى أدوات مالية بديلة، ملكية أسهم وسندات، وقيام شركات السمسرة بأخذ أموال مغسولة أو مغسولة جزئيًا ثم استخدامها بعد ذلك في شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى.

ولقد أظهرت البحوث أن 80% من جميع معاملات غسل الأموال تتضمن مكونًا دوليًا: لاشك أن مرتكبي الجريمة قد نجحوا في تطويق السوق العالمية الجديدة تمامًا، ويخلق ذلك مشاكل إضافية بسبب أن أموال الجريمة التي تصل إلى البورصة لاستثمارها يحتمل أن تأتي من مركز مالي آخر ذي سمعة طيبة وليس من بلد له صلات واضحة بنشاط إجرامي منظم. وقد أدى تزايد عولمة الأسواق المالية إلى ظهور مصاعب أخرى مثل قيام مرتكبي الجريمة بفتح حساب متاجرة في مكتب مؤسسة مالية ما في إحدى الدول ثم تحويله إلى لندن.

وهناك طريقة أخرى أكثر تطرفًا لاستخدام بورصة الأوراق المالية كوسيلة لغسل الأموال وهي أن تكون الشركات المقيدة في البورصة هي نفسها عملية غسل أموال لا أكثر. وقد تم شطب مؤسسة واي بي إم ماجنيكس إنترناشيونال YBM Magnex International Inc السيئة السمعة الآن من قائمة الشركات المقيدة في بورصة تورنتو في ديسمبر 1998، وزعمت دعوى قضائية أمريكية أقامها أحد الأشخاص ضد هذه الشركة «إن أعمالها الناجحة الوحيدة هي غسل عائدات الجريمة»، كما أطلقت أيضًا تحذيرات من إمكانية حدوث غسل أموال من خلال قيد شركات إنترنت ليس لها سجل أعمال سابقة ولا يتم تقييم قيمتها السوقية بصورة منتظمة.

إن النظام التنظيمي الحالي الذي يؤكد على أهمية إجراءات التعرف على هوية العميل ومسك السجلات ونظم رفع التقارير الداخلية وتدريب العاملين لا يمكن له أن يكون فعالا في مكافحة غسل الأموال إلا إذا طبق على أساس متماسك وبشكل جاد وفعال مقترن بفهم حقيقي من جانب العاملين في السوق لما يحاولون مكافحته ولماذا، ومن عوامل النجاح الحاكمة للنظام

البريطاني لمكافحة غسل الأموال الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (أو العملاء المشبوهين) لخدمة الاستخبارات الإجرامية القومية (NCIS) National Criminal Intelligence Service.

وفي عام 1999، قامت 18 شركة من أصل 271 شركة مقيدة في بورصة لندن للأوراق المالية بتقديم بلاغات ـ أي 6.6% من إجمالي الشركات، وذلك مقارنة بنسبة 77% تقريبًا من جمعيات البناء التي قدمت بلاغات في الفترة ذاتها و0.1% من إجمالي عدد المحاسبين في المملكة المتحدة الذين قدموا بلاغات.

بيد أن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة و/أو العملاء المشبوهين لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا إذا تم تدريب الموظفين المعنيين على التعرف على الدلائل والعلامات المشيرة إلى حدوث نشاط غسل أموال، وقد أصبح استخدام الشركات الواجهة Shell Companies مثل شركات الأعمال الدولية (IBCs) المسجلة بالخارج (الأوفشور) أداة شائعة جداً لغسل الأموال، علاوة على أنه أصبح مستهدفًا الآن من جانب السلطات التنظيمية والأجهزة المنوط بها تنفيذ القوانين على حد سواء، وتشمل الأشكال المختلفة لهذه الأداة تحويلات الأموال من مصارف الأوفشور والقروض إلى ومن مصارف الأوفشور وارتفاع مستوى المعاملات المنفذة مع كيانات أو شركات أوفشور في مناطق جغرافية عالية المخاطرة.

مجالات الأعمال «غير القانونية»

كل الجرائم أساسها المال وتتصل معظم الجريمة المنظمة بتقديم سلع أو خدمات مقابل المال، وعند الطرف الأقصى للطيف توجد تجارة المخدرات غير القانونية وأيضًا تجارة الجنس (التي ـ تبعًا للدولة ـ قد تكون قانونية أو غير قانونية، أو قد تكون موضع تسامح من المجتمع والسلطات). أيضًا يجب ألا ننسى تجارة الأسلحة وما شابه ذلك. كل هذه الأنشطة تدار كمجالات أعمال (مربحة جداً) من جانب جماعات الجريمة المنظمة وتدر سيلا لا ينقطع من الأموال التي يتم بعد ذلك غسلها. .

وباستثناء تجارة المخدرات، من الممكن بالطبع أن تعمل شركات أعمال مشروعة قانونًا في مجالات لها صلة بتجارة الجنس مثل محلات الجنس والمجلات وشرائط الفيديو... إلخ وتجارة الأسلحة القانونية، إلا أنه مع تغلغل الجريمة المنظمة داخل قطاعات الأعمال هذه، تتعرض الشركات العاملة فيها للضغط والتهديد والاختراق والاستهداف، ولاشك أن من نتائج ارتفاع مستويات الجريمة المنظمة في فرادى الدول أن سمعة ذلك البلد تتلوث، إن لم يقض عليها تمامًا.

وتعد الدعارة - وإن كانت قانونية في بعض الدول وموضع تسامح في البعض الآخر - مرتعًا خصبًا وشريراً لأنشطة الجريمة المنظمة، وتربط معًا الثروات المالية الطائلة المكتسبة من البغاء والتعاسة والشقاء المتولدين من الإتجار في البشر، ومن بين الآثار الجانبية البشعة لأزمة كوسوڤو قيام المافيا الألبانية بالاتجار في النساء والفتيات، والطريق إلى ذلك ميسور وبسيط: فالنساء يهربن من كوسوڤو إلى ألبانيا، وما أن يصلن إلى هناك (في مخيم للاجئين عادة) حتى «يقنعهن» المجرمون بأن حياة أفضل تنتظرهن في إيطاليا، وتقوم بعض النساء فعلا بدفع مبلغ نظير نقلهن إلى إيطاليا، بينما تظل أخريات مديونات لهؤلاء الرجال بصورة متواصلة ويقال لهن عندئذ إن الطريقة الوحيدة للوفاء بالدين هى ممارسة الدعارة. وبعد أن تصل النسوة إلى إيطاليا يكتشفن أن هذه الحياة الأفضل الموعودة هي أن يظلوا محبوسات بالنهار ثم يسمح لهن بالخروج ليلا ليجبن الشوارع لإغواء المارة من الرجال ودفعهم إلى ممارسة الرذيلة معهن نظير أجر مالي يجب عليهن أن يسلموه كاملا إلى القوادين الألبان.

وفي منتصف عام 1999، قدر أنك تستطيع «شراء» فتاة من كوسوڤو نظير 1300 جنيه استرليني، وهذه المشكلة ليست مقصورة على إيطاليا وحدها حيث يعتقد على نطاق واسع أن نساء من كوسوڤو قد تم «تصديرهن» للعمل كعاهرات في هامبورج وأمستردام ولندن ومدن أخرى في غرب أوروبا. ومن المهم هنا أن ندرك أن هؤلاء النساء لا يمارسن البغاء طواعية: بل هن سجينات تم الإتجار فيهن كما لو كن قطعًا من اللحم ثم أجبرن على ممارسة الرذيلة مع أي

شخص يأتي إليهن ضد رغبتهن وإرادتهن. في صفقات الأعمال من هذا النوع تتولد عائدات الجريمة التي يتم بعد ذلك غسلها من خلال بنوك ومجالات أعمال محترمة.

إلا من الخطأ الاعتقاد بأن المافيا الألبانية هي الجماعة الوحيدة التي تقف وراء هذه الصناعة المثيرة للغثيان، ففي إبريل 1999، تم سجن ثلاثة من الروس اتضح أن لهم صلة بالجماعات الإجرامية الليتوانية لقيامهم بتهريب سيدات إلى بريطانيا وإجبارهن على العمل في بيوت الدعارة، وقد كان الطُعم الذي قدم للنساء الأربع هو الوعد بتحقيق ثروة طائلة: ولكن عندما وصلن إلى بريطانيا تم إبقاؤهن سجينات وتقاضي مبالغ باهظة منهن على سبيل الإيجار ثم قيل لهن أنهن إذا حاولن الهرب، ستتعرض أسرهن في وطنهن للإيذاء. وقد قدر أن 60% من الشقق التي تستخدمها العاهرات في حي سوهو بمدينة لندن تشغلها نساء من أصل أوروبي شرقي.

في المملكة المتحدة وأماكن أخرى في أوروبا الغربية، يشكل ذلك مشكلة متنامية، وليست العواصم هي المستهدفة فقط. فقد أدى تزايد رقابة ويقظة الشرطة إلى دفع الفتيات للعمل في بلدات إقليمية صغيرة بعيداً عن عيون الشرطة (من كان يتصور مثلا أن بلدة شيلتنهام ونورثامبتون مرتع خصب لمثل هذا النشاط). وتفعل جماعات الجريمة المنظمة الأخرى مثل العصابات الصينية الشيء نفسه بالضبط. علاوة على ذلك، فنظراً لأن الجريمة تلد الجريمة، يجرى استخدام عائدات هذه التجارة المقيتة في تمويل أنشطة إجرامية أخرى مثل الاحتيال المالي، الاتجار غير القانوني في الأسلحة وأي شيء آخر يمكن أن يدر أرباحًا.

ونظراً لكون العلاقة بين النشاط الإجرامي وغسل الأموال علاقة معقدة، فإن من المهم أن نتعرف على الأنشطة غير القانونية التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث غسل الأموال وأن تستخدم أيضًافي استثمار الأموال المتولدة من نشاط إجرامي آخر، ومن أمثلة ذلك السلع المزيفة وتهريب السجائر. تقدر مجموعة مكافحة التزييف Anti - Counterfeiting Group أن معاملات السوق العالمية للسلع المزيفة تساوي أكثر من 250 مليار دولار سنويًا وربما تصل إلى تريليون دولار في السنة. ومن المتعارف عليه الآن أن اللاعبين الرئيسيين في هذه التجارة هم الجماعات

الإجرامية المنظمة. أما تهريب السجائر عالميًا (والتجارة في السجائر المزيفة) فيسهِّل غسل الأموال بالنسبة لتجار المخدرات والإرهابيين الذين يشترون السجائر بأموالهم، ويقوم البائعون بعد ذلك بغسل هذه الأموال، ويعيد المشترون بيع السجائر في السوق السوداء مقابل ربح إضافي، فيخلقون بذلك مبالغ إضافية يتم عندئذ إعادة استثمارها أو غسلها (أو ربما الاثنان معًا).

مجالات الأعمال المثالية لغسل النقود

توجد مجالات أعمال معينة تتميز بارتفاع مستويات عائداتها النقدية وتولد هذه العائدات بشكل طبيعي مثل:

- كازينوهات القمار؛
- محلات الصرافة ـ بعد أن طبقت هولندا نظامًا صارمًا على هذه المنافذ، أغلق أكثر من نصفها أبوابه وصفي نشاطه. هذا هو النبأ السار، أما النبأ السيىء فهو أن أنشطة هذه المحلات لاتزال غير خاضعة للرقابة والسيطرة في بلدان كثيرة؛
- مكاتب تحويل الأموال الدولية؛
- منافذ تجارة التجزئة؛
- إلى حد معين محلات وتجار الأعمال الفنية والتحف الأثرية والمجوهرات؛
- المطاعم (هل سبق لك أن سألت نفسك عن سبب استمرار الكثير من المطاعم المدارة بواسطة جماعات عرقية في المدن الأوروبية الرئيسية في مزاولة نشاطها برغم خلوها الظاهري من الزبائن؟ ـ ربما تكتشف أن حجم عائداتها النقدية لا علاقة له تقريبًا بالزبائن القليلين الجالسين على المقاعد)؛
- الفنادق؛

- البارات؛
- النوادي الليلية؛
- محلات التنظيف الجاف (المغاسل) ـ في عودة إلى أصل المشكلة؛
- شركات تأجير شرائط الڤيديو؛
- مشغلو ماكينات بيع المشروبات؛
- مدن الملاهي؛
- مواقف السيارات.

إذا كانت النقود في صورتها الخام تتولد بشكل طبيعي، فإن الجريمة المنظمة ستسعى لتعظيم استخدامها لقناة غسل الأموال هذه عن طريق:

- محاولة غسل الأموال دون أن يكون للمنشأة و/أو موظفيها أي دور؛
- محاولة غسل الأموال بالاتفاق والتواطؤ مع المنشأة و/أو موظفيها؛
- إقامة منشآت حقيقية تزاول التجارة ولكنها بالأساس مجرد واجهة يتستر وراءها غسل الأموال ـ وربما وسيلة رخيصة جداً لممارسته.

مجالات الأعمال التي لم تستخدم تقليديّاً في غسل الأموال ولكنها تستخدم الآن

إن ما نشهده الآن هو أن منشآت ومجالات أعمال لم تتورط تاريخيًا في غسل الأموال، أصبحت تستغل وتستهدف من جانب غاسلي الأموال. ولا توجد قائمة محددة بهذه الشركات أو قطاعات الصناعة ولن توجد أبداً، فأي سلعة يمكن شراؤها بكميات كافية نقداً ثم بيعها مقابل ربح (أو خسارة.. لا يهم) مستهدفة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل مجالات الأعمال والصناعات التالية أهدافًا:

- شركات المعدات والتجهيزات الرياضية ـ يتم تسديد قيمة طلبيات كبيرة نقداً أو بواسطة حوالات بريدية؛
- شركات التنمية العقارية؛
- برمجيات الحاسب الآلي ومكوناته المادية؛
- تجار السيارات؛
- غسالات الملابس وغيرها من السلع البيضاء؛
- التليفزيون وأجهزة الهاي فاي.

مع اتجاه الجريمة المنظمة إلى استغلال المزيد والمزيد من المنشآت ومجالات الأعمال وطرق التجارة تدخل ازدواجية إشكالية معينة في المعادلة. أولا إذا كنت تدير شركة لا تخضع لأي قوانين أو تشريعات لمكافحة غسل الأموال لتكسب رزقك من عمل شريف، فهل تبالي بمشتر يصدر لك طلبية كبيرة ويسدد ثمنها نقداً؟ ثانيا: إذا كان هناك أموال جريمة طائلة يجرى غسلها من خلال مجالات أعمال مشروعة، هل يمكن أن تجازف أي حكومة بتحمل العواقب الاجتماعية والسياسية المترتبة على محاولة منع ذلك إذا كانت النتيجة المباشرة هي إفلاس الشركات وتفشي البطالة؟

يمكن أن يقال جدلا أن كل هذا الكلام عن اختراق الجريمة المنظمة لقطاعات أعمال متنوعة ما هو إلا رده عل مبالغ فيه تجاه مشكلة صغيرة من شأنه أن يثير الخوف والفزع في النفوس بلا داع. يمكن أن يقال جدلا.. لولا حقيقة أنه توجد دولة واحدة على الأقل يمكن تقييم وقياس ما أحدثته أنشطة الجريمة المنظمة فيها على مجالات الأعمال ومنشآتها من آثار سلبية واسعة النطاق. هذه الدولة هي كولومبيا واختراق النشاط الإجرامي وغسل الأموال الناتج عنه لمجالات عديمة الصلة به ظاهريًا مخيف.

يدير مكتب الرقابة على الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية Office of Foreign Assets Control (OFAC) قائمة «تجار المخدرات المصنفون تصنيفًا

خاصًا (Specially Designated Narcotics Traffickers (SDNTs وهي عبارة عن قائمة بالشركات والأفراد المتورطين في تجارة المخدرات الكولومبية. هذه القائمة هي التطبيق العملي للأمر التنفيذي رقم 12978 الذي أصدره الرئيس بيل كلينتون وتم التوقيع عليه في 21 أكتوبر 1995 ويطبق عقوبات على كارتيلات المخدرات الكولومبية. وفي يونيو 1998 عندما ارتفع عدد الشركات والأفراد المدرجين فيها إلى 496، علق چيمس چونسون James E. Johnson وكيل وزارة الخزانة للتنفيذ بقوله: «إن قائمة الشركات هذه تبين إلى أي مدى تمكنت عائدات تجار المخدرات غير المشروعة من اختراق قطاعات تجارية متنوعة في إطار سعي هؤلاء التجار إلى إضفاء المشروعية على أرباحهم من المخدرات». هل هذا كلام رسمي مبالغ فيه؟ دعونا نلقي نظرة على الشركات التي وردت بالتفصيل في القائمة لنتعرف على واقع تغلغل وانتشار الجريمة المنظمة ونفوذها:

- فريق كرة القدم «أمريكا» (الذي يعتزم زعيم كارتيل كالي ميجيل رودريجيز أوريجولا Miguel Rodriguez Orejula وآخرون مدرجة أسماؤهم في القائمة امتلاكه أو السيطرة عليه)؛
- شركات مختلفة لصناعة الأدوية والمستحضرات الطبية؛
- شركات متنوعة لخدمات البث الإذاعي؛
- شركات استثمارية؛
- شركات مقاولات؛
- شركات عقارية؛
- سلسلة صيدليات كبيرة؛
- مشتري سلسلة من محلات البقالة؛
- شركة لصناعة منتجات البلاستيك؛
- شركات زراعية؛
- عدة شركات عاملة في مجال الخدمات الفندقية والمطاعم؛

- عيادة؛
- سلاسل محلات سوبر ماركت.

وثمة نمط آخر في غاية الأهمية وهو أن بعض الشركات المدرجة على هذه القائمة أعادت تنظيم نفسها فاتخذت أسماءً جديدة وادعت أن لها مُلاكًا جدد: هذه الخطوة كانت مضيعة للجهد والمال لأن تلك الشركات أدرجت من جديد على القائمة في صورها الجديدة. وقد سميت هذه الكيانات بالخلفاء أو المتحولين، وبحلول يونيو 1999 كانت قد أدرجت في قائمة تجار المخدرات المصنفين تصنيفًا خاصًا (SDNTs).

هل هذا المثال حالة متطرفة؟ أم أنه طرف الجبل الجليدي فقط؟ إننا نعلم أن المكسيك أصبحت الآن أهم من كولومبيا بالنسبة لصادرات المخدرات إلى الولايات المتحدة، ورأينا في الفصل الثاني أن النيران الكولومبية امتدت ألسنتها بصورة درامية إلى البرازيل والأرجنتين. كم شركة في المكسيك تسيطر عليها عصابات الجريمة المنظمة؟ كم شركة في أنحاء العالم تعمل كواجهة لعصابات الجريمة الروسية والأوروبية الشرقية؟ علاوة على ذلك، يلاحظ أن بعض الشركات والأنشطة المدرجة في قائمة نيهطإ مثيرة للدهشة لكونها بعيدة كل البعد عن الجريمة المنظمة وما يرتبط بها من عمليات غسل أموال مثل فريق كرة القدم والعيادة وشركة صناعة منتجات البلاستيك، فهذه ليست مجالات أعمال تقليدية لها صلة بالجماعات الإجرامية. ومعروف منذ سنوات طويلة أن أموال المخدرات الكولومبية تستخدم في شراء سلع بيضاء وسيارات. وتطبق شركة جنرال إليكتريك ـ مثلا ـ General Electric منذ عام 1993 برنامجًا لتوعية موظفيها بكيفية التعرف على عمليات غسل الأموال. وقد ذكرت صحيفة دالاس مورننج نيوز في نوفمبر 2001 مثالا صغيراً للكيفية التي يمكن بها استخدام شركة في غسل الأموال، فقد تلقى دوين كال Dwayne Kahl وهو موظف بشركة جنرال إليكتريك طلبية وحدات تكييف هواء بمبلغ 40 ألف دولار، وقام المشتري بعد ذلك بتسديد الثمن من خلال 35 حوالة بريدية ـ إلا أن هذا التصرف أثار لحسن الحظ شكوك السيد كال وجعل أجراس الإنذار تنطلق في رأسه فأوقف

المعاملة. غير أن هناك معاملة أخرى لم يتم إيقافها وكان موضوعها طائرة مروحية (هليكوبتر) بمبلغ 1.5 مليون دولار تم شراؤها من شركة بيل هليكوبتر تيكسترون Bell Helicopter Textron التي يقع مقرها في فورت وورث بولاية تكساس الأمريكية. وفي النهاية قامت السلطات البنمية بالتحفظ على الطائرة بناء على طلب الحكومة الأمريكية، واكتشفت مصلحة الجمارك الأمريكية أن الشراء تم بواسطة 25 تحويلا برقيًا أجراهطرف ثالث من 16 حسابًا مصرفيًا مختلفًا اتضح أنها جميعًا تخص تجار مخدرات كولومبيين. إن الفرق الوحيد بين هذه المنظمات الواجهة في كولومبيا وتلك الموجودة في أماكن أخرى في العالم أننا نعلم حقيقة هذه الشركات بسبب الحملة المنسقة التي تشنها الولايات المتحدة ضد أباطرة المخدرات الكولومبيين، أما الخطر الحقيقي فيمكن في آلاف وربما ملايين الكيانات المماثلة الموجودة في بلدان ومناطق أخرى ولا نعلم عنها شيئًا.

والواقع أن نوادي كرة القدم الكولومبية ليست الوحيدة التي تحظى بشعبية لدى مرتكبي الجريمة، حيث أن من المعروف أن تجار المخدرات استثمروا أموالهم في العديد من نوادي كرة القدم الاسكوتلندية مثل نادي سيلتك Celtic (ينبغي أن يقال ذلك بدون علم أي من النوادي). وفي الفترة بين 1996 و1999 تحري المحققون المنوط بهم تنفيذ القوانين عن الموارد المالية لـ 43 من عتاة المجرمين واكتشفوا أن ستة من هؤلاء استثمروا أموالهم في نوادي لكرة القدم. كما أجريت تحقيقات أيضًا في المملكة المتحدة وأسفرت عن اكتشاف وجود صلات مماثلة بين الجريمة المنظمة وبعض النوادي الانجليزية الكبيرة.

وتتردد أيضًا مزاعم بشأن وجود علاقة بين نشاط الجريمة المنظمة وسباقات الخيل، ويفيد أحد هذه الادعاءات أن واحداً من كل عشرة فرسان في انجلترا أفسده مجرمون عاملون في المملكة المتحدة ذاتها أو يستمتعون بالشمس الساطعة في أسبانيا. والأسلوب المتبع هنا هو التلاعب في أحد السباقات بالاتفاق مع الفرسان ثم المراهنة بالأموال القذرة على نتيجته، وتعد أندية المراهنة غير القانونية التي ظهرت في أماكن متنوعة على طول ساحل كوستا ديل

سول بؤرة لممارسة أنشطة المراهنة من هذا النوع. ليس ضروريًا أن تربح مبالغ كبيرة من المال من مراهنات صغيرة ـ الحقيقة أن ذلك يتعارض مع الهدف الأصلي لأنه سينتهي بك إلى كسب المزيد من النقود ـ فالمقصود من المراهنة هو غسل الأموال القذرة.

الشركات القائمة فقط من أجل غسل الأموال

مع ازدياد المخاطر المحيطة بتداول أموال الجريمة خلال المصارف وامتداد نطاق التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة غسل الأموال من العالم المالي إلى قطاعات أعمال أخرى، يصبح الحل الوحيد أمام غاسل الأموال المحترف هو أن يقوم بذلك بنفسه. وإذا كانت منشآت ومجالات الأعمال التي تدر عائداً نقديًا مرتفعًا وذكرناها من قبل هي المفضلة عند غاسلي الأموال في الماضي، فقد أصبح من الحكمة الآن تشغيل شركات واجهة هدفها الأوحد هو غسل الأموال، وبرغم أن المنطق يقتضي تشغيل كيانات معروف عنها أن لها عائداً نقديًا مرتفعًا، إلا أن من المنطقي بدرجة مساوية إقامة شركات تتعامل في الأشياء المعنوية (أي غير المادية)، حيث يمكن للشركات الاستشارية ـ مثلا ـ أن تعمل على أساس عالمي وتتلقى تحويلات برقية كبيرة من «عملاء» في جميع أنحاء العالم مقابل ما تؤديه من خدمات، ومن خلال إقامة مثل هذه الشركات يستطيع المجرمون ممارسة أنشطة مشروعة وتسديد الضرائب المستحقة عليها وإصدار فواتير لكيانات أخرى يسيطرون عليها نظير خدمات لا وجود لها.

المستشارون المهنيون سيئو السمعة

إن ما يبدو واضحًا تمامًا في عالم التعامل القذر المظلم هذا هو أن أساليب غسل الأموال الأساسية الأصلية (وهي في جوهرها أن تذهب إلى البنك ومعك أحوالك) ستفشل بمجرد أن تطبق السلطات التنظيمية الوطنية إجراءات لمكافحة غسل الأموال، وبرغم أننا ذكرنا من قبل أن ذلك تسبب في امتداد غسل الأموال إلى مجالات أعمال غير مالية، إلا أنه أدى أيضًا إلى ظهور

مجموعة من أكثر الشركاء في غسل الأموال مكراً: المستشارون المهنيون سيئو السمعة. ويعني تزايد قوة وتأثير مرتكبي الجريمة المنظمة ومهارتهم في إدارة شئونهم أن في مقدورهم أن يستخدموا أفضل المتاح من المستشارين المهنيين. ولم يسقط المصرفيون وحدهم في مصيدة عسل غسل الأموال، بل يشاركهم أيضًا المحامون والمحاسبون والائتمانيون ووكلاء تأسيس الشركات «والوسطاء» ومستشارو الاستثمار ـ في الحقيقة أي شخص يقدم خدمة مهنية يمكن أن يستفيد منها مرتكبو الجريمة المنظمة.

وما يبدو واضحًا أيضًا هو صعوبة بل استحالة تقدير مدى تورط هؤلاء المهنيين في عملية غسل الأموال في أنحاء العالم. ولإضفاء الإبهام على هذا المجال الضبابي بالفعل، طرحت مجموعة متنوعة من وجهات النظر المتعارضة مثل:

- التعليقات التي كثيراً ما نسمعها تتردد على ألسنة مسئولي تنفيذ القوانين بشأن استعداد المهنيين للعمل كقنوات ومسهلين لغسل الأموال. وفي المملكة المتحدة يكثر الكلام بشكل متكرر عن موضوع تورط شركات المحاماة الكبرى الموجودة في لندن في هذا النشاط. إن لب هذه الاتهامات هو أن المحامين بالشركات الكبيرة يعملون كواجهة للعصابات الكولومبية والمافيا الإيطالية ومجرمي أوروبا الشرقية وبالطبع المحتالين واللصوص الانجليز التقليديين. وقد صدر عن خدمة الاستخبارات الإجرامية القومية)إقضه(بالمملكة المتحدة على مر السنوات تعليقات متنوعة مثل: «هذه الشركات تعمل بنشاط لمصلحة الجريمة المنظمة. إنها تعلم هوية عملائها وكيف يكسبون أموالهم وتعلم أن مصدرها ليس نشاطًا مشروعًا»، و«إننا نعتقد اعتقاداً قويًا إن شركات المحاماة لا تفي بمسئولياتها القانونية أو الأدبية... وجوهر الأمر أنه لو كان المحامون أكثر نزاهة وحيطة لما عانينا ما نعانيه من مشكلات الآن».

إن شركات المحاماة متهمة بأنها تلعب دور همزة الوصل المحترمة بين الجريمة المنظمة والمؤسسات والبني المالية، والمثال الذي كثيراً ما يتم الاستشهاد به هو قيام

شركات المحاماة بفتح حسابات لعملاء في بنوك توجد بينها وبين شركات المحاماة علاقة قائمة بالفعل وبذا لا يثور الشك في نزاهة واستقامة عميل شركة المحاماة. وبرغم أن من الواضح أن مثل هذه الحكايات المفزعة لها أكثر من أساس من الواقع، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن من الأمور الرئيسية التي تشكو منها خدمة NCIS أنه برغم ضرورة إبلاغ المحامين عن المعاملات والعملاء المشبوهين إلا أن مستوى ذلك الإبلاغ منخفض جداً في المملكة المتحدة، وهكذا فإنه في ظل عدم اتهام محامين بالمملكة المتحدة بارتكاب غسل أموال (وحتى إذا حدث فإنها تكون مخالفات صغيرة وليست بالحجم المزعوم في البلاغات) يبدأ المرء في التساؤل عما إذا كانت القضية التي تثيرها خدمة NCIS تتعلق بالقلق المبرر بشأن التدني الشديد لمستوى البلاغات المقدمة من شركات المحاماة عن المعاملات المشبوهة، ولكن عندئذ يبرز الوجه الآخر للعملة وهو أن من ضمن نقاط الضعف في النظام البريطاني لمكافحة غسل الأموال هو عجز خدمة NCIS عن مسايرة عدد بلاغات الاشتباه المقدمة لها.

- نادراً ما يوجد دور المحاسبين والمستشارين المهنيين المماثلين خارة دائرة ضوء غسل الأموال وأسباب ذلك وجيهة ومنطقية جداً: الانخفاض الشديد في مستوى بلاغات الاشتباه الصادرة عن هؤلاء المهنيين بالمقارنة بحقيقة أن عملهم الأساسي يتركز على المال والمعرفة التفصيلية بالأنماط والبني والنظم المالية. وهذه النظم والمنتجات والمعاملات المعقدة هي آليات غسل الأمول المثالية، ولاسيما عندما ينشؤها ويديرها أشخاص مهنيون يتمتعون بسمعة نظيفة لا تشوبها شائبة. ومثلما هو الحال مع المحامين، فهناك دائمًا احتمال أن توجد تفاحات فاسدة داخل أي مهنة، إلا أن مكانة أي جماعة مهنية لا ترقى وتتعاظم إذا كانت هناك فئة فيها لا تأخذ تهديدات غسل الأموال على محمل الجد.

إن الطريقة الأشد وضوحًا للبرهنة على أن الحال ليست كذلك هي الإبلاغ عما يثير الريبة والشك، وإذا كان يصعب في بعض الأحيان تحديد ما يجب أن تشتبه فيه، فإنه في

أحيان أخرى يكون واضحًا حتى لكفيف البصر. وفي تقريره الصادر حول أنماط غسل الأموال لعام 1998 - 1999، يسوق فريق العمل المالي الدولي (فاتف) مثالا للحالة الأخيرة حيث يقول: إنه منذ منتصف عام 1994 وما بعده دأب اثنان من عملاء شركة محاسبة على الحضور بانتظام إلى مقر الشركة حاملين نقوداً في مظاريف بنية اللون أو صناديق أحذية كرتونية (لابد أن حقائبهما كانت تستخدم في أغراض أخرى!). ولم يقم المحاسب بتحرير إيصال بالمبالغ وظل يحتفظ بالنقود في مكتبه ريثما يجد طريقة لإيداعها في النظام المالي، وهداه تفكيره إلى فتح حسابات شركات وأمانة أصحابها المنتفعون النهائيون هم عميلاه، بالإضافة إلى فتح حسابات مصرفية شخصية بأسماء أقاربه، ثم قام بتقسيم النقود إلى مبالغ أصغر وإيداعها في هذه الحسابات، محاولا تفادي إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

في المرحلة التالية تم تحويل الأموال إلى الخارج من جديد في صورة مبالغ صغيرة تفاديًا لإثارة الشبهات حولها، واستخدم هذا المال في شراء قطع سيارات تم بعد ذلك استيرادها من جديد إلى داخل البلاد وبيعها مقابل ربح، يضاف إلى ذلك أن بعض الأموال ـ التي صارت مغسولة الآن ـ استخدمت في شراء عقارات. ويقال أن هذا المحاسب تمكن من غسل نحو 650 ألف دولار وحصل على عمولة 10% نظير خدماته، والمثير للاهتمام أن ثلاثة من زملائه بنفس الشركة ثبت أنهم متورطون في عملية التنظيف أيضًا.

- كما سنرى في الفصل الخامس، يبدو أن مقدمي خدمات الأوفشور ـ أو أي اسم يحبون أن يسموا أنفسهم به ـ يحاولون بشكل متواصل المحافظة على التوازن فوق حبل مشدود بين ما هو قانوني وما هو ليس كذلك.

إن هاتون جاردن ـ الذي يفصله عن سيرك هولبورن Holborn Circus شارع واحد فقط ويمتد بمحازاة سوق المنتجات الجلدية Leather Lane Market بمدينة لندن ـ مشهور بأنه مركز الذهب والمجوهرات بالعاصمة البريطانية لندن، إلا أن أعماله ذات الأساس النقدي بدأت

تكتسب الآن سمعة سيئة بسبب تورطه في غسل الأموال. فمع قيام القوانين والتشريعات بالمملكة المتحدة بتضييق الخناق على غاسلي الأموال وازدياد صعوبة غسل الأموال الملوثة من خلال النظام المصرفي نتيجة لذلك، بدت ثقافة هاتون جاردن المبنية على الذهب مقابل النقود سبيلا واضحًا يستحق الاستكشاف بالنسبة لعصابات الجريمة المنظمة. والواقع أن شراء الذهب على نطاق عالمي يمثل قناة واضحة لغسل الأموال، وكذلك مجالات أعمال المجوهرات والمعادن النفيسة الأخرى التي تواصل تنفيذ المعاملات على أساس نقدي.

يقدر حجم أعمال سوق أنتويرب Antwerp للألماس بـ 40 مليار جنيه استرليني سنويًا ونسبة كبيرة من هذا المبلغ في صورة نقود متداولة مباشرة. من الناحية التاريخية، صمم بعض ممارسات هذه البورصة على نحو يضفي على المشترين مجهولية الهوية (أو الغفلية) ولاتزال هذه الممارسات قائمة من خلال إصدار فواتير لأشخاص لا وجود لهم ومبيعات تصديرية زائفة. وتمثل هذه الثقافة ـ التي تعد بوتقة دولية يلتقي عندها خليط من التجار (يهود، جنوب أفريقيون، هنود) ـ قناة مثالية للاستخدام من جانب غاسلي الأموال: ماذا يمكن أن يكون أفضل من تحويل النقود إلى ماسات يمكن بعد ذلك بيعها بصورة مشروعة بعد مرور فترة زمنية مناسبة؟

ويعد الذهب آلية فعالة بصفة خاصة لغسل عائدات الجريمة، ومن مزاياه الرئيسية إمكانية استخدامه بعدد كبير من الأساليب. واستغلال الذهب كأداة لغسل النقود تبرزه حقيقة أن كل حالة غسل أموال كبيرة حققت فيها السلطات الأمريكية في السنوات الأخيرة تضمنت الاستخدام الإجرامي للذهب. وسواء كان الذهب في صورة سبائك أو خردة أو مشغولات ذهبية، فإنه يمكن شراؤه ونقله عبر الحدود الجغرافية وبيعه، منتجًا بذلك أموالا نظيفة. وبسبب الأساس التاريخي لصناعة الذهب باعتبارها مجال أعمال ذا كثافة نقدية، فإنها تتمتع بجاذبية خاصة لدى كافة أنواع مرتكبي الجريمة ـ ومما لاشك فيه أنها تستخدم الآن جيداً من قبل كارتيلات المخدرات في أمريكا الجنوبية.

إن الذهب ـ المتحرر من تقلبات أسواق العملات والبعيد عن الأسئلة الصعبة التي يطرحها النظام المصرفي ـ عملة عالمية، كما أنه رمز مادي للأموال المولّدة. والأمر المضحك لفرط غرابته أن تجارة الذهب يساء استخدامها من قبل غاسلي الأموال لدرجة أن بعض الدول التي لم يكن بها في الماضي تجارة ذهب، أصبح لديها الآن هذه التجارة بقدرة قادر (مثل أورجواي). وقد بلغت قيمة واردات الذهب الأمريكية من جزر الأنتيل الهولندية في عام 1993 68 ألف دولار، وقفز هذا الرقم إلى 29 مليون دولار في عام 1997، ويادر الكولومبيون إلى اختراق هذه العملية ودمجها ضمن نظم أخرى عاملة بالفعل مثل نظام السوق السوداء لصرف البيزو، ونظراً لإمكانية تحويل الذهب إلى صور وأشكال كثيرة، فإنه يمكن فعليًا أن يجسّد ويسهّل كل المراحل المنفصلة لغسل الأموال.

برغم عدم وجود أدوات ووسائل جديدة لغسل الأموال، إلا أن هناك بعض التنويعات المخادعة للأفكار والأساليب القديمة:

- قيام مرتكبي الجريمة بشراء تذاكر اليناصيب الفائزة، حيث يحصل الفائز الحقيقي على مبلغ أكبر من المبلغ الذي فاز به من غاسل الأموال الذي يقوم بدوره باستلام مبلغ التذكرة الفائزة من الجهة المنظمة لليناصيب، وهكذا يصبح لديه مصدر مشروع للأموال. وفي أيرلندا يعتقد أن كلا من تذاكراليانصيب الفائزة وقسائم المراهنة الفائزة يمكن أن تباع بأسعار أعلى من أسعار شرائها الأصلية، وكلاهما يعطي الحامل سببًا مشروعًا لحيازة مبالغ نقدية كبيرة لا يمكن تعليلها بخلاف ذلك. وفي حالة تذاكر اليانصيب في أيرلندا، يتم شراؤها دون تسجيل أسماء أصحابها ويمكن للفائزين أن يطلبوا عدم إذاعة أسمائهم ـ وهذا الوضع ربما يكون موجوداً أيضًا في دول كثيرة في العالم.

- الاتجار في السيارات الجديدة أو المستعملة ـ سواء المشتراه بصورة مشروعة باستخدام عائدات الجريمة أو المسروقة لتوليد تلك العائدات.

- شحنات التبغ والكحوليات والمعادن النفيسة والمنسوجات: هنا أيضًا تستخدم إما لتوليد

أموال إجرامية تمهيداً لغسلها أو كوسيلة لغسل أموال تم الحصول عليها بالفعل من أنشطة إجرامية.

- تظل العقارات بديلا رائجًا وشائعًا بالنسبة لغاسلي أموال الجريمة ـ ولكن مع بعض التغييرات الجديدة، حيث يقوم المجرمون باقتراض مبلغ بضمان عقار، لكن الجهة المقرضة تكون شركة أوفشور مملوكة للشخص المجرم ذاته، وفي حالة أخرى أشد مكراً ودهاءً لا يشتري غاسل الأموال العقار بل يستأجره من شركة أعمال دولية (IBC) مسجلة في الخارج (أوفشور) وأصحابها غير معلومة هويتهم. بالطبع الشخص المجرم يمتلك شركة الأعمال الدولية والعقار معًا ـ ولكن عندما يأتي وقت الاعتقال والضبط والمصادرة، سيكون من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ أن تثبت السلطات ذلك.

- لايزال التأمين مجالا مربحًا بالنسبة لغاسلي الأموال: ومن أبرز أمثلته شراء وثائق التأمين بمبلغ واحد كبير.

- من الواضح أن استخدام شبكات ماكينات الصارف الآلي هدف رئيسي لغاسلي الأموال، حيث يمكن الوصول إليها على نطاق عالمي، فالأموال يمكن أن تدفع ـ مثلا ـ من خلال ماكينات في الولايات المتحدة، وتسحب فوراً في أمريكا الجنوبية. من ذا الذي يحتاج إلى البني المالية المعقدة عندما يكون بوسعه تحقيق نفس النتيجة النهائية بطريقة أسهل كثيراً ؟!

لكي يعرف المرء ما يمكن أن يصيب البنى التجارية والمالية عندما تخضع لضغوط من جانب الجريمة المنظمة، ما عليه سوى أن يقيِّم التعاظم المتواصل بلا هوادة لسطوة المافيا الروسية. وتمثل بلغاريا ـ التي تعرض اقتصادها لتهديد نشاط الجريمة المنظمة ـ حالة عكسية مثيرة للاهتمام، حيث لاتزال المشكلة في ذلك البلد محصورة إلى حد كبير داخل حدودها القومية، وكان هذا هو حال المشكلة عندما بدأت في روسيا. في تقرير سري لخدمة الاستخبارات الإجرامية القومية بالمملكة المتحدة، تم إعداده في أواخر التسعينيات، وردت الفقرة التالية عن روسيا:

... لقد أصبحت الأعمال المصرفية الدولية المستقرة الطبيعية مكاناً خطراً... وصار الاقتصاد مصطبغاً بصبغة إجرامية لدرجة أنه يوجد في أحيان كثيرة خط رفيع بين أفراد العصابات الإجرامية والبيروقراطيين الفاسدين وأصحاب المشروعات الجدد الذين يجدون أن من المستحيل أن يزاولوا نشاطهم التجاري في روسيا دون أن يخالفوا القانون أو تكون لهم صلة ما بالمافيا الروسية. إن النظرة للأعمال فجة، والنزاعات تتم تسويتها بالأسلحة والنظام القانوني في حالة انهيار.

لقد جاء الانهيار الاقتصادي والقانوني الذي حدث في روسيا نتيجة لعملية بسيطة نوعًا ما، حيث اخترق المجرمون نسيج مجتمع الأعمال في ذلك البلد، إما من خلال السيطرة الصريحة وغير المتحفظة أو الابتزاز بدعوى توفير خدمات حماية. بعد ذلك كانت هذه المكاسب الحرام تودع في البنوك، غير أن ذلك لم يكن كافيًا: حيث امتد نفوذهم وسطوتهم إلى عالم السياسة وقاموا بإعادة تقييم موقفهم من البنوك المودعة فيها أموالهم. وعملا بمبدأ بريخت، قام المجرمون إما باختراق البنوك القائمة أو إقامة بنوك خاصة بهم. وفي إحدى المراحل قدر أن 85% من بنوك البلاد خاضعة لسيطرة جماعات الجريمة المنظمة وأن أنشطتها الإجمالية تساهم بنصف جمالي الناتج المحلي الروسي تقريبًا.

لقد دمرت المافيا الروسية كلا من البني المصرفية والتجارة في البلاد، فيما طبقت حكم الغوغائية على من رفضوا الرضوخ لها: في عام 1993 وحده قتل عشرة من المصرفيين الروس على يد جماعات الجريمة المنظمة، وفي عام 1995، لقي 10 أشخاص يعملون في تجارة المعادن مصرعهم. وخلال هذه الفترة ـ وحتى اليوم ـ كانت المؤسسات الغربية توظف استثمارات ضخمة في روسيا ـ برغم أن الآثار السلبية للجريمة المنظمة كانت واضحة وجلية تمامًا. وقد قدر أن الشركات الغربية كانت تدفع ما يصل إلى 20% من أرباحها لجماعات الجريمة المنظمة لكي تسمح لها فقط بمواصلة نشاطها وتقدر شركة مايكروسوفت Microsoft أن 98% من منتجاتها المستخدمة في روسيا مزيفة.

يستطيع رجل الأعمال الغربي ـ بعد كل ما لاقاه من عناء وتأخير في مطار موسكو ـ أن يُسَرِّي عن نفسه قليلا بصحبة فتاة روسية جميلة في فندقه فئة أربع أو خمس نجوم. فقد أصبحت الدعارة ـ التي تحتكر الجريمة المنظمة السيطرة عليها، تجارة مربحة تمارس فيها الفتيات عملهن إما بالإكراه والضغط أو طواعية على اعتبار أنها تحقق دخلا أعلى من أي وظيفة مشروعة. وما لم أكن واقعًا وقتها تحت تأثير هلاوس عقلية، فأنا متأكد أننى قرأت ذات مرة أنه في استطلاع للرأي أجري على تلميذات المدارس الروسيات حول الوظائف التي يفضلن أداءها في المستقبل، قالت النسبة المئوية الأكبر منهن أنهن يرغبن في امتهان الدعارة!!

غير أننا يجب ألا ننسى أنه لكي يصل رجل الأعمال الغربي إلى فندقه سوف يضطر إلى شق طريقه بصعوبة شديدة خلال ذلك المكان الفوضوي المسمى مطار موسكو، وإذا كان عاثر الحظ فعلا فسوف يستقل سيارة أجرة يتقاضى منه سائقها ضعف الأجرة الحقيقية لكي يستطيع دفع الإتاوة المفروضة عليه نظير خدمات الحماية، وبعد ذلك في كل مرة يبتاع طعامًا أو يتسوق أو حتى يسير في الشوارع ستصب النقود التي يدفعها في خزائن المافيا الروسية.

هذه البيئة المفلسة أخلاقيًا أدت إلى أشكال وصور متنوعة للهروب من روسيا، من أبرزها هروب الأموال إلى الخارج ـ فلو أنك كنت إنسانًا شريفًا، هل كنت تحب أن توجد أموالك في بنوك مشكوك في وضعها وتعمل في اقتصاد في حالة انهيار سريع؟ منذ عام 1992، قدر أن ما يعادل 10 مليارات جنيه استرليني تغادر البلاد سنويًا. في الوقت نفسه، أدي انهيار بعض البنوك الروسية وسيطرة جماعات الجريمة المنظمة على البعض الآخر، واقتران ذلك بوجود نظام مالي طارد للاستثمارات إلى تشجيع المواطنين العاديين الملتزمين بالقانون على الاحتفاظ بنقودهم في منازلهم ـ وهي تقدر بـ 25 مليار جنيه استرليني.

لم يكن المال وحده هو الذي رحل عن روسيا بمعدل غير مسبوق: فقد راحت الجريمة المنظمة تشحن أي شيء وكل شيء يمكن أن يحقق مكسبًا سريعًا إلى خارجها بصورة يومية مثل النحاس والزنك والنيكل والكوبالت والأسلحة والآثار التاريخية... باختصار أي شيء يمكن نقله

وبيعه بشكل مربح. في الوقت نفسه، أحكمت جماعات الجريمة المنظمة قبضتها الخانقة على الصناعات المحلية المربحة (أو المدعومة من الدولة بشكل كبير) مثل السيارات والألومنيوم وإنتاج البترول، ووقفت أجهزة تنفيذ القوانين مكتوفة الأيدي أمام ذلك كله وعاجزة عن فعل أي شيء لإيقافه ـ بل لقد كانت هي نفسها هدفًا سهل الإفساد بسبب ضعف مرتبات موظفيها وعدم كفاية مواردها بشكل مزمن وانخفاض معنوياتها. وقد بات واضحًا الآن أن الإرادة السياسية لمكافحة هذا الوباء المتفشي لم توجد بالتأكيد ـ باستثناء إطلاق بعض التصريحات الرسمية الرنانة طمعًا في الحصول على المعونات من الغرب.

بعد ذلك بدأت المشكلة تنتقل إلى الغرب، وكان من أوائل الطرق التي سلكتها (والتي لاتزال تلقى رواجًا وقبولا) شركات المشروعات المشتركة. هذا الأسلوب مبادئه المحاسبية بسيطة: حيث تطلب الشركة الروسية سلعًا أو خدمات من شركاتها التابعة / مشروعاتها المشتركة في الغرب، وإما أن تمثل تلك الفواتير شيئًا لم يوجد قط أو يكون السعر مبالغًا فيه بشكل كبير، ويحقق الأسلوبان الهدف المتمثل في إخراج الأموال من روسيا ـ بواقع مليار دولار شهريًا. وتغادر الأموال روسيا ويتم غسلها جزئيًا (إن لم يكن كليًا) في هذه الأثناء، مع ضرورة تذكر أن مصدرها الأصلي قد يكون تجارة الأسلحة أو الدعارة أو الاحتيال أو أي جريمة خطيرة أخرى.

ولقد تزامن مع سقوط الشيوعية إلغاء القيود على السفر: فاعتباراً من 1991، صار الروس أحراراً في السفر إلى الدول الأخرى، وكما رأينا من قبل، كانت إسرائيل أحد المقاصد المفضلة حيث قام كثير من أفراد عصابات الجريمة المنظمة بالتظاهر بأنهم لاجئون يهود واستفادوا من التشريعات والقوانين المتحررة الخاصة بغسل الأموال هناك: في عام 1996، تم إيداع ما يتراوح بين 3 و 4 مليارات دولار في حسابات مصرفية إسرائيلية بواسطة هؤلاء المهاجرين (تذكر أن غسل الأموال ليس جريمة في إسرائيل). والغريب أنه في وقت ما حاولت إسرائيل طرد 33 من هؤلاء المهاجرين ـ وكان اثنان وثلاثون منهم يعتنقون أديانًا أخرى غير اليهودية وواحد فقط يهودي الديانة. غير أنه برغم أن إسرائيل قدمت للمجرمين الروس حلا سريعًا، إلا أن ما بات

واضحًا بشكل متزايد هو أن هؤلاء المجرمين عمدوا ـ ربما بسبب ضيقهم ذرعًا من الاقتصاد الروسي المنهار أو شعورهم بالإحباط بسبب انعدام الفرص في وطنهم ـ إلى تصدير مهاراتهم وخبراتهم إلى الغرب.

وفي الولايات المتحدة ـ وبالتحديد في منطقة برايتون بيتش ـ يعتقد مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) أنه يوجد ما لا يقل عن 15 جماعة في الولايات المتحدة تضم في عضويتها 4 آلاف شخص. وقدر أن الأعمال الاحتيالية المتصلة بضريبة الوقود تضيِّع على الدولة إيراداً ضريبيًا بمبلغ 2 مليار دولار سنويًا. ويشكل هذا الرقم نسبة مئوية ضئيلة جداً من إجمالي الدخل المتولد من: سرقة السيارات والتهريب والاحتيال المتصل ببطاقات الائتمان والقتل بالأجرة وتجارة المخدرات والاحتيال المتصل بالاتصالات عن بعد والدعارة وغسل الأموال. وقد أصبح الاحتيال المتصل بالاتصالات عن بعد والمتضمن استنساخ تفاصيل تليفونات حقيقية صناعة مزدهرة بصورة خاصة في أواخر عقد التسعينيات. إلا أن الروس لم يقنعوا بالبقاء في منطقة نفوذهم المنشأة حديثًا في برايتون بيتش، بل أقاموا قواعد قوة في ميامي ولوس أنجلوس وسان فرانسيسكو وفيلادلفيا وبوسطون. علاوة على ذلك فقد أقامت الجماعات الروسية العاملة في الولايات المتحدة صلات مع كارتيلات المخدرات الكولومبية من أجل مصالحهما المشتركة.

إن البنى والهياكل التجارية والمالية لم تتعرض للتخريب والاختراق والإفساد في الولايات المتحدة وإسرائيل وحدهما على يد المافيا الروسية، ففي المملكة المتحدة قوضت جماعات الجريمة المنظمة الروسية دعائم سوق المعادن الدولية وعالم الفنون وسوق العقارات، كما يجب ألا ننسى أن لهذه الجماعات نفوذاً كبيراً في مجال الدعارة سواء في العاصمة أو في المقاطعات الانجليزية. وإذا شعر هؤلاء المجرمون بالسأم من أملاكهم وامبراطوريات أعمالهم في لندن يمكنهم دائمًا أن يتوجهوا إلى منازلهم المخصصة لقضاء العطلات في جنوب فرنسا حيث يمكنهم ـ على سبيل الهواية ـ أن ينخرطوا في مزاولة أعمال الخطف والابتزاز والاحتيال والقتل بالأجرة وتجارة المخدرات. أما إذا لم ترق لهم فرنسا فيمكنهم دائمًا أن يذهبوا إلى أسبانيا حيث تعمل

جماعات الجريمة المنظمة الروسية بنشاط بالغ في كل مجالات أنشطتها «الاعتيادية» بالإضافة إلى ملكية العقارات.

إن الأموال المكتسبة عن طريق هذه الأنشطة يمكن أن تغسل من خلال قبرص أو سويسرا التي أبرزت شرطتها الفيدرالية المشكلة في أوائل عام 1997 على النحو التالي:

> في السنوات المقبلة، يمكن أن تصبح سويسرا هدفاً لتوسع بنى الجريمة المنظمة، وخاصة الروسية، بصورة متزايدة، ويجب على سويسرا أن تعد نفسها لمواجهة تدفق رأس المال من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق واستثمارات ضخمة مشكوك في أصلها في مجال الأعمال والعقارات.

وإذا سئمت سويسرا، فهناك دائمًا بلجيكا أو ألمانيا أو النمسا أو هولندا أو مكان آخر جديد.

إن نموذجي طمس الجريمة المنظمة للهياكل والبنى الطبيعية في كولومبيا واستشراء مرض المافيا الروسية في جسد الغرب يقدمان لنا كل المعالم التي نحتاجها لتهدينا في طريقنا لمكافحة غسل الأموال، أما إذا لم تكن الكتابة على الحائط كبيرة بما يكفي بعد، فتأمل المثالين التاليين لحالتين حدثتا بالفعل وإن كانا معروضين في صورة مجردة.

يستشهد مكتب بلاغات غسل الأموال في سويسرا بحالة المودع المختفي التي تمثل اتجاهًا شائعًا بعض الشيء. في هذه الحالة يقوم عميل من جنوب أوروبا أو أمريكا الجنوبية بفتح حساب مصرفي ويودع فيه مبلغًا كبيراً. يقدم الرجل ما يثبت هويته ويؤكد أن الأموال (التي يمكن أن تكون في صورة نقدية أو تحويلا) هي عائدات بيع أراض وعقارات في أمريكا الجنوبية.

بعد مرور شهرين يعود العميل بمبلغ كبير آخر لإيداعه ـ مدعيًا هذه المرة أنه باع المزيد من أملاكه العقارية في أمريكا الجنوبية وينتوي اعتزال حياة الأعمال. لا يسمع البنك خبراً عن هذا العميل مرة أخرى لكن زوجته تحضر فجأة إلى البنك ومعها مبلغ نقدي كبير بعملة البزيتا،

وتشرح هي الأخرى أن هذه الأموال مصدرها بيع العقارات، وتبدي رغبتها في فتح حساب مشترك ولكن يتضح أن الاستمارات التي أحضرتها قام زوجها باستيفاء بياناتها بشكل خاطئ وتعلل السيدة سبب عدم حضور زوجها بنفسه بتعرضه لحادث. يحاول البنك الاتصال بعميله (زوج السيدة) دون جدوى ويرفض فتح الحساب المشترك وتنصرف السيدة، ولكنها تعود من جديد بعد ثلاثة أشهر حاملة المزيد من الأموال، وتعترف هذه المرة ـ بعد استجواب متواصل عن مصدر الأموال ـ بأن سبب عدم استطاعة زوجها الحضور إلى البنك هو إلقاء القبض عليه لارتكابه مخالفات متصلة بالاتجار في المخدرات وإيداعه السجن. يقوم البنك بالإبلاغ عن هذه الواقعة ـ ولكن حتى في هذه الحالة المتكررة يوجد احتمال (ولو ضعيف) ألا تكون الأموال المودعة في الحساب المصرفي نتيجة مباشرة لأنشطة تجارة المخدرات وغسل الأموال حتى إذا كان العميل تاجر مخدرات وغاسل أموال.

إن الحسابات المصرفية المدارة بواسطة مجالات الأعمال المتعاملة في مبالغ نقدية كبيرة مثل تجارة السيارات المستعملة وسيلة مثالية لإنجاز معاملات غسل الأموال، وقد ثبت أن كثيراً من تلك الحسابات يجرى استخدامها في هذا الغرض، وما عليك سوى أن تطلع على حركات وأرصدة حسابات من هذا النوع وتقارنها بمثيلاتها الخاصة بحسابات مجالات أعمال مشابهة. ونظراً لتنوع الفرص والإمكانات التي يمكن أن يستغلها المجرم (شراء السيارات لغسل الأموال أو سرقة السيارات ثم بيعها مثالان رئيسيان)، يظل هذا المجال التجاري خياراً رائجًا. وفي نورفولك ـ فرچينيا أدين المدير العام لتوكيل سيارات بتهمة غسل الأموال لحساب تجار المخدرات، وأدين معه عدد من موظفيه وتجار المخدرات. عمد الرجل ـ ويدعي جاي أميوال Guy Amuial ـ إلى بيع السيارات إلى تجار المخدرات بشكل متكرر وكان يقبض ثمنها نقداً ثم يحرر إيصالات ويصدر صكوك ملكية السيارات ويساعد في الحصول على قروض من البنوك بأسماء أشخاص آخرين. وقد أظهرت التحقيقات أن سجلاته تضمنت سيارة مباعة لرجل كفيف بالغ من العمر 67 عامًا لم يعلم عنها أي شيء وما كان في مقدوره بالطبع أن يقودها!

دعونا ننحي الأعمال المصرفية جانبًا برهة من الزمن وننتقل إلى مجال رئيسي آخر يجري فيه استغلال التجارة الدولية من خلال شركات الاستيراد والتصدير إما كغطاء لغسل الأموال القذرة أو كآلية للغسل الفعلي. على سبيل المثال: قامت شركة كانت في حقيقتها مجرد واجهة للأنشطة الإجرامية بدفع مبالغ كبيرة منتظمة إلى مورد في دولة مختلفة. وبغض النظر عن السلع المذكورة في الفواتير، فقد كان ما يجرى شراؤه عديم القيمة ويتم تخريده عند استلامه، ولكن ليست تلك هي القضية: فقد نشأت سلسلة من الوثائق والمراسلات الورقية التي أظهرت كيف كان يجري إنفاق النقود والأهم من ذلك أن عائدات الجريمة المولّدة عن طريق الشركة المشترية تم غسلها في صورة مدفوعات مسددة إلى المورد (الخاضع بالتأكيد لسيطرتها). وفي شكل آخر مختلف لهذا الأسلوب (وهي كثيرة) ترغب شركة بالولايات المتحدة في غسل مليون دولار نقداً، فتستخدم هذه النقود في شراء 200 ساعة معصم بسعر 5 آلاف دولار للساعة الواحدة ثم تصدرها إلى شركات تابعة أو شركاء في أيرلندا أو جزر البهاما أو فرنسا أو إيطاليا ـ أي بلد تشاء، ويتم إصدار فواتير للمستورد في البلد الآخر بمبلغ 5 دولارات للساعة الواحدة فيسدد قيمة هذه الفواتير ثم يبيع الساعات بقيمتها السوقية البالغة 5 آلاف دولار. وإلى جانب تفادي الضرائب على الواردات، تكون الشركة الأمريكية قد نجحت في غسل مليون دولار خارج الولايات المتحدة ـ ويعاود هذا المبلغ الظهور في بلد آخر كعائد لنشاط مشروع تمامًا.

وبالمثل فقد أدى تعاظم ظاهرة مقدمي «الخدمات المهنية» (حيث يكون ما يتم إصدار فواتير بقيمته شيئًا معنويًا غير ملموس) إلى إتاحة عدد لا حصر له من فرص تزوير الفواتير أمام مرتكبي الجريمة ـ وخلق كثير من المصاعب أمام المحققين الرسميين. على سبيل المثال: يزعم «مستشار مهني» أنه قدم خدمات استشارية لأحد العملاء نظير أجر مرتفع يحتسب بالساعة / اليوم، والعميل مستعد تمامًا للدفع ويقر بأنه حصل فعلا على تلك الخدمات.. فأين نقطة البداية التي يمكن أن ينطلق منها المرء لتفكيك قناة غسل الأموال الفعالة هذه رغم بساطتها؟

إن من الجوانب الهامة في تشريعات وقوانين مكافحة غسل الأموال ليس فقط المسئولية

المؤسسية التي تفرضها على أرباب العمل، وإنما أيضًا ـ وبشكل وثيق الصلة بدرجة أكبر ـ العبء الذي تلقيه على عاتق الموظفين. ففي المملكة المتحدة ـ على سبيل المثال ـ توجد ثلاث مخالفات جنائية يحتمل أن يرتكبها الموظفون:

- تقديم المساعدة لغاسل أموال: وهذه يمكن أن تعاقب بالسجن لمدة 14 عامًا أو بالغرامة أو كليهما. في هذه الحالة يحصل المرء على أموال أو يخفيها أو يحتفظ بها أو يستثمرها كان ينبغي أن يعلم أو يشتبه في أنها عائدات مسلك إجرامي خطير.
- تحذير غاسل أموال: وتعاقب هذه المخالفة بالسجن لمدة 5 أعوام أو بالغرامة أو كليهما. في هذه الحالة تقوم بإخطار عميلك أو أي طرف ثالث بأن بلاغًا قد تم تقديمه إلى الجهات المختصة.
- الإخفاق في الإبلاغ عن المعاملات أو الأشخاص المشتبه بهم: وعقوبتها السجن لمدة 5 سنوات أو غرامة أو كلاهما.

وهناك مشكلة أخرى تحدث بشكل متكرر أكثر مما هو متصور وهي تتعلق بصلة موظفيك بالجريمة المنظمة. فمما لاشك فيه أن جماعات الجريمة المنظمة اخترقت منظمات وقطاعات أعمال رئيسية وهامة: وقد رأينا كيف اخترقت المافيا الروسية النظام المصرفي في موسكو ثم سيطرت عليه، أما الجماعات النيجيرية فهي خبيرة بزرع خلايا لها في المنظمات المستهدفة حتى يمكنها أن توفر إما معرفة تقنية تساعد في ارتكاب أعمال الاحتيال أو معلومات عن العملاء (الذين يتحولون فيما بعد إلى ضحايا). وعند مستوى أدنى وإن كان لا يقل أهمية، تتخصص الجماعات النيجيرية في استغلال خدمات عمال نظافة المكاتب لسرقة المستندات أو أي شيء آخر له قيمة، أما في العالم الإداري والسياسي لدول أمريكا الجنوبية، فيصعب في أحيان كثيرة معرفة من هو الألعوبة في يد الجريمة المنظمة ومن ليس كذلك.

ثم هناك الموظفون الشرفاء الذين يتحولون ـ طمعًا في منفعة مالية ما ـ إلى صورة طبق

الأصل من المجرمين، وقد كان من الأسباب التي سهلت نجاح عدد من العمليات التي نفذتها الشرطة في الولايات المتحدة قيام الموظفين في المنظمات «بمساعدة» ضباط الشرطة السريين المنتحلين شخصية مجرمين، ظنًا منهم أنهم يتعاملون مع مجرمين حقيقيين برغم أن هؤلاء المجرمين (أي أفراد الشرطة المتنكرين) كشفوا لهم (أي الموظفين) عن حقيقة أن الأموال الجاري استخدامها مصدرها أنشطة إجرامية. وقد حدث ذلك في عدد من الحالات المتنوعة وليس فقط في القطاع المصرفي، بل أيضًا في قطاع أعمال السيارات والسلع البيضاء. وبالطبع فإن مشكلة رب العمل الشريف الملتزم بالقانون ـ حتى في ظل وجود نظام قوي وفعال لمكافحة غسل الأموال ـ هي ضآلة ما يمكن عمله للتعرف على مثل هؤلاء الموظفين. على سبيل المثال: كيف تفرق بين الطيب والشرير والقبيح في مواقف كالتالية:

- أنت نائب رئيس بنك خاص، ولأحد موظفيك الكبار عميل هام جداً ومربح يعود أصله إلى أمريكا الجنوبية. تساور الشكوك موظفك بخصوص مصدر الأموال ولكنك كلما سألت طمأنك بأن الأموال لا صلة لها بأي نشاط إجرامي، فهو لا يريدك أن تخسر عميلا هامًا جداً للبنك، علاوة على أنه ربما يكون خائفًا على نفسه شخصيًا إذا اكتشفت حقيقة وضعه.

- أنت تدير توكيلا كبيراً للسيارات: والسبب الوحيد لوجود موظفي المبيعات به هو تصريف السيارات ـ وكلما كان عدد السيارات المباعة كبيراً كان ذلك أفضل. هل ستقوم فعلا بالتحري عن أي طلبيات سيارات كبيرة مدفوع ثمنها نقداً بواسطة عميل لم يسبق لك التعامل معه من قبل؟ أغلب الظن أنك ستطلب من موظفي مبيعاتك أن يجدوا عدداً آخر من العملاء الجدد أمثاله.

- أنت المدير الإقليمي لشركة تأمين يعمل بها عدد كبير من أفراد المبيعات، وينتمي أحد أنشط وأنجح موظفيك إلى أقلية عرقية وهو بارع في بيع وثائق التأمين التي تتطلب دفع قسط أول كبير إلى أشخاص من قومه. وأرقام مبيعاته وعمولاته تساعدك على بلوغ أهدافك. فهل كنت ستستفهم عما يجرى وعن السبب الحقيقي وراء هذه المبيعات؟

ما لم يمتلك المجرم بنكًا خاصًا به أو يقع البنك في بلد إما غير متقدم أو ضوابط الرقابة على غسل الأموال ضعيفة فيه، فإن آخر مكان تؤخذ إليه الأموال القذرة في المرحلة الأولى من عملية غسلها هو البنك. وتبحث الجماعات الإجرامية باستمرار عن فرص أعمال وقنوات وأفراد جدد لغسل أموالها: ولا يوجد مجال أعمال ـ مهما بدا بريئًا شريفًا ـ آمن من هذه التهديدات الموجودة في كل مكان وزمان.

الفصل الخامس

مجهولية الهوية الكاملة

إمتلك البنك الخاص بك ـ إن الأمر يشبه حيازة رخصة لطبع النقود.

(إعلان على شبكة الإنترنت بثته جهة تقدم خدمات الأوفشور)

مرحبًا بك في مثلث برمودا غسل الأموال. إن بإمكانك أن تثبت بشكل شبه قاطع أن الأموال دخلت فيه ـ ولكن هذا كل ما تستطيع إثباته، فأنت ليس لديك فكرة عما إذا كانت الأموال لاتزال هناك أم أنها غادرته. مرحبًا بك في عالم الأعمال المصرفية السرية، والبنوك التي ليست بنوكًا، وشركات الأعمال الدولية والأهم من ذلك مرحبًا بك في عالم الأوفشور.

لقد اصطلح على تسميتها ملاذات ضريبية فيما مضى: وفي اللغة الفرنسية لها مصطلح وصفي رائع وهو Paradix Fiscaus أي الفردوس المالي، أما الآن فيطلق على هذه المناطق بصورة متزايدة اسم مراكز الأوفشور المالية أو Offshore Financial Centres (OFC). ولكن ما هي ولماذا تكتسب بصورة متزايدة أهمية محورية في كل من دورة غسل الأموال والحرب الدائرة لمكافحته؟

في كتابه «خلف الأبواب المغلقة»، يعرِّف چيمس هال James Hal هذه المراكز بأنها:

... مزاولة أعمال مع مؤسسة مالية في بلدان تنسجم قوانينها وتشريعاتها مع مصالحك أكثر من البلد الذي تعمل فيه الآن. هذه القوانين تتيح لك فرصة أكبر لتحقيق أهدافك المالية، وتقوم هذه المناطق (الملاذات الضريبية) في أغلبها بدفع فائدة على إجمالي أموالك دون اقتطاع ضرائب من دخل فائدتك.

(هال، 1995)

في معظم الدول لا يعد استخدام الكيانات المؤسسية والأفراد لمراكز الأوفشور المالية عملا غير قانوني، إلا أنه يتحول إلى عمل غير قانوني عندما لا يفصح المستثمرون عن الفائدة التي يحصلون عليها في الإقرارات التي يقدمونها للسلطات الضريبية المحلية. وبخصوص هذه المسألة المالية تتفاوت أيضًا درجات اللون الرمادي:

- التلافي القانوني للضريبة هو بالأساس أن يقوم المرء بتنظيم أموره المالية على نحو يقلل إلى الحد الأدنى الضريبة المطلوب تسديدها ويعظِّم المنافع مع مراعاة كافة القوانين ذات الصلة بالموضوع.
- التلافي غير القانوني للضريبة هو أن يرتب المرء أموره الضريبية ويخالف القوانين ذات الصلة بسبب ذلك.
- الغش أو التهرب الضريبي وفيه يتم تقديم بيانات كاذبة عن الدخل و/أو أصل رأس المال إلى السلطات الضريبية أو الامتناع تمامًا عن تقديم أي بيانات.

وهكذا توجد سوق شرعية تمامًا وقاعدة عملاء لمراكز الأوفشور، ومن بين عملاء هذه المراكز وأسباب استخدامها:

- أفراد لديهم أصول ذات قيمة صافية عالية ينشدون السرية والخصوصية وحماية أصولهم.

- أفراد أو شركات ذات أصول عالية القيمة الصافية توجد في بلد مقر غير مستقر سياسيّا، وهكذا يمكن من خلال الاستثمار في الخارج (أوفشور) المحافظة على قيمة الأموال وتأمينها.

- إتصاف نظم تمويل الشركات بالتعقيد.

- احتواء المسئولية عن الأضرار بالنسبة لملاك السفن والطائرات.

- هياكل لتعظيم منافع إدارة التأمين.

ونظراً لكونها قطاعًا سوقيّا قائمًا بذاته، فإنه أهمية وحجم مراكز الأوفشور المالية لا يستهان بهما. ومن الصعب الحصول على أرقام محددة إلا أنه قدر أن نصف أموال العالم تمر عبر مراكز الأوفشور، وأن نحو 20% من إجمالي الثروات الخاصة مستثمرة هناك وأن 75% من السوق التأمينية الحكر موجودة في مناطق الأوفشور. وإذا تصفحت أيّا من النشرات التعريفية (البروشورز) ذات الصفحات اللامعة المصقولة التي توزعها شركات الأوفشور، ستجد بها أمثلة لا حصر لها تبيِّن كيف يمكن أن تستخدم مراكز الأوفشور المالية بشكل شرعي وقانوني تمامًا. إذا كنت شركة أو فرداً لديه أموال زائدة ترغب في استثمارها، فسوف تريد مركز أوفشور ماليّا يوفر لك ما يأتي:

1- بيئة مصرفية ومالية آمنة تعمل بها مؤسسات مالية عريقة وراسخة ـ ربما تكون الوحدات الخارجية لبنوك كبيرة.

2- مصرفًا له خبرة بهذه المسائل المعقدة.

3- مصرفًا لا يوجد في مكان ناءٍ ولكن له حضور دولي / قومي.

4- خدمة شخصية وخصوصية كاملة.

5- القدرة علي إدارة حسابك بواسطة الهاتف أو الفاكس أو إليكترونيّا.

6- القدرة على تحويل الأموال بواسطة نظام SWIFT (سويفت) أو النظم المماثلة في أي مكان في العالم.

وبالطبع هنا تبدأ المشكلات لأن غاسلي الأموال يبحثون عن هذه المميزات أيضًا، مضافًا إليها متطلب آخر وهو: الغفلية أو مجهولية الهوية التامة.

إن مراكز الأوفشور المالية هي نتاج السياسات الحكومية المحلية المطبقة في المنطقة ذات الصلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم تنشيط الاقتصاد المحلي. وقد نجحت بلدان لم نسمع عنها من قبل في الإفلات من قبضة الفقر والديون عن طريق توفير مجموعة بانورامية متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية، منها على سبيل المثال:

- المحافظة على السرية والخصوصية المطلقتين؛
- عدم وجود أي عبء ضريبي في منطقة الأوفشور؛
- عدم وجود أي معاهدات بشأن تبادل المعلومات الضريبية مع البلدان الأخرى؛
- كيانات مؤسسية يمكن إنشاؤها أو شراؤها بسرعة وسهولة وبتكاليف فعالة؛
- خطوط اتصالات ممتازة؛
- شيوع استخدام إحدى عملات العالم الرئيسية، ويفضل الدولار؛
- عدم وجود ضوابط رقابية على صرف العملات؛
- القدرة على إخفاء ملكية الكيانات المؤسسية من خلال استخدام أعضاء مجالس الإدارة المرشحين والأسهم لحاملها؛
- عدم وجود متطلبات إعداد وإصدار التقارير المالية المتعارف عليها بالنسبة للشركات مثل الإقرارات السنوية؛

- غياب آليات الإشراف على الشركات المتعارف عليها مثل الاجتماعات العامة السنوية.

إن من المستحيل تقريبًا أن نذكر بأي درجة من اليقين قائمة محددة لمراكز الأوفشور، نظراً لأن دولا جديدة وحتى غير معروفة تبرز فجأة إلى حيز الوجود كمراكز أوفشور مالية نتيجة للمبادرات الحكومية المحلية الرامية إلى تنشيط الاقتصاد واجتذاب الأموال إليه، ولكن يمكن القول إن المناطق والدول التي ينظر لها في العادة على أنها ملاذ ضريبي، أو ملاذ مالي أو مركز أوفشور مالي هي: أدريني، أندورا، أنجويلا، أنتيجوا، أروبا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، برباد‌وس، بيليز، برمودا، جزر ڤيرچن البريطانية، جزر كايمان، جزر كوك، كوستاريكا، قبرص، ديلاوير (الولايات المتحدة)، دبي، جزر الأنتيل الهولندية، جبل طارق، جورنسي، هونج كونج، المجر، أيرلندا (دبلن)، جزيرة مان، چيرسي، لابوان، لبنان، ليبيريا، ليشتنشتين، لوكسمبورج، ماكاو، ماديرا، مالطا، جزر ماريانا، جزر مارشال، موريشيوس، مونسيرات، نورو، نيڤادا (الولايات المتحدة)، نيو، بنما، سانت كيتس ونيڤيس، سانت لوسيا، سانت بيير وميكلون، جزر سانت ڤنسنت وجرينادين، ساموا، سارك، جزر سيشيل، سنغافورة، سويسرا، جزر توركس وكيكوس، ڤانواتو، المملكة المتحدة، وايومنج (الولايات المتحدة).

هذه القائمة تضم 56 منطقة: أما العدد الفعلي للملاذات الضريبية فهو أكبر، إذا يتراوح بين 63 و70 منطقة، وأغلب المناطق الناشئة حديثًا تقع في مناطق جغرافية نائية من العالم مثل المحيط الهادي، ولكنها ليست نائية اتصاليًا بفضل التليفونات والفاكس والبريد الإليكتروني والإنترنت. وبالطبع ينبغي ألا ننسى ـ من الزاوية الضريبية ـ الأموال الضخمة الموجودة في لوكسمبورج ـ الواقعة في قلب الاتحاد الأوروبي ـ والتي تردد أن ألمانيا تخسر بسببها 7.5 مليار دولار سنويًا في صورة ضرائب غير مسددة متصلة بالفائدة المكتسبة على استثمارات المواطنين الألمان في لوكسمبورج. علاوة على ذلك فإن اللافت للنظر في القائمة السابقة، فضلا عن احتوائها على جزر في المحيط الهادي وأماكن أخرى نائية لم نسمع أسماءها من قبل، هو وجود ثلاث

من الولايات الأمريكية ومناطق مالية عريقة تقليدية مثل النمسا وسويسرا والمملكة المتحدة.

وكما هو واضح، توجد مجموعة عريضة ومتنوعة من المناطق التي تطبق بها قوانين وتشريعات على نفس الدرجة من التنوع والاتساع، وحتى داخل صناعة الأوفشور ذاتها توجد مناطق ينظر لها على أنها شرعية وموثوقة وأخرى تحمل وصمات عار متنوعة. ولا يسع المرء إلا أن يشعر بشيء من التعاطف مع المراكز المالية القوية المنظمة لما تعانيه من شعور بالذنب تابع من الربط بينها وبين مراكز أخرى أقل منها شرعية وموثوقية. وفي خطاب موجه من أنتوني ترافيرس Anthony Travers رئيس البورصة الضريبية بجزر كايمان إلى جريدة الفاينانشيال تايمز في 20 أغسطس 1999 حول التنسيق الضريبي، كتب يقول:

> إن القضية الجوهرية التي ينبغي أن تكون أرضية مشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) ومراكز الأوفشور الشرعية هي التنظيم الفعال، ويجب ألا يسمح لصقور هذه المنظمة بتلطيخ سمعة مراكز الأوفشور بالسعي لتأكيد أن نظم الضرائب المنخفضة تتساوى مع الاحتيال وغسل الأموال.
>
> وبالمثل فإن المراكز المالية التقليدية العريقة بحاجة إلى وضع ضمانات مناسبة تكفل الحيلولة دون ممارسة مثل هذه الأنشطة، وتطبق جزر كايمان ـ على سبيل المثال ـ تشريعات خاصة بالإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها مصاغة على النمط البريطاني، وهي تضارع في جودتها التشريعات السارية في دول قارة أوروبا والولايات المتحدة إن لم تفوقها صرامة، كما تطبق جزر كايمان أيضاً اتفاقية بازل. دعونا ننخرط في المزيد من هذا النقاش العقلاني ونبتعد عن الكلام المنمق الرنان غير القابل للتبرير.

برغم أنني أتفق مع الآراء التي عبر عنها الخطاب، إلا أن ما يستوقفني هو الإشارة إلى «المراكز المالية الشرعية» و«المراكز المالية التقليدية العريقة». وما لم أسيء فهم السياق، فإن ما يراد قوله هو أنه توجد مراكز مالية أقل انضباطًا من جزر كايمان. وقد أبدى بيتر كروك Peter Crook مدير عام لجنة الخدمات المالية لجزيرة جورنسي تعليقات مماثلة بشأن صرامة

ضوابط الرقابة على غسل الأموال في تلك الجزيرة:

> إن أي شخص يحاول الاطلاع على أحوالنا سيدرك أننا نطبق قوانين وتشريعات ذات مستوى أعلى مما تشترطه اللجنة (الأوروبية)، وتضارع قواعدنا الإرشادية المتصلة بمكافحة غسل الأموال تلك المطبقة في أي من دول الاتحاد الأوروبي.

إن ذلك لا يعني أن كل المشكلات قد تم القضاء عليها: فذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. ولنأخذ مثلا إمارة موناكو التي تحتشد شوارعها النظيفة المراقبة بكاميرات الفيديو بالسيارات المرسيدس، والتي طالما فتحت ذراعيها مرحبة بأفراد المافيا الإيطالية التقليدية. وفي السنوات الأخيرة أظهرت هذه الإمارة أيضًا ترحيبًا حاراً بأموال الجريمة المنظمة الروسية. ولا تتوافر أرقام موثوقة حول المبالغ المغسولة فيها، إلا أن بعض التخمينات تقدر إجمالي المبلغ المغسول بمئات الملايين من الجنيهات كل عام. وعلى غرار لندن، تلقى الاستثمارات العقارية فيها إقبالا بصفة خاصة، فلو أنك اشتريت شقة مطلة على البحر، ستدفع أكثر من مليون جنيه استرليني: ادفع المبلغ نقداً واستمتع بالمنظر ثم بعها بعد ذلك ـ وهكذا تكون دائرة غسل الأموال قد اكتملت.

وتعد قبرص ملاذاً آخر لأموال الجريمة المنظمة الروسية: في الشطر الذي يسيطر عليه القبارصة اليونانيون من الجزيرة، وخاصة في ليماسول، تم تسجيل آلاف الشركات ذات الأصول الروسية، ويقدر أن 800 مليون جنيه استرليني يتم غسلها شهريًا عبر البنوك والشركات التجارية وبيوت التمويل، ويمكن عندئذ أن تدخل السلع المغسولة النظام المصرفي العالمي باعتبارها أموالا قبرصية نظيفة.

لقد فعلت سويسرا ـ التي لاتزال واحدة من أبرز المراكز المالية في العالم فضلا عن كونها ملاذاً ضريبيًا ـ الكثير في سبيل منع أنشطة غسل الأموال، إلا أن التقرير السنوي الأول الصادر عن مكتب بلاغات غسل الأموال السويسري في 1999 يمثل قراءة مثيرة للاهتمام: بسبب ما احتوى عليه وما لم يرد ذكره به معًا. تتضمن مقدمة التقرير الكلمات الكاشفة التالية:

لقد كانت بدايتنا جيدة، فقد تم تلقي *40-30* بلاغاً فقط من الوسطاء الماليين قبل *1* إبريل *1998*، في مقابل *160* بلاغاً في الفترة محل المراجعة. وقد تعلقت هذه البلاغات بأصول بلغ إجمالي قيمتها أكثر من *330* مليون فرنك سويسري، غير أنه على الصعيد الدولي لايزال عدد البلاغات صغيراً بالمقارنة بأهمية سويسرا كمركز مالي، وخلال السنوات القليلة المقبلة سوف يتعين علينا تهيئة الظروف المناسبة لضمان تلقي عدد أكبر من البلاغات.

إن تحليل مصادر بلاغات الاشتباه يبعث على الدهشة: 80% من البلاغات جاءت من البنوك و27 من أصل 160 جاءت من الائتمانيين بينما جاء بلاغان فقط من المجموع من شركات البطاقات الائتمانية وثلاثة من المجموع جاءت من محامين. وكما هو الحال بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم، يؤكد مكتب بلاغات غسل الأموال السويسري على الحاجة إلى نشر توعية أكبر.

الحقيقة أن كثيراً من المراكز المالية الشرعية تبذل قصارى جهدها في سبيل ردع غسل الأموال، وبرغم أن ما سأقوله قد يفسر على أنه تعميم، إلا أن المناطق التالية ينظر لها جميعًا على أنها تتخذ إجراءات قوية ومشددة ضد أنشطة غسل الأموال وتتعاون مع التحقيقات الدولية بهذا الشأن وهي: جزر البهاما، بربادوس، برمودا، جزر كايمان، جبل طارق، جورنسي، هونج كونج، أيرلندة، جزيرة مان، چيرسي، لشتنشتين وسنغافورة. بعبارة أخرى: تتحمل مراكز الأوفشور «الشرعية» مسئولياتها بجدية بينما الوافدون الجدد على هذه السوق النشطة مسألة مختلفة.

إن مشكلة إطلاق مثل هذه التعميمات تتمثل في أنه في حالة لشتنشتين مثلا، تشيد السلطات الأمريكية بما تلقاه من تعاون من جانب هذه الإمارة الصغيرة، بينما لا تشاركها الدول الأوروبية المجاورة وجهة النظر هذه بالضرورة. ففي فبراير من عام 2000، تقدمت مجموعة من الدول الأوروبية بزعامة ألمانيا بطلب إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي التمست فيه إجراء تحقيق حول تنفيذ لشتنشتين للقوانين الخاصة بالضرائب وغسل الأموال، وبالفعل تم إخضاع هذه الأمارة التي لا تشكل جزءاً من الاتحاد الأوروبي ولكنها شريك تجاري في المنطقة الاقتصادية

الأوروبية European Economic Area ، لتحقيقات قاسية شملت النظر في ادعاءات طالت رئيس حكومة سابق ورئيس شرطة. إلا أن ما كشفته التحقيقات ليس كون هذه الإمارة مجتمعًا إجراميًا، وإنما وجود صلات بكارتيلات الكوكايين ودلائل على وجود صلات بالمافيا الروسية. وقد تضررت سمعة هذه الإمارة أكثر في يونيو 2000 عندما أدرجت على القائمة السوداء من قبَل فريق العمل المالي الدولي (فاتف). وبعد إجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية، رفعت هذه الإمارة من القائمة السوداء في يونيو من عام 2001، لكن المشكلات مازالت قائمة، لأن لشتنشتين لاتزال (منذ 1 يناير 2003) مصنفة من قبَل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها «ملاذ ضريبي غير متعاون».

في جميع مراكز الأوفشور، تتمثل الكيانات الثلاثة التي تتيح الفرص القصوى لغسل الأموال في:

- شركات الأعمال الدولية (IBCs)؛
- تراخيص العمل كوحدات مصرفية خارجية (أوفشور)؛
- حسابات الأمانة (التراست).

إن من ضمن القضايا الرئيسية التي تطرح نفسها هنا مدى السرعة والسهولة التي يمكن بها إنشاء واستخدام الكيانات المؤسسية المُغْفَلة، ومن أبرز أمثلتها شركة الأعمال الدولية التي هي عبارة عن كيان مؤسسي يمكن امتلاكه دون الكشف عن هوية وأسماء الملاك ولا يزاول أعمالا في بلد مقره (ونادراً ما تفرض عليه ضرائب). وتتمثل مزايا هذا النوع من الكيانات المؤسسية فيما يلي:

- إمكانية إنشائها بسرعة (بعضها في أقل من ساعة)؛
- تكاليف إنشائها وإدارتها منخفضة نسبيًا؛

- متطلبات الحفظ في الملفات ورفع التقارير محدودة جداً (إن وجدت)؛
- مسئولية محدودة؛
- يمكنها أن تفعل أي شيء من حيث أنشطة الأعمال.

ويعرض عدد كبير من مراكز الأوفشور المالية مثل هذه الشركات بدرجات متفاوتة من الغفلية، وعندما يكون لديك شركة أعمال دولية، يمكنك أن تفتح حسابات مصرفية باسم الشركة، وبذلك تخفي تمامًا هوية المالك المستفيد الحقيقي. وأثناء عام 1997 قدر أن 85 ألف شركة أوفشور تأسست في منطقة الكاريبي، وعندما تضيف مراكز الأوفشور المالية الأوروبية والواقعة في المحيط الهادي، يرتفع هذا الإجمالي إلى 160 ألفًا في ذلك العام. وفي تلك المرحلة قدر أن 500 ألف كيان إضافي من هذا النوع سيتم إنشاؤها قبل نهاية القرن العشرين.

ينطوي مفهوم شركة الأعمال الدولية ضمنًا على مفهوم الأسهم لحاملها، ولا يوجد شيء معقد هنا: فإذا كنت حائزاً لشهادات الأسهم، تكون مالكًا للشركة، ولكن لا توجد سجلات تقول إنك حاملها. تذكر أن غالبية شركات الأعمال الدولية تسمح بوجود أعضاء مجلس إدارة مرشحين، مما يعني أن المسئولين الوحيدين المسجلين أشخاص مأجورون، وأنه لا يوجد سجل رسمي يبين من توجد الأسهم لحاملها بحوزته ومن ثم من هو المالك المنتفع للشركة.

أما مصارف الأوفشور فيمكن أن تكون شيئًا مختلفًا تمامًا ـ وذلك الشيء المختلف تمامًا لاشك أنه لا يمت بصلة للصورة المرسومة في الأذهان للمصرف، فهي ليست مصارف كائنة في منطقة أوفشور تزاول أعمالا شرعية، بل هذ كيانات يقع مقرها في منطقة ما وتزاول أعمالها مع غير المقيمين. والحقيقة أنك تستطيع ـ إذا دفعت رسمًا معينًا ـ أن تمتلك «مصرفًا» خاضعًا لقدر ضئيل جداً من التنظيم ولا يخضع لأي متطلبات خاصة برأس المال أو إشراف، وليس ضروريًا أن يكون لك مكتب في بلد التأسيس. إن هذه الكيانات يمكن أن تكون واحداً من الأشياء «الواجب توافرها» لدى غاسل الأموال في النهاية ـ لأن الأفراد (والبنوك الأخرى) يتخوفون عندما

يتم إدخال كلمة «بنك» في الحلقة، بينما البنك في الواقع لا يعدو أن يكون وثيقة تأسيس في منطقة نائية من العالم.

إن شرح تشعبات حسابات الأمانة Trusts بالكامل (هذا إذا كنت أنا نفسي أفهمها!) يحتاج إلى كتاب بأكمله ـ ويوجد عدد قليل من الكتب التي تتناول هذا الموضوع بالفعل. ببساطة شديدة حسابات الأمانة عبارة عن كيان قانوني يتم إنشاؤه بموجب إتفاقية تقضي بأن ينقل المؤتمن (وهو يمكن أن يكون فرداً أو كيانًا مؤسسيًا) الملكية القانونية لأصول ما إلى الأمين الذي يتملك بدوره هذه الأصول لمنفعة المستفيدين ومنهم المؤتمن.

إن المناطق التي تجعل أجراس إنذار غسل الأموال تدق بسبب استخدامها لهذه الكيانات تندرج جميعًا ضمن الفئة الثانية أو الثالثة لمراكز الأوفشور المالية مثل:

- **أنجويلا**: جزيرة مرجانية طويلة ورفيعة واقعة في منطقة البحر الكاريبي اكتشفها كولومبوس Columbus عام 1493 ويقطنها 7500 نسمة وهي تابعة للمملكة المتحدة. ظلت هذه الجزيرة شبه ملاذ ضريبي منذ 1977 ثم تحولت إلى ملاذ ضريبي كامل منذ 1992. وقد أشار آخر إحصاء ـ وهذه أرقام تقريبية ـ إلى وجود 300 مصرف أوفشور مسجلة هناك.

- **أنتيجوا**: سنتحدث عنها باستفاضة في موضع لاحق من هذا الفصل.

- **أروبا**: جزيرة أخرى في الكاريبي تقع قبالة ساحل فنزويلا وتابعة لهولندا ويعيش فيها ما يقرب من 70 ألف نسمة. لاتزال شبهات غسل الأموال تحوم حول الجزيرة بسبب وجود كيانات مثل المؤسسة الأوروبية المعفاة Aruban Exempt Corporation التي يمكن السيطرة عليها من خلال الأسهم لحاملها المجهولة هوية حائزيها.

- **بيليز**: هذا البلد الساحلي الواقع في أمريكا الوسطى (واسمه سابقًا هوندوراس البريطانية) تحده المكسيك وجواتيمالا ويعد هدفًا رئيسيًا لغاسلي الأموال بسبب إمكانية إقامة مصارف أوفشور هناك وأيضًا إمتلاك حساب أمانة غفل من الإسم.

- **جزر كوك:** مكان مثالي لإقامة مصرف أوفشور كما سنكتشف فيما بعد.

- **كوستا ريكا:** يوفر هذا البلد الواقع في أمريكا الوسطى مؤسسات أعمال دولية ومصارف أوفشور وكازينوهات قمار إليكترونية عبر الإنترنت.

- **قبرص:** هدف لأموال الجريمة المنظمة الروسية.

- **جرينادا:** جزيرة أخرى في البحر الكاريبي لا يتجاوز عدد سكانها 100 ألف نسمة ومعتمدة بشدة على المعونات الأمريكية. وقد جعلها سعيها وراء اجتذاب أموال الأوفشور هدفًا سهلا لنشاط غسل الأموال وهي تقدم شركات أعمال دولية، ومصارف أوفشور وتراخيص لعب القمار عبر الإنترنت والمواطنة الاقتصادية.

- **جزر مارشال:** تتكون جزر مارشال من أكثر من 1250 جزيرة وجزيرة مرجانية في جنوب المحيط الهادي، وتضم موقعين سابقين لإجراء التجارب النووية الأمريكية وهما بيكيني وإنويتاك. يبلغ عدد سكان الجزر نحو 55 ألف نسمة ولها علاقات مع الولايات المتحدة. تعلن الجزر عن شركات الأعمال الدولية وأسهم لحاملها وخدمات أمانة (تراست) عبر الإنترنت، وتعود جاذبيتها بالنسبة لغاسلي الأموال إلى غياب الإشراف وإمكانية إقامة كيانات مُغْفَلة.

- **موريشيوس:** جزيرة تابعة للكومنولث في المحيط الهندي شرقي مدغشقر ويبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة. وتقدم موريشيوس شركات الأعمال الدولية وأسهم لحاملها وخدمات أمانة (تراست). وفي ضوء إعلانها عن رغبتها في أن تصبح مقدم خدمات أوفشور رئيسي للمنطقة وعدم تشددها في تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، تبدو عوامل الجذب واضحة.

- **نورو:** ماذا تفعل عندما تظن أن الفوسفات يوشك أن ينضب؟ سنكشف لك بعد قليل الحقيقة المروعة التي هي أغرب من الخيال.

- **نيو**: واحدة من أكبر الجزر المرجانية في العالم ولا يتجاوز تعداد سكانها 2000 نسمة، ومساحتها 260 كيلو متراً مربعًا تقريبًا، وهي منطقة حكم ذاتي لها علاقات مع نيوزيلندا وعضو في الكومنولث البريطاني، ويعمل غالبية سكانها في مزارع عائلية. تنتشر بهذه الجزيرة شركات الأعمال الدولية وتمارس فيها أعمال الاحتيال المتصلة بالأدوات المصرفية على هامش صناعة الأعمال المصرفية الخارجية (الأوفشور) بها. وتروج النشرات التي يصدرها مختلف وكلاء إنشاء شركات الأوفشور لبعض مزايا تأسيسها في نيو وهي:

– عدم اشتراط الإفصاح عن هوية الملاك المستفيدين أو تقديم بيانات عن أعضاء مجلس الإدارة إلى الشركات؛

– عدم اشتراط تقديم إقرارات سنوية أو قوائم مالية؛

– أسماء الشركات يمكن أن تكون باللغة الصينية والسيرلية وغيرهما من اللغات الأخرى المقبولة مع ترجمة إنجليزية؛

– عدم وجود حدود قصوى أو دنيا لرأس المال المطلوب؛

– سرية وغفلية كاملتان: أعتقد أن لدينا فكرة عن ذلك.

- **بالاو**: مساحتها 458 كيلو متراً مربعًا وعدد سكانها حوالي 18 ألف نسمة ويستحيل تقريبًا أن تعثر عليها في أي خريطة (لمعلوماتك كان الإسم السابق للجزر هو بيلاو وهي تقع في المحيط الهادي شرقي الفلبين). وهناك فعليًا بعض الشكوك حول ما إذا كانت بالاو تقدم خدمات أوفشور، إلا أنه بفضل الإنترنت يمكنك أن تشتري رخصة لمزاولة الأعمال المصرفية خارجيًا (أوفشور) في بالاو ـ وليس لزامًا عليك أن تقدم طلبًا للحصول على رخصة بل فقط سجل شركة عادية ثم اذكر ضمن أهداف هذا الكيان أن يتحول إلى مصرف.

- **بنما**: تقع بجوار كولومبيا مباشرة وهي ثاني أكبر منطقة حرة في العالم ومركز مالي هام واقتصادها دولاري: ما الذي تحتاجه أكثر من ذلك؟ يرتبط إطار مكافحة غسل الأموال في بنما بأرباح المخدرات فقط، وهو الأمر الذي يكون إشكاليًا بعض الشيء عندما تكون شركات الأعمال الدولية ذات الأسهم لحاملها متاحة. وتحاول بنما في الحقيقة تحسين الموقف، حيث أنها تقر بأنها نقطة عبور على طريق تجارة المخدرات ولكنها تشير إلى أنها لا تصنع المخدرات أو تزرع نباتاتها. وحتى مع ذلك، فلست متأكداً أن الإحصاء الذي يقول إن شخصين فقط أدينا بتهمة الاتجار في المخدرات عام 1996 يمكن أن يبعث في نفوسنا شعوراً بالارتياح في الوقت الذي يتم فيه الترويج لشركات الأعمال الدولية على أساس المميزات التالية:

  - السرية والغفلية التامتان؛
  - عدم اشتراط الإفصاح عن هوية الملاك المستفيدين؛
  - عدم اشتراط تقديم إقرارات سنوية / قوائم مالية؛
  - إعفاء كامل من الضرائب؛
  - خصوصية أعمال كاملة؛
  - عدم اشتراط حدود قصوى أو دنيا لرأس المال المطلوب؛
  - خصوصية مصرفية كاملة؛
  - إمكانية تسجيل رهونات السفن والبواخر.

- **ساموا**: دولة مستقلة في جنوب غرب المحيط الهادي وعدد سكانها 170 ألف نسمة تقريبًا، ويمكن شراء مصارف أوفشور وشركات أعمال دولية فيها.

- **سانت كيتس ونيفيس**: منطقتان تابعتان لبريطانيا وهما عبارة عن جزيرتين بركانيتين عدد سكانهما 6 آلاف نسمة. ويوجد بالجزيرتين فعليًا مركزان أوفشور منفصلان ومتنافسان، وبرغم ادعائهما أنهما «نظيفتان تمامًا»، إلا أن الجزيرتين تقدمان مجموعة كاملة من

خدمات الأوفشور المُغْفَلة، بما في ذلك «المواطنة بالاستثمار» وتعني أنك إذا استثمرت مبالغ كافية في نيڤيس فسوف تحصل على المواطنة هناك.

- **جزر سانت ڤنسنت وجرينادين**: جزر الهند الغربية هذه عرضة بصورة متنامية للسقوط في براثن غسل الأموال نظراً لقربها الجغرافي من ساحل أمريكا الجنوبية وكونها مركز أوفشور ماليًا يقدم شركات الأعمال الدولية ومصارف الأوفشور وخدمات الأمانة (التراست).

- **جزر توركس وكيكوس**: مجموعة مكونة من 30 جزيرة شمالي هاييتي وإجمالي عدد سكانها 15 ألف نسمة، وهي معرضة بشدة للسقوط في براثن غسل الأموال بسبب ما تقدمه من شركات أعمال دولية وكيانات أخرى.

إن ما سنرويه في الجزء المتبقي من هذا الفصل هو قصة حالات متطرفة: لأن من هذه البلدان ضئيلة الشأن التي تطبق سياسات أضأل منها شأنًا في مجال مكافحة غسل الأموال لدرجة أنها تكون في بعض الأحيان غير منظورة، يأتي الجيل الجديد من المخاطر النابعة من التعاملات القذرة للجريمة المنظمة.

ما لم تكن دارسًا لجغرافيا الاتحاد السوڤييتي السابق، فلا أعتقد أنك سمعت من قبل أو تعرف أين تقع أنجوتشيا (إنها حتى ليست ضمن القائمة السابقة). ولكي أخرجك من حيرتك، سأقول لك إن أنجوتشيا هي جمهورية تتمتع بشبه استقلال ذاتي وتقع مباشرة بجوار ما تبقى من جمهورية الشيشان. إن كلمتي نائية وبدائية ليستا الكلمتين المناسبتين لوصف هذه المنطقة الواقعة في جبال القوقاز، فقد ادعت المنطقة في السنوات الأخيرة الماضية أنها واحداً من أسرع مراكز الأوفشور العالمية نمواً ـ وأنها تحظى بشرف كونها مركز الأوفشور المالي الوحيد في روسيا الاتحادية حتى الآن. وقد نسب لهذه التجارة المالية الجديدة الفضل في تنشيط اقتصاد هذه الجمهورية بشكل كامل.

تقدم هذه الجمهورية من خلال عاصمتها نزران النسخة الخاصة بها من شركة الأعمال

الدولية (IBC)، حيث أن أي كيانات أوفشور يتم تسجيلها هناك تحصل على إعفاء كامل من الضرائب فضلا عن عدم وجود أي قيود على صرف العملات الأجنبية، وفي المقابل لا يجوز لهذه الشركات مزاولة التجارة في روسيا (لو أنها لم تضطر إلى مزاولة التجارة في أنجوتشيا لكان الأمر سهلا جداً). غير أن الأمور لم تسر على هذا النحو تماماً لأن شركات مختلفة استغلت مزايا التسجيل في أنجوتشيا وزاولت التجارة في روسيا في آن واحد. ومما زاد الأمر تعقيداً أن المسئولية بمركز الأعمال الدولية International Business Center وهو المنظمة المسئولة عن الترويج لهذه التسهيلات، لم يشددوا فقط على صرامة قواعد السرية التي يطبقونها ولكنهم صرحوا في عدة مناسبات بأنه لا توجد لديهم فكرة عمن يقف وراء بعض الشركات المسجلة في أنجوتشيا.

إن أهمية صناعة الأوفشور غير الناضجة بالنسبة لأنجوتشيا تؤكدها حقيقة أن رئيس الجمهورية رسلان أوشيف Ruslan Aushev «يشرف بنفسه على سير العمل في مركز الأعمال الدولية». وتروج أنجوتشيا لشركات الأعمال الدولية بصفة خاصة بسبب «مجهولية هوية ملاكها وسرية عملياتها»، غير أن أيّا من هذا لا يعني تلقائيًا أن غسل الأموال يجرى في هذه البقعة النائية ضئيلة الشأن من روسيا الاتحادية، وهناك بالتأكيد أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأنها لن تصبح جذابة إلا بعد أن يتحقق بها قدر أكبر من التطور والتقدم، ومع ذلك تظل هناك حقيقة بالغة الأهمية وهي إمكانية اختراق غسل الأموال والجريمة المنظمة لها.

جمهورية نورو عبارة عن جزيرة تقع في الجنوب الغربي من المحيط الهادي على مسافة 26 ميلا من خط الاستواء ويبلغ عدد سكانها نحو 11 ألف نسمة يعيشون على مساحتها البالغة 21 كيلو متراً مربعًا. وتعد نورو أصغر وأغنى جمهورية في العالم، وهي تبعد مسافة 2000 ميل عن سيدني ونحو 2500 ميل عن هونولولو. لسنوات طويلة ظل النشاط التجاري الرئيسي لهذه الجزيرة هو تعدين الفوسفات وتصديره إلى الخارج لاستخدامه في إنتاج الأسمدة والمخصبات الزراعية (كانت صادرات الفوسفات تشكل فيما مضى 98% من إجمالي دخل الجزيرة)، وهو

ما أدى إلى تحويل أغلبية أراضيها إلى مناجم مهجورة، ومع ذلك يوجد بالجزيرة أجراف مرجانية وشواطئ رملية وهي دولة عضو في الأمم المتحدة وعضو خاص في الكومنولث.

في أواخر الثمانينيات أدركت الجزيرة عدم إمكانية استمرارها في الاعتماد علي دخلها من الفوسفات إلى الأبد نظراً لاحتمال نضوب مخزونها منه، وهكذا تحولت إلى تقديم خدمات أوفشور مالية وصارت ملاذاً ضريبيًا كاملا ـ فهي لا ترى أن هناك حاجة إلى فرض الضرائب التالية: الضرائب على الدخل، ضرائب الشركات، الضرائب العقارية، الضرائب على المكاسب الرأسمالية، ضرائب الميراث والهبات وأيلولة التركات والمبيعات ورسوم الدمغة. وحتى عام 1996، لم يكن ينظر لنورو على أنها منطقة ذات أولوية بالنسبة لغسل الأموال، إلا أن الأمور تبدلت تمامًا: ففي أكتوبر 1999 زعم ڤيكتور ملينكوف Victor Melnikov نائب رئيس البنك المركزي الروسي أن 70 مليار دولار حُولت في 1998 من مصارف روسية إلى مصارف معتمدة قانونًا في نورو، ولهذا الادعاء زاويتان مثيرتان للاهتمام: ففي عام 1998 بلغ إجمالي الصادرات الروسية 74 مليار دولار فقط، ومصطلح «مصرف» ربما يكون تسمية خاطئة لأن نورو يتم الدعاية لها في مواقع كثيرة على الإنترنت باعتبارها أسهل مكان يمكن الحصول فيه على رخصة مزاولة أعمال مصرفية ـ نظير رسم سنوي لا يتجاوز 6 آلاف جنيه استرليني. لقد كان التفسير الروسي الرسمي الذي ساقه ملنيكوف هو أن هذه الأموال تم تحويلها للتهرب من الضرائب، إلا أنه بات واضحًا الآن أن نورو يجرى استخدامها في غسل أموال جماعات الجريمة المنظمة الروسية.

لا يمكن لأحد أن يقول أنها لم تتلق تحذيراً: ففي عام 1998 علقت وزارة الخارجية الأمريكية بقولها «إن نظام الأعمال المصرفية الأوفشور الحالي في نورو دعوة مفتوحة للجريمة المالية وغسل الأموال». وفي خطوة نادرة قامت أربعة مصارف خاصة في ديسمبر 1999 بحظر قبول جميع التحويلات المصرفية بالدولار الأمريكي من نورو إلى جانب ڤانواتو وبالاو الموجودتين في المحيط الهادي أيضًا، وهذه المصارف هي: المصرف الألماني Deutsche Bank، بانكرز تراست Bankers Trust، ومصرف نيويورك Bank of New York ومصرف الجمهورية

Republic Bank. ومن الواضح أن هذا الحظر كان خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنه تجاهل حقيقة أن العملة الرئيسية المستخدمة في الجزيرة هي الدولار الاسترالي. وقد جاء في تقرير استراتيجية مكافحة المخدرات الدولية الأمريكية الصادر عام 1998 ما يلي:

> تقوم الجريمة المنظمة الروسية باستغلال مركز الأوفشور المالي في نورو بصورة متزايدة، ومن الأساليب الشائعة لذلك الاستعانة بوسطاء لفتح حسابات أو استخراج تراخيص إقامة مصارف في نورو ـ للإيهام بمزاولة أعمال مشروعة من جانب كيانات غير روسية (لا يتم ذكر أي أسماء روسية فيما يتصل بتراخيص و / أو حسابات المصارف أو الشركات الواجهة)، غير أن من الصعب رصد المصارف العاملة في نورو لأن جميع المصارف لها صندوق بريدي واحد.

هل تصدق الجملة الأخيرة؟! ولا أنا!

إن المشكلة ليست قاصرة على نورو وحدها لأن هذه المصارف الغريبة والرائعة في نورو لها حسابات في مصارف أخرى أجنبية حول العالم، غير أن وكالة الأنباء الفرنسية ذكرت في مايو 1999 أنه في وقت ما كان هناك نقود كثيرة في نورو لدرجة أن المسئولين الحكوميين كانوا يسافرون جواً إلى كريباتي المجاورة لإيداع الأموال في المصارف الاسترالية. أما رد فعل نورو ذاتها تجاه المشكلة فأقل ما يمكن أن يوصف به هو أنه مثير للاهتمام. فقد بدأ رئيس الجزيرة السابق برنار دوييجو Bernard Dowiyogo عملية مراجعة شاملة لمركز الأوفشور المالي وعلق بقوله «إن حكومته لا تتغاضى عن استغلال الشركات والمصارف المسجلة في نورو في أعمال الاحتيال أو غسل الأموال على يد زمرة من الأشخاص المجردين من المبادئ الأخلاقية». وصرح خليفته رينيه هاريس Rene Harris بأن المستهلكين الأوروبيين للدعارة والمخدرات التي توفرها المافيا الروسية هم الذين خلقوا الثروة وإذا أرادت الأجهزة الأوروبية مثل فاتف وضع حد لأنشطة الملاذات الضريبية فيجب عليها أولا أن تكف عن استهلاك ما تقدمه المافيا من سلع وخدمات. وبرغم أن ذلك المنطق ليس عذراً للمساعدة التي تقدمها نورو لغسل الأموال،

إلا أنه يعبر عن وجهة نظر الرجل بخصوص هذا الموضوع.

بيد أنها وجهة نظر خاطئة: فلب الموضوع موجود عند طرف فأرة وعلى شاشة كمبيوتر، فنظراً لعدم شهرة موقع نورو الجغرافي لجأت هذه الجزيرة إلى الدعاية لنفسها بفعالية من خلال شبكة الإنترنت حيث كل شيء وأي شيء متاح بضغطة صغيرة على فأرة كمبيوتر، وبرغم أنني تعاملت مع قضايا غسل الأموال على مدى الخمس عشرة سنة الماضية، إلا أن الشكوك ظلت تساورني بشأن صحة قصص الصدمة / الرعب التي كانت تكتب عن هذه الجزيرة - إلى أن بحثت في شبكة الإنترنت، فاكتشفت أنه توجد منذ فبراير 2000 مجموعة عريضة ومتنوعة من مواقع مقدمي خدمات الأوفشور التي تعرض تسهيلات في نورو. وقد اخترت من بين أكثر العروض تطرفًا في السياق العالمي العبارات التالية، وجميعها مأخوذة من مواقع حقيقية على الإنترنت، ولكني آثرت عدم الكشف عن أسماء أصحابها لأسباب ليست خافية على فطنة القارئ:

- مصرفك في نورو يمكنه أن: يتلقى الودائع... يصدر خطابات ضمان... يقدم تقارير ائتمانية... ينشئ الأدوات المصرفية الخاصة بك... يعلن عالميًا... يجمع الأموال من الجمهور، ويكتب التقييمات الخاصة بوضعك الائتماني... كل ذلك مقابل 6500 دولار فقط.
- يشمل البرنامج أسهمًا لحاملها وبذا فإن مجهولية الهوية التامة مضمونة... إننا على ثقة في أننا أزلنا عن عالم إقامة المصارف في نورو ما يكتنفه من غموض وإبهام.
- تعد نورو أسهل منطقة في العالم على الإطلاق للحصول على ترخيص مصرفي، وحقيقة أن (اسم الجهة مقدمة الخدمات الأوفشور) تعمل بشكل مباشر مع الحكومة ذاتها لتسجيل مصارف الأوفشور تمكننا من استكمال إجراءات التأسيس بسرعة.
- إن انخفاض الرسملة وعدم التدخل في العمليات ومحدودية المصروفات الإدارية وبساطة القواعد والقوانين والتشريعات المصرفية توفر حوافز كافية لأصحاب المشروعات الحقيقيين

على السعي لاستخراج تراخيص مصرفية في ظل قوانين نورو. نعم! بادر بإنشاء مصرفك الأوفشور في نورو الآن!

- إن المصرف يمكن تسجيله بدون أي رأس مال مدفوع... وليس مطلوبًا أن يكون هناك أعضاء مجلس إدارة محليون... ويجوز أن توجد إدارة مصرف الأوفشور في نورو خارج البلاد... لا توجد خطة عمل تفصيلية مطلوبة... يمكن توفير تسهيلات الحسابات المراسلة للمصارف في نورو بلا أي قيود تذكر.
- على مدى السنوات، أقمنا علاقات وطيدة مع المسئولين الحكوميين والممثلين القانونيين في كثير من الملاذات الضريبية، وتوجد في الوقت الراهن أفضل الفرص للحصول على ترخيص بإقامة مصرفك الخاص في ست دول تعد مناطق جذابة بسبب محدودية ضرائبها أو انعدامها تمامًا... والسلطات المذكورة تمنح الملاك المستفيدين للبنك قدراً كبيراً من حرية الحركة ليس متاحًا بسهولة في الملاذات الضريبية الأخرى.
- في حالة تقديم كافة المعلومات المطلوبة، وعدم وجود سجل إجرامي لأصحاب طلبات التراخيص ودفع جميع الرسوم المطلوبة بالكامل، ستحصل على ترخيص بإقامة مصرف.

برغم أنني لا أرغب في الترويج لهذه الفرص التي تبدو جيدة بدرجة لا تصدق أكثر من ذلك، فإن النقطة وثيقة الصلة بالموضوع (والباعثة على القلق في ذات الوقت) التي أود الإشارة إليها هي أن إمكانية شراء مصرف أوفشور ليست مقصورة على نورو وحدها، فهناك ما لا يقل عن خمس مناطق أخرى تقدم خدمات مماثلة.

مقابل رسم مبدئي قدره 40 ألف دولار تقريبًا ورسم سنوي قدره 15 ألف دولار، يمكنك أن تمتلك مصرفًا خاصًا بك في أنتيجوا التي ربما لا تكون أفضل مكان لمثل هذه المؤسسة الموقرة ـ كما سنرى لاحقًا في هذا الفصل.

أما مقابل مبلغ أكبر قليلا (حوالي 65 ألف دولار ورسم سنوي قدره 17 ألف دولار تقريبًا) يمكنك أن تنشئ متجراً في جزر كوك، وهي مجموعة جزر مكونة من 15 جزيرة تقع في جنوب المحيط الهادي بين تاهيتي وساموا وتونجا. وبرغم أن غسل الأموال يعتبر جريمة في هذه الجزر، إلا أن غاسل الأموال (ومالك المصرف) المحتمل سيتشجع إذا علم أنه لا توجد قوانين محددة لمكافحة غسل الأموال فيها.

أما الاختيار رقم ثلاثة فهو مكلّف أكثر ولكنه يوفر مرونة أكبر: مرحبًا بك في التراخيص المصرفية من الدرجة الأولى بجزيرة جرينادا، وذلك مقابل مقدم قدره 100 ألف دولار ورسم سنوي قدره 15 ألف دولار. ومع ذلك فإنك قد تنفر من الفكرة إذا علمت أن لجرينادا تاريخًا سابقًا كمقر لمصارف «وهمية» ـ حيث اكتشف في 1991 وجود 188 مؤسسة وهمية من هذا النوع لها عناوين في جرينادا. وبصرف النظر عن هذا العيب الثانوي، فإن ما تقدمه جرينادا هو في الحقيقة صفقة رابحة لأنها تمنحك كل حقوق المصرف المحلي التقليدي Onshore ـ وليس مصرف أوفشور خاضعًا لقيود ـ الشائع تقديمها في مناطق الأوفشور الأخرى، مما يتيح لك في الحقيقة نفس الفرص والمنتجات والخدمات المتاحة لأي بنك تقليدي يمارس نشاطه أو يقدم طلبًا للسماح له بممارسة نشاطه في نفس المنطقة مثل:

- الأعمال المصرفية الاستثمارية؛
- صرف العملات الأجنبية؛
- خدمات السمسرة المتصلة بالسلع؛
- الإدارة النقدية؛
- خطابات الضمان؛
- الحسابات المرقمة السرية؛
- المراجعة؛
- إصدار الضمانات المالية؛

- تقديم القروض للغير؛
- إنشاء حسابات الأمانة (التراست)؛
- بيع وتبادل الاستثمارات؛
- تمويل الصادرات والتجارة.

ويوجد ترخيص مصرفي مماثل من الدرجة الأولى متاح أيضًا في ساموا الغربية نظير رسم ترتيب يقل عن 80 ألف دولار ورسم سنوي قدره 25 ألف دولار فقط - في نفس هذه المنطقة إذا كنت ترغب في مصرف أوفشور فعليك أن تدفع رسمًا سنويًا قدره 5500 دولار فقط. أما في ڤانواتو فالحصول على ترخيص مصرفي يكلفك مقدمًا بمبلغ 30 ألف دولار ورسمًا سنويًا قدره 7 آلاف دولار، ولكنك إذا قمت بجولة تسوقية على شبكة الإنترنت يمكنك أن تحصل بالتأكيد على أسعار أفضل من هذه - تذكر أن بعض المواقع تقول إنها ستحطم أي سعر أرخص معروض!

جزر أنتيجوا وباربودا عبارة عن ثلاث جزر في شرق البحر الكاريبي وعدد سكانها 64 ألف نسمة تقريبًا. هذه الدولة المستقلة العضو في الكومنولث جذبت الاهتمام أيضًا لتعاملها القذر. لماذا؟ هذا ما سنعرفه حالا.

> يسعى مصرف الاتحاد الأوروبي *The European Union Bank* لإعطاء عملائه الأوروبيين والدوليين فرصة الاستفادة من مجموعة خدماته الأوفشور المصرفية بصورة ميسورة وسريعة وآمنة.
>
> ويقدم مصرف الاتحاد الأوروبي المؤسسي في أنتيجوا وباربودا بموجب قانون المؤسسات الدولية لسنة *1982* خدمات مالية ومصرفية بعملات متعددة لعملاء من جميع أنحاء العالم في خصوصية وسرية وأمان تام.
>
> ووفقًا لقانون أنتيجوا، لا يجوز لأي شخص أن يفصح عن أي معلومات ذات صلة بشئون أعمال عميل حصل عليها بصفته مديرًا أو موظفًا أو مساهمًا أو وكيلا أو مراجع حسابات أو محاميًا

للمؤسسة المصرفية إلا بموجب أمر صادر من محكمة في أنتيجوا، ولا يجوز للمحكمة أن تصدر أمراً من هذا النوع إلا بخصوص مخالفة جنائية يكون العميل متهماً بارتكابها.

(من موقع مصرف الاتحاد الأوروبي على الإنترنت، 1997)

إن مؤسسة الأعمال الدولية (IBC) المنشأة في أنتيجوا تتمتع بأداة تكفل الخصوصية الكاملة:

- الأسهم لحاملها مسموح بها؛
- عدم وجود سجل عام للأسهم؛
- عدم الكشف عن هوية وأسماء المساهمين؛
- عدم الكشف عن هوية الملاك المستفيدين.

ولو أن مصرف الاتحاد الأوروبي احتفظ باسمه الأصلي وهو المصرف الدولي لأوروبا الشرقية The East European International Bank لصار الغرض منه أكثر وضوحًا، إذ يشاع عن المصرف منذ بداياته المبكرة أن له صلة بأموال الجريمة المنظمة الروسية. وقد أصدر بنك انجلترا تحذيراً بشأن مصرف الاتحاد الأوروبي في 1997 قبل انهياره في أغسطس من نفس العام واختفاء مالكيه (أو مالكيه ظاهريًا) وكانا يحملان الجنسية الروسية بعد استيلائهما على ما تبقى من أموال المستثمرين. وفي وقت من الأوقات كان رئيس مجلس إدارة المصرف هو لورد مانكروفت Lord Mancroft نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية البريطانية للرياضات الجماعية واثنتين من الجمعيات الخيرية العاملة في مجال تأهيل مدمني المخدرات، وقد أدلى بتصريح كاشف قال فيه «إن تنظيم الشئون المالية في أنتيجوا يسيطر عليه رجلان. إن البلاد صغيرة جداً وتدار على نحو بالغ السوء».

ترخص أنتيجوا وباربودا لمصارف الأوفشور مزاولة الأعمال مع أي أشخاص عدا سكان الجزر أنفسهم. وقد أشار أحدث إحصاء إلى وجود نحو 50 من هذه المؤسسات هناك، وأفادت

شائعات أنه خلال السنوات القليلة الماضية تم شطب ثمانية مصارف أوفشور من قائمة المؤسسات المرخصة بسبب إخفاقها في الالتزام باللوائح والقوانين. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي الأوفشور يدفع لحكومة البلاد رسومًا سنوية تزيد على 11 مليون دولار ويوظف أكثر من 100 شخص، وسوف أترك لك عزيزي القارئ مسألة تقرير ما إذا كان أي من هذا يسهم في بعض ما سأذكره فيما يلي.

وُصفت «عملية الأعمال المحفوفة بالمخاطر» التي نفذتها مصلحة الجمارك الأمريكية بأنها أكبر قضية غسل أموال غير المخدرات قامت بالتحقيق فيها. فعلى مدى ستة سنوات وبالتحديد فيما بين عامي 1991 و1997 قام ثمانية من المحتالين العاملين في فلوريدا بالاستيلاء على أكثر من 60 مليون دولار من أكثر من 400 شخص من جنسيات مختلفة، وذلك عن طريق نشر إعلانات في صحف محترمة مثل وول ستريت چورنال وإنترناشيونال هيرالد تريبيون وذا نيويورك تايمز عن تقديم قروض لتمويل الأعمال والمشروعات ـ ولكن ما هو الفخ الخفي؟ كان على أصحاب الطلبات المحظوظين أن يدفعوا رسمًا تراوحت قيمته بين 40 ألف دولار و2 مليون دولار، ثم قيل لهم بعد ذلك أنهم لم يلتزموا بشروط العقد الذي وقعوا عليه وأنه لا يجوز لهم استرداد الرسوم التي دفعوها. وذهبت هذه المتحصلات بعد ذلك إلى اثنين من مصارف الأوفشور في أنتيجوا وباربودا ثم حولت من جديد إلى الولايات المتحدة. وكان أحد «المصرفين» مملوكًا جزئيًا لأحد هؤلاء المحتالين (الذي تصادف أنه كان مدانًا أيضًا بارتكاب جريمة قتل وصدر عفو عنه). وأحد المصرفين المتورطين ـ وهو البنك الكاريبي الأمريكي Caribbean American Bank ـ موضوع الآن تحت الحراسة القضائية.

وفي نوفمبر 1999، زعمت حكومة أنتيجوا أنها اكتشفت وجود حسابات في مصارف أوفشور تخص باڤلو لاڤارينكو Pavlo Lavarenko رئيس الوزراء السابق لجمهورية أوكرانيا والذي وجهت له تهمة فساد في ذلك البلد وكان مطلوبًا أيضًا في سويسرا بخصوص تهم متصلة بغسل الأموال.

وترى الأجهزة التنظيمية في الولايات المتحدة أن البيئة القانونية والتنظيمية في أنتيجوا وباربودا دعوة مفتوحة لغاسلي الأموال، وعبَّر تقرير شبكة تنفيذ القوانين المتصلة بالجرائم المالية في عدده الحادي عشر والصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية في إبريل 1999 عن وجهة النظر هذه بجلاء:

> تنصح المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بتوخي الحذر الشديد إزاء جميع المعاملات المالية المنفذة عبر أنتيجوا وباربودا، حيث أن التعديلات التي أدخلت على قانون (منع) غسل الأموال، فضلا عن التغييرات في أسلوب معاملة أنتيجوا وباربودا لقطاع خدمات الأوفشور المالية بها يحتمل أن تضعف الإشراف وتزيد من السرية المصرفية وتقلل من إمكانية تنفيذ القوانين والتعاون القضائي بفعالية فيما يخص الأصول الموجودة في أنتيجوا وباربودا. وتهدد هذه التغييرات بخلق «ملاذ» من شأن وجوده أن يقوض الجهود الدولية المبذولة من قِبَل الولايات المتحدة والدول الأخرى في سبيل مكافحة غسل الأموال والأنشطة الإجرامية الأخرى، وهي مسألة قامت الولايات المتحدة بلفت نظر حكومة أنتيجوا وباربودا إليها مراراً وتكراراً.

إن النقطة الحيوية الواجب إدراكها هي أن مراكز الأوفشور المالية هذه يمكن أن تستخدم معًا لإيجاد شبكة يستحيل اختراقها تقريبًا من شركات الأعمال الدولية (IBCs) وحسابات الأمانة والحسابات المصرفية المجهولة أسماء أصحابها ومصارف الأوفشور. فكثير من شركات تقديم خدمات الأوفشور تعلن مثلا عن بطاقات ائتمان «المغفلة» جنبًا إلى جنب مع شركة أعمال دولية لكي يتسنى لك إنفاق الأموال التي تعبت في جمعها في أي مكان في العالم في سرية تامة. وتحمل أعمدة الإعلانات الصغيرة الموجودة في الصحف الأكثر تمتعًا بالاحترام في معظم دول العالم إعلانات عن شركات لتقديم خدمات الأوفشور وعناوين استلام البريد وغير ذلك من الأدوات المعاونة على تحقيق «الخصوصية المالية». هذه الشركات لا تريد من عملائها أن يشتروا فقط شركة أوفشور: بل تحاول أن تبرم معهم صفقات لتقديم مجموعة كاملة من التسهيلات والخدمات

الاستشارية المستمرة إليهم، ومن أمثلة هذه الحزم:

- تسجيل شركة أعمال دولية في بلد الأوفشور (أ).
- يتم تزويد العميل بأعضاء مجلس إدارة مرشحين لكيلا يبدو وكأنه شخص مسئول.
- شركة الأعمال الدولية مملوكة بواسطة أسهم لحاملها ـ وبذلك فهي مغفلة تمامًا.
- يتم تسجيل شركة الأعمال الدولية في مكاتب شركة خدمات الأوفشور في البلد (أ).
- يتم فتح حساب مصرفي باسم شركة الأعمال الدولية في البلد الأوفشور (ب).
- يتم الحصول على بطاقة ائتمان من الحساب المصرفي.
- يتم الترتيب لإرسال البريد من البلد (أ) إلى مكاتب شركة خدمات الأوفشور في البلد (ج)، وإرسال البريد الصادر من المصرف في البلد (ب) إلى مكاتب شركة خدمات الأوفشور في البلد (د).
- تقوم مكاتب شركة خدمات الأوفشور في البلد (ج) و(د) بإعادة إرسال جميع المراسلات بالبريد إلى العميل في البلد (هـ).

إن هذا الأسلوب شديد البساطة، ويقترح بعض شركات تقديم خدمات الأوفشور أموراً أخرى قد ترغب في القيام بها إمعانًا في التضليل والإرباك مثل:

> إن استخدام عناوين في أماكن ذات هيبة واحترام يمكِّن شركتك الأوفشور من الإيهام بأن لها مقراً هناك، وهو ما يضفي عليها هالة أكبر من الاحترام. على سبيل المثال: يمكن لكيانك الأوفشور أن يستخدم عنواننا (عنوان شركة الخدمات الأوفشور) في لندن في خطاباته التي تحمل اسم وشعار الشركة ومستندات، فيعطي بذلك انطباعاً بأن مقره يقع في المملكة المتحدة. ويكون هذا الإجراء أكثر جاذبية إذا ما استخدم عنواننا في هونج

كونج، حيث أن الشركات في هونج كونج ليست مطالبة بذكر عنوان مكتبها المسجل في خطاباتها، ويعني ذلك أنه إذا قامت شركة أوفشور باستخدام عنوان في هونج كونج في مراسلاتها، لا يمكن التفرقة بينها وبين الشركة التجارية العادية المسجلة في هونج كونج.

والرسم السنوي نظير هذه الخدمة أقل من 300 دولار سنويًا، غير أن مختلف المراكز المالية الشرعية تشن الآن حملة ضد شركات الأوفشور التي تستخدم عنوانًا في مركز يحظى بدرجة أكبر من الاحترام. فعلى سبيل المثال: لاحظت اللجنة المصرفية الفيدرالية السويسرية هذا الاتجاه واتخذت إجراءات ضد كيانات الأوفشور (ولاسيما شركات خدمات الأوفشور) العاملة في سويسرا دون الحصول على التصاريح والتراخيص الضرورية: «وقد اضطرت هذه اللجنة مراراً إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الشركات التي تتخذ من مراكز الأوفشور المالية مقراً لها ولكنها تستخدم عناوين في سويسرا لتلقي الودائع من الجمهور أو التعامل في الأوراق المالية».

إن هناك عدداً كبيراً من المشكلات التي أرى عن اقتناع أنها متأصلة في مناطق الأوفشور الثانوية، فغفلية شركات الأعمال الدولية ومصارف الأوفشور أداة ووسيلة ملائمة جدًا لغسل الأموال. ولكي تتمكن الدول الجديدة الوافدة على هذه السوق من المنافسة ينبغي أن تقدم أكثر (أو أقل) مما يقدمه اللاعبون الموجودون فيها: سرية أكبر، توثيق أقل، متطلبات رأسمالية أدنى ـ كل هذه النواحي تمثل نقطة دخول مثالية لغسل الأموال إلا أن الشيء الذي لست متأكداً منه هو أوجه المقارنة بين حجم الأموال المغسولة من خلال مثل هذه المراكز وتلك المغسولة عبر المراكز التقليدية الأكثر تمتعًا بالاحترام. لقد أصبح تركيز الأجهزة التنظيمية المختصة بمكافحة غسل الأموال في العالم منصبًا الآن على مراكز الأوفشور المالية، ولكن أليس هذا التركيز في غير محله مع استمرار غسل كميات أكبر من الأموال في مناطق أقرب إلى الوطن؟ لا أدري... لأنه لن تتوافر أبداً معلومات كافية تمكّن المرء من التوصل إلى إجابة قاطعة شافية عن هذا السؤال، إلا أن الشيء المؤكد هو أن المزيد من الجهات المعروفة والمشهورة يجري أيضًا استخدامها في عملية غسل الأموال.

لقد وقعت كل الحالات التي تحدثت عنها حتى الآن في هذا الفصل قبل الاندفاع المحموم نحو سن وتطبيق تشريعات وقوانين مكافحة غسل الأموال بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصول الثامن والتاسع والعاشر والملحق الأول). ومنطقيًا سيفترض المرء أن معظم الكيانات المغفلة التي وجدت في الماضي في مناطق الأوفشور ستودع الآن سلة مهملات التاريخ، وهذه هي وجهة النظر التي عبرت عنها الهيئات الرسمية المختلفة والمتعارف عليها، غير أن بعض الشكوك تساورني للأسف، وسبب شكي مستند إلى فجوة المصداقية وقابلية التصديق بين النظرية وواقع هذه القضايا، ولذا فقد قررت على سبيل التجربة أن أعرف بنفسي (في يناير 2003) مدى سهولة أو صعوبة شراء مصرف أوفشور مغفل، وما سأعرضه فيما يلي مجرد مقتطفات صغيرة مما عرض علي:

- مصرف أوفشور «من الدرجة الأولى» مسجل في 1991 ولكن لم يستخدم أبداً. وللبنك «كامل السلطة» لمزاولة نشاطه عالميًا كمصرف تجاري. والنقطة الباعثة أكثر على القلق (بعد الملاحظات الواردة في الفصل الرابع)، هي أن الإعلان زعم أن هذا الكيان يمكن أن «يستخدم مصارف مراسلة في إجراء تحويلات برقية وإصدار بطاقات ائتمان»، أما الملكية - التي ستؤول إلي - فهي من خلال أسهم مسجلة. والبنك مرخص ومدفوع رأس ماله بالكامل... كل هذا نظير 85 ألف دولار.

- مصرف مسجل في 2002 في دولة مالي بأفريقيا. يزعم الإعلان إن رأس المال المصرح الخاص بهذا الكيان هو 15 مليون دولار، ولكنني يمكن أن أشتريه نظير 4500 دولار فقط ورسم رخصة سنوي قدره 1500 دولار. أما إذا كنت أريد مصرفًا جديداً تمامًا فسوف يكلفني شراؤه 6 آلاف دولار في السنة الأولى و 4 آلاف دولار في السنوات التالية - وما هي المزايا الرئيسية التي سأحصل عليها مقابل هذه النقود ؟ عدم الإفصاح عن هوية الملاك المنتفعين، وإعفاء كامل من الضرائب وأسهم لحاملها.

- «مصرف تجارة إليكترونية أوفشور متكامل تمامًا »، ومقابل «شروط معقولة» يمكنني شراء الرخصة المصرفية و«علاقة المراسلة» الخاصة به.

إن العرض الأخير يوضح بجلاء أن غاسلي الأموال بعد أن استنفذوا تمامًا أغراضهم من التسهيلات التي تقدمها لهم مناطق الأوفشور، عبروا الآن ذلك الحد الجغرافي الأخير وانطلقوا نحو فضاء لا متناه سنلحق بهم فيه من خلال الفصل التالي.

الفصل السادس

مغسول في الفضاء: غسل الأموال عبر الإنترنت في القرن الحادي والعشرين

إن مشكلات الحياة الخطيرة لا تحل أبداً بالكامل، وإذا بدا في أي وقت أنها كذلك، يكون ذلك علامة أكيدة على أن شيئاً ما قد ضاع وفُقد. إن معنى وغاية مشكلة ما لا يكمنان في حلها فيما يبدو وإنما في عملنا بلا توقف في سبيل الوصول إليه.

(كارل جونج Carl Jung)

الفضاء، الحد الأخير... حسنًا على الأقل إلى أن يظهر حد آخر جديد. تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2004 سيصل عدد مستخدمي الإنترنت في أنحاء العالم إلى 945 مليون مستخدم، ولقد بات من الحقائق المؤكدة الآن أن جماعات الجريمة المنظمة تستفيد إلى أقصى درجة ممكنة من التكنولوجيا المتقدمة والفضاء الإليكتروني اللامتناه. إننا نعيش الآن في عالم كوني رقمي تتم فيه الاتصالات المكتوبة عبر الفاكس والبريد الإليكتروني وتنجز فيه التحويلات المالية عبر شاشات الحاسب الآلي وتزاول فيه التجارة بصورة متزايدة من خلال شبكة الإنترنت. ويمكن لأي إنسان في أي مكان أن يدخل إلى هذه القرية الكونية: ما عليك سوى أن توصل

حاسبًا شخصيًا بمصدر تيار كهربائي وتتصل بشركة اتصالات عن بعد وبعدها تنطلق (لكي أكون دقيقًا أنت لا تحتاج حتى إلى حاسب شخصي بالطبع ـ إذ يكفي حاسب محمول أو حتى هاتف WAP).

إن وتيرة هذه الثورة التكنولوجية تتسارع يومًا بعد يوم، وتأتي جماعات الجريمة المنظمة وغاسلو الأموال في مقدمة الجهات التي تسخِّر وتصوِّر هذه التكنولوجيا بطرق وأساليب متنوعة ومتباينة، فبدءًا من الهواتف المحمولة لإجراء الاتصالات (تذكر أن هناك 80 مليون مستخدم للهواتف المحمولة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها) وانتهاءً بمزاولة الأعمال من خلال الإنترنت، فإنكل الأدوات والتقنيات المتاحة للأعمال الكونية متاحة في ذات الوقت للمجرمين الكونيين.

إن الاقتصاد الجديد سوق ديناميكية لا يمكن للعناصر الإجرامية أن تتجاهلها، بل إن الواقع أبعد ما يكون عن ذلك: فلقد استغلوا الإمكانات والفرص المتاحة لهم وحولوها إلى حقائق مؤكدة وواقع ملموس، وحجم تلك السوق الكونية غير المنظمة يجعل من السهل جدًا إخفاء المعاملات والعمليات والأعمال المشبوهة. وينضم سبعة مستخدمين جدد إلى شبكة الإنترنت كل ثانية وفي عام 1998 بلغت قيمة مبيعات التجزئة الإليكترونية 7.8 مليار دولار ـ مقارنة بـ 0.5 مليار دولار فقط قبلها بثلاث سنوات، وفي أبريل 2000 بلغ عدد القادرين على الدخول إلى الإنترنت في روسيا 6.6 ملايين شخص. وجاء في تقرير صادر عن وزارة التجارة الأمريكية تحت عنوان «الاقتصاد الرقمي الناشئ» ونشر في يونيو 1999 أنه بحلول عام 2006 «سيعمل 50% من إجمالي الأيدي العاملة الأمريكية في وظائف متصلة بتكنولوجيا المعلومات أو في صناعات معتمدة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والمنتجات والخدمات المعلوماتية بكثافة». وفي أبريل 2000 حذر وزير الخزانة الأمريكي لورانس سامرز Lawrence Summers ـ في معرض حديثه عن مصادر التهديد الأمني لمستخدمي الكمبيوتر ـ بشيء من التفاؤل من أنه في غضون عشر سنوات سيصبح تأمين المعلومات أولوية محورية بكل تأكيد في عالم

الأعمال. هذه العبارة متفائلة بسبب تزايد الأدلة على أن الدول العدائية أو جماعات الجريمة المنظمة لن تستغرق عشر سنوات لكي تتقن التقنيات اللازمة لشن هجمات اختراق أو تجسس ناجحة ضد مستخدمي الإنترنت أو التلاعب في البنية الأساسية التكنولوجية بالشكل الذي يخدم مآربهم.

إن انتشار نظم الأعمال المصرفية والمدفوعات الإليكترونية وازدهارها يقدم فرصًا عظيمة القيمة لغاسلي الأموال، ويدور جدل ساخن بين مقدمي الخدمات المصرفية الإليكترونية حول الكيفية التي يمكن بها تطبيق سياسة «إعرف عميلك» فعالة بينما عميلك يمكن أن يكون أي شخص جالس أمام شاشة كمبيوتر في أي مكان في العالم. والأمن والسرية اللتان تدعي جميع مؤسسات المعاملات المصرفية الإليكترونية أنها توفرهما هما نفس الصفتين اللتين يبحث عنهما غاسلو الأموال دائمًا في العالم المصرفي الأرضي، ولب التجارة عبر شبكة الإنترنت وجوهرها هو البيئة الدولية الخالية من الحدود التي تمارس بها، بالإضافة إلى:

- فعالية تكلفة الوسيط؛
- إمكانية الوصول إلى الإنترنت على نطاق واسع؛
- صعوبات التحقق من هوية المستخدم والمورد على حد سواء؛
- مجهولية الهوية؛
- الجدة.

لقد شاهدنا بالفعل كيف تتفاوت وتتباين القواعد التنظيمية المتصلة بغسل الأموال في أنحاء العالم بشكل كبير ـ فإذا كان لديك حساب بعملات متعددة في مصرف إليكتروني في فنلندة ولكنك تعيش في أسبانيا وعلاقاتك المصرفية الرئيسية في المملكة المتحدة والبرتغال وسويسرا، أي هذه الدول ستسري قوانينها عليك؟ وبالطبع ـ ومن جديد ـ فإن ما نشاهده هو الاستخدام الفعال لقنوات التسليم والتوريد الدولية من جانب جماعات الجريمة المنظمة، وهو ما يستلزم أن يكون الرد على ذلك تعاونًا أكبر مستمرًا بين فرادى الدول. ولكن كيف السبيل

إلى ذلك في ضوء تباين المعايير والسياسات وآراء الدول؟

القرص الجاري استغلالها من قبل مرتكبي الجريمة هي:

- استخدام التكنولوچيا الحديثة في التهرب من الخضوع للتحقيقات الرسمية وإحباطها، ولاسيما عن طريق اختراع أساليب آمنة للاتصال تضمن عدم انكشاف هوياتهم؛
- توليد دخل عن طريق ارتكاب جرائم الإنترنت؛
- استخدام الخدمات المقدمة عبر الإنترنت بواسطة موردين «حقيقيين» كوسيلة معاونة لعمليات غسل الأموال؛
- الإعلان عن خدماتهم على الإنترنت (عبر الشركات الواجهة)؛
- الاستفادة القصوى من التطورات والنظم والتكنولوچية الدولية التجارية والمصرفية في تحويل الأموال والسلع عبر العالم.

يقال أنه لم يحدث حتى الآن في عالم الجرائم الإليكترونية التي يكون فيها حاسب آلي أو شبكة أو نظام أداة مباشرة وهامة في ارتكاب الجريمة تحالف أو تعاون بين الأشخاص ذوي المعرفة (الهاكرز أو المخترقون) والأشخاص ذوي المقاصد الإجرامية، وذلك على أساس أن غالبية الاختراقات التي يقوم بها الهاكرز دوافعها غير إجرامية مثل:

- إحداث أذى أو أزعاج طفيف؛
- إثبات إمكان القيام بالاختراق؛
- طرح أو تأكيد وجهة نظر ما.

غير أنه توجد أدلة متزايدة على أن الحال ليست هكذا دائمًا، فقد اشتبه دائمًا ـ وإن لم يتم إثبات ذلك بالدليل القاطع ـ في أن جماعات الجريمة المنظمة الروسية هي التي كانت وراء الهجوم الاختراقي سيء السمعة (والناجح) لفلاديمير ليفن Vladimir Levin علي شبكة كمبيوتر

سيتي بانك Citibank. وعندما أصدرت المحكمة حكمها ضده في 24 فبراير 1998 في نيويورك، اعترف بإقدامه على سرقة 3.7 ملايين دولار من سيتي بانك ـ إلا أن الوثائق والمستندات الأصلية التي قدمت إلى المحكمة تتهمه بسرقة 400 ألف جنيه استرليني وتحويل مبلغ 11.6 مليون دولار بصورة غير قانونية.

لقد كانت التحويلات غير القانونية في الأساس مبالغ تمكن ليڤن من سرقتها من خلال هجومه الاختراقي على الحاسبات الآلية لسيتي بانك لكن المصرف المذكور استعادها منه. وبغض النظر عما إذا كانت الجريمة «المنظمة» قد تورطت في ذلك أم لا، فإن من الواضح بشكل صارخ أن الدافع الوحيد وراء أنشطة ليڤن كان السرقة، والسؤال الهام ليس هل كان ذلك عملا إجراميًا بل هل كان ليڤن يعمل بمفرده أم لحساب جماعة إجرامية أكبر؟ لقد حدث هجوم ليڤن الاختراقي في 1994: ويمكن أن يقال أن السبب وراء عدم ظهور حالات مماثلة إلى النور لا يعود إلى عدم حدوثها أصلا بل لأن النظم أو البرامج المستهدفة بالهجوم تعذر اختراقها أو ـ وهو الاحتمال الأكبر ـ أن الشركة التي تعرضت للهجوم لا تريد نشر مشكلاتها على الملأ. وقد وقعت أنشطة ليڤن في القرن الماضي مما يجعل تحذير لورانس سامرز بعد ذلك بستة سنوات في 2000 عن المخاطر النابعة من الهجمات الاختراقية على نظم وبرامج الحاسب الآلي في السنوات العشر المقبلة، يبدو أكثر تفاؤلا مما يوحي به الواقع.

وإذا كانت الجريمة المنظمة نشطة في هذا المجال، فإنه توجد طرق وأهداف أخرى كثيرة للهجوم يمكن أن تحقق لها منافع جمة:

- هناك أمثلة كثيرة مؤكدة لسرقة بيانات عملاء إليكترونيًا: وخاصة فيما يتعلق ببطاقات الائتمان، ففي مايو 1997 تم إلقاء القبض على كارلوس فيليب سالجادو Carlos Felipe Salgado في سان فرانسيسكو بتهمة محاولة بيع البيانات الخاصة بـ 100 ألف بطاقة ائتمانية إلى عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) السريين نظير مبلغ 200 ألف دولار، مما يعني أنه كان سيبيع بيانات كل بطاقة مقابل دولارين!

- الهدف الرئيسي الثاني للمجرمين هو النظم الحكومية أو الخاصة بتنفيذ القوانين ـ بعبارة أخرى: محاولة الوصول إلى المعلومات المناسبة عما تقوم به السلطات لمكافحة غسل الأموال والجريمة. وقد وقعت ملايين الاختراقات لنظم وشبكات الحكومة ووكالات الدفاع الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية. علاوة على ذلك، فإنه يمكن من خلال اختراق هذه الشبكات وشبكات شركات الدفاع الحصول على بيانات سرية عسكرية وبيعها للجهة التي تدفع أعلى سعر والتي تكون عادة جماعة أو دولة أجنبية.

- شبكات كمبيوتر المؤسسات متعددة الجنسيات والمحلية يمكن أن تعطي معلومات حيوية عن العملاء والمنتجات والنظم الدفاعية المضادة للجريمة.

إن إمكانية ارتكاب المجرمين للجريمة باستخدام التكنولوچيا ليس لها حدود، ففي يناير 1998، أعلن مصرف ڤيربركربانك Verbraucherbank الألماني عن مكافأة مالية قدرها 10 آلاف مارك ألماني لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على هاكر (أو مخترق) كان يبتز المصرف مطالبًا إياه بدفع مبلغ مليون مارك ألماني وإلا قام ببث المعلومات السرية للعملاء التي حصل عليها من أنظمة المصرف، وقد أصبحت القصص والادعاءات المتصلة بتوجيه تهديدات ابتزازية مماثلة ـ وخاصة إلى البنوك الكبيرة ـ شيئًا عاديًا ومألوفًا في أيامنا هذه.

لقد تناولنا مراراً امتداد هذا الكتاب استخدام شبكة الإنترنت كوسيلة لمعاونة وتسهيل غسل الأموال: بدءًا بالفصل الأول من خلال عرضنا ملخصًا لما يمكن الحصول عليه على الإنترنت لكي تخفي اسمك وهويتك إلى الخدمات الكثيرة المتنوعة التي تقدمها شركات خدمات الأوفشور عبر مواقعها على الويب، ولاشك أن الإنترنت كان عاملا رئيسيًا في تسهيل نمو مراكز الأوفشور المالية المغمورة.

عندما كانت المصارف النمساوية تقدم خدمة حسابات سباربوخ، كان يتعين عليك السفر إلى النمسا لتفتح حسابًا أو تبحث عن شركة تقدم هذه الخدمة، وكان ذلك يفرض عليك دائمًا البحث وسط الإعلانات المبوبة وإجراء مكالمات تليفونية عديدة، إلا أنه بحلول نهاية التسعينيات،

تغير كل ذلك تمامًا: فقد أصبح في إمكانك أن تفعل ذلك بضغطة صغيرة على الزر الخاص بموقع الويب المناسب الذي يقول «أطلب حساب سباربوخ الخاص بي الآن»، وربما يكون هذا الحساب الغفل من الإسم بالذات قد أصبح شيئًا من الماضي، ولكن توجد بدائل عديدة أخرى تقدمها آلاف الشركات على الإنترنت، وتزعم جميعها أنها تقدم «تسهيلات مصرفية مغفلة حقًا».

وحتى بعد أحداث الحاذي عشر من سبتمبر وآثارها على قوانين وتشريعات مكافحة غسل الأموال، لايزال المبدأ نفسه ينطبق على مصارف الأوفشور ـ فقط أنقر فأرتك فتحصل على بيانات كاملة عن الخدمات المتاحة، وتستطيع عقد مقارنة بين مناطق الأوفشور المختلفة وتطلب ما تريده إليكترونيًا.

الأهم من ذلك أنه بسبب كوننا نعيش الآن في عالم رقمي افتراض، فقد أصبح المكان غير المشهور تمامًا لدرجة أنك تجد صعوبة في تحديد مكانه في أطلس للعالم ـ أقرب إليك كثيراً بسبب وجود موقع له على الإنترنت أو وجود وصف أو صور له على مئات المواقع الأخرى. وفي الكتب المختلفة التي تصف الملاذات الضريبية، تقدم بيانات وتفاصيل عن كيفية الوصول إلى هناك والفنادق التي يتصح بالإقامة فيها والمطاعم الموجودة بها، غير أن مثل هذه التفاصيل المفيدة قاصرة عن فهم مسألة هامة: لكي تفتح شركة أعمال دولية أو مصرف أوفشور، فإن أقرب نقطة إلى المكان الفعلي يمكن أن يذهب إليها أي مشترين مرتقبين هي البقاء جالسين أمام شاشات حاسباتهم الآلية.

إن ما يثير الدهشة بدرجة أكبر هو حقيقة أن الجريمة المنظمة تستخدم شبكة الإنترنت كوسيلة للإعلان عن أنشطتها وتقديم معلومات عنها، وبرغم أنني لم أعثر بعد على موقع على الإنترنت له زر مكتوب عليه «أنقر هنا لتنضم إلى الياكوزا» (أو أي جماعة جريمة منظمة تختارها)، إلا أن قليلا من المواقع قريب من ذلك بدرجة خطيرة. فقد كان هناك فيما مضى موقع على الويب وهو www.gotti.com (أغلقه ملاكه فيما بعد) يدافع دفاعًا حماسيًا عن چون جوتي

John Gotti زعيم عصابة جامبينو العائلية الإجرامية في تيويورك. ويوجد موقع تحت اسم www.yakuza.com ولكني أظن أنه موقع للنكات.

ويوجد للعصابات المختلفة في الولايات المتحدة مواقع على الويب للترويج لأنشطتها وتوجيه الشتائم لبعضها البعض في الوقت ذاته. بيد أنه بات واضحًا أيضًا أن جماعات الجريمة المنظمة مهتمة اهتمامًا كبيراً بنواحي مرتبطة بالإنترنت: فالمعروف عن جماعات المافيا أنها وراء مواقع المراهنات الرياضية الإليكترونية، والأكثر من ذلك وقاحة وجرأة أنه تمت إماطة اللثام في يونيو 1998 عن أن أسرة عصابية إجرامية إيطالية مقيمة بنيويورك أنشأت شركة استشارية تقدم خدماتها للهيئات والشركات لمساعدتهم على التغلب على مشكلة عام 2000، وكانت الشركة الاستشارية ـ التي تتفاخر بأن لها موقعًا على الويب وإمكانية الاتصال بها عن طريق الرقم المجاني 0800 ـ قد توصلت إلى حل غير عادي لخطأ Y2K، حيث يذهب مبرمجو الشركة إلى الشركة العميلة ويقومون بإعادة ضبط برمجياتها المالية بشكل يعيد توجيه أموال الشركة إلى حسابات أوفشور أخرى تديرها هذه العصابة الإجرامية!

إن المجموعة العريضة من الخدمات والتسهيلات والمنتجات المتاحة الآن لكل إنسان تقدم فرصًا جديدة رائعة للمجرمين وتشكل في الوقت ذاته مجموعة جديدة وأكثر صعوبة من المشكلات بالنسبة للسلطات التنظيمية والمحققين، فعلى شبكة الإنترنت ذاتها أمامك فرصة لاختيار:

- برامج بريد إليكتروني حرة تعني أن بإمكانك الاطلاع على بريدك من أي حاسب آلي في أي مكان في العالم؛
- برامج حرة لتوجيه مسار البريد الإليكتروني تقوم بارسال بريدك الإليكتروني إلى عنوان بريد إليكتروني آخر؛
- أحدث برمجيات التشفير؛

- برامج «لإخفاء الإسم أو الهوية» anonymizer.

وبالإضافة إلى هذه التسهيلات توجد أنواع أخرى متاحة من الخدمات:

- في حالة استخدامك حساب بريد إليكتروني حراً، يمكنك الدخول إليه على الإنترنت من أي مكان في العالم ـ مثل كمبيوتر مكتبة عامة أو مقهى إنترنت أو حتى صديق لك ـ وهو ما يجعل تتبع ورصد عملية الدخول إلى مثل هذه الحسابات واستخدامها مسألة شبه مستحيلة.

- توافر التليفونات من نوعية "Pay as you go" على نطاق واسع، حيث تقوم بشراء تليفون من أحد المتاجر دون الكشف عن هويتك ثم تشغله بواسطة بطاقات مكالمات مدفوعة القيمة مقدمًا تشتريه إما بواسطة البطاقات الائتمانية أو ـ وهذا أفضل ـ نقداً فيما يعد دعوة مفتوحة للاتصالات المغفلة. ونظراً لأن مثل هذه التليفونات زهيدة الثمن جداً ـ ويمكن استخدامها دوليّا ـ يمكن للمجرم أو غاسل الأموال أن يشتري أحدها ويستخدمه لمدة يوم أو أسبوع ثم يتخلص منه.

- بسبب استخدام ضباط تنفيذ القوانين أجهزة تنصت في قضايا مختلفة، يقوم المجرمون بإجراء تفتيش روتيني لمنازلهم ومكاتبهم وسياراتهم بحثًا عن أي أجهزة تنصت قد تكون مزروعة هناك.

- أدى استخدام التشفير الرقمي الآمن في الهواتف المحمولة بواسطة أفراد العصابات الإجرامية المنظمة بالفعل إلى إحباط جهود الأجهزة المعنية بتنفيذ القوانين في سبيل اقتفاء أثر مثل هذا النشاط الإجرامي والتحري عنه. (التشفير أداة بالغة الأهمية بالنسبة لكل العاملين في مجال التكنولوچيا، حيث يحتاج مقدمو الخدمات التكنولوچية الشرعيون إلى التشفير لضمان سلامة وخصوصية وأمن المعاملات المشروعة، أما المجرمون ـ على الجانب الآخر ـ فيستطيعون التواصل بحرية إذا كان ذلك الاتصال مشفراً بشكل آمن. والوجه الآخر لهذه

العملة هو أن جهود أجهزة تنفيذ القانون في سبيل منع المجرمين من ارتكاب جرائمهم واكتشافهم والتحقيق معهم وفي النهاية تقديمهم للمحاكمة تتأثر بالسلب إذا عجزت هذه الجهات عن فك شفرة تلك الرسائل).

إن المفارقة المثيرة للسخرية في ذلك كله هي أنه في الوقت الذي تتعالى فيه أصوات عامة الناس، احتجاجًا على تجريد العصر الرقمي الفرد من خصوصيته تمامًا، يجتهد المجرمون وغاسلو الأموال في دراسة ما هو متاح دراسة متأنية والتركيز على التسهيلات التي تضمن لهم عدم انكشاف هويتهم وليس العكس.

إذا كنت تعتبر ذلك إثارة للذعر أو ترويجًا له، فعليك أن تتأمل بعناية شديدة تقريراً نشر في صحيفة ميانو فاينانزا الإيطالية في ديسمبر 1999، فوفقًا لهذه الصحيفة، اكتشف المدعي العام والشرطة في باليرمو عملية احتيال بمبلغ 330 مليون جنيه استرليني ارتكبت كجزء من عملية غسل أموال من تدبير المافيا الإيطالية، حيث نقلت الأموال بين شركة أمريكية كانت مسجلة في الواقع في نيوزيلندة وجزر كايمان ولها حسابات في إسرائيل وأسبانيا، وبعد هذه التنقلات تم إيداع الأموال في سويسرا ونقلها بواسطة أشخاص إلى مصارف في رومانيا والصين وكرواتيا وروسيا وليبيريا. وفي نقطة ما في هذا الطريق اختفت الأموال في الفضاء الإليكتروني اللامتناه ثم ظهرت من جديد في صورة أسهم وسندات مشتراة إليكترونيًا. وقد خلص المدعي العام إلى أن «تحقيقات الشرطة أبرزت سوقًا مالية غير منظمة وليس لها حدود، مفتوحة أبوابها أمام أي شخص لديه القدرة على تبادل الأوراق المالية والنقود أيًا كانت دوافعه وأسبابه».

إلا أنه يجب على المرء ألا يهوِّن من شأن إمكانية استخدام الإنترنت كقناة لتسهيل غسل الأموال أو لتوليد عائدات الجريمة التي يلزم غسلها. علاوة على ذلك، فكما ذكرنا فيما يتصل بأساليب غسل الأموال التقليدية، توجد بصورة شبه مؤكدة آليات متنوعة تمثل خليطًا مهجنًا لكلا المشكلتين، ومن ضمن المواقع التجارية المتاحة على الإنترنت، تقدم الأنواع التالية فرصًا هامة لمرتكبي الجريمة:

- المقامرة الإليكترونية؛
- الإباحية؛
- خدمات الدعارة الإليكترونية؛
- الاستغلال الجنسي للأطفال؛
- مواقع أخرى متنوعة تقدم خدمات أو منتجات غير قانونية (مثل المخدرات والأعضاء البشرية).

إن تحليل القائمة السوداء الصادرة عن فريق العمل المالي الدولي (فاتف) (وإسمها الرسمي قائمة الدول غير المتعاونة والإرهابيين) سيبين عدم احتوائها على واحدة من أهم مناطق غسل الأموال عالية المخاطرة في القرن الحادي والعشرين. ذلك المكان يمكن لأي إنسان أن يدخله: فليس له متطلبات دخول رسمية والتجول فيه زهيد التكلفة جداً. إن شبكة الإنترنت ليس لها حدود جغرافية ـ والأهم من ذلك أنه لا تحكمها أي قواعد تنظيمية من أي نوع. وهذا الاقتصاد الرقمي الجديد لم تتجاهله الأخوية الإجرامية، بل على العكس من ذلك تمامًا بادر المحتالون وغاسلو الأموال باستغلال كل الإمكانات والفرص المتاحة لهم من خلاله وتحويلها إلى حقائق مؤكدة وواقع ملموس. وهناك فرص لا حصر لها متاحة من خلال الفضاء الإليكتروني اللامتناه ـ وما المراهنة الإليكترونية سوى إحداها فقط.

عندما أجريت بحثًا مبدئيًا حول هذا الجانب من غسل الأموال على الكمبيوتر في مارس 2002، مستخدمًا عبارة «كازينو قمار افتراضي»، ظهر لي على الشاشة 36 ألف اسم، واليوم إذا أجريت نفس هذا البحث سيعطيني ما يزيد على 45 ألف نتيجة. وعندما اخترت لعبة واحدة فقط (وهي بلاك چاك) ظهرت قائمة مكونة من 350 كازينو قمار، كان من ضمنها كازينو نجح في مزج لعب البلاك چاك بأفضل وسائل الترفيه والتسلية في عالم الكبار، ولابد أن العدد الإجمالي للكازينوهات الافتراضية يقدر الآن بالمئات إن لم يكن بالآلاف. هذه المواقع تحاول أن تقدم للمستخدم صورة طبق الأصل لما يدور داخل كازينو القمار الحقيقي وتنقل له خبرة لعب

القمار فيها وتهدف ـ كما يحدث في العالم الحقيقي ـ إلى سلبك أكبر قدر ممكن من النقود. وقد قدر أن المقامرين الإليكترونيين خسروا في عام 2002 3 مليارات دولار ـ ولكن لكي تكون الخسارة بهذا الحجم لابد وأن يكون المستوى الفعلي للأموال المتداولة أعلى بكثير: تشير التقديرات الآن إلى أن ذلك الإيراد بلغت قيمته 6 مليارات دولار في عام 2002. غير أنه لا يعرف أحد في الحقيقة عدد مثل هذه المواقع أو عدد اللاعبين أو مستوى المعاملات المالية. وقد وصف مجلس النواب الأمريكي في وثائق متعددة المقامرة عبر الإنترنت بأنها ملاذ لغسل الأموال وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حظر ألعاب القمار هذه بالاحتكام إلى قانون البرق الفيدرالي لسنة 1960، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل وتبدو شبيهة بمحاولة الملك كانوت King Canute أمر أمواج البحر غير القابلة للإيقاف بالعودة إلى الوراء.

ولقد أجبرت محاولات الولايات المتحدة حظر المقامرة الإليكترونية شركات القمار القانونية على الانتقال إلى مناطق أوفشور، وهكذا التقى القائمون على تشغيل هذه الشركات القانونية بكيانات أخرى أكثر إثارة للشكوك والريبة في مناطق أوفشور غير مشهورة. ويقال إن عدداً كبيراً من هذه الكازينوهات الإليكترونية (يقدر بـ 75% منها) له وجود مادي في «أماكن بمنطقة البحر الكاريبي». وقد وجدت إن اثنين من المواقع التي زرتها ليس لهما عنوان مادي أو يستحيل تقريبًا تحديد مكانهما. وكما هو الحال مع عالم الأوفشور الأبعد، فإن وجود عنوان لشيء ما لا يعني بالضرورة وجود أي شيء في ذلك العنوان فعلا. وتحصل حكومات هذه الدول على أرباح طائلة من وراء هذه التسجيلات: 75 ألف دولار في صورة رسوم سنوية لمواقع المراهنات الرياضية و100 ألف دولار وأكثر لكازينوهات القمار الافتراضية. وفي عام 1999 ذكرت مصادر موثوقة أن المناطق التي تصدر تراخيص لهذه المشروعات تجني ما يزيد على 1.5 مليون دولار شهريًا بفضل الرسوم السنوية.

من الواضح أن أي إنسان في العالم يستطيع اللعب في هذه الكازينوهات الافتراضية ـ دون أن يكون لديه أي فكرة عن اللوائح والقوانين (إن وجدت) المنظمة لعملها، كما توجد أيضًا

مخاطر أخرى مثل قيام القائمين على تشغيل مثل هذه المواقع باستخدام بيانات بطاقات الائتمان بصورة احتيالية. وكما هو الحال في المقامرة الأرضية (أي الفعلية) توجد فرص رائعة لممارسة غسل الأموال. وقد استهدف مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) في تحقيق سابق واحد على الأقل من مواقع الويب في مناطق الأوفشور هذه وصلاتها بالأعمال الاحتيالية وغسل الأموال، وكانت هذه المناطق هي كوراكاو، هولندة، جزر الأنتيل، أنتيجوا وجمهورية الدومينيكان. يضاف إلى ذلك أن هناك عدداً من تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي الجاري العمل فيها والتي تربط المقامرة عبر الإنترنت بالجريمة المنظمة (كما لو كانت تعزز القول المأثور الذي يقول إن الفضاء الإليكتروني اللامتناه يعكس من نواح كثيرة الحياة الواقعية). إن اقتران انتشار كازينوهات القمار الإليكترونية عبر مناطق الأوفشور هذه بضعف الضوابط الرقابية (أو غيابها) في تلك المناطق يجعل تنظيم سوق المقامرة الإليكترونية مسألة شبه مستحيلة.

علاوة على هذا، فإننا في كل ذلك نفترض أن كازينو القمار الإليكتروني المعني يتلقى فعلا رهانات من عملاء حقيقيين. وقد خطر ببالي (وإن كانت هذه فكرة جديدة بالكاد) أن أضمن طريقة لنجاح غسل الأموال هي أن يدعي غاسلو الأموال أنهم يديرون موقعًا للمقامرة على الإنترنت (دون أن يتجشموا عناء القيام بذلك فعلا) وبذلك يؤسسون علاقة مصرفية على هذا الأساس، ويوفر ذلك غطاءً مثاليًا للمبالغ القادمة من أي مكان في العالم والمدفوعات المسددة كذلك. وهناك نقطة معقدة إضافية ـ وميزة بالنسبة لغاسلي الأموال ـ وهي أن كثيراً من الكازينوهات الإليكترونية يستخدم مصارف أوفشور صغيرة يوجد لها بدورها علاقات مراسلة مع مؤسسات مالية أمريكية كبيرة (وهو ما يعيدنا إلى مخاطر غسل الأموال الكامنة في مزاولة الأعمال المصرفية عن طريق المصارف المراسلة).

ولذا فإن المرء لا يعرف إن كان ينبغي أن يضحك أم يبكي عندما يجد إعلانًا كالإعلان التالي على موقع كازينو قمار إليكتروني (أعيدت صياغة نص الإعلان المنشور على موقع الإنترنت ولكن دون الإخلال بالمعنى):

نحن واحد من أكثر كازينوهات القمار موثوقية على الإنترنت، ونعمل بموجب ترخيص صادر لنا من (إسم منطقة الأوفشور). ولكي تلعب بنقودك، عليك أولا أن تسجل مبلغاً دائناً لدى الكازينو. وسوف يتم اللعب وصرف المكاسب بالدولار الأمريكي. ويمكنك الدفع عن طريق:

1- بطاقة ائتمان سارية.

2- التحويلات البرقية.

3- حوالات ويسترن يونيون **Western Union**.

4- الحوالات المصرفية أو شيكات الصراف أو الشيكات المعتمدة.

5- الشيكات الشخصية.

6- يمكنك إرسال المبالغ نقداً، غير أننا لا نحبذ هذه الطريقة لأنها تعطي انطباعاً خاطئاً للمسئولين الحكوميين، فنحن ندير عملا مشروعاً ولا نرغب في التورط في أي نشاط غسل أموال، ولذا فإن إرسال المبالغ نقداً يجب أن يتم اللجوء إليه كحل أخير فقط، علماً بأننا لن نقبل أكثر من 5 آلاف دولار نقداً في المرة الواحدة.

وسوف نعيد إليك مكاسبك أو أي رصيد دائن لم يستخدم بنفس أسلوبك في إرسال النقود، وذلك بإضافتها إلى البطاقة الائتمانية المستخدمة أو بواسطة تحويل مصرفي برقي أو شيك على حساب الشركة.

والأفضل إذن للمقامر أن يرسل مبالغ نقدية صغيرة أقل من 5 آلاف دولار في كل مرة، ويلعب عدداً قليلا من الألعاب (هناك نحو 20 لعبة مختلفة يمكنه الاختيار منها) ثم يطلب إليكترونيًا إعادة أي أرصدة دائنة في حسابه إليه في صورة شيك.

إن ماهية قواعد «إعرف عميلك» السارية على مواقع القمار الإليكترونية مثار جدل ومناقشة، فنظريًا ينبغي أن يتبع كل موقع مقامرة إليكترونية قواعد إعرف عميلك السارية في المنطقة المسجل فيها، ولكن توجد نقاط ضعف عديدة واضحة في هذا الإطار وهي:

- معظم مواقع المقامرة الإليكترونية ـ إن لم يكن جميعها ـ مسجلة في مناطق أوفشور تتسم قوانين مكافحة غسل الأموال بها بالضعف. تذكر أن قائمة فاتف الخاصة بالدول غير المتعاونة والإرهابيين تضم (ضمن عدة مناطق أخرى) نورو، نيو، سانت كيتس ونيڤس وجزر سانت ڤنسنت وجرينادين.

- حتى إذا كان نظام مكافحة غسل الأموال في منطقة ما كافيًا، فإن من المستبعد أن تكون هناك أي قواعد تنظيمية متصلة بكازينوهات القمار الإليكترونية، وخاصة فيما يتعلق بتوخي العناية والحيطة اللازمة حيال العملاء.

- يضاف إلى هذه العوامل انعدام الشفافية الذي يشكل عنصراً رئيسيًا في ملاذات الأوفشور هذه.

وهكذا فإنه من الناحية العملية وبناءً على عينة كازينوهات الأوفشور التي زرناها (بغرض البحث فقط ولا شيء غيره!) لن تتعدى إجراءات إعرف عميلك العامة التي سيتخذها مشغلو الكازينوهات أخذ ما يقوله العميل على محمل ثقة ثم اتخاذ خطوات قليلة ـ إن وجدت ـ للتحقق من صدق هذه المعلومات.

أثناء تجوالي في الإنترنت عثرت على موقع قمار في أنتيجوا يقبل المدفوعات بواسطة شيك مصرفي أو حوالة مصرفية أو تحويلات مالية عن طريق أمريكان إكسبريس American Express ـ أو مبالغ نقدية. ولابأس بالمدفوعات النقدية طالما أنها مرسلة بالبريد المسجل، ثم يقوم الموقع من قبيل المساعدة بتسليم رصيد حسابك المتبقي عند الطلب «عن طريق ناقل مراسلات خاص حيثما تكون في أي مكان في العالم مجانًا» أو يرسل «أي مبلغ بالبريد المسجل مجانًا».

يضاف إلى هذه الغفلية المزايا الجذابة لتقديم الرهانات عن بعد (ومن ثم نقل الأموال) واستخدام بيانات مشفرة، وهكذا فإنه في الوقت الذي يركز فيه واضعو القوانين والسلطات

التنظيمية وأجهزة تنفيذ القوانين بشكل متأخر على سد ثغرات غسل الأموال التي لاتزال موجودة في العالم «المادي»، يستخدم خصومهم المتاح في الفضاء الإليكتروني اللامتناه الاستخدام الأمثل. فهل من مراهن على من سيكون الفائز من الفريقين؟!

من الواضح أن انتشار المواقع الإباحية بشتى الأنواع والأوصاف (وكثير منها يستعصي على الوصف) يعد مرتعًا خصبًا تولّد فيه الجريمة المنظمة الأموال من خلال سيطرتها الكبيرة على الصناعات المتصلة بالجنس. وقد ذكر أن معدل النمو السنوي لموقع إباحي ما على الإنترنت هو 400% تقريبًا. وعلى حين أن إباحية البالغين على الإنترنت عمل مربح للغاية، فإن إباحية الأطفال مجانية بدرجة كبيرة. ولا توجد أدلة واسعة النطاق تثبت تورط جماعات الجريمة المنظمة في مثل هذه الأنشطة، ولكن ذلك مسألة وقت فقط ـ وعندئذ سيزداد خطر ابتزاز وتهديد المشتركين في مثل هذه المواقع على يد مشغليها من أفراد عصابات الجريمة المنظمة.

إن النعمة الكبرى بالنسبة لغاسلي الأموال هي تزايد استخدام والترويج للنظم المصرفية الإليكترونية ونظم سداد المدفوعات إليكترونيًا، ولكن من المهم أولا أن نفرق بين المصارف التي لها مواقع ترويجية على الأنترنت وتلك التي تدير خدمات معاملاتية. فمع تكاثر شركات الإنترنت بصورة متزايدة بدأت الصناعة المصرفية تتجه إلى الاعتماد على المواقع التي تقدم خدمات معاملاتية، وينظر العالم المصرفي للبنك الإليكتروني على أنه امتداد منطقي للأعمال المصرفية الهاتفية. وقد أظهرت أبحاث أجريت حديثًا أنه مثلما كانت مراكز خدمة العملاء الضخمة بديلا أرخص لشبكات الفروع، فإن موظفي المكتب الخلفي اللازمين لخدمة مصرف معتمد على الإنترنت يكونون أقل عدداً وأرخص تكلفة من مراكز خدمة العملاء، وهكذا بدأت مصارف جديدة مشروعة ناشئة على الويب تقدم خدمات فتح الحسابات والمدفوعات المباشرة، وتحويلات الأموال الإليكترونية وإصدار الشيكات وشراء الأوراق المالية وإقفال الحسابات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عملاء المصارف الأرضية القائمة يجري تشجيعهم ـ أو ربما كانت كلمة «تملقهم» أدق ـ لكي يصرفوا شئونهم المصرفية عبر الإنترنت، ولا يمر شهر دون

أن يرسل لي المصرف الذي أتعامل معه نشرة أو برنامج كمبيوتر يحثني فيه على القيام بذلك. وآخر نشرة وصلت إلي من هذا النوع (وكانت مصحوبة بأسطوانة ليزرية مدمجة CD ROM مغلفة تغليفًا جميلا) تضمنت ما يفيد أن هذا النظام الآمن يعني أن في استطاعتي أن:

- اطلع على بيانات حسابي، بما في ذلك الرصيد وحدود السحب على المكشوف؛
- اطلع على كشف حسابي الحالي والأخير؛
- أطبع معلومات حسابي أو أخزنها على حاسبي الشخصي؛
- أسدد الفواتير؛
- أحول نقودي بين حسابات؛
- اطلع على الأوامر الثابتة أو أعدلها أو ألغيها؛
- اطلع على المبالغ المدينة المباشرة.

ما الذي يمكن أن أحتاجه أكثر من ذلك؟ إنني لست بحاجة إلى أن أتوجه إلى الفرع المصرفي الذي أضع فيه نقودي مجدداً، وهنا المشكلة.. فمثل أي شيء آخر في العالم الافتراضي، يلغي ذلك الحاجة إلى أي اتصال شخصي مباشر، ولا تتوافر للمصرف أي طريقة يمكن من خلالها أن يعرف ما إذا كان الشخص المتحدث عند الطرف الآخر من الخط التليفوني هو عميله فعلا. إن الأمر يشبه نوعًا ما مفهوم سباربوخ الذي يقضي بأنك طالما حضرت إلى المصرف ومعك دفتر حسابك فيه والكلمة الشفرية الخاصة بك فالنقود تحت أمرك. ففي العالم المصرفي الإليكتروني أيضًا طالما أن لديك كلمة السر، تصبح النقود لك.

وكما هو الحال بالنسبة للبريد الإليكتروني، فإن عميل المصرف يستطيع أن يدخل على حسابه من أي مكان في العالم بالاستعانة بمجموعة عريضة ومتنوعة من موفري خدمات الإنترنت لا يستطيع أي منهم معرفة من الذي يدخل على الحساب. وهكذا فإن النتيجة المنطقية لتقديم الخدمات المصرفية إليكترونيًا هي تجريد إجراءات إعرف عميلك من كل قيمة وجدوى، وإن كان موفرو الخدمات المصرفية الإليكترونية ينفون ذلك بشدة. ففي اليابان يقال إن المعاملات

الإليكترونية يمكن تنفيذها فقط بالنسبة للحسابات التي تم فتحها بأسلوب وجهًا لوجه التقليدي. وفي بلچيكا لا توجد تفرقة من أي نوع بين أساليب فتح الحسابات ومن ثم فإن قواعد وضوابط إعرف عميلك المتصلة بغسل الأموال تسري عليها جميعًا. وفي الولايات المتحدة يمكن فتح الحسابات إليكترونيًا إلا أنه يجب على العميل تقديم أرقام إثبات شخصية رسمية يقوم المصرف بالتحقق منها. إلا أن كل ذلك يبدو عديم الفعالية إلى حد كبير: فقد دخلت على الإنترنت لتوي ووجدت أن كثيراً من المصارف التي تزاول نشاطها عبر الإنترنت فقط تعد العملاء المرتقبين بقرارات فورية إليكترونية، علاوة على أنه حتى في حالة اتباع إجراءات إعرف عميلك، فإن الحساب إذا كان إليكترونيًا لن يحدث أي اتصال شخصي على الإطلاق بالعميل.

دعونا نتخيل للحظة أن غاسل أموال لديه القدرة على الوصول إلى بيانات أو مستندات أفراد حقيقيين أو وثائق هوية مزورة. إن في استطاعته عندئذ أن يفتح أي عدد يشاء من الحسابات ويدخل عليها من أي مكان في العالم ويغسل الأموال ويجففها. وهنا تدخل من جديد في المعادلة مسألة من له سلطة الاختصاص: أي بلد هو المسئول عن تنظيم موفري الخدمات الإليكترونية هؤلاء؟ إن الرد الرسمي (على ما أظن) هو أن موفري الخدمات المالية الإليكترونية يخضعون لنفس اللوائح التنظيمية التي يخضع لها نظراؤهم الأرضيون. يبدو هذا الكلام طيبًا ـ إلى أن يقارنه المرء بواقع الحال وعندئذ يتضح له أن وجهة النظر هذه جوفاء. خذ مثلا مصرف الاتحاد الأوروبي في أنتيجوا (حسنًا... المسجل هناك على الأقل): لقد حذر مصرف انجلترا عملاءه المحتملين من مخاطر استثمار الأموال فيه، إلا أنه عاجز في الواقع عن فعل أي شيء حيال ذلك، فالقصد الأساسي من وراء شبكة الإنترنت أن تستطيع أن تسعى لممارسة أعمال مع أي شخص في أي مكان أينما تكون.

إن التطور المنطقي لمزاولة الأعمال عبر الإنترنت هو نشوء شكل ما من العملة الإليكترونية المقبولة والقابلة للتداول عالميًا، فعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية ظلت البيئة المصرفية تسير في اتجاه أفضى بنا إلى وضع أصبحت فيه الغالبية العظمى من المدفوعات افتراضية:

فمرتبك يحوَّل إلى حسابك المصرفي وكل ما تراه هو التمثيل المكتوب له على كشف الحساب المرسل لك من مصرفك أو على شاشة ماكينة صارف آلي، وتدفع ثمن معظم السلع بواسطة بطاقة ائتمان، وعندما تصل فاتورة بطاقة الائتمان، تدخل على الإنترنت وتدفع ثمن السلع أو الخدمات في أي مكان من العالم بواسطة بطاقتك البلاستيكية المقبولة عالميًا. والخطوة البديهية التالية هي إقامة آلية ما تسهِّل تحويل القيمة المالية دون الحاجة إلى النقود. وقد أطلق على ذلك النظام أسماء كثيرة مختلفة ـ مثل المدفوعات الإليكترونية، العملة الرقمية، النقود الإليكترونية ولكنها تعني في جوهرها شيئًا واحداً. وتوجد مجموعة متنوعة من النظم والأساليب المندرجة تحت مصطلح تكنولوجيات الدفع الإليكترونية، فوفقًا لشبكة تنفيذ القوانين المتصلة بالجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية (FinCEN):

> إنّ العنصر المشترك هو أن هذه النظم مصممة من أجل تزويد الطرف المتعامل بوسيلة فورية ومريحة وآمنة وربما غفل من الاسم لتحويل القيمة المالية. وعند تنفيذها بالكامل ستؤثر هذه التكنولوجيا على المستخدمين في أنحاء العالم وتقدم مزايا واضحة للتجارة المشروعة، غير أنه يحتمل أيضاً أن تحمل إمكانية حركة الأموال غير المشروعة الدولية.

(FinCEN، النقود في الفضاء الإليكتروني اللامتناه، وثيقة غير مؤرخة على شبكة الويب)

وتوجد حاليًا مجموعة من الشركات المختلفة التي تحاول الترويج لنظامها على أنه سيصبح المعيار المتعارف عليه، كما توجد أيضًا أنواع مختلفة من النظم الجاري الترويج لها. وهناك ما يقرب من 100 صورة للنقود الإليكترونية متاحة لاستخدام تسهيلات مواقع الويب: فإذا دخلت مثلا على مواقع أخبار متنوعة يمكنك أن تنشئ حافظة نقود إليكترونية بواسطة بطاقتك الائتمانية ثم تخصم تكاليف ما تجريه من عمليات بحث عن هذه المواقع والمقالات التي تستعيدها منها من وسيلة حفظ النقود الإليكترونية هذه. وتشمل المخاوف بشأن استخدام هذه الأنظمة من قبل غاسلي الأموال ما يأتي:

- من وجهة النظر التنظيمية، يعتمد على المصارف والمؤسسات المالية بصورة متزايدة في الإبلاغ عن المعاملات المشتبه فيها ومكافحة محاولات غسل الأموال، فإذا لم تعد البنوك جزءاً من الحلقة، سَيُقضى على هذا الدور الرقابي الجوهري.

- نظراً لتنوع أنواع تكنولوچيات الدفع الإليكتروني حاليّا، فقد يكون من الصعب إرساء مبادئ مشتركة للإبلاغ.

- يواجه مبدأ إعرف عميلك من جديد خطر التآكل التام ـ حيث يجري عدد قليل (إن وجد) من المعاملات وجهًا لوجه.

- القضية الأخرى القديمة المتكررة هي قضية الاختصاص الدولي، بالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى تعظيم التعاون الدولي. وتعبر شبكة FinCEN عن ذلك بقولها:

> إن التآكل الظاهر والفوري في الحدود المالية الدولية والناجم عن التعامل بالمدفوعات الإليكترونية يستلزم تقوية التعاون وتضافر جهود الكيانات الدولية لضمان وضع سياسات وضوابط متكاملة، فلن يردع الجريمة المالية أن يكون لدى بلد ما قواعد تنظيمية صارمة وألا يوجد أي منها في بلد آخر، لأن الأموال غير المشروعة ستنتقل إلى أضعف حلقة في السلسلة عندئذ.

(FinCEN، النقود في الفضاء الإليكتروني اللامتناه، وثيقة غير مؤرخة على شبكة الويب)

أما خدمة الاستخبارات الإجرامية القومية (NCIS) بالمملكة المتحدة فتعبر عن مخاوف واضحة في تقريرها الصادر عام 1999 تحت عنوان «الجريمة على الطرق السريعة الدولية» حيث تقول:

> من المتصور أن المنظمات الإجرامية ستأخذ وقتاً لكي تتعرف على التكنولوچيا الجديدة

وتستغلها، إلا أن السابقة التاريخية تطرح وجهة نظر عكسية، ففي أعقاب إدخال العديد من القواعد المنظمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة المتحدة أثناء 1993 - 1994، تسارع الاستخدام الإجرامي للقطاعات الخاضعة لدرجة أقل من التنظيم (حيث كانت مخاطرة انكشاف أمرها أقل) بصورة حادة، ومن المنطقي أن نتوقع حدوث استغلال مماثل لنظم المدفوعات الجديدة إذا توافرت فرص كافية.

هناك نقطة جوهرية تم تجاهلها وإبرازها في آن واحد وهي: للحصول على النقود الإليكترونية، يجب على المجرم أن يحول نقوداً حقيقية، ولكي ينفق النقود الرقمية يجب أن يحولها إلى نقود حقيقية مرة أخرى. الحقيقة أنه برغم أن الجزء الأول من هذه المقولة صحيح فإن الجزء الثاني ليس كذلك، وإنني وإن كنت لا أقصد القول إن النقود الإليكترونية سوف تحل محل النقود الحقيقية وتلغيها، إلا أنني أعتقد في إمكانية شراء أشياء مرتفعة القيمة بواسطة النقود الإليكترونية (مثل السيارات)، وبهذه الطريقة يتم غسل أموال الجريمة ولا تكون هناك حاجة إلى تحويل النقود الإليكترونية إلى نقود حقيقية مرة أخرى. إن المخاطر المتأصلة في النقود الإليكترونية هي قدرتها التي لا تصدق على الحركة والانتقال وإمكانية عدم انكشاف هوية أو أسماء أصحابها. والوضع الحالي الذي لا يوجد فيه نظام أو منتج مسيطر وضع شديد الجاذبية بالنسبة لغاسلي الأموال: لأن تعددية المناهج والنظم تعني عدم وجود ضوابط أو معايير مشتركة لمكافحة غسل الأموال. ويعتمد كثير من صور النقود الإليكترونية حاليًا على تحويلات الأموال من المصارف أو حسابات بطاقات الائتمان. ويفترض أن الوسيلة المثلى لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الغفلية وتحاشي أي اتصال مباشر وجهًا لوجه هي إقامة علاقة مالية مع بنك إنترنت عبر شبكة الإنترنت. على سبيل المثال: يقوم العميل بزيارة ماكينة صارف آلي افتراضية ويملأ حافظة نقوده الإليكترونية بنقود حقيقية مخصومة من حسابه المصرفي أو بطاقته الائتمانية، وهكذا يمكن أن يقال في الوقت الحاضر أن النقود الإليكترونية يمكن استغلالها كأداة في مرحلة التفتيت / التجزئة Layering في غسل الأموال، ولكن ليس لغسل الأموال في حد ذاته.

وإليك سيناريو محتمل لهذا النوع من المعاملات: يتم إيداع عائدات الجريمة في مصرف أوفشور أو حتى مؤسسة مالية عادية موجودة في منطقة تتسم ضوابط مكافحة غسل الأموال فيها بالضعف. من الآن فصاعداً يمكن أداء كل شيء بواسطة الكمبيوتر، فإما أن المصرف الذي تلقى الوديعة يشغل نظامًا مصرفيًا معتمداً على استخدام الإنترنت يمكنه تسهيل التحويل إلي نقود إليكترونية أو يمكن شراء نقود إليكترونية باستخدام بطاقة ائتمان مصدرة على الحساب. بعد ذلك يمكن للمجرم أن ينقل الأموال ويحركها بسرعة ودون انكشاف اسمه أو هويته، وعندئذ يمكن استخدامها في شراء محفظة أسهم كاملة عبر العالم. ويحدث الاتصال الوحيد وجهًا لوجه عند إيداع النقود أول مرة ـ وحتى ذلك يمكن تحاشيه عن طريق فتح الحساب لدى مصرف إنترنت. وبرغم أن وجود النقود الإليكترونية يجعل ذلك أسهل إلا أنه لا يوجد بالطبع ما يمكن أن يمنع المجرم المحترف من القيام بذلك الآن ـ وبنجاح.

وهناك شكل آخر للنقود الإليكترونية وهو البطاقات الذكية، وهذه تمت تجربتها في أجزاء مختلفة من العالم على يد مونديكس Mondex (التي تشكل الآن جزءاً من ماستركارد إنترناشيونال Mastercard International) التي أجرت على حد علمي تجارب في المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندة. ويوجد أثناء تأليف هذا الكتاب عدد كبير من حائزي الامتياز الذين ينتظرون تدشين هذه التكنولوجيا في أنحاء العالم. وتشبه هذه البطاقات في جوهرها حافظة النقود الإليكترونية من حيث أنك تضيف أموالا للبطاقة ثم تستخدم الأخيرة في القيام بعمليات شراء. وقد كان الانطباع المكتسب في سويندون بالمملكة المتحدة أن بطاقة مونديكس ليست ناجحة بشكل خاص لأنها لا تقدم ميزة عن البطاقة الائتمانية العادية، بل هي في الواقع متعبة أكثر بسبب اضطرارك للتأكد من أنها محملة بالنقود.

غير أنه في استراليا ونيوزيلندة يمكن توفير النقود اللازمة لهذا النوع من البطاقات عن طريق تحويلات من بطاقات أخرى ولكن ليس عن طريق الإضافة والخصم من الحسابات المصرفية، وهذه التحويلات يمكن أن تتم بواسطة الهاتف أو إليكترونيًا أو بواسطة حافظة نقود خاصة تحول

الأموال من بطاقة إلى أخرى. ومثلما أشار ستانلي موريس Stanley Morris ـ مدير FinCEN ـ في الكلمة التي ألقاها عام 1995 في جلسة استماع اللجنة الفرعية المصرفية التابعة للكونجرس الأمريكي حول «مستقبل النقود»، فإن هذه البطاقات تنطوي على مخاطر عميقة متعلقة بغسل الأموال:

> افترض أن مستخدم الإنترنت تاجر مخدرات أو وكيل عصابة من المجرمين المحترفين من أي نوع آخر. فكر في الفواتير التي قد يسددها تاجر المخدرات والتوريدات التي قد يطلبها والمعاملات التي ربما ينجزها لو استطاع مثلا إنزال مبلغ غير محدود من المال من حساب بطاقة ذكية إلى جهاز كمبيوتر ثم تحويل هذه الأموال إلى بطاقة ذكية أخرى في أماكن في العالم ـ كل ذلك دون انكشاف إسمه أو هويته ودون أن يترك أي أثر يدل عليه ودون الحاجة إلى اللجوء إلى مؤسسة مالية تقليدية.

او كما تقول شركة مونديكس نفسها في موادها الترويجية وعلى موقعها على الويب في عام 2000:

> تتميز نقود موندیكس الإليكترونية عن بقية البطاقات الذكية بأنها توفر الأمن والحنكة اللذين يسمحان بحركة النقود الإليكترونية «من شخص إلى شخص» ـ وكأنك تعطي أحد أفراد أسرتك أو صديقاً لك بعض النقود. أما البطاقات الذكية الأخرى فهي كبطاقات الائتمان العادية التي تتطلب الإبلاغ عن معاملاتها إلى نظام كمبيوتر مركزي، وتسمح فقط بانتقال النقود من العميل إلى تاجر التجزئة ثم إلى المصرف.

يضاف إلى ما سبق إمكانية إنجاز المعاملات عن طريق بطاقة موندیكس بعملات مختلفة في آن واحد. وبالطبع، ومثل كل آلية أخرى مستغلة من قبل غاسلي الأموال، فإن النظم على شاكلة موندیكس توفر فرصًا رائعة وأسلوبًا متقدمًا لممارسة الأعمال المشروعة، إلا أن مثل هذه المستحدثات الجديدة يمكن ـ للأسف ـ أن تسخَّر بسرعة في خدمة المآرب الإجرامية.

إن شبكة الإنترنت والتقدم المضطرد في نظام النقود الإليكترونية لا يغيران فقط بصورة جوهرية أسلوبنا في أداء الأعمال حول العالم، ولكنهما سيوفران ـ إن لم يكن هذا قد حدث فعلا ـ إمكانية هائلة لغسل الأموال عبر الفضاء الإليكتروني اللامتناه دون الحاجة إلى شركاء محترفين متعاونين طواعية. ففي النظام المالي الحالي تمارس البنوك المركزية درجة عالية من الرقابة في مختلف بلدان العالم، أما في مجال النقود الإليكترونية فإن مفهوم الدول الفردية ـ ومن ثم الأنظمة التنظيمية ـ غير وارد، فضلا عن عدم وجود آليات مراقبة أو تحكم فيما يتعلق بغسل الأموال في عالم التجارة الإليكترونية الجديد، علاوة على أن البنوك لم يعد هناك حاجة إليها لتحويل الأموال ـ حيث يمكنك أن تقوم بذلك عبر حاسبك الشخصي باستخدام نقود إليكترونية وعلى أساس نظير لنظير peer to peer دون الحاجة إلى استخدام مؤسسة مالية تقليدية. إن النقود الإليكترونية متاحة نظريًا في أي مكان في العالم ويمكن إرسالها إلى أي مكان في العالم. والآن ونحن في مستهل القرن الحادي والعشرين، ربما يكون المجرمون قد عثروا أخيراً على المنظف التكنولوجي الجديد الذي يغسل أكثر بياضًا!

إن هناك شيئًا باعثًا على الاكتئاب بصورة محزنة في حقيقة أن مشكلة غسل الأموال الأرضي تتفاقم باستمرار وأن أحد أسبابها الرئيسية هو العجز عن توحيد وتنسيق الجهود الدولية للقضاء عليها، ففي الوقت الذي تركز فيه السلطات المعنية على مراكز الأوفشور المالية باعتبارها وصمة عار في جبين العالم المتحضر، تقدم غاسلو الأموال خطوة أخرى بالفعل عن طريق نقل الأموال وغسلها في الفضاء الإليكتروني اللامتناه، وإذا ظلت هذه المنطقة بلا تنظيم، سيأتي وقت تتضاءل فيه حاجة المجرمين إلى مراكز الأوفشور المالية ـ ما الداعي للقلق بينما أفضل غسّالة هي حاسبك الشخصي؟

إن كل شيء يحتاجه غاسل الأموال متاح الآن إليكترونيًا: فهو يستطيع أن يفتح حسابًا مصرفيًا، وأن يطلب شركة أعمال دولية (IBC) وأن ينضم إلى عدد كبير من برامج تداول الأسهم وأن يتواصل من خلال البريد الإليكتروني ذي الخواص التي تسمح بعدم انكشاف الإسم أو الهوية،

وأن يتاجر باستخدام نظم النقود الإليكترونية المتاحة فعلا، وأن يحول النقود عبر كازينوهات القمار ومحلات المراهنات الافتراضية، وأن يشتري منازل إليكترونيّا، ويحول الأموال خلال المزادات الإليكترونية، وأن ينشئ مصرف أوفشور أو مصرفه الإليكتروني الخاص به... كل ما يخطر على بالك. وأيّا كان ما تقوله السلطات فلا توجد حدود بين الدول، ولا توجد حاجة إلى لقاءات وجه لوجه، ولا حاجة إلى مستشارين مهنيين يطرحون أسئلة مستفزة... ولم يعد هناك شيء يقف في طريق غسل الأموال في الفضاء في الوقت الحاضر.

الفصل السابع

غسل الإرهاب

حتى وقت قريب، كان معظمنا ينظر لمشكلات تجارة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب على أنها مشكلات مقلقة، وإن كانت ذات طبيعة هامشية مع ذلك. بعبارة أخرى: كانت المخدرات تشكل خطراً بالنسبة لقطاع ضئيل من المواطنين، ومثلث الجريمة المنظمة تهديداً ولكنه كان مقصوراً على سرقة السيارات وأعمال القمار الاحتيالية وابتزاز المال في المدن الكبيرة. أما الجماعات الإرهابية فقد كانت خطرة ولكنها كانت تعمل عادة في دول أجنبية ويمكنها فقط أن تدبر وتنفذ عملية تفجير انتحارية من وقت لآخر.

إننا نتمنى بصدق لو كان الأمر بتلك البساطة، ولكننا للأسف نواجه شيئاً أسوأ بكثير، يمكنني بكل تواضع أن أقول إننا نشهد هذه الأيام ثلاثة أنواع من الأنشطة الإجرامية (هي المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة) تشبه ثلاثة ألواح جيولوجية ضخمة بدأت تتحرك وتصطدم ببعضها ببطء، ويمكن أن ينتج عن حركتها في النهاية زلزال لم يسبق لحجمه ودماره مثيل.

(بنيامين جيلمان Benjamin Gilman، جمهوري، نيويورك، رئيس لجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب الأمريكي)

لقد تنبأ بنيامين جيلمان على نحو قاتم وغريب بأحداث مستقبلية ـ فقد أدلى ببيانه ليس

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بل في 1 أكتوبر 1997. ومع ذلك فالأحداث المروعة التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطون وبتسبرج لاتزال تبدو وكأنها كابوس مخيف، سيستيقظ المرء منه في نهاية المطاف، إلا أن ما يحزن في الأمر أن تلك ليست هي الحقيقة ـ مثلما اكتشفت استراليا من خلال تفجيرات بالي في 12 أكتوبر 2002 واكتشف الاسرائيليون في كينيا في 28 نوفمبر 2002، ناهيك عن الهجمات الإرهابية الأصغر الأخرى التي وقعت منذ 11 سبتمبر، ويعتقد الآن على نطاق واسع أنها من تدبير تنظيم القاعدة أو الخلايا المرتبطة بها. والشيء الأكثر مدعاة للقلق مع ذلك هو ما قد يحدث بعد ذلك. ولقد بات واضحًا الآن أن من الاستراتيجيات الرئيسية الواجب انتهاجها في أي حرب ضد الإرهاب التعرف على سبل تمويل الإرهاب وسدها، وفي النهاية قد تكون «إتبع النقود» هي الطريقة الأكثر فعالية للقضاء على الإرهاب. وقد نظر تقليديًا لغسل الأموال على أن له صلة (وإن لم يقتصر الأمر عليه وحده) بالأنشطة الإجرامية وليس بالإرهاب، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر غيرت هذا المنظور إلى الأبد.

إن غسل أموال الإرهابيين ليس شيئًا جديداً، ففي المملكة المتحدة بذل جانب كبير من جهود تنفيذ القوانين فيما يتصل بغسل الأموال في أواخر الثمانينيات للحيلولة دون غسل أموال الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA). ومع ذلك وبرغم تصاعد جهود مكافحة غسل الأموال في السنوات الأخيرة إلا أن موضوع الإرهاب لايزال ينظر له على أنه أقل أهمية من غسل الأموال. ولا يسعني إلا الاعتقاد بأن الجهود التي بذلت بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر مباشرة بهدف إدراج التهرب الضريبي ضمن أنشطة غسل الأموال سارت في الاتجاه الخاطئ، وكان من الأفضل أن تسخر تلك الطاقات في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. والأمر الذي يبعث على الحيرة هو أن بعض المواد التي ظهرت في وسائل الإعلام منذ الحادي عشر من سبتمبر هي في جوهرها معلومات قديمة أعيد صياغتها ـ لكن ذلك في حد ذاته يثير قضايا خطيرة تدفع المرء إلى التساؤل: إذا كانت كل هذه المعلومات متاحة فعلا، فلماذا لم يتخذ إجراء رسمي حاسم ضد أسامة بن لادن Osama Bin Laden وتنظيم القاعدة وشبكة معاونيها من قبل.

نموذج غسل الأموال التقليدي

إن نموذج غسل الأموال التقليدي وهو الإيداع المصرفي والتفتيت (أو التجزئة) والدمج يفسر جزئيًا فقط ما يقوم به الإرهابيون من غسل للأموال. وقد وصفت غسل الأموال في موضع سابق من هذا الكتاب بأنه «نشاط مدمر وديناميكي وقوي له آثار وعواقب بعيدة». إلا أن المقدمة المنطقية الأساسية التي ينطلق منها غسل أموال الجريمة هي غسل كميات كبيرة من الأموال القذرة: بينما يستطيع الإرهاب أن يعمل اعتماداً على قدر صغير من المال. فقد قيل أن تفجيرات بالي الإرهابية تكلفت 19 ألف جنيه استرليني، وهو مبلغ كان سيتطلب جهداً ضئيلا لإيداعه في النظام المصرفي العالمي بأسلوب «التقسيم إلى مبالغ صغيرة» أو Smurfing حتى على افتراض أن ضوابط مكافحة غسل الأموال كانت مطبقة وفعالة. وتعتقد السلطات الأمريكية أن تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ذاتها تكلفت 200 ألف دولار فقط. وسوف أوضح من خلال مثالية لغسل أموال الإرهاب عدم وجود توصيف خطي بسيط لغسل الأموال بهذا الخصوص.

أولا: تم تمويل خاطفي الطائرات الانتحاريين في 11 سبتمبر بواسطة المسئولين عن ارتكاب تلك الفظائع، وبرغم أن الأموال المستخدمة في التمويل لم تكن ضخمة، إلا أنه كان من الضروري تأمين نفقات معيشة عشرة أشخاص (على أقل تقدير) لفترة زمنية طويلة. وقد أشارت تقارير صحفية إلى تحقيقات جرت بخصوص سحوبات قام بها الخاطفون من ماكينات صرف نقدية واستخدامهم بطاقات ائتمانية، غير أنه لكي يفعل الخاطفون ذلك، كان لابد أن يفتحوا حسابات مصرفية، وهكذا فعلى حين أن الهدف النهائي لغسل الأموال التقليدي هو الفصل التام بين النقود المغسولة النهائية وأصلها الإجرامي (ومن ثم دمج الأموال القذرة)، فإن مرتكبي تفجيرات مركز التجارة العالمي والداعمين لهم كان يجب أن يمروا بعملية غسل الأموال التقليدية هذه، وهم يعلمون أن الأموال المنظفة سيتم ربطها فوراً بالإرهاب في التحقيقات التالية لتنفيذ العملية الإرهابية. في الوقت ذاته، كان يجب أن يكون تمويل الطيارين الانتحاريين ـ بحكم الضرورة ـ منفصلا عن بقية أموال تنظيم القاعدة، لأنه إذا لم يحدث هذا الانفصال، كان الإرهابيون

سيتعرضون لمخاطرة انكشاف أمرهم وتجميد أصولهم الرئيسية بعد أن يتم التعرف على هويتهم من خلال التحقيقات. وبالطبع فلايزال من السهل نوعًا ما فتح حساب مصرفي باسم مزيف خاصة إذا كانت المبالغ المراد إيداعها صغيرة. علاوة على ذلك فمن الممكن تمامًا فتح حساب مصرفي في دولة شرق أوسطية (حيث السرية المصرفية أكثر انتشاراً) والحصول على بطاقة متعددة الأغراض ثم استخدام تلك البطاقة في أي مكان في العالم. غير أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) جمع أدلة تؤكد أن الخاطفين التسعة عشر تمكنوا من استغلال النظام المالي الأمريكي بصورة كبيرة حيث قاموا بفتح حسابات مصرفية بشكل قانوني (باستخدام التأشيرات الرسمية الأمريكية الصادرة لهم) واستخدام بطاقات ائتمانية والاستفادة من التحويلات البرقية إلى هذه الحسابات (كل هذه التحويلات كانت دون حد الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وهو 10 آلاف دولار).

ثانيًا: الادعاءات بأن تنظيم القاعدة تورط في ممارسة بيع على المكشوف لأسهم عقب تفجير مركز التجارة العالمي مباشرة مثال لإتباع الإرهابيين الأسلوب التقليدي لغسل الأموال. وبرغم أنه لا يوجد لدينا طريقة نستطيع من خلالها أن نعرف بشكل قاطع ما إذا كانت مزاعم البيع على المكشوف هذه صحيحة أم لا، فإن ما يبدو مؤكداً الآن هو أن بن لادن مارس في الماضي التعامل في الأسهم، ولكي يحدث ذلك لابد من افتراض استخدامه كيانات أوفشور متنوعة أو أنواعًا أخرى من الشركات الواجهة. إن الأهداف النهائية لمثل هذه الكيانات المؤسسية هي الفصل التام بين تعامل الشركات في أسواق العالم المالية والملاك المنتفعين النهائيين للأموال المستخدمة، ولابد أن تتضمن هذه العملية استخدام ليس فقط مؤسسات مالية وإنما أيضًا مستشارين مهنيين مثل المحامين والمحاسبين وموفري خدمات تأسيس / إدارة الشركات.

أما المفارقة المخيفة الأخيرة فهي أن عنصراً رئيسيًا في الأموال المغسولة بواسطة تنظيم القاعدة لابد وأنه جاء بالتأكيد من خلال شركات موجودة في مركز التجارة العالمي والمنطقة المحيطة به واللذين تعرضا للتدمير في 11 سبتمبر 2001. وهناك مفارقة أخرى أكثر فلسفية

وهي أن ذلك الهجوم على رموز الرأسمالية يفقد أي معنى له تقريبًا من أي منظور ديني أصولي إذا أدرك المرء أن الإرهابيين أنفسهم يحصلون على منافع ومردودات مالية مباشرة وكبيرة من وراء استثماراتهم في النظام الرأسمالي الذي يسعون إلى تدميره.

مصادر تمويل الإرهاب

من الممكن أن يتحقق حرمان الإرهابيين من التمويل بعدة طرق متنوعة ـ من أبرزها محاولة التعرف على المصادر الأصلية للتمويل والقضاء عليها. وفي حالة أسامة بن لادن، فقد تجمعت معلومات استخباراتية كثيرة خلال السنوات القليلة الماضية حول الكيفية التي يتم بها تمويل عملياته. وقد طلب مني عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة أن أعلق عليها وأقدم معلومات لصحف ومحطات تليفزيونية مختلفة في أنحاء العالم حول تمويل الإرهاب، وشعرت بصدمة عندما أظهر بحثي أن قدراً كبيراً من التفاصيل معلوم عن مصادر تمويل بن لادن منذ منتصف التسعينيات. تأمل ـ على سبيل المثال ـ لائحة الحقائق التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية حول بن لادن في 14 أغسطس 1996. لقد احتوت على الملاحظات التالية.

- «حتى 1985، إعتمد بن لادن على ثروة عائلته بالإضافة إلى تبرعات من بعض رجال الأعمال المتعاطفين في منطقة الخليج في تنظيم القاعدة».
- دخل في عدة مشروعات تجارية في السودان في عام 1990، وقامت شركته ـ وهي الهجرة للإنشاء والتنمية المحدودة ـ بإنشاء طريق «التحدي» وكذلك المطار الدولي الحديث بالقرب من بور سودان.
- «إستغل بن لادن وأعضاء الجبهة الإسلامية الوطنية الأثرياء مصرف الشمال الإسلامي في الخرطوم، واستثمر بن لادن 50 مليون دولار في هذا البنك».
- «كشف تحقيق مصري ـ سعودي مشترك في مايو 1993 عن أن مصالح أعمال بن لادن

ساعدت في توجيه الأموال إلى عناصر متطرفة مصرية».

بالإضافة إلى ذلك، فقد حددت لائحة الحقائق بالإسم شركات أخرى متنوعة مملوكة لبن لادن في السودان مثل وادي العقيق المحدودة وشركة طابا المحدودة للاستثمارات وشركة الثمار المباركة الزراعية المحدودة. وتعد هذه الوثيقة واحدة من وثائق كثيرة سلطت الضوء على مشروعات أعمال أسامة بن لادن وتعاملاته المالية. والأدهى من ذلك أن هذه المعلومات الاستخباراتية لم تكن ذات طبيعة عامة ـ بل كانت شديدة التحديد. ما الذي يمكن أن يكون أكثر تحديداً من تسمية البنك الذي احتفظ فيه بن لادن بأمواله ـ والذي ذكره وديع الحاج Wadih el-Hage أمام محكمة جنوب نيويورك في 20 فبراير 2001 في القضية المرفوعة من الولايات المتحدة الأمريكية ضد أسامة بن لادن وزملائه؟ وإليك جانب صغير من الحوار الذي دار في الجلسة المعقودة في ذلك التاريخ فقط وسجلت تفاصيله في 139 صفحة:

سؤال: ما البنوك التي أودع فيها بن لادن أمواله؟

الحاج: بنك الشمال.

سؤال: هل هناك بنوك أخرى؟

الحاج: أعتقد أن لديه حسابات في مصارف مختلفة، ولكني أتذكر فقط بنك الشمال.

وهكذا فإن معرفتنا بتعاملات بن لادن القذرة لا تستند على ما حدث منذ الحادي عشر من سبتمبر بل يعود تاريخها إلى منتصف التسعينيات على الأقل. ونتناول فيما يلي بعض النواحي التي ينظر لها على أنها حرجة بهذا الخصوص.

المنظمات الخيرية

نشرت صحيفة ذا فلبين ديلي إنكوايرر (في أغسطس 2000) أن بن لادن أقام منظمة الإغاثة الإسلامية (IRO) في عام 1992 لتكون واجهة لتمويل الأنشطة الإرهابية. وقد عملت

منظمة الإغاثة الإسلامية تحت رعاية وإشراف رابطة العالم الإسلامي وهي منظمة مدعومة من حكومة المملكة العربية السعودية. ويقال إن منظمة الإغاثة هذه زودت بن لادن بالأموال اللازمة لشراء الأسلحة بزعم أنها تبرعات موجهة إلى مجتمعات إسلامية. ويشتبه الآن في كون منظمات أخرى متنوعة ممن تطلق على نفسها إسم منظمات خيرية ـ واجهات لعمليات بن لادن الإرهابية.

التبرعات من رجال الأعمال السعوديين

لقد بات من المؤكد الآن أن رجال الأعمال السعوديين قدموا إلى بن لادن تبرعات ضخمة تقدر بـ 50 مليون دولار لمدة خمس سنوات على الأقل. وهناك مزاعم تفيد أن تلك التبرعات قدمت في صورة تحويلات إلى حسابات منظمة الإغاثة الإسلامية ومنظمة الإغاثة المباركة Blessed Relief Organization في بنوك بنيويورك ولندن، كما يدور جدل ساخن حول ما إذا كانت هذه المبالغ قد دفعت كتبرعات اختيارية أم كإتاوات نظير خدمات «حماية». علاوة على ذلك، تثير تلك التبرعات مشكلة أخلاقية، وذلك لأن الدعم المالي المقدم من المملكة العربية السعودية بدأ عندما كان بن لادن يقاتل الروس في أفغانستان (بمساعدة الولايات المتحدة). في ذلك الوقت جمع بن لادن الملايين من المملكة العربية السعودية وواصل استخدام تلك الصلات والمساندين في عملياته اللاحقة. وقد هاجم لوران موراويك Laurent Murawiec بمنظمة راند Rand Organization في تقرير صدر في 10 يوليو 2002 وقدم إلى مجلس سياسة الدفاع التابع للبنتاجون الأمريكي الدور الداعم للسعودية وأبدى آراءً قاسية، حيث ذكر التقرير أن المملكة العربية السعودية هي «نواة الشر والمحرض الأساسي والخصم الأشد خطورة» في الشرق الأوسط، مشيراً إلى «أن السعوديين نشطون على كل مستوى من مستويات سلسلة الإرهاب من المخططين إلى الممولين ومن الكوادر إلى جنود المشاة ومن الأيديولوجي إلى المشجع».

إيرادات تجارة الحشيش

تتردد مزاعم كثيرة تفيد أن بن لادن تعامل مع المكاسب التي جناها نظام طالبان من

تجارة الحشيش وهي تقدر بمليارات الدولارات، كما طالت الاتهامات بالتورط في تجارة المخدرات جماعات وثيقة الصلة بأسامة بن لادن. وقد انتهت وثيقة حكومة المملكة المتحدة المتضمنة أدلة تثبت مسئولية بن لادن عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر (الصادرة عقب سقوط طالبان) إلى «وجود تحالف وثيق قائم على الاعتماد المتبادل بين تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن ونظام طالبان، وأن أسامة بن لادن والقاعدة يمدان نظام طالبان بالدعم المادي والمالي والعسكري، وأن الاثنين يستغلان معًا تجارة المخدرات».

رعاية الدولة

يعد موقف المملكة العربية السعودية أحد الجوانب المثيرة للاهتمام والمثيرة للجدل في مسألة التمويل. وقد علق يوسف بودانسكي Yossef Bodansky رئيس إحدى لجان الكونجرس الأمريكي حول مكافحة الإرهاب خلال الأسابيع التالية للحادي عشر من سبتمبر بقوله: «هناك أموال حكومية يجرى غسلها لمصلحة إبقاء بن لادن بعيداً عن السعودية»، في إشارة ضمنية إلى قيام السعودية بتمويل بن لادن لإبقائه بعيداً عن البلاد. وتفيد مزاعم أخرى أن أفراد الأسرة المالكة السعودية الساخطين من بين الرعاة الماليين لبن لادن، وتتردد شائعات واتهامات كثيرة بخصوص دول أخرى في تمويله.

إن دور المملكة العربية السعودية فيما يتصل بتنظيم القاعدة شبح يطارد المملكة باستمرار، فإلى جانب حقيقة أن 11 من خاطفي الطائرات التسع عشرة في هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانوا مواطنين سعوديين، تتردد مزاعم متكررة بأن السعودية تدعم تنظيم القاعدة، وهو أمر لا يدعو إلى الدهشة في ضوء وجود نسبة غير معلومة من السعوديين الذين يعتبرون بن لادن مناضلا في سبيل الحرية ولديهم قناعة بأن جهاز الموساد الإسرائيلي - وليس بن لادن - هو المدبر الحقيقي لهجمات 11 سبتمبر. وقد اتهمت أسر 900 من ضحايا الهجمات في دعوى قضائية أقامتها ضد مواطنين سعوديين، منهم بعض الأمراء السعوديين، بتمويل بن لادن.

«الشركات الحقيقية»

أدار بن لادن ومعاونوه عدة منشآت أعمال «مشروعة» مثل:

- شركة وادي العقيق وهي شركة لتجارة الأسمدة بالجملة؛
- شركة سودانية لإنشاءات الطرق؛
- شركات لإنشاء الطرق؛
- شركات زراعية؛
- شركات لتحويل العملة.

عندما كان بن لادن في السودان في أوائل التسعينيات، أدار إمبراطوريته وكأنها منشأة «طبيعية». وقد ذكر جمال أحمد الفضل Jamal Ahmed al-Fadl، وهو أحد أعوان بن لادن السابقين في الشهادة التي أدلى بها أن تنظيم القاعدة استخدم 80 شركة واجهة في أنحاء العالم لإدارة ومزاولة و(الأهم من ذلك) إخفاء حقيقة أنشطته.

الصلات بالجريمة المنظمة

مثلما هو مسلّم به الآن بأن جماعات الجريمة المنظمة المنفصلة تعمل مع بعضها البعض (على سبيل المثال المافيا الروسية وكارتيلات المخدرات الكولومبية)، من الواضح أن الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة توجد بينهم مصالح مشتركة وتعاون. لقد تورطت الجماعات الإرهابية دائمًا في تجارة المخدرات الدولية، وترددت مزاعم قوية ومؤيدة بالأدلة لسنوات طويلة حول تورط منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) والجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) ومنظمة إيتا الانفصالية الأسبانيّة (ETA) في مثل هذه الأنشطة. كما تلعب الجماعات الإجرامية دوراً رئيسيّاً في تسهيل شراء الإرهابيين للأسلحة والذخائر ونقلها. وتشمل نواحي التعاون الأخرى بين الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة تجارة وتهريب البشر وعملية غسل الأموال نفسها. لقد استغل المجرمون والإرهابيون معًا الإمكانات التي أتاحها الاقتصاد الكوني، وأكدت لجنة بريطانية حول أيرلندا

الشمالية في تقرير صادر عنها في يوليو 2002 هذه النظريات، حيث خلص التقرير إلى تورط الجماعات الأيرلندية شبه العسكرية في تهريب الوقود والتبغ وأعمال الاحتيال المتصلة بالضمان الاجتماعي والتزييف، وتوصل فريق العمل الخاص بالجريمة المنظمة في أيرلندا الشمالية إلى نتيجة مماثلة في تقريره عن تقييم التهديدات لعام 2002، حيث أشار التقرير إلى أن الخط الفاصل بين الأنشطة شبه العسكرية وعصابات الجريمة المنظمة يزداد غموضًا بصورة مطردة ـ فمن بين الجماعات الإجرامية البالغ عددها 76 في أيرلندا الشمالية، يوجد لنصفها تقريبًا صلات بالعمليات شبه العسكرية. والمحزن في الأمر أن هذا التعاون لم يقابله حتى الآن تضافر مماثل في جهود دول العالم وتعاون فيما بينها، فمستوى وحجم التعاون الدولي حول قضايا غسل الأموال على مستوى التحقيقات وتنفيذ القوانين مثير للشفقة ـ إن لم يكن غائبًا تمامًا. وقد علق مسئول كبير بأحد أجهزة تنفيذ القوانين الدولية بعد 11 سبتمبر بقوله إن «المشكلة هي أن هذه الظاهرة لا تحترم أي حدود. ويبدو أن جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية أكثر تناغمًا واتساقًا مع واقع القرن الجديد من الحكومات الغربية». تذكر أيضًا أن الرئيس بيل كلينتون President Clinton قام في أعقاب تنفيذ بن لادن هجمات على سفارتين أمريكيتين في 1998 بفترة وجيزة بالتصديق على أمر بتجميد أنشطة شركاته في الولايات المتحدة، وكان الهدف من ذلك وقتها ـ والآن أيضًا ـ تسليط الضوء على بن لادن وتحذير المصارف من التعامل مع شركاته، إلا أن التاريخ أثبت أن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع برغم حسن نواياها.

الميراث

لقد ترددت مزاعم كثيرة حول حجم ثروة أسامة بن لادن الموروثة، فقيل في البداية أنها تقدر بثمانين مليون دولار ثم وصل الإجمالي إلى 300 مليون دولار، وقيل أيضًا أن هذا الرقم هو المبلغ الإجمالي المتاح له (من جميع المصادر). لقد تمكن أسامة بن لادن من سلوك الطريق الذي سلكه بفضل ضخامة حجم ثروته واستقلالية موارده المالية. في الوقت نفسه ونظراً لأن لا أحد يعرف على وجه التحديد حجم ما لديه من أموال، فهناك شبه استحالة في معرفة إن كانت

الأموال التي تم التعرف عليها وتجميدها تشكل غالبية أصوله أم أنها مجرد جزء صغير منها. لقد قدمت المحاكمات السابقة لأشخاص متهمين بالتعاون معه أدلة متناقضة ـ حيث تحدث بعض الشهود عن حسابات مصرفية بها أرصدة تبلغ عدة مليارات من الدولارات في مؤسسات مالية متنوعة في الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا، بينما أعطى شهود آخرون أمثلة كثيرة لعمليات مدارة بمبالغ مالية هزيلة.

استخدام الإرهابيين للنظام المصرفي العالمي

إن تنظيم القاعدة وجميع الجماعات الإرهابية الدولية يجب أن يستخدموا النظم المالية العالمية بشكل كثيف ـ هذا بالرغم من القصص التي تروى عن سفر أعوان بن لادن في أنحاء الكرة الأرضية حاملين في أيديهم حقائب مليئة بالنقود. تلك الحكايات صادقة بصورة شبه مؤكدة ـ فلكي تعمل بأسلوب القاعدة ودون أن ينكشف أمرك لابد وأن تتبع أسلوبًا يقوم على التنوع والتعددية فيما يتعلق بإدارة ونقل الأموال. وقد علقت صحيفة الجارديان البريطانية في أحد أعدادها بقولها: «تشير مصادر مدينة لندن إلى أن عدداً قليلاً من المناطق المالية لم يمسها بن لادن بسوء وأن كثيراً من البنوك سمحت بغير قصد لأمواله أو أموال أعوانه بالمرور خلال عملياتها» (17 سبتمبر 2001). وحتى قبل الأحداث الأخيرة، كانت معلومات استخباراتية مختلفة قد ظهرت حول نطاق شبكة القاعدة المالية وحجمها:

- ترددت مزاعم في أبريل 2001 عن وجود حسابات مصرفية لبن لادن في نيقوسيا بقبرص واستخدامه الجزيرة كمعبر للصادرات.
- ترددت مزاعم في الماضي حول قيام بن لادن بممارسة أعمال على نطاق واسع من خلال شركات مسجلة في لوكسمبورج وأمستردام واستئجاره أشخاصًا ليكونوا بمثابة واجهة.
- على مر السنوات، تكشفت معلومات بخصوص عمليات تحويل أموال مزعومة إلى بن لادن من البنك الوطني التجاري بالمملكة السعودية.

- أكدت وزارة الخارجية الأمريكية في الماضي تقارير تفيد قيام بن لادن بتحويل أموال من خلال بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Bank، إلا أن البنك نفى هذه الادعاءات.
- بعد وقوع الهجمات مباشرة، زعمت صحيفة صنداي تايمز البريطانية أن حسابًا ببنك باركليز Barclays بلندن يديره خالد الفواز Khalid Al-Fawwaz تحت اسم «لجنة المشورة والإصلاح» كان واجهة لجزء من عمليات بن لادن.
- ترددت شائعات كثيرة عن وجود حسابات وتسهيلات في دول ومدن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: لندن، سويسرا، السودان، هونج كونج، موناكو، باكستان، ماليزيا وجزر كايمان.
- يُعتقد الآن أن الإرهابيين استخدموا مكاتب الصرافة على نطاق واسع مثل غاسلي الأموال التقليديين.

لكي يدير بن لادن مثل هذه المنشآت المنتشرة في أنحاء العالم، يجب أن تتوافر له تسهيلات اتصال فعالة وسرية، ومن المعروف أنه كان يمتلك هاتفًا متصلا بالأقمار الصناعية (تليفون رقم 00873 682505331) وأنه أكثر من استخدامه في الماضي، إلا أنه مغلق الآن، وهذا أمر لا يدعو للدهشة. ويكمِّل جانب التكنولوجيا المرتفعة في اتصالاته (التي تشمل تليفونات محمولة وفاكسات مشفرة أخرى) مبعوثون شخصيون له يجوبون العالم ليباشروا أعماله شخصيًا.

نظام هوالة وهوندي المصرفي

أشارت التغطية الإعلامية لغسل الأموال بواسطة تنظيم القاعدة في مناسبات كثيرة لأنظمة الهوالة hawala أو هوندي hundi المصرفية. ففي الهند وباكستان والشرق الأوسط تخلق هذه الأنظمة مشكلات كبيرة متصلة بغسل الأموال، ومن هذه الصعوبات عدم إمكانية التفرقة بين المعاملات المشروعة وتلك التي تتضمن غسلا للأموال. وهذه الأنظمة ليست مصممة بغرض

التعامل مع «المعاملات الرسمية»: فهي توفر سرية كاملة ودون أي أوراق أو مستندات مكتوبة، وتقوم في جوهرها على الثقة ولا تتضمن أي نقل مادي للأموال. على سبيل المثال: يرتب سمسار هوالة في بلد ما ـ بناءً على تعليمات من عميله ـ لقيام سمسار في بلد آخر بتسديد مبلغ إلى المستفيد المقصود. ويتزايد بصورة مطردة تسديد الأموال المراد «تحويلها» في صورة ذهب إلى السماسرة الذين يتعين عليهم لاحقًا تقديم مبررات لتدفقات الأموال فيما بينهم. وتجرى «التحويلات» بين السماسرة، ولذا فإنها تتكون من معاملات مشروعة وغسل أموال معًا. إن مخاطر غسل الأموال المتأصلة في مثل هذه الأنظمة معروفة منذ وقت طويل: لكن الشيء الجديد الوحيد هو إدراك مدى فعالية تلك الأنظمة والغرض الذي يمكن أن يستخدم فيه المنتج النهائي.

العمل الرسمي ضد غسل أموال الإرهابيين

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وجهت وسائل الإعلام الأمريكية نقداً عنيفًا للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في الماضي من أجل وقف والتعرف على عمليات غسل الأموال المحلية، والأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس بوش President Bush في 24 سبتمبر لم يكن موجهًا إلى الولايات المتحدة في الأساس، وإنما إلى البنوك في دول أخرى متورطة في تمويل التنظيمات الإرهابية. لقد كانت الرسالة واضحة حيث قال بوش:

> إذا مارستم أعمالا مع الإرهابيين أو قدمتم لهم الدعم أو الرعاية، فلن تزاولوا أعمالا مع الولايات المتحدة، فنحن بصدد إخضاع البنوك والمؤسسات المالية حول العالم للمراقبة: وسوف نعمل مع حكوماتها ونطلب منها تجميد أو تعطيل قدرة الإرهابيين على الوصول إلى الأموال في الحسابات الأجنبية، فإذا أخفقت في مساعدتنا بإشراكنا في المعلومات أو تجميد الحسابات، فإن وزارة الخزانة تملك الآن سلطة تجميد أصول ومعاملات بنوكها في الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه، بادرت الإدارة الأمريكية على الفور بإعادة النظر في موقفها طويل

المدى من الملاذات الضريبية ـ وأشارت المصادر الرسمية إلى أن سرية الأعمال المصرفية في مناطق الأوفشور قد ذهبت إلى غير رجعة، وأثار ذلك بدوره قضايا خطيرة متصلة بخصوصية الفرد والحريات المدنية.

وفي المملكة المتحدة، أكدت الحكومة فور وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر اعتزامها تقوية القوانين البريطانية الخاصة بمكافحة غسل الأموال والأعمال المصرفية السرية، كما دعت الحكومة البريطانية المجتمع الدولي إلى سد الثغرات التي تسمح للإرهابيين بالوصول إلى قنوات شرعية لتمويل أنشطتهم، إلا أنه ظلت هناك عقبة أساسية وهي أنه حتى في الدول الغربية، تعاني الأجهزة الرسمية المنوط بها التعامل مع غسل الأموال من نقص الموارد والتمويل كما تواجه أيضًا ـ كما ذكرنا ـ مصاعب متصلة بالتعاون الدولي.

في ضوء استمرار الحرب على الإرهاب، هل نحن الآن أفضل حالا مما كنا بعد توقيع الرئيس كلينتون على أمر التجميد في 1998؟ إذا صدّق المرء التقارير والتصريحات الرسمية البليغة (وإن كانت في النهاية مهنئة للذات) الصادرة عن الحكومات الوطنية، فإن الإجابة هي: أننا قطعنا شوطًا طويلا فعلا، إلا أن وجهة نظري أقل إيجابية بعض الشيء ـ وأنا لست الوحيد الذي تساوره الشكوك فيما تم إنجازه، ففي سبتمبر 2002، جاء في تقرير صادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة «أنه برغم النجاحات التي تحققت في البداية فيما يخص تحديد أماكن أصول تنظيم القاعدة وتجميدها، إلا أن الشبكة لاتزال قادرة على الوصول إلى موارد مالية واقتصادية ضخمة». واستطرد التقرير بعد ذلك قائلا «إن تنظيم القاعدة» قوي ويتمتع بلياق عالية «ومهيأ لتوجيه ضربات جديدة وقتما يشاء»، وهذا ما حدث بالطبع في بالي وكينيا في غضون أسابيع، وقد أبرز تقرير الأمم المتحدة عناصر رئيسية عديدة لاتزال قائمة:

- الجهات الداعمة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا تدير استثمارات بقيمة 300 مليون دولار.

- توجد حسابات مصرفية مفتوحة بأسماء وسطاء (مجهولي الهوية) في دبي وهونج كونج ولندن وماليزيا وفيينا.

- لاتزال التبرعات الخاصة تتدفق على تنظيم القاعدة، وتقدر قيمتها بـ 16 مليون دولار سنويًا:

كما أبرز التقرير أيضًا اتجاه القاعدة نحو نقل أصوله خارج النظام المصرفي التقليدي وتحويلها إلى معادن وأحجار نفيسة، كما يبرز التقرير أيضًا واحداً من أوجه القصور الرئيسية المعوِّقة للجهود الدولية ـ ألا وهو قيام الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى بإصدار قوائم تحذيرية من الإرهابيين، لأنها تخلق حالة من اللبس والتشوش وتعوق الجهود الرامية إلى تجميد أموال تنظيم القاعدة.

وفي أكتوبر 2002، ذكرت الحكومة البريطانية في سياق تقريرها الخاص بمكافحة تمويل الإرهاب أنه «منذ الحادي عشر من سبتمبر، اتخذت سبع عشرة دولة خطوات عملية ملموسة في سبيل تجميل أصول الإرهابيين وأن نحو 112 مليون دولار قد تم تجميدها بالفعل في أنحاء العالم». وقد جاء رد الفعل على هذه العبارة قبل صدور التقرير بشهر واحد على لسان المحامي العام السويسري ڤالينتاين روشاشر Valentin Roschacher عندما قال: «إذا قارنت حجم الملايين المجمدة في أنحاء العالم وتقديرات ثروة بن لادن وجماعته، ستدرك أن أموالا ضخمة لم تكتشف بعد». كما تطرق روشاشر أيضًا إلى موضوع كثر الكلام عنه الآن وهو: أن ثروة تنظيم القاعدة قد حولت إلى ذهب وألماس. هذا الموضوع تتزايد الضجة المثارة حوله بمضي الشهور:

- في سبتمبر 2002، تواترات أنباء عن قيام تنظيم القاعدة وحركة طالبان بإرسال عدة شحنات من الذهب من باكستان إلى إيران أو الإمارات العربية المتحدة ومنها إلى السودان على متن طائرات مستأجرة، وهو الأمر الذي نفته كل من السودان وإيران.

- في نهاية عام 2002، ترددت مزاعم مختلفة بشأن وجود عناصر من تنظيم القاعدة في غرب

أفريقيا قبل 11 سبتمبر وبعده، وذكرت تقارير إعلامية نقلا عن القائمين بإجراء تحقيق مشترك لأجهزة المخابرات الأوروبية أن حكومتي ليبيريا وبوركينا فاسو سهلتا تنفيذ مخطط إرهابي لنقل الماس والأسلحة عبر هاتين الدولتين. وقيل أن الرئيس الليبيري تشارلز تايلور Charles Taylor حصل على مليون دولار نظير توفير ملاذ آمن لبعض قيادات تنظيم القاعدة عقب أحداث الحادث عشر من سبتمبر. ويفترض أن هؤلاء الإرهابيين كانوا قد اشتروا ماسات بمبلغ 20 مليون دولار (مما يعني فعليًا أنهم تحكموا في سوق الأحجار الكريمة في غرب أفريقيا) فضلا عن محاولة شراء أنواع مختلفة من الأسلحة المتطورة مثل الصواريخ المضادة للطائرات.

- أشرنا في موضع سابق من هذا الفصل إلى الشهادة التي أدلى بها وديع الحاج الذي يقضي الآن عقوبة السجن مدى الحياة بالولايات المتحدة بعد إدانته بالاشتراك في مؤامرة تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام 1998. غير أنه في أوائل عام 2003 ظهر مزيد من المعلومات حول الأنشطة التي مارسها قبل اعتقاله، وتكشف وثائق المحكمة عن أنه خطط لزيارة تجار مجوهرات في بوند ستريت وهاتون جاردن (في لندن) لبيع أحجار كريمة لهم، وتشتبه أجهزة المخابرات الغربية الآن في أن تنظيم القاعدة قام قبل 11 سبتمبر ببيع أحجار كريمة تزيد قيمتها على 20 مليون دولار.

لقد أعربت السلطات البريطانية نفسها فيما مضى عن شعورها بالإحباط وخيبة الأمل حيال التقدم الجاري إحرازه في مجال ملاحقة أصول الإرهابيين، وانصب غضبها واستياؤها على المحامين والمحاسبين بصفة خاصة، حيث نقلت صحيفة الجارديان عن جون ماكنالي Jon McNally رئيس وحدة الجرائم الاقتصادية بخدمة الاستخبارات الجنائية القومية (NCIS) قوله إنه يشعر «بالإحباط» بسبب ضآلة مساهمة هاتين المهنتين في مساعدة الشرطة منذ 11 سبتمبر. وقد ارتفع عدد بلاغات الأنشطة المشبوهة المقدمة في المملكة المتحدة عام 2001 إلى 31 ألفًا و251 بلاغًا (بالمقارنة بـ 13 ألف بلاغ في 2000)، إلا أن نسبة 1% فقط من

العدد الإجمالي جاءت من المحامين بينما جاءت نسبة 0.35% من المحاسبين، ويكفي أن أقول أن بعض المصادر ذكرت أن بعض المنظمات البريطانية مثل إيه إيه AA وآر إيه سي RAC قدمت في السنوات الأخيرة بلاغات أكثر مما فعل المحاسبون. وأعتقد أننا تطرقنا إلى هذه النقطة من قبل - وتحديداً في الفصلين الثاني والرابع من هذا الكتاب الذي تم تأليفه في العام السابق للحادي عشر من سبتمبر.

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصدر فريق العمل المالي الدولي (فاتف) وثيقة من صفحتين طرح فيها تحت عنوان «توصيات خاصة حول تمويل الإرهاب» ثماني توصيات هامة. وفي 27 مارس 2002 تم إصدار مجموعة إضافية من الملاحظات الإرشادية حول كيفية تنفيذ التوصيات. وتتضمن هاتان الوثيقتان الملاحظات الهامة التالية:

1- ينبغي على كل دولة أن تصدق على اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفذها. وتقدم الملاحظات الإرشادية تفاصيل كاملة عن العناصر الستة لاتفاقية الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

2- ينبغي على كل دولة أن تجرِّم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والتنظيمات الإرهابية. وتعطي الملاحظات الإرشادية معلومات إضافية عما يتطلبه ذلك على وجه الدقة، بما في ذلك الملحوظة الرئيسية التي تقول إن «على المناطق أن تتأكد من معاقبة مخالفات تمويل الإرهابيين حتى إذا ارتكبت في منطقة مختلفة عن تلك التي تطبق بها مخالفة غسل الأموال».

3- تجميد ومصادرة أصول الإرهابيين: تقدم الملاحظات الإرشادية مزيداً من الشرح والتعريف حول العناصر الثلاثة الرئيسية الخاصة بتجميد وضبط ومصادرة الأصول.

4- الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ذات الصلة بالإرهاب: تقدم الملاحظات الإرشادية مزيداً من الشرح للنقطتين الرئيسيتين المتصلتين بالاشتباه و«توافر أسس معقولة للاشتباه»، كما ركزت أيضًا على نوعيات الكيانات الواجب عليها الإبلاغ في حالة الاشتباه، حيث أنها لا

تقتصر على البنوك فقط، بل ينبغي أن تشمل أيضًا مؤسسات مالية غير مصرفية مثل مكاتب صرافة العملة وسماسرة الأوراق المالية وشركات التأمين وخدمات تحويل الأموال.

5- التعاون الدولي: تقدم الملاحظات الإرشادية مزيداً من المعلومات حول العناصر الخمسة لهذه التوصية وكيفية تطبيقها على كل منطقة وهي: تبادل المعلومات من خلال آليات المساعدة القانونية المتبادلة، تبادل المعلومات بغير آليات المساعدة القانونية المتبادلة، وجود تدابير محددة تسمح برفض تقديم «ملاذ آمن» للمتورطين في تمويل الإرهاب، وجود إجراءات للسماح بتسليم المجرمين إلى بلادهم، ووجوب توافر تشريعات أو إجراءات تضمن «عدم الاعتراف بدعاوى الدوافع السياسية كأساس لرفض طلبات تسليم الأشخاص المطلوبين لتورطهم في تمويل الإرهاب».

6- التحويل البديل: تحاول هذه التوصية تناول الناحية الصعبة الخاصة بنظم تحويل القيمة مثل نظام السوق السوداء لصرف البيزو ونظم هوالة أو هوندي وغيرها من الأساليب السائدة في الصين وشرق آسيا. وتوضح الملاحظات العناصر الثلاثة الرئيسية لهذه التوصية:

- ينبغي على الدول إلزام موفري مثل هذه الخدمات بالحصول على تراخيص أو التسجيل؛
- ينبغي أن تخضع مثل هذه الأنظمة لتوصيات فاتف؛
- ينبغي أن تكون لدى الدول القدرة على توقيع عقوبات على تلك الأنظمة إذا أخفق موفرو خدماتها في استخراج التراخيص اللازمة أو تسجيل أنفسهم أو أخفقوا في الالتزام بتوصيات فاتف ذات الصلة.

7- التحويلات البرقية: للعناصر الثلاثة لهذه التوصية تأثير مباشر على عمليات المؤسسات المالية، ويجب في رأينا أن تعامل على أنها قواعد إرشادية خاصة بالممارسات الأفضل على الأقل. والجوانب الثلاثة هي: ضرورة أن تقوم الدول بإلزام المؤسسات المالية بما يأتي:

- تقديم معلومات عن منشأ الأموال المحولة داخل الدولة أو منها؛

- الاحتفاظ بمعلومات عن القائمين بتحويل الأموال في كل مرحلة من مراحل العملية؛

- إخضاع تحويلات الأموال لرقابة مشددة في حالة عدم توافر معلومات عن القائمين بها.

8- المنظمات غير الحكومية: تتكون هذه التوصية من عنصرين:

- ينبغي على الدول مراجعة النظام القانوني للكيانات، وخاصة المنظمات غير الحكومية للحيلولة دون إساءة استخدامها في أعراض تمويل الإرهاب؛

- ينبغي عدم استخدام المنظمات التي لا تعمل بهدف الربح في التستر على تمويل الإرهاب أو تسهيله ومن ثم الإفلات من تدابير تجميد الأصول.

في الأسابيع التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، تلقيت استفسارات عديدة حول ما ينبغي على المنظمات الفردية أن تفعله للتعرف على عمليات غسل الأموال المنفذة بواسطة التنظيمات الإرهابية ومنعها. ونظراً لإيماني القوي بأن المدخل الأفضل والأكثر فاعلية لعلاج هذه المشكلة هو مدخل «شامل» أكثر من كونه مدخلا يعتمد على اتباع مجموعة من الضوابط والقواعد التنظيمية دون الانحراف عنها، فقد أعددت قائمة مراجعة أساسية تبين الخطوات الواجب اتخاذها، وتنطلق من قناعتي الراسخة بأن منع عمليات غسل الأموال لا يمكن أبداً أن يعتمد على التشريعات وحدها، وأن نجاحه مرهون بوجود عقلية وثقافة ملائمة داخل كل منظمة معنية. وفيما يلي الاقتراحات الواردة في القائمة:

1- إعرف عميلك ـ إجراءات الحيطة والعناية الواجبة: لن يكون لدى المنظمة عذر تدافع به عن نفسها إذا لم تتبع إجراءات الحيطة والعناية الواجبة عند فتح حساب أو إقامة علاقة ما، غير أنه حتى الالتزام الدقيق بالإجراءات الموضوعة لن يضمن تحاشي فتح حسابات مشبوهة، وذلك لأنه إذا كان في مقدور الجماعات الأصولية أن تقنع الناس بتحويل أنفسهم إلى شهداء،

فإن من المنطقي تمامًا أن يكون لدى أفراد (ليس لهم صلات واضحة بالإرهاب) الرغبة والاستعداد للعمل كواجهات لفتح وإدارة حسابات أو شركات أو علاقات رئيسية أخرى، وهكذا فإن المالك المستفيد النهائي يظل محجوبًا عن الأنظار تمامًا. علاوة على ذلك توجد أدلة مادية تثبت استخدام الإرهابيين لهويات مزيفة تخص أشخاصًا أحياء أو متوفين ليس لهم أي صلة بالإرهاب. وحتى مع كل هذه المحاذير، لا يمكن الاستهانة بأهمية العناية والحيطة اللازمة في بداية علاقة ما (أو أثناءها إذا ثارت شبهات) ـ على الأقل لتوفير بعض الحماية للمنظمة عن طريق إظهار أنها اتخذت كافة الإجراءات المعقولة الممكنة.

2- راقب المعاملات المريبة: هذا عنصر جوهري في أي استراتيجية لمكافحة غسل الأموال، إلا أننا نعود فنقول إن مراقبة المعاملات له عيوب ـ فبناء على المعلومات الأولية، لا تبدو على الحسابات المصرفية للطيارين الانتحاريين أي خصائص من شأنها أن تثير الريبة.

3- أبلغ السلطات المختصة بما يثير ريبتك: لقد أصبح ذلك متطلبًا في غاية الأهمية، سواء لإحباط العمليات الإرهابية أو لضمان وفاء المنظمة المبلِّغة بمتطلباتها القانونية. فضلا عن ذلك فإنه يجدر بنا أن نتذكر أنه مهما بلغت فظاعة الهجوم على مركز التجارة العالمي، فإن الأمور ستعود إلى طبيعتها في المستقبل، وعندئذ سيعود غسل الأموال التقليدي ومرتكبوه إلى دائرة الضوء من جديد ـ ولذا يجب أن تتضمن أي بلاغات إلى السلطات المختصة ليس فقط غاسلي أموال الإرهاب المشتبه بهم وإنما أيضًا غاسلي الأموال القذرة التقليديين.

4- أحصل على المعلومات المتاحة وحللها: الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة ليس القائمة الوحيدة للمنظمات والأفراد الإرهابيين المشتبه بهم، فهناك قوائم حكومية أمريكية متنوعة أخرى ومعلومات مقدمة من إدارات وطنية أخرى. وليس من السهل الاطلاع أولا بأول على مثل هذه المعلومات خاصة وأن بعض التقارير الإعلامية التي تربط منظمات وأفراد بالإرهاب ليست صحيحة بالضرورة. غير أننا نرى في ضوء خبرتنا السابقة أن المنظمات أو المستشارين المهنيين سيجدون صعوبات شديدة في

الدفاع عن موقفهم إذا تبين أن لهم علاقة بفرد أو كيان تم ربطه بالإرهاب، والطريقة الواضحة لضمان عدم حدوث ذلك هي مراقبة الأحداث والاستخبارات، وإذا ما اكتُشف احتمال أن يكون لك صلة بأي شخص ورد إسمه في هذه التقارير أو القوائم، فيجب عليك أن تبلغ السلطات المعنية بشكوكك.

5- درب العاملين: لقد باتت ضرورة تدريب الموظفين للتعرف على الحسابات والمعاملات المريبة (وأيضًا غير المريبة) ذات أهمية قصوى، وكذا الحاجة إلى تداول المعلومات والتوجيهات وقوائم المنظمات والأفراد المشتبه بهم.

6- لا تستهن بالمشكلة ـ ولكن لا تبالغ في رد فعلك تجاهها في الوقت نفسه، فليس الآن هو وقت الفزع ـ ومن أكثر الصعوبات المرتبطة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للسلطات وجود احتمال قوي الآن أن ينتج عن مثل هذه البلاغات (إذا كانت ضد أشخاص أبرياء) اتخاذ إجراء قانوني ضدك من قِبَل هؤلاء. علاوة على ذلك فإن تطبيق سياسة إعرف عميلك / اليقظة والعناية اللازمة بصرامة شديدة يمكن أن ينتج عنه هروب العملاء، والمطلوب الآن هو سياسة متوازنة وقوية مطبقة بشكل منهجي وعقلاني ـ وليس مجموعة من ردود الفعل التلقائية.

إن النقطة الهامة هنا أن موجات الصدمة التي أحدثتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى جانب عمل فريق العمل المالي الدولي (فاتف) قد أدى بأغلبية الدول إلى إعادة النظر في تشريعاتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتعديلها وتقويتها. ولعل التطور الأكثر أهمية هو ذلك الذي حدث في الولايات المتحدة ذاتها من خلال إصدار قانون باتريوت الذي سنتناوله في الفصل التالي. غير أن المحصلة التي لا مناص منها لكل هذه الجهود هي شبه استحالة وقف تمويل الإرهاب، فالإرهاب في الأصل مشكلة اجتماعية وثقافية من حيث أن جزءاً كبيراً من العالم الإسلامي ينظر لتنظيم القاعدة ليس على أنه عدو العالم رقم واحد بل على أنه مناضل في سبيل الحرية يصحح أوضاعًا خاطئة متصورة. وإذا سادت وجهة النظر هذه.لا يمكن لأي قانون

أو تشريع أن يمنع تمويل الإرهاب و/أو تحويل الأموال من خلال النظام المالي العالمي عبر دول متعاطفة أو مصرفيين متعاونين. إلا أن المشكلة أسوأ فعليّا من ذلك لسببين رئيسيين، الأول هو أن الهجوم الإرهابي الذي يمكن أن يحصد أرواح مئات (أو آلاف) الأشخاص يمكن تنفيذه بتمويل ضئيل. أما السبب الثاني فهو أن من المسلّم به الآن أن تنظيم القاعدة استخدم منذ منتصف التسعينيات أساليب عديدة لجمع الأموال ونقل الأصول حول العالم وفي النهاية إحباط محاولات تجميد ومصادرة أمواله. وكثير من الأساليب المستخدمة يتجاوز الأساليب الممكن تنظيمها من خلال تشريعات / قوانين مكافحة غسل الأموال التقليدية: تعد خدمات تحويل الأموال غير الرسمية (مثل الهوالة وهوندي) والمتاجرة في الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة عنصران رئيسيان في هذه الاستراتيجية. وقد أدى نجاح الحملة العسكرية في أفغانستان إلى ازدياد هذا الموقف سوءاً، إذ دفع تنظيم القاعدة ـ الذي كان يعمل ككيان يشبه الخلية على أية حال ـ إلى الانتشار خارج أفغانستان وهو نشط الآن في كل دولة في العالم تقريبًا جنبًا إلى جنب مع جماعات إرهابية أخرى متعاطفة تعمل بأساليب مماثلة، وكل ذلك يقودني إلى الخروج باستنتاج يبعث على الكآبة وهو أن الحرب على الإرهاب سيطول أمدها جداً.

أبيض من البياض: رد الفعل الرسمي

تنفذ المعاملات المالية الدولية في عالم قريب من الفوضى، حيث تحاول لجان ومنظمات عديدة تنسيق السياسات التنظيمية المحلية والتفاوض على المعايير الدولية ولكنها لا تملك السلطات اللازمة لتنفيذها.

(راندال كروزنر Randall Kroszner، أستاذ مساعد لمادة اقتصاد الأعمال بكلية الأعمال بجامعة شيكاغو)

في مستهل القرن الحادي والعشرين، يبدو واضحًا أن جماعات الجريمة المنظمة في أنحاء العالم قد تكيفت مع النظام العالمي الجديد واستفادت منه. الأكثر من ذلك أنها أدركت أهمية التحالف الاستراتيجي فيما بينها لتحقيق غايتها المشتركة، وتعرفت على النقاط الضعيفة في البنية الأساسية المالية الدولية واستغلتها، وطورت تكنولوچيات وقنوات توصيل جديدة، ونوّعت أنشطتها.. إنها تنمو وتزدهر على مر الأيام. وفي المقابل ماذا فعلت دول العالم وأجهزتها القانونية والتنظيمية؟ الشيء الكثير في بعض الحالات والقليل جدًا في حالات أخرى كما رأينا. وتوضح الأمثلة التالية مدى ما يتصف به غسل أموال الجريمة المنظمة من مكر ودهاء ونطاقه الدولي. بل إن في استطاعة المرء أن يقول أيضًا أن هذه الأمثلة تظهر مدى نجاح الحرب الدائرة ضد التعامل القذر.

بانك لو Bank Leu بنك شرعي في أوروبا وليس له فروع في الولايات المتحدة، أو على الأقل كان كذلك في عام 1993، ولذا فإن اكتشاف أنه في ذلك العام أدين بغسل أموال مخدرات كولومبية في إحدى محاكم كاليفورنيا أمر مثير للدهشة بعض الشيء. بدأت سلسلة الأحداث التي أدت إلى هذه النهاية في لوكسمبورج ووقع معظمها هناك. فقد قام بانك لو في لوكسمبورج بفتح حساب لعميل قدم أدوات مالية قابلة للتداول مسحوبة على بنك مشروع في كاليفورنيا وقبلها بنك لو. بعد ذلك بلغ إجمالي المبالغ المضافة إلى الحساب أكثر من 2 مليون دولار، في حين قلت قيمة الأدوات المالية قليلاً عن حد الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وهو 10 آلاف دولار. هذا الحد سارٍ في الولايات المتحدة بالطبع وليس في لوكسمبورج، إلا أن السلطات الأمريكية كان لها وجهة نظر مختلفة فادعت أن لها سلطة اختصاص في هذه المسألة على أساس أن الأدوات المالية مسحوبة على بنك موجود في كاليفورنيا: وهكذا أدين بانك لو في تلك الولاية، وفي النهاية أعاد البنك مبلغ الـ 2 مليون دولار إلى السلطات الأمريكية وما يقرب من مليون دولار إلى السلطات في لوكسمبورج.

في فبراير 2002، أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي The Federal Bureau of Investigations الأمريكي عن اعتزامه فتح أول مكتب له بالخارج (أول مكتب رسمي على الأقل) - وتحديداً في بودابست. وكانت الحكومة المجرية قد طلبت مساعدة الولايات المتحدة لمواجهة تعاظم نمو جماعات الجريمة المنظمة الروسية هناك. وتعد بودابست بوابة مثالية للغرب، والهدف من إقامة هذا المكتب الذي سيعمل به خمسة عملاء أمريكيون وعشرة مجريون هو التعامل مع هذا التهديد، وسيحمل العملاء الأمريكيون أسلحة ويكون لهم الحق في إجراء اعتقالات. وقد علق السفير الأمريكي في المجر بيتر توفو Peter Tufo على تلك الخطوة بقوله: «إن هدفنا هو خنق المافيا الروسية النشطة هناك، وليست تلك بالمهمة اليسيرة، بل هي مشروع عالمي سيتكلف عدة مليارات من الدولارات».

وفي إسرائيل، أجريت عدة تحقيقات عالية المستوى حول غسل الأموال في السنوات

الأخيرة من القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحالي:

- قضية بنك نيويورك Bank of New York سيئة السمعة.
- تحويلات مالية لها صلة بشركات اتصالات لاسلكية روسية وعمليات تداول أسهم بمبلغ 340 مليون دولار.
- مواطن شيشاني قام بفتح حساب بشيكات بمبلغ 50 مليون دولار مسحوبة على بنك في فنزويلا من حساب شركة استثمارات جبل طارق Gibraltar Investment التي ربما كانت شركة واجهة.
- إدانة زعيم جريمة منظمة إسرائيلي في ميامي كان يدير أعمال غسل أموال لحساب كارتيل كالي الكولومبي في 1999.

بيد أن هناك مشكلة رئيسية: فكما ذكرنا من قبل لم يكن غسل الأموال جريمة في إسرائيل في ذلك الوقت، وحتى إذا تمت ملاحقة المجرمين قضائيًا بنجاح لارتكابهم مخالفات جنائية مختلفة، فإن من الصعب جداً مصادرة عائدات الجريمة. ففي عام 1998 أدين رجل أعمال روسي مهاجر وهو جريجوري ليرنر Gregory Lerner في إسرائيل بتهمة الرشوة والابتزاز والاحتيال في تعاملات محلية، لكن ذلك كان مجرد استخدام للقوانين السارية للتغطية على مخالفة غسل أموال: فما فعله فعلا كان الاستيلاء على 48 مليون دولار من البنوك الروسية بطريق الاحتيال واستخدام تلك الأموال في محاولة إنشاء بنك في إسرائيل. وقد حكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات ـ إلا أن عائدات الجريمة لم تضبط بسبب عدم وجود نص قانوني بهذا الخصوص، وأفلت الرجل من عقوبة السجن بدفع غرامة قدرها 5 ملايين دولار.

في مارس 1998، نشرت الصحف أن الشرطة الإيطالية شبه العسكرية نجحت في إحباط محاولة من جانب المافيا الإيطالية لبيع يورانيوم يمكن استخدامه في تصنيع الأسلحة النووية. هذا التقرير الصحفي واحد من تقارير كثيرة نشرت خلال الأعوام القليلة الماضية وتروي جميعها

قصة واحدة: نجحت جماعات الجريمة المنظمة في الوصول إلى مواد نووية وهي تبيعها إلى من يدفع أكثر، سواء كان دولة أو مؤسسة أو جماعة أو شخص إرهابي. وقد دارت هذه الواقعة بالذات حول قضيب يورانيوم طوله 27 بوصة عرضته المافيا الإيطالية للبيع مقابل 7.7 ملايين جنيه استرليني ـ لكن المشتري الذي زعم أنه من إحدى دول الشرق الأوسط كان في الحقيقة ضابطًا في المباحث الإيطالية، بل لقد عرض عليه أيضًا شراء ثمانية قضبان مشعة أخرى!

في عام 1997، أكدت ورقة رسمية صادرة عن حكومة المملكة المتحدة بعنوان «تقييم موجز لتهديد الجريمة المنظمة / جرائم المشروعات وتأثيرها على المصالح البريطانية» بعض الكوابيس الأسوأ:

- أبرز التقرير التهديدات التي تشكلها العصابات العربية والمافيا الروسية وعصابات ملائكة الجحيم والعصابات الصينية واليارديون الجمايكيون وتجار الحشيش اللبنانيون والجماعات الهندية والباكستانية بالنسبة للأمن والنظام المصرفي والمنشآت التجارية.

- أبرز التقرير الصلات التي نشأت بين مختلف الجماعات: فقد أقامت عصابات ملائكة الجحيم صلات مع أفراد عصابات الجريمة المنظمة في اسكندنافيا وأمريكا الشمالية، ونقل تجار الكوكايين الجنوب أمريكيون عملياتهم إلى المملكة المتحدة بسبب الضغوط التي مارستها أجهزة تنفيذ القوانين الأمريكية، وفي الطريق اشتروا جوازات سفر مزورة من بيليز، أما الجماعات الصربية فلها أعوان وشركاء في ألمانيا ودول البنيلوكس .The Benelux Countries

- تشير الوثيقة إلى اختراق هذه الجماعات عالم الأعمال من خلال إنشاء شركات «مشروعة» يعمل بها رجال ونساء أبرياء، وبالطبع فقد استعانت هذه الجماعات بخدمات المستشارين المهنيين المناسبين مثل المحامين والمصرفيين والمحاسبين. ويعلق التقرير بقوله «إن كثيراً من أعضاء مجالس الإدارة المجرمين هؤلاء اكتسبوا مهارات الممولين الدوليين الممتازين».

في مايو 2001، ألقي القبض على ماريو ڤيلانوڤا Mario Villanueva في المكسيك، وطلبت الولايات المتحدة تسليمه لها في 2002. وڤيلانوڤا هو الحاكم السابق لولاية كوينتانا رو المكسيكية ومتهم بالاتجار في المخدرات وغسل الأموال في المكسيك ودوليًا. إلا أن ما يميز ڤيلانوڤا هو أنه الحاكم المكسيكي الوحيد الذي يتم التحقيق معه وهو لايزال يشغل منصبه الرسمي. ومما لا يدعو للدهشة أن له صلة بكولومبيا ـ وبعبارة أدق كارتيل خواريز للمخدرات. ومن التهم الموجهة له سماحه بانتقال شحنات كوكايين على طول الساحل الكاريبي مقابل رشوة.

ويتزايد قلق السلطات الكندية من نظرة جماعات الجريمة المنظمة لكندا على أنها نقطة ضعيفة، ومن هنا جاءت أهمية الإجراءات الناجحة التي اتخذت في أوائل 2000 نتيجة لمشروع أوميرتا Project Omerta وهو عبارة عن عملية نفذتها السلطات الكندية على مدى ثلاث سنوات ونصف ضد تنظيم إجرامي كان قد عمل لأكثر من 30 سنة في كندا وفنزويلا وآروبا والولايات المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة وسويسرا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وألمانيا والهند وتايلاند.

وبسبب اتساع نطاق هذه الشبكة الإجرامية محليًا ودوليًا، لم يتم فقط الاستعانة بوحدة تنفيذ القوانين الخاصة الكندية Canadian Special Enforcement Unit بل امتد الأمر إلى عدد آخر من أجهزة تنفيذ القوانين مثل: وحدات شرطة أونتاريو وكيبيك الكندية الملكية الراكبة، وشرطة كيبيك وشرطة مونتريال للمجتمعات الحضرية ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، وإدارة تنفيذ قوانين المخدرات الأمريكية وهيئة الجمارك الأمريكية، وإدارة تكساس للسلامة العامة، والشرطة الإيطالية، والمكتب السويسري الفيدرالي للشئون الشرطية، وفريق عمل مكافحة المخدرات الفيدرالي بالمكسيك. وفي النهاية اعترف أربعة أفراد من أسرة واحدة بقيامهم بتهريب كميات ضخمة من الكوكايين الكولومبي إلى داخل كندا وأوروبا إلى جانب غسل أرباحها وتقديم خدمات غسل أموال إلى تنظيمات إجرامية أخرى. وقيل أن عائلة كونتيرا ـ كاروانا Cuntera - Caruana واحدة من أكبر العائلات الإجرامية في العالم وهي تتخذ من فنزويلا

وصقلية مقرًا لنشاطها ولها صلات في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا وآسيا. وقد حكم على أربعة من أفراد عائلة كاروانا بالسجن لمدد وصل مجموعها إلى 50 سنة.

وقد تزامن مع هذه الإدانات الناجحة في كندا قيام الشرطة الأسبانية بإلقاء القبض على 24 فرداً لتورطهم في غسل أموال لها صلة بمخدرات منشأها كولومبيا. وقد جاءت الأموال من عمليات بيع كوكايين كولومبي في بريطانيا وأسبانيا ثم تم غسلها من خلال بنوك في البرتغال وفرنسا وأروبا، وتحويلها بعد ذلك إلى الولايات المتحدة حيث حولت إلى دولارات أمريكية وأعيدت في النهاية إلى أباطرة المخدرات في كولومبيا. ومن بين الـ 28 شخصًا الذين ألقي القبض عليهم في مدريد وبرشلونة كان هناك خمسة أسبان وكولومبيان وأمريكي واحد. ولم يتم إلقاء القبض على الجناة فقط بل تمكنت الشرطة الأسبانية أيضًا من ضبط مستندات مزورة وسيارات فارهة وكميات ضخمة من عملتي البيزيتا والجنية الاسترليني مخبأة في أسبانيا والبرتغال.

يخطئ من يظن أنه لا توجد وثائق تتضمن قوانين نموذجية لمكافحة غسل الأموال، فإلى جانب توصيات فاتف الأربعين، هناك أيضًا:

- منظمة الدول الأمريكية The Organization of American States ـ قوانين CICAD النموذجية حول مخالفات غسل الأموال المتصلة بتجارة المخدرات المحظورة والمخالفات ذات الصلة بها؛
- مشروع قانون الأمم المتحدة النموذجي حول غسل الأموال وعائدات الجريمة الذي تمت صياغته في 1998؛
- مشروع قانون الأمم المتحدة النموذجي حول تبادل المساعدة بشأن المسائل الجنائية (1998)؛
- مشروع قانون الأمم المتحدة النموذجي حول الصرف الأجنبي (1998)؛

- مشروع قانون الأمم المتحدة النموذجي حول تسليم المجرمين (1998)؛
- قانون الأمم المتحدة النموذجي حول غسل الأموال والمصادرة والتعاون الدولي فيما يتصل بالمخدرات الصادر في 1995.

لعل الوثيقة الأوثق صلة بالموضوع بين الوثائق السابقة هي «القوانين النموذجية الصادرة عن لجنة مكافحة المخدرات فيما بين الدول الأمريكية»، والتي تتعلق بمخالفات غسل الأموال المتصلة بتجارة المخدرات المحظورة والمخالفات الخطيرة الأخرى. تتضمن هذه الوثيقة ذات العنوان الجذاب 21 مادة بالإضافة إلى مقدمة وملحق وتشرح كل ما ينبغي على أي دولة القيام به لمكافحة غسل الأموال. وتقع في قلب هذه القوانين النموذجية ـ التي يعود تاريخها إلى يونيو 1999 ـ وثيقة أخرى لا يقل عنوانها جاذبية وهي: إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرة على العقل (1988). إنني وإن كنت أخشى قول ما هو واضح بذاته، إلا أن الفاصل الزمني بين الوثيقتين 11 عامًا ومع ذلك لاتزال مشكلة غسل الأموال قائمة ولم تحسم بعد.

إن الفرق ـ أو مظهر التقدم ـ الواضح الأول الذي حدث على مدار الأحد عشرة عامًا الفاصلة بين الوثيقتين هو اتساع تعريف المخالفات المنشئة لغسل الأموال:

> المخالفات الخطيرة وتشمل على سبيل المثال تجارة المخدرات والأنشطة غير القانونية ذات الصلة بالجريمة المنظمة والإرهاب والإتجار غير المشروع في الأسلحة النارية أو الأشخاص والفساد والاحتيال والابتزاز والاختطاف.

أما المواد العشرون الباقية فتوضح الإجراءات الواجب اتخاذها لإحباط الجريمة المنظمة وعمليات غسل الأموال. وتُعرَّف مخالفات غسل الأموال الجنائية بأنها تلك التي يرتكبها:

- أي شخص يقتني أو يحوز أو يستخدم أو يدير أو يحول أو ينقل مالا ثابتًا أو منقولا ويعلم

أو كان ينبغي أن يعلم أو كان جاهلا عن قصد بأن ذلك المال هو عائدات متولدة من ارتكاب مخالفات خطيرة؛

- أي شخص يخفي أو يتستر على أو يعوق طبيعة ومصدر ومكان وحركة وحقوق ملكية المال ويعلم أو كان ينبغي أن يعلم أن ذلك المال هو عائدات متولدة من ارتكاب مخالفات خطيرة؛
- أي شخص يشترك في أو يتآمر لارتكاب أي من المخالفات أو تسهيله أو التحريض عليه سراً أو علانية.

وتتناول المادة الثالثة موضوع الاختصاص وتوصي بضرورة تمتع السلطة المختصة بصلاحيات تمكنها من محاكمة مرتكبي مثل هذه المخالفات ـ حتى إذا ارتكبت المخالفات في منطقة أو بلد آخر. وتتضمن المادتان الرابعة والخامسة توصيات هامة حول تجميد والحجز على الأموال الثابتة أو المنقولة:

- من الجائز تجميد و/أو الحجز على الأموال الثابتة أو المنقولة.
- في حالة إدانة فرد ما، ينبغي أن تأمر المحكمة بتوقيع الحجز على المال ذي الصلة أو الأصول التي تم الحصول عن طريق تلك المخالفات، وفي حالة ثبوت قيام الشخص المدان بالتصرف في تلك الأصول أو عدم إمكانية الحجز عليها، ينبغي الاستيلاء على أصول أخرى بنفس قيمة الأصول المذكورة أو دفع غرامة بنفس قيمتها.

وتوضح مواد متنوعة ما يجب على الحكومات ومنشآت الأعمال أن تقوم به لمكافحة غسل الأموال:

- ينبغي على كل دولة إقامة جهاز مركزي يتولى تلقي وطلب وتحليل ونشر المعلومات المبلَّغ عنها ـ أي بلاغات الاشتباه في المعاملات.
- لا تشمل المؤسسات المالية التي تسري عليها هذه القوانين المصارف والشركات الائتمانية

والمؤسسات العاملة في مجال المدخرات / القروض / البناء / الائتمان فقط، بل أيضًا موفري خدمات الأوفشور وسماسرة الأوراق المالية والمتعاملين في عمليات البيع والشراء الآجل والمتعاملين في العملة.

- يجب على كل من هذه الهيئات الحصول على ما يثبت هوية المتعاملين معها وتسجيل هذه العملية والاحتفاظ بالسجلات ذات الصلة وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها.
- يجب على كل من هذه الهيئات أن تسجل تفاصيل المعاملات النقدية التي تتجاوز مبلغًا محدداً.
- ينبغي أن تقوم كلٌ من هذه الجهات بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (سواء اكتمل تنفيذها أو لا) دون تحذير العميل المعني.

وتنتقل القوانين النموذجية بعد ذلك إلى تناول طبيعة هذه القوانين والحاجة الماسة إلى تنظيم برامج تدريبية وتقييم مدى الالتزام بها، ثم تأتي العصا:

- تكون المؤسسات المالية مسئولة عن أعمال جميع موظفيها.
- يتم توقيع عقوبات مشددة على المؤسسات المالية و/أو موظفيها في حالة ثبوت اشتراكهم في ارتكاب تلك المخالفات الخطيرة أو عدم التزامهم بالقوانين.

لكن الأمر لا يقف عند «المؤسسات المالية» وحدها، فقد حددت القوانين أنواعًا أخرى من الأنشطة التجارية باعتبارها معرضة للمخاطرة وبالتالي يجب تنظيمها وهي:

- بيع وتحويل ملكية العقارات؛
- بيع الأسلحة؛
- التعامل في المعادن النفيسة؛
- تجار الأعمال الفنية؛

- مبيعات المجوهرات؛
- السيارات؛
- الزوارق والسفن؛
- السلع الاستهلاكية المعمرة الأخرى؛
- خدمات السفر أو ما يرتبط بها من خدمات الاستضافة؛
- كازينوهات القمار ومنشآت المقامرة الأخرى؛
- موفرو الخدمات المهنية مثل محرري العقود والمحاسبين؛
- شركات وسماسرة التأمين؛
- صناديق وشركات الاستثمار؛
- أي نشاط له صلة بحركة السلع والخدمات دوليًا؛
- أي نشاط له صلة بنقل التكنولوجيا وحركة النقود والأدوات المالية الأخرى؛
- أي نشاط تجاري يمكن استخدامه في غسل الأموال بسبب طبيعة عملياته.

وتنتقل القوانين النموذجية بعد ذلك إلى تناول السياق الدولي للمشكلة، فتنص على أنه في حالة إرسال الأموال عبر الحدود، يجب الإبلاغ عن تلك التحويلات أو التحركات للسلطات المعنية، وتشدد على أهمية التعاون الدولي البالغة ويشمل أوامر التجميد والحجز والمساعدة والاشتراك في المعلومات. وفي الختام تنص المادة الأخيرة على أن:

> الأحكام القانونية التي تشير إلى السرية المصرفية ينبغي ألا تقف حائلا دون الالتزام بهذه القوانين عندما تُطلب المعلومات من قبل المحكمة أو يتم الاشتراك في المعلومات معها (أي المحكمة) أو مع سلطة مختصة أخرى بموجب القانون.

يشتري المجرمون مؤسسات الأعمال الدولية (IBC) من على الرف، إلا أن الدول لا تستطيع أن تنفذ ببساطة قوانين نموذجية كهذه توضح كل ما يلزم تنفيذه لإحكام السيطرة على عمليات غسل الأموال بكلمات من مقطع واحد ـ لماذا؟ هناك وجهة نظر ساخرة بعض الشيء

تقول إن واضعي تلك القوانين عرضة لارتكاب نفس التجاوزات التي يحاولون إصدار قوانين لمكافحتها.

لابد وأن هناك صلة ما ـ في مكان في اللاوعي ـ بين الكلمات الثلاث «رجل سياسة» و«مال» و«غسل». فكر في الأدلة التالية المؤيدة لهذه النظرية:

- حُكم على أسيف علي زارداري Asif Ali Zardari زوج بناظير بوتو Benazir Bhutto رئيسة وزراء باكستان السابقة بالسجن هناك لتقاضيه رشاوي واتهم بممارسة غسل أموال في سويسرا. وترددت أيضًا مزاعم تفيد بأن بناظير بوتو نفسها انتفعت من مدفوعات فاسدة وأموال مغسولة.

- في باكستان أيضًا عندما أطاح انقلاب عسكري بنواز شريف Nawaz Sharif، اتهم كذلك بممارسة عمليات غسل أموال على نطاق واسع.

- كان رولان دوما Roland Dumas وزير الخارجية الفرنسي السابق ومجموعة أخرى من رجال السياسة الفرنسيين ومنهم الرئيس الراحل ميتران Mitterand موضوعًا لادعاءات أفادت بأنهم جميعًا استفادوا من عمليات غسل أموال غير قانونية دفعت من قبل شركة البترول الفرنسية العملاقة إيلف Elf.

- إعترف المستشار الألماني السابق هيلموت كول Helmut Kohl بتلقيه مبلغ 670 ألف جنيه استرليني في صورة تبرعات سرية موجهة إلى حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي أثناء وجوده في السلطة، ويقال إن نسبة كبيرة من هذه الأموال غسلت من خلا ليشتينشتين.

ويقال أيضًا أن كول (مهندس إعادة توحيد ألمانيا) تورط في غسل التبرعات السرية إلى حزبه وهو متورط الآن في فضيحة إيلف.

- إتُّهم رجال سياسة مختلفون في المجر ورومانيا وسلوفاكيا (إما رسميًا أو من خلال الصحافة)

بتلقي مبالغ غير قانونية والفساد.

- حكم على بول ساليناس Paul Salinas شقيق الرئيس السابق للمكسيك بالسجن لارتكابه جريمة قتل وتم التحقيق معه بتهمة الإثراء غير المشروع.

- وجهت اتهامات بغسل أموال في الخارج لكل من في الكرملين وعلى رأسهم الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين Boris Yeltsin.

- إتهم چيم لوسينتشي Jaime Lusinchi رئيس فنزويلا السابق وأحد عملاء بنك سيتي بانك Citibank باختلاس أموال الدولة.

- مزاعم نيچيرية بأن رئيس الدولة السابق ساني أباتشا Sani Abacha و14 شخصًا آخرين (شملوا بعض أفراد أسرته وممثلين رسميين) قاموا بنهب البنك المركزي النيچيري The Nigerian Central Bank بشكل منظم لسنوات عديدة بالإضافة إلى ارتكاب سلسلة من جرائم المال الخاص (مثل الاحتيال والتزوير والاختلاس وغسل الأموال). وبحلول 21 يناير 2000 كانت السلطات السويسرية قد جمدت أموالا بقيمة 645 مليون دولار.

- اتهمت اثنتان من بنات رئيس إندونيسيا السابق رادون سوهارتو Radon Suharto بنهب ملايين الدولارات من أموال الدولة.

- إتهم زعماء سياسيون سابقون في كازاخستان بممارسة غسل الأموال على نطاق واسع من خلال چنيف وأجزاء أخرى في سويسرا وليشتينشتين.

- وجهت سويسرا لباڤلو لازارينكو Pavlo Lazarenko رئيس وزراء أوكرانيا السابق اتهامات بممارسة غسل أموال بينما كان رئيسًا للحكومة في 1998.

برغم أن قائمة الاتهامات هذه الموجهة ضد أشخاص كان يُعتقد فيما مضى أنهم عظماء وأخيار تثبت بما لا يدع مجالا للشك القول المأثور الذي يقول إن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة،

إلا أنها تشير أيضًا ـ وإن كنت لا أود أن أبدو قليل الاحترام لتلك الشخصيات الجديرة بالازدراء ـ إلى أن فرص الإفلات من عقاب غسل الأموال تكون أقل حينما تكون من رجال السياسة منها عندما تكون مجرمًا. ويبلغ الطابع الإجرامي للسياسة ذروته في دولة المخدرات حيث يكون من الصعب التمييز بين أفراد الجريمة المنظمة والسلطة الحاكمة، فقد اعتقد لفترة طويلة مثلا أن المجلس العسكري البورمي الحاكم متورط في تجارة المخدرات.

في الأيام الأخيرة لإدارة الرئيس كلينتون لم يصدر فقط عدد كبير من قرارات العفو الرئاسية المشكوك فيها، وإنما أيضًا مجموعة جديدة من القواعد الإرشادية الهادفة إلى مساعدة المؤسسات المالية الأمريكية على تحاشي الدخول في معاملات تتضمن عائدات فساد مسئولين أجانب.

وتستهدف القواعد الإرشادية ـ وهي اختيارية ـ على وجه التحديد المصارف الخاصة والمؤسسات المماثلة التي «قد تتضمن الحسابات فيها عائدات فساد شخصيات سياسية أجنبية رفيعة المستوى أو أفراد أسرهم المباشرين أو أعوانهم المقربين».

وتدور القواعد الإرشادية الأساسية الواردة في التقرير حول تعريف «الشخص المغطي» Covered Person، وهو الفرد الذي يكون شخصية سياسية أجنبية رفيعة المستوى أو أحد أفراد أسرة شخصية سياسية أجنبية رفيعة المستوى المباشرين أو أحد الأعوان المقربين لشخصية سياسية أجنبية رفيعة المستوى. ويتضمن التقرير القواعد الإرشادية المحسَّنة التالية فيما يتصل بهؤلاء «الأشخاص المغطين»:

- تحقق من هوية صاحب الحساب والمالك المنتفع للحساب.
- أحصل على وثائق كافية بخصوص الشخص المغطي ـ بما في ذلك تقييم سمعته في مجال الأعمال.
- تعرَّف على نشاط الحساب المتوقع للشخص المغطي ـ يقترح التقرير «ضرورة اتخاذ

خطوات مناسبة لمعرفة ما إذا كان للشخص المغطي أي نشاط تجاري أو استثماري مشروع في الولايات المتحدة يبرر فتح حساب في الولايات المتحدة.

- حدد مصدر ثروة وأموال الشخص المغطى ـ يقترح التقرير ضرورة اتخاذ المؤسسات المالية كافة الخطوات اللازمة لتحديد المرتب والمكافآت الرسمية التي يحصل عليها الشخص المغطي، وكذا مصادر ثروته الشرعية المعروفة بخلاف ما يتقاضاه من منصبه الرسمي.
- أخضع حساب الشخص المغطي لقدر إضافي من المراقبة ـ تشمل التوصيات ضرورة أن يُتخذ قرار قبول (أو رفض) طلب فتح الحساب المقدم من شخص مغطي ما من قبل مستوى إداري أعلى من ذلك الذي يباشر عمليات فتح الحسابات في العادة، وأن يتم إجراء مراجعات سنوية.

ويحدد التقرير أيضًا الأنشطة المريبة أو المثيرة للشك التي قد تستدعي إخضاع معاملات الأشخاص المغطين لدرجة أكبر من الرقابة، وهي تشمل:

- طلب مزاولة أعمال مع مؤسسة مالية غير معتادة على مزاولة أعمال مع أشخاص أجانب؛
- طلبًا من شخص مغطي بمعالجة معاملة ما بأي شكل من أشكال السرية (مثل قيد المعاملة في الدفاتر تحت اسم شخص آخر)؛
- استخدام شخص مغطي لحساب في بنك مركزي أو بنك آخر مملوك للحكومة أو حسابات حكومية في بلد ما كمصدر للأموال في معاملة ما؛
- حدوث زيادات (أو تناقصات) سريعة وغير مبررة في قيمة الأموال أو الأصول المودعة في حساب الشخص المغطي؛
- معاملات كبيرة متصلة بالعملة أو الأدوات المالية لحاملها سواء إلى داخل الحساب أو إلى خارجه؛

معاملات متعددة متزامنة قيمة كل منها أدنى من حدود الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

في عام 2002، أوصي فريق العمل المالي الدولي (فاتف) بضرورة أن تضع البنوك سياسات وإجراءات للتعامل مع العلاقات المصرفية مع الأشخاص المتورطين في فضائح سياسية politically exposed persons (PEPs)، وألا تقبل البنوك إقامة علاقة عمل أو الاستمرار فيها إذا كان البنك يعلم أو يظن أن الأموال مصدرها الفساد أو إساءة استخدام أصول عامة. والسياسات والإجراءات الموصى بها كالتالي:

- التعرف على الشخص المتورط في فضيحة سياسية من بين العملاء الجدد أو القائمين؛
- التعرف على الأشخاص أو الشركات ذات العلاقة به؛
- التحقق من مصدر الأموال قبل فتح الحساب؛
- الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إقامة علاقات مصرفية مع الأشخاص المتورطين في فضائح سياسية.

كما رأينا في الفصل الثالث، فقد قام فريق فاتف في أوائل 2000 بنشر تقرير حول الدول غير المتعاونة حدد فيه العوامل الرئيسية التي تسهِّل عدم الامتثال لتوصيات فاتف الأربعين. وقد بدأ تطبيق أسلوب تحديد الدول غير المتعاونة بالإسم وفضحها في المجتمع الدولي في يونيو 2000 واستمر بسرعة منذ ذلك التاريخ (أنظر الملحق الأول)، غير أن أعضاء فريق فاتف أنفسهم ـ بخلاف مراكز الأوفشور المالية ـ يجدون صعوبة في الالتزام الكامل بالتوصيات، وحتى في حالة التزام الدول الأعضاء، فإن أساليبها في الالتزام يمكن أن تتباين. وبالطبع فإنني لا أقصد بذلك انتقاد عمل فريق فاتف، فهو لاشك جدير بالثناء والإشادة، بل فقط توضيح مدى صعوبة إرساء إطار مشترك لقوانين وتدابير وقائية تطبق على مجموعة من الدول المتفقة على المتطلبات الجوهرية.

يعتبر نظام مكافحة غسل الأموال المطبق في أستراليا واحداً من أكثر هذه النظم فعالية في العالم، وقد بذلت أستراليا جهداً كبيراً في سبيل تحديد حجم الأموال الجاري غسلها من خلال الاقتصاد الأسترالي، حيث قامت بتطبيق قانون يغطي إجراءات التعرف على هوية العميل، الإبلاغ عن المعاملات النقدية، الإبلاغ الإلزامي عن المعاملات المشبوهة، الإبلاغ عن التحويلات البرقية الدولية، ضبط ومصادرة الأصول، بالإضافة إلى تجريم غسل الأموال المتعلقة بالجرائم الخطيرة. ويتصل إجراء الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بالمعاملات النقدية أو التحويلات البرقية الدولية التي تصل قيمتها إلى 10 آلاف دولار أسترالي أو أكثر ـ وهو ما يعادل 6500 جنيه استرليني. وتعد أستراليا متقدمة على كثير من الدول الأخرى في ناحيتين على الأقل: الأولى أنها تلزم أفراد الجمهور بالإبلاغ عن التحويلات النقدية المنجزة من وإلى الدولة عندما تكون بمبلغ 5 آلاف دولار أسترالي أو أكثر. أما الناحية الثانية فهي أنها قامت بالفعل (ومنذ عدة سنوات) بتصنيف التهرب الضريبي وغسل الأموال ضمن فئة واحدة، ولا تسري هذه الإجراءات الشاملة على البنوك وحدها، بل تمتد إلى القطاعات التالية كذلك:

- البنوك وجمعيات البناء، والاتحادات الائتمانية والمؤسسات المالية؛
- شركات نقل النقود؛
- شركات ووسطاء التأمين؛
- المتعاملون في الأوراق المالية وسماسرة عمليات البيع والشراء الآجل؛
- الأمناء ومديرو الصناديق الائتمانية؛
- المتعاملون في الشيكات السياحية والحوالات المالية؛
- المتعاملون في العملات والسبائك؛
- كازينوهات القمار وبيوت المقامرة؛
- وكلاء المراهنات على جياد السباق والكيانات.

كما أنجزت أستراليا شيئًا آخر ـ وهو الاشتراك المحلي في المعلومات، حيث يقوم المركز

الأسترالي لبلاغات وتحليل المعاملات Australian Transaction Reports and Analysis Centre (AUSTRAC) المنشأ منذ 1989 باستلام وتجميع كافة البيانات ذات الصلة ووضعها تحت تصرف مجموعة عريضة من أجهزة تنفيذ القوانين الرسمية والأجهزة المتصلة بها، كما شجعت أستراليا على المساعدة المتبادلة الدولية وانخرطت فيها بفاعلية.

أما النمسا ـ على الجانب الآخر ـ فتبدو مترددة في اختيار أحد مسلكين ومعرضة بصورة متواصلة لخطر السقوط في الثقب الأسود الكبير الواقع بينهما. صحيح أن غسل الأموال مخالفة جنائية تشمل أصول جميع الجرائم الخطيرة، وصحيح أن تجميد ومصادرة مثل هذه الأصول أمر جائز بمقتضى القانون النمساوي، إلا أنه فيما عدا ذلك يوجد فيما يبدو قدر من الإحجام عن تنفيذ كافة توصيات فاتف الأربعين، ولم تنفذ النمسا في الواقع كل ما اشتمل عليه توجيه الاتحاد الأوروبي حول غسل الأموال. وقد تناولنا بالفعل موضوع حساب سباربوخ بإسهاب إلا أن هناك موضوعًا آخر مثيراً للقلق وهو أن قوانين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة تسري على البنوك وشركات التأمين ومكاتب صرافة ـ العملة ومؤسسات المدخرات المتبادلة، ولكنها لا تسري على كازينوهات القمار والمحامين وسماسرة العقارات في الظروف العادية.

أما بلچيكا التي تعد مركزاً ماليًا هامًا من خلال بروكسيل بصفة خاصة فهي تتعامل مع غسل الأموال بجدية وتعرِّفه قانونًا بأنه عائدات جميع الجرائم. ويشمل قانون مكافحة غسل الأموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والوكلاء العقاريين ومحرري العقود ومأموري التنفيذ (المحضرين) والمحاسبين ومراجعي الحسابات وكازينوهات القمار وشركات الأمن التي تنقل الأموال (وتلك ناحية كثيراً ما يتم تجاهلها). وتوجد قوانين خاصة بمبدأ إعرف عميلك، ومتطلبات تدريبية، ومتطلبات متصلة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ومتطلبات متصلة بالاحتفاظ بالسجلات.

لقد ناقشنا فيما سبق اختراق أنشطة الجريمة المنظمة لاقتصاد كندا والبنية الأساسية لأعمالها التجارية في أقسام أخرى مختلفة في هذا الكتاب: ولاسيما وصول السلطات الكندية

إلى قناعة الآن بأن البلاد ينظر لها على أنها نقطة ضعيفة يمكن استغلالها بسهولة في تحقيق مثل هذه المآرب الشريرة. ويعود جانب كبير جداً من هذه المشكلة إلى عدم وجود متطلبات إلزامية بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في كندا. علاوة على ذلك فإنه بالرغم من محاولة كندا علاج أوجه القصور تلك، إلا أنه لم يوجد في الماضي جهاز مركزي مختص بتجميع معلومات عن المعاملات المشبوهة والتحقيق فيها، كما لم يوجد أي نظام للتعرف على المعاملات المشبوهة المنفذة عبر الحدود. وكما رأينا فقد مكنت نقاط الضعف هذه جماعات الجريمة المنظمة من شتي أنحاء العالم (وليس فقط من الولايات المتحدة) من نقل الأموال عبر كندا والتمركز فيها.

مثلما يتضح من القسم الخاص بتقييم الدول في الملحق الأول، ربما تعد الدانمارك واحدة من الدول القليلة جداً في العالم التي يشكل غسل الأموال مشكلة ضئيلة بالنسبة لها، ومن الأسباب الرئيسية المحتملة وراء ذلك أن قانون غسل الأموال لسنة 1993 عرّف غسل الأموال بأنه عائدات جميع الجرائم، وأرسى إجراءات للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ومتطلبات إعرف عميلك والاحتفاظ بالسجلات وطبق هذه الإجراءات على: البنوك والمؤسسات المالية المشابهة وشركات التأمين على الحياة والشركات الاستثمارية، ومؤسسات التسليف العقاري، وسماسرة الأوراق المالية ومكاتب صرافة العملة وجميع فروع المؤسسات المالية والائتمانية الأجنبية، كما يجيز القانون الدانماركي أيضاً مصادرة الأصول.

أما فنلندة فوضعها مماثل من حيث كونها مركزاً دولياً منخفض المخاطرة لغسل الأموال، وإن ظلت هناك أخطار مستمرة بسبب عصابات الجريمة المنظمة الروسية، في ضوء القرب الجغرافي النسبي لهيلسنكي من سانت بطرسبورج. وقد قدر أن 90% من حجم الأموال المغسولة في فنلندة غير ذات صلة بالمخدرات، وتوجد قوانين محلية شاملة نوعاً تتضمن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، المساعدة المتبادلة ووحدة مركزية لتلقي بلاغات غسل الأموال.

وعرَّفت فرنسا غسل الأموال من الناحية القانونية بأنه عائدات جميع الجرائم، وتطبق إجزاءات التعرف على هوية العميل وتغطي قوانين وتشريعات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة:

البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، سماسرة التأمين، مكاتب البريد، مكاتب تحويل العملات الأجنبية، محرري العقود والوكلاء العقاريين. ويتم التعامل مع كل هذه البلاغات من قبل جهاز مركزي هو TRACFIN.

في ألمانيا، يعد غسل الأموال مخالفة جنائية تمتد إلى جميع الجرائم الخطيرة، والإطار التنظيمي والرقابي العام في البلاد جيد جداً، إلا أن من الغريب أنه لا توجد وحدة مركزية مختصة ببلاغات غسل الأموال / الاستخبارات المالية، غير أن ألمانيا توجب على الجهات التالية الإبلاغ عن حالات غسل الأموال: البنوك، المؤسسات الائتمانية، مؤسسات الخدمات المالية، المشروعات المالية، شركات التأمين، صالات المزادات، كازينوهات القمار، والمتعاملون في السبائك الذهبية.

تعاني اليونان من قربها الجغرافي من قبرص، كما تم أيضًا الإعراب عن مخاوف بشأن غسل عائدات الجريمة في كازينوهات القمار، إلا أن اليونان تطبق منذ عام 1995 قوانين شاملة تجرِّم غسل الأموال.

أما هونج كونج فهي هدف واضح لغاسلي الأموال، وبخاصة غسل عائدات بيع المخدرات غير القانونية. وتسهم عدة عوامل في أهمية هونج كونج كهدف لغسل الأموال:

- قوة جماعات الجريمة المنظمة الصينية وارتفاع مستوى اختراقها؛
- إنخفاض الضرائب بها؛
- العمل بمثابة مركز أوفشور مصرفي بالنسبة للصين؛
- تعقد وتطور البيئة والبنية الأساسية المالية لهونج كونج؛
- غياب ضوابط الرقابة على العملات والصرف الأجنبي؛
- وجود شركات أوفشور متنوعة يمكن أن يستخدمها غير المقيمين.

ويمتد غسل الأموال في هونج كونج إلى جميع الجرائم الخطيرة، ويجب على كل المؤسسات المالية والمصرفية أن تتحقق من هوية العملاء وأن تتقدم ببلاغات المعاملات المشبوهة إلى

وحدة مركزية، غير أنه نظراً لحجم وتعقيد العالم المالي في هونج كونج، تظل هناك عدة مشكلات:

- إنخفاض عدد بلاغات المعاملات المشبوهة نسبيًا ـ وتأتي الغالبية العظمى منها من البنوك بينما تأتي نسبة ضئيلة جداً من شركات التأمين أو المستشارين المهنيين مثل المحامين والمحاسبين؛
- فتح الحسابات المصرفية بمستندات مزورة؛
- استخدام النقد من خلال مكاتب تحويل العملات الأجنبية وشركات تحويل الأموال.

وتعد أيسلندة من الدول المحظوظة فيما يتعلق بغسل الأموال، وذلك بسبب عزلة قطاعها المالي، وهو ما يجعل أية مشكلات متصلة بغسل العائدات الإجرامية ذات طابع محلي وليس دوليًا. والمشكلات القائمة في أيسلندة ذاتها ويمكن أن تؤدي إلى غسل أموال هي الاحتيال والتهريب ومخالفات الجمارك. وتنص القوانين والتشريعات الأيسلندية على أن غسل الأموال يشمل كل أنواع الجرائم الخطيرة، وهي تغطي التحقق من هوية العملاء، والاحتفاظ بالسجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

أما أيرلندا ـ على الجانب الآخر ـ فلديها مشكلة غسل أموال متنامية السبب الرئيسي فيها مشكلة تجارة المخدرات المحلية. وبرغم أن الأرقام الرسمية تفيد بأن 4% فقط من بلاغات المعاملات المشبوهة لعام 1998 جاءت من مركز خدمات الأوفشور في دبلن، إلا أنني يمكن أقول من واقع خبرتي أن هناك مخاطر كبيرة موجودة في ذلك المركز. وهناك اتجاه متزايد في عالم غسل الأموال التقليدي نحو استخدام المنشآت المعروف عنها ارتفاع مستوى إيراداتها النقدية مثل الحانات والمطاعم والجراچات ووكلاء مراهنات السباقات. ونظراً للأولوية القصوى التي تعطيها الحكومة الأيرلندية لمنع غسل الأموال، فإن القوانين والتشريعات السارية بها تتسم بالقوة والانسجام مع توصيات فريق فاتف الأربعين، وتشمل البنوك والمؤسسات المالية، وسماسرة عمليات الشراء والبيع الآجل والخيارات، الاتجادات الائتمانية، ومكاتب البريد، وسماسرة الأوراق المالية ومكاتب تحويل العملات الأجنبية والمحامين والمحاسبين والوكلاء العقاريين وصالات

المزادات، كما تنص على وجوب إبلاغ وحدة تحريات غسل الأموال Money Laundering Investigation Unit بأي معاملات مشبوهة تتجاوز قيمتها حداً معينًا، وتطبيق إجراءات إعرف عميلك والاحتفاظ بالسجلات.

تعاني إيطاليا من مشكلات خاصة بها فيما يتعلق بغسل الأموال، ومصدر معظم المشكلات هو جنوبها. والخبر السار هو أن إيطاليا ليست مركزاً رئيسيًا لغسل العائدات الإجرامية الدولية المكتسبة بواسطة الجماعات من غير الأصول الإيطالية، أما الخبر السيىء فهو المافيا. وفيما يعد تجسيداً لنزعة إيطالية خاصة، تطبق السلطات الإيطالية نظامًا يوجب التعرف على هوية العميل وتسجيل والإبلاغ عن أية معاملات كبيرة تتجاوز قيمتها 11 ألف دولار أمريكي، بما في ذلك تحويل مبالغ تتجاوز هذا الحد عبر الحدود. وتسري هذه القوانين على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، سماسرة الأوراق المالية، شركات التأمين ومكاتب تحويل العملات الأجنبية. وقد قدرت السلطات الإيطالية أن عدد بلاغات المعاملات المشبوهة الواردة لها يتجاوز 30 مليون بلاغ... شهريًا! إن موقف السلطات الإيطالية من غسل الأموال يوصف بأنه مثال يحتذى، وهذا أمر طيب في ضوء إحكام المافيا الإيطالية قبضتها على منطقة جنوب إيطاليا، والذي يتجلى في مجالات مالية مثل الاستثمارات العقارية والسيطرة على الشركات الواجهة والاستثمارات في الفنادق وسوق الذهب. وبالطبع هناك أيضًا مشكلة التهرب الضريبي المتفشية في البلاد، والتي لا يتسع المجال لتناولها في هذا الملخص السريع، فضلا عن ميل الإيطاليين إلى تحويل أموالهم إلى الخارج، ولاسيما إلى لوجانو ومراكز مالية أخرى في سويسرا.

مثلما هو متوقع، تعاني اليابان من مشكلات غسل أموال كبيرة نتيجة لتعدد وتنوع المجالات التي تمارس فيها جماعات الجريمة المنظمة المحلية نشاطها: بدءاً بتجارة المخدرات المحظورة ومروراً بالابتزاز وانتهاءً بجرائم المال والممتلكات. ومما يؤسف له أن تأثير جماعات الجريمة المنظمة على الشركات والمعاملات العقارية والمصرفية ظل كبيراً إلى أن تعرضت اليابان لأزمتها المالية الأخيرة، وأن تركيز اليابان انصب في الجانب الرئيسي منه على عائدات المخدرات

ونجاحها محدود جداً. وبرغم تطبيق نظام للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة منذ عام 1991 فإن مستويات تلك البلاغات متدن للغاية، وكذا مستويات عمليات الملاحقة القضائية ومصادرة الأصول الناجحة. ومما يزيد الأمور سوءاً كون الاقتصاد الياباني ذا طبيعة نقدية كثيفة.

أما لوكسمبورج فهي تشبه إلى حد ما حصانًا أسود، فمن ناحية تطبق به منذ 1998 قوانين شاملة لمكافحة غسل الأموال تغطي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعاملين في مجال التأمين والمحاسبين ومحرري العقود والعاملين في كازينوهات القمار، وتُلزم كل هذه المؤسسات بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، كما تُدرج ضمن تعريفها لغسل الأموال عائدات الدعارة وأعمال الخطف وتجارة وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة واستغلال الأطفال. إلا أن لوكسمبورج - من ناحية أخرى - تعد مركز أوفشور كبيراً ومؤثراً إلى حد أن هناك شائعات تقول إن الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين Saddam Hussein والرئيس الليبي معمر القذافي Gaddafi والرئيس موبوتو Mobutu إستفادوا جميعًا من الخدمات المالية المقدمة فيها. وتفيد بعض التقديرات غير الدقيقة أن منطقة جراند دوتشي Grand Duchy يقطنها ما يقرب من 360 ألف نسمة، ويوجد بها 215 مصرفًا و1500 شركة ائتمانية و95 شركة تأمين و255 شركة لإعادة التأمين، ومما يثير القلق بعض الشيء في هذا السياق هو انخفاض مستوى بلاغات المعاملات المشبوهة وأن معظم البلاغات تأتي في العادة من بنوك بعينها، وهو ما يعني أن هناك نسبة مئوية عالية جداً من البنوك والمؤسسات المالية التي لا تقوم مطلقًا بتقديم بلاغات عن المعاملات المشبوهة، ويقترن ذلك بانخفاض مماثل في مستوى البلاغات المقدمة من العاملين المهنيين (أو عدمها تقريبًا). وعلى حد علمي فإنه في حالة قيام مؤسسة ما بإغلاق حساب ما أو رفض فتح حساب أو رفض معاملة ما، لا تكون مُلزمة من الناحية القانونية بالإبلاغ عن ذلك.

أما هولندا فتعاني من مشكلتين: المخدرات وأوروبا. وتطبق البلاد نظامًا قويًا نوعًا لمكافحة غسل الأموال يتضمن آليات للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وإجراءات التعرف على هوية العميل والاحتفاظ بالسجلات. ويسري ذلك على البنوك وسماسرة الأوراق المالية وكازينوهات

القمار وشركات بطاقات الائتمان، وحتى البنك المركزي الهولندي The Central Bank of the Netherlands ويجيز القانون مصادرة الأصول المدنية والإجرامية معًا. إلا أن الشيء الغريب بعض الشيء هو أن إبلاغ المحامين ومحرري العقود والمحاسبين عن المعاملات المشبوهة يتم على أساس اختياري. أما أروبا فنظراً لكونها منطقة أوفشور وترويجها للتسهيلات التي تقدمها على شبكة الإنترنت، فإنها تعتبر هدفًا عالي المخاطرة بالنسبة لغاسلي الأموال.

ويتشابه وضع نيوزيلندة والنرويج فيما يتعلق بغسل الأموال من حيث أن المشكلة ذات طابع محلي في كلا البلدين وتوافر أدلة محدودة على حدوث اختراق على نطاق واسع من جانب جماعات الجريمة المنظمة الدولية، وتطبق الدولتان قوانين وتشريعات شاملة نوعًا لمكافحة غسل الأموال.

أما غسل الأموال في البرتغال فلا توجد دلائل تشير إلى حدوثه على نطاق واسع، وإن ظل غسل عائدات تجارة المخدرات يمثل مشكلة خاصة. ويعد نطاق القانون البرتغالي لمكافحة غسل الأموال مبهراً، إذ يجعل التحقق من هوية العميل إلزاميًا، ويوجب الاحتفاظ بالسجلات لمدة 10 سنوات، وكذا الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وفي حالة كون المعاملة كبيرة بصورة غير مألوفة، ينص القانون على ضرورة الحصول من العميل على بيان بخصوص مصدر أموالها.

بالمثل تعد سنغافورة مركزاً ماليًا رئيسيًا يوجد به متاجر كثيرة تبيع سلعًا عالية القيمة، وتسودها ثقافة قوية مناهضة للمخدرات، كما يوجد في سنغافورة نظام مصرفي سري (تحت الأرض) يوفر تحالفه مع مختلف المتاجر التي تبيع السلع مرتفعة القيمة قناة قوية لغسل نقود تجار الهيروين الآسيويين. ومما يزيد هذا الوضع سوءاً عدم وجود ضوابط رقابية على انتقال العملات من وإلى سنغافورة. ويسري قانون مكافحة غسل الأموال السنغافوري على البنوك وشركات التأمين ومكاتب تحويل العملات الأجنبية وشركات تحويل الأموال، ولكنه يتعلق فقط بالمخدرات في الوقت الحاضر، وهو ينص على وجوب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والتحقق من هوية العملاء المنخرطين في معاملات عملة كبيرة.

أما أسبانيا فتعرِّف غسل الأموال بأنه عائدات جميع الجرائم الخطيرة، وتسري قوانين البلاد على البنوك وكازينوهات القمار وشركات التنمية العقارية، وتجار المجوهرات وتجار التحف الأثرية، إلا أن سوق الأوراق المالية لا تخضع لقانون مكافحة غسل الأموال. والتصور العام هو أن أسبانيا تتخذ خطوات إيجابية وقوية في سبيل مكافحة غسل الأموال.

لا يعد غسل الأموال مشكلة كبيرة في السويد، وقد أصدرت هيئة الإشراف المالي Financial Supervisory Authority قواعد إرشادية تطالب المؤسسات المالية وشركات التأمين ومكاتب تحويل العملات الأجنبية بالتحقق من هوية عملائها والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

أما سويسرا فقد أشرنا إلى الخطوات الإيجابية التي تتخذها في أقسام أخرى متفرقة من هذا الكتاب، ولاشك أن القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال الذي دخل حيز التطبيق الفعلي في 1 أبريل 1998 قد حسَّن الأنظمة الخاصة بالاحتفاظ بالسجلات، والتعرف على هوية العميل والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ولا يسري هذا القانون على البنوك فقط، وإنما أيضًا على المحاسبين والمحامين والمستشارين الماليين المستقلين وشركات التأمين.

لم تقر تركيا مشروع قانون حول مكافحة غسل الأموال إلا في أواخر عام 1996، ثم بدأ سريانه فعليًا في منتصف العام التالي، وهو ينص على وجوب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة التي تتجاوز قيمتها 2 ميار ليرة تركية وتطبيق إجرا ءات التحقق من هوية العميل. والأمر المثير للاهتمام أن هذا القانون لا يسري فقط على البنوك وإنما أيضًا على منشآت أخرى ذات صلة مثل شركات التأمين وتجار المجوهرات. بيد أن مستوى البلاغات عن المعاملات المشبوهة منخفض جداً، فضلا عن عدم وجود نصوص قانونية متعلقة بالتدريب، ويضاف إلى ذلك مشكلة أخرى وهي الطبيعة النقدية الكثيفة للاقتصاد التركي.

تعد المملكة المتحدة مركزاً ماليًا رئيسيًا ولذا فهي مستهدفة من جانب غاسلي الأموال، وبرغم وجود. قوانين وتشريعات كثيرة متعلقة بغسل الأموال إلا أنه لازالت توجه للمملكة المتحدة

اتهامات بممارسة غسل الأموال على نطاق كبير نوعًا. ومن بين القوانين المتصلة بهذا الموضوع: قانون الاتجار في المخدرات لسنة 1994، وقانون العدالة الجنائية لسنة 1993 وقانون مكافحة غسل الأموال لسنة 1993. كما صدرت أيضًا قواعد إرشادية للقطاعات المالية ذات العلاقة، وتم وضع عقوبات جنائية مختلفة لعدم الالتزام بالإجراءات. وتسري تلك الإجراءات على المحامين والمحاسبين والعاملين المهنيين الآخرين وتبين بالتفصيل المتطلبات المتعلقة بإجراءات التعرف على هوية العميل والاحتفاظ بالسجلات وأنظمة إعداد ورفع التقارير الداخلية وتدريب العاملين، وتلعب خدمة الاستخبارات الجنائية الوطنية (NCIS) دور وحدة مركزية لتلقي بلاغات غسل الأموال.

تمثل الولايات المتحدة قوة الدفع الرئيسية في معظم الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال (إن لم يكن جميعها) وفرضت داخليًا معايير تشريعية وتنظيمية للسيطرة على المشكلة، وهي تشمل:

- قانون سرية البنوك لسنة 1970؛
- قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 1986؛
- قانون مكافحة تعاطي المخدرات لسنة 1988؛
- القسم 2532 من قانون مكافحة الجريمة لسنة 1990؛
- القسم 206 من قانون تحسين مؤسسات التأمين على الودائع الفيدرالية لسنة 1991؛
- القسم الخامس عشر من قانون الإسكان والتنمية المجتمعية لسنة 1992 والذي يشار له باسم قانون أنونزيو - وايلي لمكافحة غسل الأموال.

إن المحصلة النهائية لكل هذه التشريعات هي أنها تلزم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالاحتفاظ بالسجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة التي تتجاوز قيمتها 10 آلاف دولار

(مع استثناءات مختلفة للإقلال من المستندات غير الضرورية) ومطالبة العميل بتقديم ما يثبت هويته. وقد تم تعديل هذه القوانين وتحسينها بصورة متكررة، وكان من أبرز هذه التعديلات وأهمها نص يقضي بأن تقوم المنشآت بالإبلاغ عن معاملة مشبوهة ما عندما ينفق العملاء ما يزيد على 10 آلاف دولار نقداً أو في صورة حوالات مصرفية أو شيكات سياحية أو حوالات مالية، وتسري القوانين على شركات الطيران وشركات التمويل والفنادق ودائني الرهونات (وهم من يحترفون إقراض الغير قروضًا صغيرة نظير ما يرهن عندهم من منقولات ذات قيمة) والمطاعم وتجار جملة و/أو تجزئة سلع معينة.

وتقدم الاستراتيجية القومية لمكافحة غسل الأموال لسنة 2000 التي أصدرتها الولايات المتحدة في مارس 2000 دليلا آخر ملموسًا على الأهمية العظمى التي تعلقها الإدارة الأمريكية على علاج مشكلة غسل الأموال، وتمثل هذه الوثيقة في جوهرها مسودة للإجراءات والخطوات المحلية الواجب اتخاذها لوقف التصاعد الدرامي لظاهرة غسل الأموال القذرة، وهي تصف عملية الغسل بأنها «ظاهرة كونية ذات أبعاد هائلة». ويبين التقرير الذي يقع في 127 صفحة أن أهمية مكافحة غسل الأموال ترجع إلى ثلاثة أسباب جوهرية:

- تمكّن مكافحة غسل الأموال من ملاحقة ومطاردة مرتكبي المخالفات المتصلة به.
- يسهّل غسل الأموال الفساد الأجنبي، ومن ثم يقوض الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل إعلاء شأن الديموقراطية وتوفير الاستقرار للاقتصاديات الأخرى.
- تمكّن مكافحة غسل الأموال من الدفاع عن سلامة النظام المالي ضد التأثير المفسد للأموال القذرة.

وتعتزم السلطات الأمريكية اتخاذ المزيد من الخطوات للتعرف على عمليات غسل الأموال والسيطرة عليها، وشددت السلطات الفيدرالية رقابتها على أربع مناطق جغرافية صنفت بأنها «مناطق عالية المخاطرة لغسل الأموال والجرائم المالية»، وهي:

1 - نيويورك ونيوچيرسي: من الواضح أن هاتين المنطقتين تقعان في دائرة الضوء بسبب قضية غسل الأموال الروسية التي لاتزال منظورة أمام القضاء الأمريكي، والتي تتضمن غسل ملايين الدولارات من خلال بنوك مثل بنك نيويورك Bank of New York، وفي 1998 و1999 قامت المؤسسات المالية في هذا المركز المالي الهام بالإبلاغ عن معاملات مشبوهة بقيمة 33 مليار دولار إلى السلطات.

2- لوس أنجلوس: هدف واضح نوعًا ما بسبب أهميتها كمركز لتصنيع المخدرات وميناء لها.

3- سان چوان ـ بورتوريكو: بوابة مرور المخدرات إلى الولايات المتحدة.

4- الحدود الجنوبية الغربية للبلاد وتقع عندها ولاية أريزونا وولاية تكساس: تستخدم هذه المنطقة في تهريب المخدرات من أمريكا الجنوبية، وقد زادت أهميتها هذه الأيام في ضوء ارتفاع مستوى نشاط كارتيلات المخدرات في المكسيك وكولومبيا، إلا أن إدراجها يعود إلى تهريب النقود خارج البلاد عبرها.

تطالب الاستراتيچية الجديدة أيضًا كازينوهات القمار وشركات السمسرة والمنشآت الأخرى ذات المعاملات النقدية بإبلاغ السلطات بالعلاقات المشبوهة، وكذلك بتخصيص المزيد من الموارد لوقف تهريب العملة خارج الولايات المتحدة وفي عام 1999 ضبطت الجمارك الأمريكية مبالغ نقدية مجموعها 60 مليون دولار أثناء تهريبها خارج البلاد، منها 16.5 مليون دولار على الحدود الجنوبية الغربية.

أما على الصعيد الدولي، فتوضح وثيقة الاستراتيچية كيف تركز الحكومة الأمريكية بصفة خاصة على مراكز الأوفشور المالية، وتتضمن توصيات عديدة باتخاذ إجراءات عقابية ضد الدول غير المتعاونة. وفي هذا الإطار تذكر الولايات المتحدة بوضوح أنها ستقدم التدريب والعون الفني للدول التي تبذل جهوداً حثيثة لمكافحة غسل الأموال، بل إنها تقترح أيضًا إعداد مبادرات للتصدي لمشكلة مسئولي الحكومات الأجنبية الذين يستخدمون الأموال أو الأصول العامة في

أغراضهم الشخصية بصورة منظمة.

لقد أجبر رعب أحداث الحادي عشر من سبتمبر الولايات المتحدة على التصدي لمشكلة غسل الأموال بصورة غير مسبوقة عبر تاريخها، فلم تكد تمر ستة أسابيع على وقوع هذه الأحداث حتى صدَّق الرئيس بوش في 26 أكتوبر 2001 على مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2001، وشكل هذا القانون العنوان الثالث في قانون «توحيد وتقوية أمريكا عن طريق توفير الأدوات المناسبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب (قانون باتريوت Patriot) لسنة 2001»، وقد وصفت الإدارة الأمريكية هذا القانون بأنه «أهم قانون من نوعه منذ 1970، وهو يستهدف مخاطر غسل الأموال المعروفة والقدرة المستقبلية على التعرف على مشكلات معينة والقضاء عليها عند ظهورها. وتتمثل الأحكام المتصلة بمكافحة غسل الأموال فيما يلي:

- تعريف «المؤسسات المالية» عريض جداً ويشمل (ضمن جملة أشياء أخرى): مكاتب صرافة العملة، مصدر أو مسترد أو صراف الشيكات السياحية أو الشيكات أو الحوالات المالية أو الأدوات المماثلة، شركات التأمين، دائني الرهونات، شركات تمويل القروض، المتعاملين في المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة أو المجوهرات، وكالات السفر، شركات إرسال الأموال المرخصة، المنشآت العاملة في مجال بيع السيارات، العاملين في مجال العقارات، كازينوهات القمار ولا تنسى البنوك.

- يطالب القانون المؤسسات المالية بوضع برامج لمكافحة غسل الأموال على أن تتضمن ما يأتي:

  - تطوير السياسات الداخلية؛
  - تعيين شخص معين ليكون مسئولا عن مراقبة الالتزام؛
  - عقد برامج تدريبية متواصلة للموظفين؛
  - إنشاء وظيفة تدقيق مستقلة.

- يجيز القانون للولايات المتحدة اتخاذ إجراءات متدرجة ضد أي دولة أجنبية أو مؤسسة مالية أجنبية أو نوعية من المعاملات أو الحسابات يرى وزير الخزانة أنها «باعثة على القلق فيما يتصل بغسل الأموال».

- يطالب القانون بتوخي اليقظة اللازمة فيما يخص حسابات المراسلة والحسابات المصرفية الخاصة التي لها علاقة بأشخاص أو مؤسسات مالية أجنبية.

- يحظر القانون على المؤسسات المالية الأمريكية إنشاء حسابات مراسلة لدى بنوك أجنبية ليس لها وجود مادي (shell banks). كما يلزم القانون المؤسسات المالية بوجه عام باتخاذ الخطوات المناسبة للتأكد من عدم استخدام البنوك الأجنبية الموجود بها حسابات مراسلة بشكل غير مباشر في تقديم خدمات مصرفية إلى بنك أجنبي ليس له وجود مادي (shell bank).

- يطالب القانون وزارة الخزانة الأمريكية بتبني قواعد تنظيمية لتشجيع التعاون بين المؤسسات المالية، والسلطات التنظيمية التابعة للوزارة وأجهزة تنفيذ القوانين للاشتراك في المعلومات المتصلة بالأفراد والكيانات والمنظمات المتورطة في أعمال إرهابية أو أنشطة غسل أموال.

- تم توسيع تعريف جرائم غسل الأموال ليشمل مخالفات الفساد الأجنبي.

- يجوز لوزير الخزانة أو النائب العام إصدار أمر حضور كتابي أو استدعاء إلى أي بنك أجنبي يحتفظ بحساب مراسلة في الولايات المتحدة الأمريكية وأن يطلب منه تقديم السجلات الخاصة بالحساب (بما في ذلك السجلات المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة). ويجب على المؤسسة المالية التي يسري عليها قانون أن تفسخ علاقة المراسلة مع البنك الأجنبي إذا لم يمتثل الأخير لطلب تقديم المعلومات.

- رفع الحد الأقصى للجزاءات الجنائية والنقدية المتصلة بغسل الأموال من 100 ألف دولار إلى مليون دولار.

- يلزم القانون السماسرة والتجار بالإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة طبقًا للمتطلبات القانونية السارية على المؤسسات المالية.
- يضيف القانون إلى تعريف «محولي الأموال» الأنظمة المصرفية غير الرسمية - مثل هوالا وهوندي.
- يجرِّم القانون تهريب النقود السائلة (التي تتجاوز قيمتها 10 آلاف دولار) إلى الولايات المتحدة أو منها ويجيز مصادرة أية نقود أو أدوات مستخدمة في التهريب.
- يوجب القانون على وزير الخارجية إعداد قائمة بأسماء الأشخاص المعروف عنهم أنهم متورطون - أو يشتبه بتورطهم - في أعمال غسل أموال.

وإذن فربما بات واضحًا الآن السبب في أن هذا القانون كان الأهم من نوعه منذ 1970 - ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولكن أيضًا على مستوى العالم.

غير أن مشرع القوانين لا يستطيع مطلقًا أن يمحو بقلمه مشكلات العالم الواقعي: وربما تعد توصيات فريق فاتف الأربعين لمكافحة غسل الأموال أفضل ما لدينا الآن (أو ربما حتى في المستقبل) للحد من انتشار عمليات غسل الأموال ومن ثم تقليص تأثير وقوة عصابات الجريمة المنظمة، ولكن (وهذه لكن كبيرة) الدول الأعضاء في فريق فاتف واجهت صعوبة في تنفيذ تلك التوصيات بصورة عالمية ومتسقة وثابتة. وتتمثل النواحي التي لاتزال تعاني من غياب الاتساق والانسجام فيما يلي:

- لا يوجد تعريف موحد للمقصود بغسل الأموال.
- الحاجة إلى التعرف على هوية العميل تختلف من بلد إلى آخر.
- لا يوجد لدى بعض الدول أي مكتب وطني مركزي للتعامل مع بلاغات المعاملات المشبوهة.
- تستخدم التكنولوجيا بدرجات متفاوتة - فعلى حين تستخدم على نطاق واسع في أستراليا

وإيطاليا (للتعامل مع الـ 30 مليون معاملة مشبوهة التي يتم الإبلاغ عنها شهريًا)، لا تستخدم في دول أعضاء أخرى على الإطلاق.

- لا توجد تعريفات متعارف عليها فيما يتصل بأي منشآت الأعمال تسري عليها قوانين غسل الأموال ـ ومن هنا جاء تباين الفئات المطبقة عليها القوانين في الدول المختلفة.
- يوجد تفاوت كبير في درجة التركيز والأهمية التي توليها الحكومات لمشكلة غسل الأموال.

إن غاسلي الأموال يبحثون عن النقاط الضعيفة والثغرات الرقابية ويستغلونها، فأنا واثق ـ على سبيل المثال ـ أن البنوك التي لم تتقدم أبداً ببلاغات اشتباه إلى السلطات في لوكسمبورج معروفة للجميع. وكلما كان من الممكن تحقيق غسل الأموال الإجرامية من خلال المراكز المالية المحترمة العريقة، كلما كان ذلك أفضل لغاسلي الأموال، وكلما ازداد احتمال أن يدفعوا نقوداً لأولئك الذين يساعدونهم نظير تمكينهم من الاستفادة من هذه الميزة.

في الوقت نفسه ـ وكما رأينا فيما سبق ـ فإن غسل الأموال يتم فعلا في الفضاء الإليكتروني اللامتناه: وتوجد مجموعات عمل متنوعة شكلتها الأجهزة المعنية لدراسة هذا الموضوع ـ ولكن ألم ينطلق الجواد مسرعًا خارج الإسطبل بالفعل بينما نحن لانزال نحاول صنع الباب ناهيك عن إغلاقه؟

الفصل التاسع

الخروج نظيفًا: استراتيجيات وقائية لمنشآت الأعمال

من السهل سحق كل شر وهو لايزال في مهده، لكن عوده يشتد كلما تقدم به العمر.

(شيشيرون Cicero)

ليس ممكنًا من خلال هذا الكتاب أن نشرح ونعلق بشكل متعمق على التفاصيل الدقيقة للتشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة غسل الأموال في كل دولة على حدة، كما أنه ليس ممكنًا أن نذكر القوانين المختلفة المتصلة بمهن أو قطاعات عمل محددة، غير أنه نظراً لكون غسل الأموال مشكلة عالمية، توجد مبادئ وقواعد إرشادية كثيرة قابلة للتطبيق عالميًا. والحقيقة أن إحدى المشكلات التي تعترض سبيل محاولات مكافحة الجريمة في العالم ـ كما ذكرنا من قبل ـ هي عدم وجود معايير متماسكة في أنحاء العالم. ويبرز هذا القسم ما يلي:

1- العلامات المنذرة بالخطر (الرايات الحمراء) الدالة على احتمال حدوث نشاط غسل أموال ـ وهي التي تنبني عليها «الشكوك».

2- القواعد الإرشادية للممارسات الأفضل التي تضمن قيام منشأتك (وأنت شخصيًا) باتخاذ كل ما يمكن من إجراءات للتعرف على عمليات غسل الأموال ومنعها.

مبدأ إعرف عميلك: لماذا يجب عليك أن تعرف عميلك

إن المبدأ الأساسي في جميع تشريعات وقوانين مكافحة غسل الأموال في العالم هو الحاجة إلى التعرف على هوية العميل، ويعني ذلك في جوهره أنه يجب على المنشأة في بداية أي علاقة مالية أن تتأكد من صدق هوية الزبون / العميل / شريك الأعمال الجديد ومن عدم وجود أسباب ومبررات تدعو للاشتباه في تورطه في أنشطة غسل أموال و/أو إجرامية. ويتضمن نظام الرقابة عادة الحصول على مستندات إثبات شخصية مثل بطاقات الهوية القومية وجوازات السفر ورخص قيادة السيارات، وهذه يجب تسجيل البيانات التي تحتوي عليها.

الرايات الحمراء المتصلة بمبدأ إعرف عميلك

- إحذر عملاء الأعمال الجدد الذين يحجمون عن تقديم معلومات عن أنشطة منشآتهم ومكانها وأعضاء مجلس إدارتها.
- إحذر العملاء الشخصيين الجدد الذين يقدمون معلومات غير مكتملة أو متناقضة عند إقامة علاقة ما.
- إشتبه في العملاء الذين لا يعطون أرقام تليفون أو فاكس أو يقدمون أرقامًا على عناوين عمل أو محل إقامة لا تخصهم (انظر أدناه).
- إحذر جوازات السفر التمويهية (أنظر الفصل الأول).
- إحذر جوازات السفر الدبلوماسية الصادرة من دول غير معروفة ـ وخاصة في أفريقيا حيث يمكن بسهولة الحصول على مثل هذه الجوازات نظير مقابل مالي (أنظر الفصل الأول). وبرغم أن هذه الجوازات يمكن أن تكون حقيقية (أي صادرة عن جهات رسمية بعد دفع المبلغ المطلوب)، إلا أن ذلك لا يعني أنها تخص حاملها أو أن الإسم المذكور في جواز السفر حقيقي. وهناك طريقة يمكن اتباعها في هذا النوع من السيناريوهات وهي محاولة

معرفة ما إذا كانت البيانات الأخرى المعطاة إلى جانب مظهر / سلوك شخصي تتناسب مع المنصب الدبلوماسي الذي يدعي أنه يشغله.

- إحذر عناوين محل الإقامة التي يقدمها مقدمو الطلبات ولا تكون في حقيقة الأمر سوى عناوين لاستلام البريد عليها (إحذر أرقام «الأجنحة»، وعناوين السكن في قلب المدينة التجاري أو العناوين غير الكاملة). وهناك طريقتان سريعتان للمراجعة المزدوجة وهما التحقق من وجود رقم تليفون للشخص على العنوان المعطى في دليل الهاتف وإجراء مراجعة مرجعية ائتمانية لذلك العنوان.

- لا تقبل نسخًا فوتوغرافية، بل يجب عليك الاطلاع على الأصل وتصويره بنفسك. والأمر المثير للدهشة هو أن هناك عدداً كبيراً من المنشآت التي لا تتردد في ممارسة الأعمال اعتماداً على النسخ الفوتوغرافية (أو الفاكسات)، إلا أن حيازة شخص ما لنسخة من جواز سفر لا تعني بالضرورة أن جواز السفر يخصه ـ فقد تطورت تكنولوجيا النسخ الفوتوغرافي لدرجة جعلت من السهل وضع صورة فوتوغرافية مأخوذة من مستند إثبات شخصية آخر على وثيقة ما دون إمكانية اكتشاف ذلك عند النظر للنسخة الناتجة.

- من المشكوك فيه إمكانية اعتماد منظمة ما على إجراءات اليقظة اللازمة / إعرف عميلك التي اتخذتها منظمة أخرى، وبصفة خاصة عندما يحوِّل العملاء من طرف إلى آخر. تعرف على حقيقة الوضع بالضبط فيما يتصل بعمليات منشأتك. ونصيحتي إليك بسيطة: أنت الذي تتحمل المسئولية وحدك إذا ساءت الأمور ولذا فإن تعويلك على ما قام به الآخرون أو لم يقوموا به عمل أحمق.

- يسبب استخدام شركات الأعمال الدولية والشركات الواجهة وما شابه ذلك مشكلات عند تطبيق إجراءات إعرف عميلك، فربما تجد نفسك في موقف يقدم لك فيه أعضاء مجلس الإدارة المرشحون لكيان أعمال ما مستندات إثبات شخصية سليمة ومقبولة، ولكن إذا كان هؤلاء الأفراد مجرد واجهة، فإن ذلك يعني أنك لا تتحقق في الحقيقة من هوية واستقامة

المالك (الملاك) المنتفع (المنتفعين).

- إشتبه في المنشآت التي تقدم تقارير مالية لا تنسجم مع التقارير المالية للمنشآت الأخرى ذات الحجم المماثل العاملة في نفس قطاع الأعمال.

- إشتبه في الأمر إذا تم فتح مجموعة من الحسابات أو العلاقات بواسطة أشخاص أجانب زاروا منظمتك في نفس اليوم. وهناك وضع أصعب في اكتشافه وهو عندما تفتح حسابات أو علاقات متعددة في يوم واحد بواسطة مجموعة من الجنسيات الأجنبية في بنوك / شركات مختلفة في نفس المدينة.

- يجب أن تثار الشكوك عند فتح علاقات عمل متعددة عن طريق فرد يستخدم فيها عنوانًا واحداً أو بواسطة أفراد مختلفين يستخدمون عنوانًا واحداً.

- بالإضافة إلي ذلك ينبغي أن يساورك الشك الأكيد في حالة إنشاء حسابات أو علاقات متعددة باستخدام أشكال مختلفة لإسم واحد.

لقد كان من بين الاتجاهات الهامة التي برزت خلال العامين أو الثلاثة الماضية استعداد بعض المنظمات لإجراء تحريات متقدمة بشأن عملائها المرتقبين توخيًا لليقظة اللازمة، ومثل هذه الشركات لا تأخذ بالضرورة ما يقوله لها عميلها على محمل الصدق، لأنها تعلم أنها إذا فعلت ذلك واتضح بعد ذلك كذب أو عدم صحة ما قاله، فسوف يترتب على ذلك مشكلات حادة. علاوة على ذلك، فإن مثل هذه التحريات التفصيلية ينبغي أن تمكّن الشركة من التثبت من صحة الوثائق والمعلومات المقدمة لها من العميل، وكذا صحة ادعاءاته بشأن مصدر الأموال، ويتزايد اعتقاد السلطات التنظيمية في المراكز المالية المتقدمة بأنه لم يعد كافيًا أن تعرف عميلك من خلال مستندات إثبات الشخصية، بل يجب أن يتجاوز الأمر المعلومات المقدمة إلى اختبار صحتها.

وبرغم أن ما سأقوله واضحًا بذاته، فإن الشرط الأساسي المسبق لتطبيق أي نظام إعرف عميلك هو أنه في حالة تعذر حصولك على بيانات وتفاصيل كافية يمكنك من خلالها التحقق

من هوية العميل أو ساورتك أي شكوك بشأن خلفية و/أو استقامة العميل، ينبغي عليك الامتناع عن إقامة علاقة معه.

سجِّل البيانات واحتفظ بالسجلات

تقرر التشريعات الواجبة التطبيق دائمًا المدة اللازمة للاحتفاظ بالوثائق والسجلات الداخلية حتى يتسنى فيما بعد إجراء مراجعة لتعاملاتك وعلاقاتك مع أي عميل بعينه، وقد أوصى فريق فاتف ـ على سبيل المثال ـ بضرورة الاحتفاظ بالسنجلات الخاصة بالتعرف على هوية العميل وملفات الحسابات والمراسلات المتصلة بها لفترة لا تقل عن خمس سنوات بعد إغلاق الحساب أو إنهاء العلاقة.

ولأهمية الاحتفاظ بالسجلات شقان: فهو لا يمكِّن فقط من إعادة بناء ملابسات وتفاصيل المعاملات والعلاقات من جانب المحققين الرسميين، بل الأهم من ذلك أن السجلات ستثبت أنك تصرفت بشكل مشروع وقانوني وأنه لم يكن هناك سبب يدعوك للشك والارتياب. وعلى العكس من ذلك، فإنك إذا أبلغت عن شكوكك وكان لها أساس من الصحة، فلابد أن يكون في مقدورك في هذه الحالة أن تقدم أية مستندات موجودة في حوزتك إلى الجهة المختصة.

متى ينبغي علي أن أرتاب؟

من أكثر الأسئلة المثارة شيوعًا: كيف ينبغي أن يعرِّف المرء كلمة «مشبوه أو مريب»؟ ما هو السلوك المشبوه؟ ما هي المعاملات المثيرة للشك والريبة؟ إلى أي درجة يجب أن أرتاب قبل أن أقدم على فعل أي شيء حيالها؟ نظراً لأن كل علاقة وحساب عميل له طبيعة مختلفة، فإنه لا يمكن أبداً إعداد قائمة محددة «بالرايات الحمراء» المثيرة للشك والارتياب: إذ لا يمكنك

مثلا أن تقارن تاريخ معاملات حساب ادخار شخص مسن بحساب مؤسسة كبرى متعددة الجنسيات، ونظراً لأن غسل الأموال يسير جنبًا إلى جنب مع التقدم التكنولوجي فإن حدثًا أو اتجاهًا منذراً بالخطر قد يظهر غداً أو حتى في جزء متناهي الصغر من الثانية. والنصيحة المعقولة الوحيدة الممكن إسداؤها بهذا الخصوص هي ضرورة النظر للأحداث في سياق العميل وبالمقارنة بعملاء مماثلين حتى يتسنى إجراء تقييم فعال لمعرفة إن كانت مثيرة للريبة أم لا.

وفي ضوء هذه المحاذير، فإن القائمة التالية لا تعدو أن تكون محاولة لبيان أنواع الأحداث أو السلوكيات التي يمكن عند الحكم عليها في سياقها أن تكون مؤشرات دالة على حدوث غسل أموال:

الرايات الحمراء المتصلة بالاشتباه

- من الأمور الجوهرية للغاية النواحي التي تتناقض فيها أنشطة العميل الفعلية مع الأنشطة التي يدعي أن منشأته تزاولها، مثل منشأة تدعي أنها تتاجر فقط على نطاق إقليمي أو محلي بينما تجرى عدداً كبيراً من التحويلات المالية الدولية إلى البلاد ومنها.
- إحذر العميل الذي يصدر تعليمات غير معتادة أو الذي يأتي من خارج منطقة معروفة بتجمع منشآت مجال أعماله فيها.
- الراية الحمراء الواضحة: مبالغ نقدية كبيرة في حقيبة. نعم لاتزال تروي لي قصص عن رجال غامضين يحملون في أيديهم حقائب كبيرة مملوءة بالأوراق النقدية ويتوجهون دون إشعار مسبق إلى مكاتب البنوك والمحامين.
- الدول والمناطق المشتبه بها: تبرز القائمة المتضمنة في الملحق الأول الدول و/أو المناطق التي تسودها الجريمة المنظمة وإنتاج المخدرات وضعف الرقابة المصرفية. وينبغي أن

يكون العملاء من هذه المناطق أو التحويلات إلى ومن هذه المناطق عالية المخاطرة موضع شك.

- التغييرات في متطلبات الأعمال أو التغييرات في المعاملات المتصلة بعميل ما ينبغي التحقيق فيها.
- في كثير من الدول تطبق متطلبات إبلاغ فيما يتصل بإيداع مبالغ كبيرة في البنوك و/أو التحويلات المالية. ويجب الانتباه عند إجراء معاملات متعددة بقيمة تقل قليلا عن حد الإبلاغ المقرر.
- في شكل آخر مختلف للحالة السابقة، يدير عميل واحد حسابات متعددة يتم إيداع مبالغ «صغيرة» فيها بشكل متواصل، ثم يتم تحويل أرصدة كل من هذه الحسابات إلى حساب رئيسي أو عدد من هذه الحسابات الرئيسية.
- إجراء عدد كبير من التحويلات (إلى و/أو من البلاد) ذات الصلة ببنوك أوفشور أو شركات أوفشور أو مناطق عالية المخاطرة. ولا تنطبق هذه النصيحة على البنوك فقط، بل يمكن أن تتصل بعميل أن منشأة أعمال.
- العملاء الذين يصدرون قروضًا إلى بنوك أوفشور أو يحصلون على قروض منها.
- إحذر أي عميل أو صفقة أو معاملة تكون مضمونة أو مدعومة من قبل بنك أوفشور.
- كمية مرتفعة من المقبوضات أو المدفوعات النقدية من منشأة أو فرد في الأحوال التي لا تكون فيها الأنشطة ذات كثافة نقدية في المعتاد.

ضع سياسات مكتوبة لكل العاملين

لا يوجد شيء صعب بصفة خاصة في هذه النقطة: فكثير من قطاعات الأعمال

تشترط الآن من الناحية القانونية أو التنظيمية وضع سياسات مكتوبة فيما يتعلق بغسل الأموال. ومن الواضح أن مثل هذه الوثائق تتوقف على طبيعة وظروف كل دولة أو صناعة على حدة إلا أن القاسم المشترك بين جميع السياسات المكتوبة ينبغي أن يكون كالتالي:

- الموقف العام للمنظمة / الشركة فيما يتعلق بغسل الأموال.
- ما ينبغي على المنظمة / الشركة أن تفعله من الناحية القانونية للالتزام بالقوانين والتشريعات ذات الصلة.
- ما هو غسل الأموال.

ماذا ستقول لعملائك فيما يتعلق بغسل الأموال (هذه نقطة هامة للغاية لأنه ـ في ضوء خبرتي ـ لا تجد الغالبية العظمى من العملاء الشرفاء أي غضاضة في الخضوع لإجراءات التحقق من الشخصية والإجراءات الأخرى المماثلة طالما قام شخص ما بشرح سبب قيام المنظمة بذلك).

- إجراءات إعرف عميلك.
- متى ينبغي أن يرتاب العاملون.
- بيانات عن القيادة الإدارية العليا المسئولة داخل المنظمة عن مباشرة جميع الأمور المتصلة بغسل الأموال، بما في ذلك الشخص الداخلي الواجب إبلاغه بأية شكوك أو اشتباه في حدوث غسل أموال.

ما الالتزامات القانونية للأفراد العاملين وما هي عقوبة عدم الالتزام.

ما التدريب الذي تقدمه الشركة / المنظمة لمنع غسل الأموال أو التعرف عليه أو السيطرة عليه.

درِّب الموظفين ـ وواصل تقديم التدريب لهم

تتفق جميع الوثائق المتصلة بالتشريع والتنظيم والممارسات الأفضل الصادرة في جميع أنحاء العالم حول موضوع غسل الأموال ـ على كثرتها وتنوعها ـ على شيء واحد: أهمية تدريب موظفيك على التعرف على غسل الأموال ومكافحته. فأنت لا تستطيع أن تتوقع من موظفيك أن يرتابوا أو تطالبهم بذلك إذا لم تشرح لهم ما الذي يجب أن يرتابوا فيه، في الوقت نفسه فإن التدريب السيء أو غير الفعال يمكن أن يسبب أضراراً ـ فمن المعروف أن بعض العاملين ذوي النوايا الحسنة ولكن المدربين تدريبًا رديئًا يبلِّغون عن نسبة مئوية كبيرة من العملاء الجدد أو القائمين ظنّا منهم أنهم مشبوهون.

ويصدر كثير من الأجهزة الحكومية مواد تدريبية مناسبة، كما تقوم السلطات التنظيمية للصناعات المختلفة في المعتاد بتوفير مواد تدريبية وتعليمية، فضلا عن توافر قدر كبير من المواد المفيدة والقابلة للاستخدام على شبكة الإنترنت. ويمكنني أن أقول على سبيل المثال أن الكتيب الصادر عن الشرطة الكندية الملكية الراكبة بعنوان «غسل الأموال: دليل وقائي للمنشآت الصغيرة ومكاتب صرافة العملة في كندا» يمكن استعماله كمادة تدريبية أساسية في أي منشأة في العالم (أنظر دليل مواقع الويب لمزيد من التفاصيل). كما توفر الهيئات الرسمية والتجارية كثيراً من أفلام الڤيديو التي تمثل أدلة صديقة للمشاهد حول مشكلات غسل الأموال وكيفية الوقاية منها. كما تتوافر أيضًا حزم تدريب باستخدام الكمبيوتر وأقراص مدمجة CD-ROM.

ولكن حتى إذا أراد المرء، فإن التدريب لا يمكن تقديمه كألواح حجرية، لأنه لو كان الأمر كذلك، فإننا ما نكاد نبدأ الحفر عليها حتى تصبح غير مسايرة للزمن، فعالم غسل الأموال (الذي تمثل التجارة جزءاً منه للأسف) بيئة تتغير باستمرار، والمجرمون يتحركون بسرعة شديدة وبصورة مواكبة للزمن والتكنولوچيا. ولكي تضمن وجود نظام فعَّال لمكافحة غسل الأموال وتحقيق الالتزام بالقوانين، يجب أن تحذو حذوهم من خلال تقديم مواد تدريبية جديدة ومواكبة للظروف الجارية والمستجدات عبر قنوات وآليات مناسبة... والآن ماذا ننتظر؟

تحقيق الالتزام بقانون باتريوت الأمريكي

لقد كثّف قانون باتريوت الأمريكي بدرجة كبيرة من الضغط على كافة المنظمات ذات الصلة لكي تضمن تطبيق إجراءات إشرافية ورقابية لمكافحة غسل الأموال، ولهذا القانون تأثيران هامان، الأول أنه يفرض على كل منظمة خاضعة للتنظيم تنفيذ خطة لمكافحة غسل الأموال تتلاءم مع ظروفها الخاصة، لا أن تتبنى حلا من نوعية «مقاس واحد يلائم الجميع». أما التأثير الثاني فهو أن تجاهل أي منظمة لقانون باتريوت على اعتبار أنها موجودة خارج الولايات المتحدة عمل أحمق، وذلك لأن السلطات الأمريكية أوضحت بجلاء في مناسبات عديدة وبأساليب مختلفة كثيرة أنها ستحاول القيام بعمل ضد المؤسسات والعاملين المهنيين المتورطين في غسل الأموال حيثما يكونون.

ويعرض هذا القسم قواعد إرشادية أساسية يمكن الاعتماد عليها في وضع خطة لمكافحة غسل الأموال بهدف ضمان الالتزام بقانون باتريوت ووجود أفضل الممارسات في هذا المجال. والعناصر الرئيسية الواجب أخذها في الاعتبار كالتالي:

- يجب أن يكون لمنظمتك سياسة مكتوبة فيما يتصل بغسل الأموال والالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال.
- يجب توزيع هذه السياسة المكتوبة على جميع الموظفين.
- يجب أن يناط بموظف قيادي كبير دور مسئول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وأن يتم بيان واجباته.
- يجب أن توضح منظمتك قواعدها فيما يتصل بالتعامل مع الطلبات الرسمية للحصول على معلومات حول نشاط غسل الأموال وما ستفعله بشأن الاشتراك في المعلومات مع المؤسسات المالية الأخرى.

يجب على منظمتك أن تضع (وتتبع) إجراءات مناسبة للتحقق من هوية عملائك (إجراءات إعرف عميلك)، وجوهر الأمر أنك يجب أن تهيئ بيئة تمكّن منظمتك من اكتساب قناعة معقولة في كل حالة بأنها تعلم الهوية الحقيقية لكل عميل.

- استناداً إلى مبادئ تقدير المخاطر، ينبغي عليك أن تحدد المعلومات التي ستقوم بجمعها فيما يخص أنواع الحسابات المختلفة، وينبغي أن يتضمن ذلك دراسة موضوعات مثل الأشخاص المتورطين في فضائح سياسية (PEPs) والمناطق عالية المخاطرة والدول والمناطق غير المتعاونة.

- ينبغي عليك توضيح واتباع سياسة منظمتك فيما يخص العملاء الذين لا يقدمون المعلومات المطلوبة (أو الذين قدموا معلومات مضللة أو غير صحيحة)، وجوهر هذه الخطوة بسيط: وهو أنك لن تفتح أي حساب جديد في ظل هذه الظروف وسوف تغلق أي حساب قائم.

- يجب عليك توضيح الخطوات التي ستتخذها للتحقق من دقة المعلومات التي يقدمها لك العملاء.

- ينبغي على منظمتك تحديد الخطوات التي ستتخذها لمراجعة القوائم التحذيرية الوطنية والدولية المتضمنة أسماء الإرهابيين وغاسلي الأموال والمجرمين الآخرين.

- يجب عليك إخطار عملائك باعتزامك التحقق من هوياتهم.

- يحظر قانون باتريوت (فيما عدا حالات استثنائية قليلة) الاحتفاظ بحسابات مراسلة لبنوك أجنبية غير منظمة وليس لها وجود مادي (shell banks). والقضية الرئيسية هي التأكد من اكتشافك مثل هذه العلاقات المحتملة أو الفعلية.

- يجب أن توضح وتطبق إجراءات فيما يتصل بموقف منظمتك من حسابات المراسلة الأجنبية.

- يجب عليك تحديد إجراءات منظمتك الخاصة بالحسابات المصرفية الخاصة، ولاسيما فيما

يتعلق بأدلة إثبات الهوية ومصدر الأموال والتحقق مما إذا كانت مثل هذه العلاقات تتضمن أشخاصًا متورطين في فضائح سياسية.

- يجب أن تطبق في منظمتك إجراءات إشرافية في مرحلة فتح الحسابات.

- يجب عليك مراقبة الحسابات لرصد أي نشاط مشبوه. وتشمل الرايات الحمراء الواجب مراقبتها (واتخاذ اللازم بشأنها) ما يأتي على سبيل المثال لا الحصر:

  - أنماط الحسابات التي يكون حجمها أو مبالغها أو معاملاتها غير معتادة.
  - المعاملات المتضمنة مناطق أو دول «غير متعاونة».
  - المعاملات المفتقدة للمنطق المالي أو غير المألوفة بالنسبة للعميل.
  - عندما يبدي العميل مخاوف أو اعتراضات على إجراءاتك لمكافحة غسل الأموال.
  - المعلومات المقدمة لك من عميلك زائفة أو مضللة أو غير صحيحة.
  - عندما يكون لعميلك خلفية مشكوك فيها أو تنمو إلى علمك (من خلال التقارير الإعلامية مثلا) أنشطة إجرامية أو إرهابية أو متصلة بغسل الأموال محتملة أو فعلية.
  - يبدو عميلك غير مبال باتهاماتك له.
  - يبدو عميلك وكأنه يعمل لحساب شخص آخر ولكنه يحجم عن الإدلاء بمعلومات عنه.
  - يبدو عميلك قليل (أو عديم) المعرفة بالمجال الذي يزعم أنه يزاول نشاطًا فيه.
  - يسعى عميلك لتنفيذ عدد كبير من المعاملات نقداً و/أو بالعملة.
  - عميلك منخرط في معاملات نقدية (أو ما يعادلها) تبدو وكأن الهدف منها هو تفادي الوصول إلى المستوى النقدي الذي يجب عنده إبلاغ السلطات المختصة.

- يوجد لعميلك حسابات متعددة باسم واحد (أو أسماء مختلفة) ومستوى تحويلاته بين الحسابات أو مع طرف ثالث مرتفع.

- عميلك ينتمي إلى دولة أو منطقة مدرجة على قائمة فاتف للدول / المناطق غير المتعاونة، أو يوجد له حسابات فيها أو يرتبط معها بصلات وثيقة.

- يتم إجراء عدد كبير من التحويلات البرقية من حساب عميلك إلى أطراف ثالثة غير ذات علاقة تبدو عديمة الصلة بأنشطة العميل التجارية أو الشخصية المعلنة.

- يرسل عميلك تحويلات برقية كبيرة أو متكررة (أو الاثنين) إلى دول عالية المخاطرة أو ملاذات ضريبية معروفة.

- يقوم عميلك بإيداع أموال ثم يطلب إجراء تحويل برقي بنفس المبلغ إلى طرف ثالث دون وجود مبرر منطقي واضح لهذه المعاملة.

- المبالغ المودعة والمسحوبة من حساب عميلك كبيرة بصورة تتجاوز دخله ومدخراته / ثروته المعروفة.

- يجب عليك تحديد ثم اتباع إجراءات منظمتك الخاصة بالتعرف الداخلي على المعاملات المشبوهة ثم العملية التي يتم من خلالها إبلاغ السلطات المختصة بها.

- يجب عليك أن توضح الإجراءات الخاصة بالاحتفاظ بالسجلات.

- يجب عليك أن تصف وتعد وتنفذ برنامجًا أو برامج مستمرة لتدريب الموظفين على مكافحة غسل الأموال.

- يجب عليك توضيح الأسلوب الذي تقيِّم به فعالية برنامجك لمكافحة غسل الأموال.

- يجب عليك مراقبة سلوك الموظفين وحساباتهم.

قم بإجراء مراجعات التزام وتوكيد

إن الاختبار الحقيقي لنجاح أو فشل استجابة أي منظمة إزاء غسل الأموال هو إجراءاتها، وهنا تكون مراجعات الالتزام والتوكيد بالغة الأهمية كخطوة أولى ثم على أساس منتظم لمراجعة الإجراءات الحالية في ضوء عوامل كالتالي:

- هل يعلم موظفوك السياسات والإجراءات الخاصة بالتعرف على عمليات غسل الأموال ومنع حدوثها؟
- هل تعلم الشركة / المنظمة فعليًا المقصود بغسل الأموال وما لا يندرج ضمن تعريفه؟
- ما التدريب المقدم حاليًا؟
- هل توجد أية إجراءات مطبقة على الإطلاق؟

إجراءات التعرف على هوية العميل (إعرف عميلك)

مثلما أكدت مراراً من قبل، فإن جوهر جميع قوانين وتشريعات مكافحة غسل الأموال هو وجود إجراءات وضوابط رقابية قوية للتعرف على هوية العميل (أو المالك المنتفع) والتحقق من مصدر الأموال. وإجراءات المراجعة الواجب اتخاذها هي:

- هل يطبق إجراء معترف به للحصول على أدلة مرضية على هوية أولئك الذين تمارس معهم الأعمال؟
- هل تؤخذ المعلومات المقدمة من عملائك المحتملين على محمل الصدق أم يتم التحقق من صحتها على أية حال؟

هل هناك ثغرات يمكن أن يستغلها الموظفون الفاسدون للسماح لمنشآت وعملاء متورطين في غسل الأموال بممارسة معاملات مع منشأتك؟

هل أنت معتمد على إجراءات المراجعة أو تحريات اليقظة اللازمة المؤداة من قبل أطراف ثالثة فيما يتصل بموضوع غسل الأموال بينما أنت تجهل في الحقيقة مدى عمق مثل هذه التحريات أو متى تم إجراؤها (هذا إن كانت قد أجريت أصلا!)؟

الاحتفاظ بالسجلات

من المهم للغاية الاحتفاظ بالوثائق والسجلات المدة المنصوص عليها في القانون من أجل المحافظة على أية أدلة محتملة لتقديمها إلى أي تحقيق رسمي وأيضًا لضمان تغطية نفسك في مواجهة أي مشكلة. وينطبق ذلك في المعتاد على سجلات العملاء والمعاملات معًا، وينبغي عليك أن تجرى مراجعة كاملة لهذا الموضوع، بما في ذلك معرفة مدى سهولة استعادة السجلات من المكان المحفوظة فيه!

آليات الإبلاغ الداخلي

تحقيقًا للالتزام بالقوانين والتشريعات ولأسباب لوجيستيكية أيضًا، يتحتم إناطة مسئولية الإبلاغ عن حالات غسل الأموال ومكافحتها بموظف كبير داخل الشركة أو المنظمة. غير أنه من الضروري تخويل هذا الموظف السلطة والمسئولية الضرورية لأداء الواجبات والمهام الموكلة إليه. علاوة على ذلك يجب أن توضح الإجراءات حد الإبلاغ الساري حاليًا. وفي هذه الناحية أيضًا يجب عليك إجراء مراجعة كاملة لكل الأمور ذات الصلة لضمان وجود آلية قوية للإبلاغ الداخلي، وتشمل هذه المراجعة تقديم تدريب متقدم والعون للموظف الكبير المنوطة به المسئولية النهائية عن مسائل غسل الأموال.

التعرف على المعاملات المشبوهة

يتوقف نجاح جميع التشريعات المتصلة بغسل الأموال على الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، إلا أن ما قد يثير ريبة منظمة ما قد يكون شيئًا عاديًا بالنسبة لمنظمة أخرى، وقد

جعلت السوق الكونية نقل وتحويل الأموال عبر العالم في ثوان معدودات أمراً عاديًا ومألوفًا، ونحن نعتقد اعتقاداً راسخًا أن الاستخبارات المفيدة الوحيدة حول كيفية التعرف على المعاملات والأنشطة المشبوهة وما شابه ذلك هي تلك التي تتلاءم مع عمليات أعمالك وبيئتك التشغيلية على وجه الخصوص، أما الاعتماد على قائمة عامة للأمور المثيرة للريبة فسوف يؤدي حتمًا إلى كارثة وقد حدث ذلك بالفعل في أحوال كثيرة. إننا ننظر إلى منشأتك وظروف عملها ونفهم ما هو شائع وعادي وما ليس كذلك ثم نقدم معلومات تفصيلية حول ما ينبغي أن تبحث عنه وموظفوك للتعرف على عمليات غسل الأموال المحتملة.

الإبلاغ عن الشكوك المتصلة بغسل الأموال

إن الإبلاغ عن الشكوك ربما يكون أسهل جزء في العملية: أما الخطوات الصعبة فهي الوصول إلى تلك المرحلة، وما قد يترتب على الإبلاغ من آثار وتداعيات على علاقتك بالعميل موضوع البلاغ. وتبعًا للمنطقة (أو البلد) / القوانين السارية فيها، توجد مجموعة متنوعة من القضايا التي نتناولها وتشمل:

- ما إذا كان ينبغي تجميد الحسابات داخليًا؛
- ما إذا كان ينبغي عليك مواصلة التعامل مع العميل؛
- خطر إبلاغ العميل بشكوكك.

التدريب

تشكل الحاجة إلى التدريب لب جميع التشريعات المتصلة بغسل الأموال، وليس المقصود هنا تقديم تدريب غير منتظم بل يجب أن يقدم التدريب للموظفين الموجودين بصورة متواصلة لإطلاعهم أولا بأول على القضايا الجديدة، فضلا عن تقديم التدريب للموظفين الجدد بالطبع. وينبغي التأكد ليس فقط من حصول موظفيك على تدريب كامل، بل أيضًا من احتفاظك بالسجلات والوثائق الضرورية التي تبين أنه قد تم تدريبهم وأن التدريب يجري بصورة متواصلة.

اللفة الأخيرة

الساكت عن الشر كمن يساعد في ارتكابه.

(مارتن لوثر كنج Martin Luther King)

لا تدفع النمر خارجاً من الباب الأمامي وتدع الذئب يدخل من الخلف في الوقت نفسه.

(هو زيدانج سيركا ـ 210 قبل الميلاد Hu Zhidang Circa)

إذا جلست على ضفة النهر مدة طويلة بما يكفي، ستشاهد جثث أعدائك تمر طافية أمامك.

(مثل صيني قديم)

لقد اختتمت الطبعة الأصلية لهذا الكتاب بتسجيل بعض الملاحظات المتشائمة، وقد جاءت الرؤى التي طرحتها في عام 2000 كالتالي: تعد مؤسسة الجريمة المنظمة العالمية من أبرز قصص النجاح في القرن العشرين، فقد تغلبت على كل مشكلة واجهتها، وأعادت استثمار أموالها وتعاظم شأنها إلى أن أصبحت هائلة التأثير، ونوّعت أنشطتها واستفادت من التكنولوجيات الجديدة وشكلت تحالفات استراتيجية رئيسية وثابرت على البحث عن فرص سوقية جديدة. إن غسل الأموال الذي يمارسه هؤلاء المجرمون المنظمون يمثل مشكلة إجتماعية واقتصادية خطيرة تهدد في النهاية الأمن القومي (والدولي). كما ذكرت أيضًا «أن هناك شركات متعددة الجنسيات وقطاعات أعمال معينة لا تكترث مطلقًا بمصدر أعمالها وأرباحها». ولقد كان من أسباب تعاظم

ظاهرة غسل الأموال وجود بيئة أعمال ليس لها حدود ، والتسهيلات الفورية لتحويل الأموال، واستغلال المنشآت غير المالية في غسل الأموال، واستعداد المستشارين المهنيين لأن يكونوا جزءاً من الحلقة، ونمو العديد من مراكز الأوفشور. وفي تلك المرحلة أبديت أسفي إزاء غياب التسهيلات والموارد البشرية اللازمة للتعامل مع المشكلة في نطاق تنفيذ القوانين واقتران ذلك بغياب وحدة وانسجام القوانين والتشريعات وجهود تنفيذ القوانين... لقد كنت أخشى تحقق رؤية نبوئية متصلة بالمال والأعمال.

وللأسف فإن وجهات نظري لم تتبدل بصورة جذرية، فربما يكون التهديد الإرهابي قد حل محل التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة باعتباره الخطر الأكبر الذي يهدد العالم والأفراد معًا ، إلا أن المشكلات الأساسية لاتزال قائمة. وبحكم طبيعته، قد لا يتضمن تمويل الإرهاب غسل عائدات النشاط الإجرامي ـ بل الواقع أن الأموال قد تكون نظيفة تمامًا ويكون الهدف من الغسل إخفاء أوجه استخدامها النهائي وليس مصادر كسبها ، وهكذا فإننا أمام غسل أموال إجرامية وتمويل إرهابي قد يمثل في إحدى صوره على الأقل تحولا كاملا في نموذج غسل الأموال التقليدي . أضف إلى ذلك عمليات تمويل الإرهابيين المتضمنة عائدات الجريمة، وتعاون جماعات الجريمة المنظمة مع الإرهابيين. ثم هناك الاتجاه الأشد خطورة على الإطلاق وهو غسل أموال الجريمة والإرهاب خارج النظام المصرفي (ويشمل ذلك استخدام أنظمة تحويل بديلة، شبكة الإنترنت، المعادن النفيسة والأحجار الكريمة وأي شيء ملائم للاستخدام بهذه الطريقة).

لقد أصابت حكومات العالم (أو بالأحرى الحكومات الراغبة في التصدي لهذه المشكلات) بإدخال إجراءات جديدة أو تعديل قوانينها القائمة المتصلة بمكافحة غسل الأموال، ولكنها لاتزال تركز في الجانب الأكبر من جهودها على المجال المصرفي والمالي في الوقت الذي انتقل فيه غاسلو الأموال (بكل أنواعهم) إلى قطاعات الأعمال الخاضعة لدرجة أقل من التنظيم.

بيد أنه حتى في نطاق القطاع المصرفي من الممكن تمامًا غسل الأموال بنجاح. وقد أثبت خاطفو الطائرات في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ذلك بما لا يدع مجالا للشك (وفي

إعتقادي أنهم لايزالوا قادرين على تكرار ما فعلوه اليوم دون إثارة أي شكوك حولهم). غير أنه تتوافر أيضًا أدلة واضحة على أنه حتى في العالم المصرفي المنظم الآن بدرجة عالية، لا تجرى الأمور كما ينبغي، ففي نوفمبر من عام 2002، قامت السلطات الأمريكية بتغريم بنك برودواي الوطني Broadway National Bank مبلغ 4 ملايين دولار لعدم قيامه بتنبيه الحكومة الأمريكية إلى سلسلة من المعاملات استمرت عامين وتضمنت غسل 123 مليونًا من أموال المخدرات. وقد كان البنك (الذي تبلغ قيمة أصوله 89 مليون دولار فقط) أول مؤسسة مالية أمريكية يتم اتهامها بالإخفاق في تطبيق نظام فعال لمكافحة غسل الأموال. وأود هنا أن أسجل بعض الملاحظات الإيجابية بخصوص هذه الواقعة: تزايد جدية تعامل السلطات الأمريكية مع البنوك غير الملتزمة بتنفيذ القوانين المتصلة بمكافحة غسل الأموال، وكون المعاملات المذكورة قد حدثت قبل إصدار قانون باتريوت، ثم النقطة الأكثر أهمية وهي النجاح في اكتشاف التعاملات القذرة في هذا البنك ومعاقبته عليها. إلا أن هناك بعض العوامل المثيرة للقلق في هذه الحالة، فقد ذكر الموظفون القضائيون الأمريكيون أن بنك برودواي الوطني «أصبح البنك المفضل لغاسلي أموال المخدرات والأفراد الآخرين الراغبين في حجب أنشطتهم المالية عن أعين الحكومة». وكان من بين هؤلاء العملاء ألفريد دوبر Alfred Dauber الذي اعترف أمام المحكمة فيما بعد بقيامه بغسل أموال لحساب كارتيل مخدرات كولومبي. وقد أدار البنك حساباته فيما بين عامي 1996 و1998: ففي الأيام العادية كان موظفوه يتوجهون إلى البنك ومعهم أكثر من 150 ألف دولار نقداً (في أكياس مصنوعة من نسيج الدفيل الصوفي الغليظ على سبيل التغيير!) وفي أحد الأيام، توجهوا إلى البنك ومعهم ما يزيد على 660 ألف دولار نقداً، وبعد ذلك تم تحويل الأموال برقيًا على الفور إلى كولومبيا وبنما وميامي، علمًا بأن دوبر كان قد أخبر البنك بأنه يدير شركة للإليكترونيات. في النهاية تمكن دوبر من غسل 46 مليون دولار من خلال البنك لأن موظفيه «لم يطرحوا أي أسئلة». والواقع أن بنك برودواي الوطني كان لديه رصيد نقدي كبير لدرجة أنه لم يطلب أبداً من بنك الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve Bank تزويده بالنقدية، بل كان هو من يزود البنك الفيدرالي بالنقدية (وهو الأمر الذي يثير نقطة هامة أخرى: لماذا لم

يطلق ذلك أجراس الإنذار ؟).

غير أن كل هذا حدث قبل الحادي عشر من سبتمبر ، وقد اختلفت الأمور كثيراً منذ ذلك التاريخ، ولكن يبدو أن أحداً لم يبال باخبار بنك سكوتلندة الملكي The Royal Bank of Scottland بذلك، ففي 17 ديسمبر 2002 تم تغريم البنك مبلغ 750 ألف جنيه استرليني من قبل هيئة الخدمات المالية البريطانية The UK Financial Services Authority لوجود نواحي ضعف وقصور في مكافحة غسل الأموال ـ وماذا كانت هذه النواحي؟ ذكرت نشرة صحفية صادرة عن الهيئة المذكورة أن «البنك أخفق في الحصول على مستندات كافية متصلة بمبدأ «إعرف عميلك» بما يضمن التحقق من هوية العميل أو الاحتفاظ بتلك المستندات، وذلك فيما يخص عدداً غير مقبول من الحسابات الجديدة عبر شبكة التجزئة الخاصة به في أوائل عام 2002». وبرغم أن البنك اكتشف بنفسه هذه المشكلات، إلا أنه تمكن في السابق من الاحتفاظ بأدلة غير كافية تثبت سلامة هوية بعض عملائه، ولم يستطع (في بعض الحالات) تقديم نسخ من المستندات المستخدمة في التحقق من هوية العملاء أو بيانات عنها ، ومن الأمثلة التي أشارت لها النشرة الصحفية المذكورة قيام البنك بالتحقق من إسم العميل دون عنوانه، أو قبوله مستندات غير صالحة للتحقق من الهوية. تذكر أيضًا أن كل هذا حدث في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر مباشرة عندما كان اهتمام وسائل الإعلام منصبًا على جوانب غسل الأموال في تمويل الإرهابيين. فإذا وجد بنك كبير صعوبة في تنفيذ نظام «إعرف عميلك» أساسي، فأي أمل نرجوه بعد ذلك؟

في إعادة صياغة لسؤال توم بيترز Tom Peters: كيف يمكن تبسيط هذه المشكلة بشكل يمكّن كل موظفيك الأذكياء من فهمها ؟ إن الإرهابيين وأفراد عصابات الجريمة المنظمة لا يحترمون القوانين والتشريعات ولا يقيمون وزنًا للأخلاق أو حياة الإنسان، ولا يتورعون عن عمل أي شيء لغسل عائدات أفعالهم الإجرامية أو ـ في حالة الإرهابيين ـ ضمان توافر أموالهم عندما يحتاجونها لتنفيذ عملياتهم الإرهابية الرهيبة. وإذ استطاعوا العثور على حكومة أو رئيس دولة أو بنك أو مصرفي أو محامي أو محاسب مستعد لمساعدتهم على إنجاز مهمتهم فإن ذلك

يسهل الأمور كثيراً، أما إذا لم يستطيعوا ذلك، فإنهم يعمدون إلى استخدام كل ما هو متاح أمامهم ـ سواء أكان نظامًا بدائيًا (وإن كان قانونيًا تمامًا) بديلا لتحويل الأموال أو تسهيلات حديثة متطورة عبر الإنترنت أو الوسائط الإليكترونية المماثلة. إن تاريخ غسل الأموال على يد عصابات الجريمة المنظمة (والذي عرضت لجانب منه في هذا الكتاب) شاهد على أن تلك العصابات تتخطى دائمًا أية عقبات توضع في طريقها، ويجب أن يتوقع من الإرهابيين الذين يستمدون القوة من أيديولوچيات قوية لا تتزعزع أن يفعلوا الشيء ذاته.

مثلما قال وزير الداخية البريطاني، فإنه حتى بعد الحادي عشر من سبتمبر، لاتزال عصابات الجريمة المنظمة أكثر تنظيمًا من السلطات الوطنية أو الدولية والأجهزة الرسمية، وتؤكد تجربتي الشخصية منذ 11 سبتمبر من خلال التعامل مع حالات هامة مختلفة متصلة بغسل الأموال إن التعاون بين أجهزة تنفيذ القوانين الوطنية لايزال غير كاف بسبب عوامل عديدة في مقدمتها التنازع على الاختصاصات وانعدام الثقة المتبادلة. وعلى المستوى الحكومي، وخاصة فيما يتعلق بالإرهاب، فإن بعض الحكومات (وعلى رأسها الولايات المتحدة) مستعدة لإصدار تحذيرات في سبيل التعرف على أموال الإرهاب وتجميدها بناءً على «شبهات»، بينما يرغب البعض الآخر في الحصول على أدلة قاطعة على وجود صلة بين الأموال والإرهاب. وأثناء تأليف هذا الكتاب، لم تنفذ بعد أجزاء وجوانب مختلفة في قانون باتريوت الأمريكي، والأهم من ذلك أن هناك بعض التحفظات القوية التي يتم إبداؤها في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى في العالم حول الآثار الاقتصادية السلبية التي قد يتسبب فيها إصدار وتطبيق قوانين صارمة وقوية لمكافحة غسل الأموال، منها أن الضوابط الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال ستدفع الاستثمارات الأجنبية خارج الاقتصاد الأمريكي وما سيترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المواطنين الأمريكيين.

لطالما أشدت بجهود الولايات المتحدة في مواجهة مشكلة غسل الأموال، وفي الفقرات الختامية من الطبعة الأصلية لكتابي «التعامل القذر» كتبت أقول: «إن ما يبدو واضحًا مع ذلك

هو أنه إذا تم القيام بعمل فعال ومنطقي، فسيعود الفضل في ذلك إلى حكومة الولايات المتحدة التي لا يوجد مثيل لها في حربها المستمرة على غسل الأموال والجريمة المنظمة» إن قانون باتريوت (والتشريعات المناظرة له في الدول الأخرى) يمثل خطوة هائلة إلى الأمام، إلا أنه تأخر خمس سنوات على الأقل في أفضل الأحوال، وجاء بعد فوات الأوان في أسوأ الأحوال. ويقود فريق فاتف الحرب التنظيمية ضد غسل الأموال منذ سنوات عديدة ـ وكان في بعض الأحيان الصوت الوحيد المتمتع بالمصداقية بهذا الخصوص، إلا أن هناك بعض الأمور التي تقلقني بشأن سياسته تجاه الدول والمناطق غير المتعاونة، وتتركز تحفظاتي ليس فقط على الدول والمناطق المدرجة على القائمة السوداء ولكن أيضًا على الدول والمناطق غير المدرجة عليها، فما السبب في أن دولة كمصر مدرجة على القائمة وليس «الدول الشريرة»؟ لماذا لم تدرج ليبيريا وكوريا الشمالية في القائمة؟ وماذا عن مشكلات الجريمة المنظمة الحادة المرتبطة بالفساد وتفشي ممارسة غسل الأموال في أجزاء مختلفة من الاتحاد السوڤييتي السابق؟

إن الحقيقة القاسية هي أنه مقابل كل عمل إرهابي على شاكلة هجمات الحادي عشر من سبتمبر أو تفجيرات بالي ومقابل كل إمرأة أو طفل يستغل جنسيًا، ومقابل كل أنشطة الجريمة المنظمة، تغسل أموال عند نقطة ما في دورة الغسل القذرة. إن مخاوفي من تحقق رؤية نبوئية متصلة بالمال والأعمال لم تكن في محلها، فنحن الآن في قلب تلك العاصفة: إن الرؤية النبوئية تتحقق الآن.

الملحق الأول: فهرس الدول

برغم توافر قدر هائل من المعلومات عن غسل الأموال والجريمة المنظمة والإرهاب، فمن الواضح أن من الصعب إصدار إحصائيات دقيقة حول الحجم الحقيقي للمشكلة، إلا أن ما بدا واضحًا عند جمع مادة هذا القسم وآمل أن يكون كذلك عندما تقرأه هو أن عدداً قليلا جداً من الدول أو المناطق الجغرافية لايزال بعيداً عن المشكلة. ومن الملاحظ أيضًا أنه برغم أن مراكز الأوفشور المالية تمثل ثغرات يمكن لغاسلي الأموال استغلالها، إلا أنه لايزال هناك أماكن أخرى تقليدية وعريقة بدرجة أكبر يمكن ـ ويجري فعلا ـ استخدامها في غسل الأموال المكتسبة عن طريق الجريمة.

إن الهدف من هذا القسم لا يقتصر فقط في إثبات التأثير العالمي المدمر للنشاط الإجرامي ومدى تغلغله واختراقه، بل ـ وهو الأهم ـ توفير معلومات عن الدول:

- التي تنوي مزاولة أعمال معها؛
- التي تزاول معها أعمالا بالفعل؛
- التي تفكر في إقامة مكتب / شركة فيها؛
- التي يوجد لك علاقة عمل مع أفراد يعيشون فيها أو ليس لديك خبرة سابقة بالتعامل معها ـ وتجهل المشكلات المزمنة السائدة فيها.

إن مغزى القصة ليس الدعوة إلى اتخاذ موقف مشابه لذلك الذي نادى به هوارد هيوز Howard Hughes والتحول إلي ناسك والامتناع عن ممارسة أي أنشطة أو أعمال مع أي شخص أو جهة من أي بقعة في العالم، بل التأهب وإعداد العدة لمواجهة التحديات بناءً على المعلومات المتوافرة لديك مسبقًا، فعندما تعي المخاطر التي يحتمل أن تواجهها، تصبح قادراً على إدارتها والسيطرة عليها وتخفيفها. إن كل المعلومات المذكورة في هذا القسم ذات طبيعة عامة وإن كانت تخص كل دولة على حدة: ولكي تسيطر على المخاطر التي تواجهك فيما يتعلق بغسل الأموال، أنت بحاجة إلى إجراء أعمال بحث واستقصاء / تحريات مركزة تفرضها مقتضيات اليقظة والعناية اللازمة حول خلفية الأفراد و/أو الشركات التي تفكر في التعامل معها.

عند جمع مادة هذا القسم، روعيت بعض العوامل المتشابكة المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء مشكلات غسل الأموال، وهي تشمل:

* منتجي المخدرات الرئيسيين، سواء كدول منتجة أو كنقاط عبور؛
* المشكلات الرئيسية المرتبطة بالجريمة المنظمة سواء كانت ذات طابع محلي أو تتخطى الحدود القومية؛
* مراكز الأوفشور المتسمة بضعف التنظيم؛
* الدول التي يمثل الفساد فيها مشكلة رئيسية؛
* الدول و/أو المناطق التي تنتشر فيها تجارة الرقيق

كذلك فقد أبرز القسم الدول التي يصعب الحصول على معلومات عنها والدول التي لا يشكل فيها غسل الأموال مشكلة هامة. وفي ختام هذا الملحق، أوردنا بيانًا وتحليلاً للقوائم السوداء للدول والمناطق غير المتعاونة الصادرة عن فريق فاتف منذ يونيو 2000.

إن الحديث عن المخاطر المتعلقة بغسل الأموال في المراكز المالية الرئيسية ينطوي على

شيء من تكرار المعنى بلا طائل أو جدوى ـ فهناك شبه استحالة أن يكون هناك مركز مالي محلي أو إقليمي لم يُبتلى بمشكلة غسل الأموال، كما أن من الواضح أيضًا أن المراكز المالية الأكثر جاذبية بالنسبة لغاسلي الأموال ولاسيما في مرحلة الدمج من العملية هي المراكز المالية الرئيسية المحترمة في العالم.

أفغانستان

منتج رئيسي للمخدرات

قبل إسقاط نظام طالبان، كانت أفغانستان واحدة من أكبر الدول المنتجة للأفيون في العالم (مناطق الإنتاج الرئيسية فيها هي هيلماند وكانداهور، وأوروزجان وننجارهار)، ووفر ذلك مصدراً هامًا للإيرادات والنفوذ للمنتجين، إلا أنه بسبب تعرض النظام المصرفي للتدمير الفعلي من جراء الاضطرابات السياسية التي عصفت بأفغانستان، لم تستخدم هذه الدولة من قبل غاسلي الأموال المحليين (أوالدوليين). وللأسف فإن الوضع في عهد ما بعد نظام طالبان لم يطرأ عليه تغيير جوهري: فقد قدرت كمية محصول الأفيون في 2002 بما يتراوح بين 3500 و4000 طن، وهو رقم قريب من الرقم القياسي الذي سجله المحصول في عام 1999 وهو 4500 طن. ويسبب هذا الإنتاج مشكلات كبيرة للدول المجاورة التي تستخدم كطرق للعبور إلى الأسواق الغربية. ومن الواضح أن العمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم القاعدة حققت نجاحًا في أفغانستان ذاتها، إلا أنه كان من نتيجتها انتشار الإرهابيين خارجها واضطرارهم إلى العودة إلى العمل بأسلوب الخلايا في دول أخرى عديدة في العالم.

ألبانيا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

ينتشر غسل الأموال في ألبانيا على نطاق واسع بسبب عدم اتخاذ البنوك هناك إجراءات لمكافحة غسل الأموال. تذكر أيضًا أن هذه الدولة تعرضت لدمار شبه تام بسبب سلسلة من

المخططات الاحتيالية الهرمية. وإلى جانب جماعات الجريمة المنظمة المحلية عديمة الرحمة المتخصصة في تجارة الرقيق بين ألبانيا وإيطاليا، تأوي البلاد مجرمين من مقدونيا وإيطاليا واليونان وتركيا، فضلا عن ضعف الإجراءات المتخذة من جانب الحكومة لتنفيذ القوانين في المناطق التي يتركزون بها. وتعد ألبانيا أيضًا مصدرًا رئيسيًا لمشكلات الجريمة المنظمة إلى دول أوروبا الغربية (أنظر الفصل الأول)، ويصنِّف التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2002 حول تجارة الرقيق ألبانيا في عداد دول المستوى الثاني (أي دولة غير ملتزمة بالمعايير الدنيا للقضاء على تجارة الرقيق ولكنها تبذل جهوداً كبيرة). ويذكر التقرير أن ألبانيا تمثل مصدراً ونقطة عبور للنساء والفتيات اللاتي يتم اصطيادهن وتهريبهن إلى إيطاليا واليونان وبلجيكا وفرنسا وهولندا لاستغلالهن جنسيًا. كما يتم أيضًا تهريب الصبية الصغار من ألبانيا للعمل كمتسولين في إيطاليا واليونان. وقد جاء ترتيب ألبانيا الواحد والثمانين ضمن قائمة الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها (الترتيب الأخير هو 102 ويعني الأسوأ)، وذلك في مسح أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال Transparency International في عام 2002.

أندورا

في أبريل 2002، صنفت أندورا «كملاذ ضريبي غير متعاون» من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بسبب عدم التزامها بمفاهيم الشفافية والتبادل الفعال للمعلومات.

أنجويلا

مركز غسل أموال محتمل متوقع له النجاح والازدهار

مخاطر غسل الأموال تبدو ضئيلة في الوقت الحاضر، ولكن نظراً لتطور تسهيلات الأوفشور في هذه الجزيرة، فإنه يتوقع أن تشكل مشكلات كبيرة في المستقبل، غير أن هذا التنبؤ يجب موازنته بوضع الجزيرة كمنطقة تابعة للمملكة المتحدة فيما وراء البحار، حيث أن هذا الوضع

يسبب ضعفًا متزايداً من جانب الحكومة البريطانية على مثل هذه المناطق لكي تطهر أعمالها. وتوجد بهذه الجزيرة شركات أعمال دولية (IBC) يمكن تأسيسها في دقائق معدودة: وكل ما تحتاجه هو عضو مجلس إدارة واحد كحد أدنى (ويمكن أن يكون مرشحًا)، ولا تفرض أي ضرائب، والأسهم لحاملها، ولا توجد قيود رقابية على صرف العملات الأجنبية، والملاك المنتفعون لا يتم الكشف عن هوياتهم وأسمائهم للسلطات.

أنتيجوا

ربما تعد من أكثر المناطق جاذبية في البحر الكاريبي بالنسبة لغاسلي الأموال، وإن كانت تحذيرات رسمية مختلفة من التعامل معها قد صدرت نتيجة لانهيار بنك الاتحاد الأوروبي في 1997 بصفة خاصة. وشركات الأعمال الدولية متاحة هناك ولا يتم الكشف عن هوية الملاك المستفيدين. وحتى وقت قريب نوعًا لم يكن هناك تشريعات مطبقة هناك لمكافحة غسل الأموال، ولكن بسبب الضغوط الدولية يبدو أن الموقف أخذ في التحسن. وقد تم رفع التحذير المالي الاستشاري الأمريكي من مزاولة الأعمال في أنتيجوا في عام 2001.

الأرجنتين

باعتبارها مركزاً ماليًا هامًا ذا نظام مصرفي ناضج، تبدو الأرجنتين معرضة بصورة متزايدة للتورط في تدفق الأموال من كولومبيا ودول أمريكا الجنوبية المماثلة الأخرى. وتشير التقديرات إلى أن حجم الأموال المغسولة سنويًا في الأرجنتين 6 مليارات دولار، وقد أدت الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد في 2002 إلى تفاقم الوضع. وقد جاءت الأرجنتين في المرتبة السبعين (حيث 102 هي الأسوأ) بين الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانس أنترناشيونال في 2002. والأرجنتين دولة عضو في فريق العمل المالي الدولي (فاتف).

أرمينيا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

للجريمة المنظمة المسلحة وجود مكثف هناك، والاقتصاد الرمادي ضخم والفساد العام ظاهرة متفشية، ومما يزيد من تفاقم الوضع ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور والمرتبات ووجود اقتصاد سري (تحت الأرض) كبير. إلا أن أرمينيا ليست مركزاً ماليّا دوليّا رئيسيّا والمشكلات يغلب عليها الطابع المحلي. وقد جاءت أرمينيا في المرتبة الثمانين (الترتيب التاسع والتسعون هو الأخير والأسوأ) بين الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في عام 1999 ولكن لم يشملها مسح عام 2002.

أروبا

يتلخص موقف الحكومة الأمريكية من أروبا في أنها من الدول الرئيسية المنتجة للمخدرات و/أو نقطة عبور للمخدرات ولكنها إما تعاونت بصورة كاملة مع الولايات المتحدة أو اتخذت خطوات خاصة بها للالتزام باتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات المبرمة في 1988. وتمثل أروبا نقطة عبور رئيسية للمخدرات المتجهة من كولومبيا إلى أوروبا بسبب صلاتها الجوية الجيدة بالمنطقتين وقربها الجغرافي من كولومبيا وفنزويلا، ويسهل كونها منطقة تجارية حرة ومركز أوفشور ممارسة غسل الأموال، وتضم صناعة الأوفشور بها 20 مؤسسة مالية، ولا توجد مشكلات مع الجريمة المنظمة داخليّا، إلا أن مخاطر حدوث اختراق خارجي من جانب عصابات الجريمة المنظمة كبيرة بسبب وضع أروبا كمركز أوفشور وطموحاتها في أن تصبح مركزاً رئيسيّا. وتشكل أروبا جزءاً من مملكة هولندة وبالتالي فهي عضو في فريق فاتف، وبرغم وجود صناعة أوفشور كبيرة إلا أن أروبا تعد منطقة يتم فيها تطبيق قوانين تشريعات مكافحة غسل الأموال بجدية.

أستراليا

تعد أستراليا من بين الدول التي بذلت أقصى جهد للسيطرة على نشاط غسل الأموال وقياسه، ومع ذلك فنظراً لثقلها في المنطقة، فإنها تمثل هدفًا جذابًا لغاسلي الأموال، وتشير تفجيرات بالي في 2002 إلى أن أستراليا ستتوخى الحذر واليقظة بصورة خاصة للتعرف على أموال الإرهابيين في البلاد، غير أنه في نوفمبر 2002 حذر بنك أسترالي من أن أعمال الاحتيال المتصلة بالهوية في بنوك سيدني أشارت إلى استخدام تلك البنوك كقنوات لتمويل الإرهاب وأستراليا عضو في مجموعة فاتف. أنظر أيضًا الملحق الثاني: دليل مواقع الإنترنت.

النمسا

النمسا دولة عضو في فريق فاتف وحدَّت بدرجة كبيرة من مخاطر غسل الأموال عن طريق إلغاء حسابات سباربوخ (أنظر الفصل الأول). إلا أن النظام المصرفي الأسترالي استخدم في الماضي من قبل جماعات إجرامية مثل المافيا الإيطالية وجماعة ستاسي Stasi من ألمانيا الشرقية ومجرمي أوروبا الشرقية في وقت أقرب. وتوجد يقينًا مشكلة مرتبطة بشركات المشروعات المشتركة والأموال الأوروبية الشرقية لدرجة أنه قيل لي أنه بعد أن تدفقت الأموال في البداية عقب انهيار الشيوعية، لم يعد كثير من البنوك يفتح حسابات للعملاء الروس. وتشير حالات حديثة تعاملت معها مؤسسة بروكسيمال كونسالتنج Proximal Consulting إلى أن ڤيينا لاتزال مقصداً مفضلا للمحتالين عند فتح حساب مصرفي أو تأسيس شركة، ومن ثم غسل عائدات الجريمة من خلال المدينة. والنمسا عضو في فريق فاتف.

أزربيجان

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

للجريمة المنظمة تواجد قوي في أزربيجان، كما تتسم هذه الدولة بضعف نظامها القانوني

وتفشي الفساد فيها بصورة وبائية. ولا توجد بالبلاد أي قوانين أو تشريعات لمكافحة غسل الأموال، والمشكلات محلية في معظمها ومتصلة بالتهرب الضريبي تحديداً. وقد جاءت أزربيجان في المرتبة الخامسة والتسعين (حيث 102 هو الترتيب الأخير والأسوأ) بين الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال عام 2002.

جزر البهاما

صنفت كدولة غير متعاونة من قبل فاتف في يونيو *2000* ورفعت من القائمة في يونيو *2001*

تعتبر الحكومة الأمريكية جزر البهاما إما منتجًا رئيسيًا للمخدرات و/أو دولة عبور (أو ترانزيت)، ولكنها إما تعاونت بصورة كاملة مع الولايات المتحدة أو اتخذت خطوات خاصة بها للالتزام باتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات لعام 1988. وبسبب موقعها الاستراتيجي بين كولومبيا والولايات المتحدة، فإنها تمثل نقطة هامة لعبور المخدرات. علاوة على ذلك تعد جزر البهاما خامس أكبر مركز أوفشور في العالم ومن ثم فهي هدف لغاسلي الأموال. وتوجد مشكلات محلية قليلة جداً متصلة بالجريمة المنظمة، إلا أن الخطر الواضح يكمن في قيام جماعات جريمة منظمة خارجية باستخدام مركز الأوفشور المالي. وتوجد بالجزر قوانين قوية لمكافحة غسل الأموال، مما يعني أنه برغم صرامة ضوابط تنظيم المؤسسات المالية تتمثل الثغرة الرئيسية فيها في مؤسسات الأعمال الدولية (IBCs) التي يبلغ عددها هناك 100 ألف شركة.

بيلاروسيا (روسيا البيضاء)

دولة توجد بها بالفعل عوامل رئيسية مثيرة للقلق، فهي تضم مخزونًا هائلا من أسلحة الاتحاد السوفييتي السابق ومتورطة في تجارة أسلحة غير قانونية مع دول وجماعات شريرة (طاچاكستان ومنها إلى أفغانستان وأنجولا والجزائر والسودان). كما تعد بيلاروسيا أيضًا معبراً للأسلحة المنتجة في دول أخرى إلى العراق، وتخضع لحكم أليكساندر لوكاشينكا

Alyaksandr Lukashenka الديكتاتوري: الشفافية في السياسة والأعمال غائبة تماماً ويرجع ذلك جزئيّاً إلى ميراث السرية الروسي الذي لايزال سائداً. وقد صنف التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول تجارة الرقيق في 2002 بيلاروسيا في عداد دول المستوى الثالث (كدولة غير ملتزمة بالمعايير الدنيا للقضاء على تجارة الرقيق ولا تبذل جهوداً كبيرة بهذا الصدد). ويشير التقرير إلى أن بيلاروسيا بلد منشأ ومعبر للنساء والفتيات اللاتي يتم تهريبهن بغرض استغلالهن جنسيّاً إلى عدد كبير من الدول (روسيا، أوكرانيا، ليتوانيا، ألمانيا، إسرائيل، بولندة، جمهورية التشيك، تركيا، قبرص، اليونان، المجر، ويوغوسلاڤيا السابقة).

بلچيكا

تعد بلچيكا، وبروكسل على وجه التحديد، مركزاً جذاباً بالنسبة للمجرمين لعدة أسباب: كون المدينة مركزاً ماليّاً قويّاً، ووجود عدد مرتفع بصورة غير عادية من الأشخاص الأثرياء بسبب كثافة التمثيل الدبلوماسي هناك، الحاجة إلى تقوية القوانين واللوائح المنظمة للعمليات المالية في بعض المجالات (مثل إعادة التأمين). وتوجد أدلة موثوقة على حدوث اختراق من جانب جماعات الجريمة المنظمة الروسية وذات الأصول الأوروبية الشرقية، وخاصة في مجال السرقة المنظمة والتصدير غير القانوني للسيارات مرتفعة القيمة، فكل سيارة بي. إم. دبليو أو مرسيدس أو ماركة سيارات فارهة أخرى مسروقة ينتهي بها الأمر إلى تحويلها إلى نقود سائلة تسدد ثمن شحنات مخدرات مجلوبة من أوزبكستان وأفغانستان وطاچاكيستان. وتشير معلومات إضافية إلى أن عصابات هونج كونج / الصينية نشطة في مجالات الاحتيال والمخدرات والدعارة (بما في ذلك تجارة الرقيق). والدولة عضو في فريق فاتف.

بيليز

يتمثل موقف الحكومة الأمريكية في أن بيليز منتج رئيسي للمخدرات و/أو معبر لها، ولكنها إما تعاونت مع الولايات المتحدة بصورة كاملة أو اتخذت خطوات خاصة بها للالتزام

باتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات لعام 1988. وتعد بيليز نقطة عبور رئيسية للمخدرات التي تدخل الولايات المتحدة من كولومبيا وبرغم كونها لاعبًا صغيراً في ساحة الأوفشور، إلا أن بيليز تمنح تراخيص إقامة مصارف أوفشور. والأمر المثير للقلق هو احتمال اختراق جماعات الجريمة المنظمة لها من خلال قطاع الأوفشور. وقد نفذت الحكومة قوانين لمكافحة غسل الأموال، إلا أن قطاع الأوفشور يظل مجالا تكتنفه مخاطر عالية واضحة، حيث يضم حاليًا 11 ألف شركة أعمال دولية يمكن تأسيسها خلال 24 ساعة، وليس مطلوبًا لها سوى عضو مجلس إدارة واحد يمكن أن يكون مرشحًا، والأسهم لحاملها متاحة ولا توجد رقابة على الصرف الأجنبي. كما لا يتم الإفصاح عن هوية الملاك المستفيدين. وقد نجحت بيليز في الإفلات من الإدراج على قائمة فاتف للدول والمناطق غير المتعاونة بسبب قيام الحكومة باتخاذ إجراءات نتيجة لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدولة كـ «ملاذ ضريبي».

برمودا

تعد برمودا مركز أوفشور كبيراً، ويأتي ترتيبها الثالث بعد لندن ونيويورك من حيث حجم تدفقات أقساط التأمين. وتوجد بالجزيرة شركات معفاة من الضرائب إلا أن هذه الشركات ليس لها أسهم لحاملها، والملاك المستفيدون معروفون ولكن ليس لعامة الناس.

بوليڤيا

منتج رئيسي للمخدرات

يتلخص موقف الحكومة الأمريكية في أن بوليڤيا منتج رئيسي للمخدرات و/أو نقطة عبور لها، ولكنها إما تعاونت مع الولايات المتحدة بصورة كاملة أو اتخذت خطوات خاصة بها للالتزام باتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات لعام 1988. وتعد بوليڤيا ثالث أكبر دولة في العالم في إنتاج نبات الكوكة المخدر، ويقدر أن المخدرات تولد مليار دولار ـ وهو مبلغ كبير إذا علمنا أن إجمالي الناتج المحلي البوليڤي 8 مليارات دولار فقط. وقد بدت الآن تثور مخاوف من احتمال

اختراق المافيا الإيطالية لبوليفيا. وقد جاءت بوليفيا في المرتبة التاسعة والثمانين (حيث 102 الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال عام 2002، إلا أنه نظراً لأن ترتيب هذه الدولة كان الثمانين في عام 1999، فإن وضع الفساد فيها يزداد سوءاً.

البرازيل

يسهم الفقر والقرب الجغرافي من كولومبيا ودول أمريكا الجنوبية الأخرى «المسببة للمشكلات» في استفحال مشكلات المخدرات وغسل الأموال في البرازيل. ويتجه غسل الأموال إلي التحول إلى مشكلة أكبر بسبب تغلغل عصابات المخدرات من دول أمريكا الجنوبية الأخرى في بيئات الأعمال والنظم المصرفية، كما أن هناك أيضًا مزاعم تفيد بأن جماعات إجرامية هامة يتخطى نشاطها الحدود القومية فد رسخت أقدامها في ريو بسبب حالة الفوضى العامة التي تسود البلاد، ومن ضمن هذه الجماعات عصابات المافيا الإيطالية والكولومبيون والروس والنيچيريون واليابانيون. وتبدي الحكومة البرازيلية التزامًا قويًا بمعالجة المشكلة ـ خاصة وأن كولومبيا نموذج مجسد أمامها لما يحدث عندما لا تواجه الجريمة المنظمة أي مقاومة. وفي عام 2000، أوصى تقرير مؤلف من 1600 صفحة صدر عن لجنة تابعة للكونجرس البرازيلي بتوجيه اتهامات لـ 827 شخصًا شملوا قضاة وعمداً وأعضاءً في الكونجرس الفيدرالي ومشرعي دولة، ففيما بين عامي 1992 و1998 عبرت أموال مخدرات تقدر بـ 60 مليار دولار البرازيل قادمة من بوليڤيا وكولومبيا وبراجواي. وقد اكتشفت اللجنة ليس فقط مخدرات متصلة بغسل الأموال، وإنما أيضًا عمليات تهريب أسلحة وسرقة بضائع وتهرب ضريبي. والبرازيل عضو في مجموعة فاتف.

بلغاريا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

تتميز بلغاريا بارتفاع مستوى النظام الإجرامي فيها، وقد أسهم هذا النشاط في دفع

الاقتصاد البلغاري إلى حافة الإفلاس ويتم غسل الأموال المكتسبة عن طريقه، هذا فضلا عن انتشار الفساد على نطاق واسع والتهرب من الضرائب وعصابات الحماية والدعارة وتزييف برامج الكمبيوتر والأقراص المدمجة (CD)، ومخالفات الجمارك، كما بلغت أعمال القتل والاحتيال مستويات وبائية. ولعل الشيء الوحيد هو أنه برغم أن بعض العصابات البلغارية نقلت نشاطها خارج البلاد، إلا أن الحرب الدائرة بين العصابات الموجودة داخلها شرسة وعنيفة إلى الحد الذي يمكن أن يضمن انشغالها ببعضها داخل بلغاريا. ولكن بالطبع إذا وجدت أهداف أضعف في دول أخرى فعليك أن تتوقع هجرة المشكلات إليها خاصة وأن ضعف الإجراءات الأمنية (وانتشار الفساد) في المطارات البلغارية يوفر لعصابات المخدرات بوابة مرور إلى أوروبا، ولاسيما من أجل الكوكايين. وقد ذكر تقرير صدر في نوفمبر 2001 عن الهيئة البلغارية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة The Bulgarian National Service for the Fight against Organized Crime أن أكثر من 100 عصابة مسلحة تعمل في بلغاريا، وتضم كل منها ما يقرب من 500 عضو، لكن ما يثير القلق في هذا التقرير هو أن هذه الأرقام لا تتضمن النشاط الإجرامي في صوفيا العاصمة. ولهذه الجماعات صلات بمجرمين آخرين في أوروبا وأمريكا الجنوبية، و94% من أعضاء هذه العصابات بلغار ولكن يوجد أيضًا روس وأتراك وألبان وعرب.

بورما (ميانمار)

صنفها فريق فاتف بأنها دولة «غير متعاونة» في يونيو *2001* وظلت مدرجة على القائمة السوداء حتى فبراير *2003* منتج مخدرات رئيسي

تعد بورما ثاني أكبر منتج للأفيون في العالم، وقد زادت الطبيعة النقدية الكثيفة للاقتصاد من تفاقم مشكلة غسل الأموال، وبرغم وجود تشريعات لمكافحة غسل الأموال إلا أنها لا تطبق. إن التفاصيل المتوافرة محدودة، إلا أن ارتفاع مستويات إنتاج المخدرات يدعو للاشتباه في أن غسل الأموال المحلي يمارس على نطاق واسع. وتشير التقارير الصحفية إلى استخدام كازينوهات القمار الموجودة على حدود البلاد في غسل الأموال حيث أن هذه المنشآت تمثل

نقاط دخول إلى النظام المالي الدولي. وتشجع الحكومة بفاعلية جماعات المخدرات على استثمار أرباحهم في مشروعات مشروعة، ويشاع أن الحكومة نفسها متورطة في تجارة المخدرات. ولا توجد مشكلات متصلة بالجريمة المنظمة الدولية، إلا أنه يبدو واضحًا أن الجماعات المحلية تمارس نشاطها كجزء من ثقافة إنتاج وتوزيع المخدرات.

لقد أضفت إتفاقات وقف إطلاق النار المعقودة بين الحكومة البورمية وعصابات المخدرات في مناطق مختلفةِ من البلاد (وخاصة ولاية شان) صبغة شرعية على إنتاج المخدرات وعمليات غسل الأموال المترتبة عليه ـ والواقع أن الحكومة شجعت مثل هذه الجماعاتِ على غسل الأموال من خلال استثمارها في الفنادق ومشروعات البناء. وهكذا فإن غسل أموال المخدرات يشكل أحد المصادر الهامة لموارد الاقتصاد، ويبدو ذلك واضحًا في مشروعات البنية الأساسية والبنوك وشركات الطيران والعقارات. والحقيقة أن بعض أموال المخدرات تستخدم في سد النقص في تمويل الحكومة لمشروعات التنمية، ومما يزيد هذه البيئة سوءاً تردد شائعات عن تورط مسئولين في الحكومة و/أو الجيش في إنتاج المخدرات أو إمكانية شراء ضمائرهم للسماح لآخرين بالانغماس في مثل هذه الأنشطة دون قيود.

كمبوديا

تعاني أجهزة تنفيذ القوانين في كمبوديا من نقص شديد في الموارد وتفتقر حتى إلى أبسط أنواع التدريب بهذا الخصوص. ويشير التاريخ الطويل للنزاعات الداخلية بها إلى تفشي مشكلات الفساد بصورة وبائية، وتسهم في تفاقم هذه المشكلات عوامل أخرى مثل انخفاض مستويات رواتب الموظفين العموميين وضعف النظام القضائي وشيوع تصور مؤداه أن العدالة يمكن «شراؤها بالمال». غير أن الفساد وغسل الأموال ليسا سوى اثنتين فقط من الصعوبات التي تواجه هذه الدولة الفقيرة الهشة النامية، ومن أصعب القضايا أن هذا الوضع المتردي جعل هذا البلد عرضة لاختراق جماعات الجريمة المنظمة له، وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار وضع كمبوديا كدولة عبور (أو ترانزيت) للهيروين القادم من المثلث الذهبي.

كندا

كانت قوانين مكافحة غسل الأموال في كندا ضعيفة فيما مضى وهذا ما أدى إلى شيوع النظرة لها على أنها «نقطة ضعيفة» يسهل اختراقها من جانب أعضاء عصابات الجريمة المنظمة. وتشير الأبحاث إلى أن مواطني كندا يسقطون ضحايا لأعمال احتيالية تسلبهم سنويًا ما يصل إلى 30 مليار دولار. وتقدر الشرطة الكندية الملكية الراكبة أن ما لا يقل عن 17 مليون دولار كندي يتم غسلها سنويًا. وتؤكد الأدلة (وقضايا المحاكم) أن كندا مسرح لنشاط عصابات الجريمة المنظمة من شتى الجنسيات: الروس، الكولومبيون، الصينيون، المافيا الإيطالية... وهذا قليل من كثير، يضاف إلى ذلك الأنشطة الإجرامية لعصابات الدراجات البخارية. هي الأكثر انتشاراً. أما الخبر السار فهو أن السلطات الكندية بدأت تتحرك بقوة لمواجهة تلك العمليات والقضاء عليها (وإن جاءت هذه الخطوة متأخرة قليلا). وكندا عضو في فريق فاتف.

جزر كايمان

صنفت كدولة غير متعاونة من قبل فاتف في يونيو *2000* ورفعت من القائمة السوداء في يونيو *2001*

الشركات المعفاة من الضرائب يسمح بتأسيسها خلال 3-5 أيام، ومطلوب لها عضو مجلس إدارة واحد كحد أدنى، والأسهم لحاملها متاحة، ولا توجد رقابة أو قيود على الصرف الأجنبي، ولا يتم الكشف عن هوية الملاك المستفيدين. وقد تردد اسم جزر كايمان بقوة في فضيحة شركة إنرون Enron بسبب استخدام مؤسسات أوفشور مسجلة هناك.

تشيلي

مركز غسل أموال يتوقع له النجاح والازدهار

نقطة وميض أخرى محتملة في أمريكا الجنوبية ـ فقد أسهم عدم كفاية القوانين في هذه

الدولة في تسهيل محاولات كارتيلات المخدرات المكسيكية استغلال تشيلي كقاعدة جديدة لغسل الأموال من خلال النظام المصرفي أو المشروعات الإنشائية. ويبدو أن الحكومة تتعامل مع المشكلة بجدية.

الصين

توجد بالصين مجموعة كاملة من جماعات الجريمة المنظمة وتشهد تصاعداً في معدلات الجريمة فضلا عن تزايد مشكلات المخدرات المحلية. وبرغم استشراء الفساد في الدوائر الرسمية، إلا أن الجانب الأكبر من جهود الدولة منصبٌ على مكافحة غسل الأموال، ومن أسباب ذلك تصور الحكومة أن مكافحة هذه الأنشطة تمثل في الوقت ذاته أحد السبل لعلاج مشكلة الفساد.

كولومبيا

منتج رئيسي للمخدرات | مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

إحدى الدول الرئيسية ـ إن لم تكن أهمها ـ المسئولة عن الأموال القذرة المولَّدة بواسطة المخدرات / الجريمة والتي يتعين بعد ذلك غسلها في مناطق أخرى من العالم ويفضل أن يتم تحويلها إلى دولارات نظيفة. وكولومبيا منتج رئيسي للكوكايين وتحاول الآن دخول سوق الهيروين الأمريكية. وكما هو الحال بالنسبة لأي منظمة أعمال عالمية ناجحة، تحاول كارتيلات المخدرات زيادة حصتها في السوق بصورة درامية عن طريق بيع منتج جيد (أي ذو درجة نقاء عالية) وضرب المنافسين بعرض أسعار أقل من أسعارهم. ماذا أيضًا يمكن أن يقال عن كولومبيا ـ فيما عدا أن الأمور في طريقها إلى التحسن قليلا؟ لقد جاء رد فعل الحكومة في صورة إطلاق مبادرات قوية لمكافحة المخدرات، إلا أن كارتيلات المخدرات شديدة البأس ومسلحة تسليحًا جيداً ومنظمة بصورة فائقة. وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية الأموال والموارد بسخاء لحكومة كولومبيا (حيث منحت كولومبيا ما يزيد على 2 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث السابقة لعام 2002 وكانت تعتزم دفع مبلغ 500 مليون دولار أخرى في 2002): وقد أدى هذا الموقف

إلى إثارة مخاوف قبل الحادي عشر من سبتمبر من إمكانية انزلاق الولايات المتحدة إلى وضع سيصعب عليها الخروج منه. والطريف أنه في أواخر سبتمبر 2002 تم إلقاء القبض على نحو 80 ضابط شرطة كولومبيين، كان من بينهم مسئول سابق رفيع المستوى في مجال مكافحة المخدرات، ووجهت لهم تهمة الاستيلاء على أكثر من 2 مليار دولار من أموال المعونة المقدمة من الولايات المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات. لقد كان الهدف من أموال المعونة تمويل عمليات مكافحة المخدرات ولكنها أنفقت في أغراض شخصية. ومن العواقب المؤسفة لاستمرار الحملة ضد تجار المخدرات ومنتجيها في كولومبيا هجرة المشكلات إلى دول مجاورة تنفذ فيها القوانين بشكل أضعف من كولومبيا. وتعد كولومبيا الآن مصدر العملة المزيفة الأكثر إتقاناً على مستوى العالم، وقد نشأت أعمال تزييف العملة كنتيجة ثانوية لتجارة الكوكايين حيث شجع الطلب على الدولارات المزيفة لشراء نبات الكوكة من المزارعين الذين يسهل خداعهم على نمو ورش تزييف العملة، وتنتشر هذه الورش بصفة خاصة في المنطقة الزراعية المحيطة بمدينة كالي. وقد جاء ترتيب كولومبيا الـ 72 (حيث 99 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، في مسح أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 1999، لكن مسح عام 2002 لم يشملها.

جزر كوك

صنفت من قبل مجموعة فاتف بأنها دولة غير متعاونة في يونيو *2000*، وظلت مدرجة على القائمة السوداء حتى فبراير *2003*

هذه الجزر الواقعة في جنوب المحيط الهادي مدعاة للقلق بسبب صناعة الأوفشور الموجودة بها والتي تضم مصارف وشركات تأمين وصناديق ائتمانية (Trusts) وشركات أعمال دولية (IBCs). وقد ظهرت معلومات تفيد نجاح جماعات الجريمة المنظمة الروسية في اختراق هذا القطاع. علاوة على ذلك، يتم الترويج للخدمات عبر شبكة الإنترنت. وفي يونيو 2000 انتهى فريق فاتف إلى أن الحكومة لم تتوافر لديها معلومات كافية عما يقرب من 1200 شركة دولية

سجلتها، والأمر الذي يدعو للقلق بصورة أكبر هو تسجيل سبعة مصارف أوفشور استلمت ودائع من الجمهور دون التحقق من هوية العملاء أو الاحتفاظ بسجلات لهم. وبرغم أن جزر كوك أحرزت تقدمًا على طريق مكافحة غسل الأموال، إلا أنه لاتزال هناك أوجه قصور.

كوستاريكا

تمر بكوستاريكا المخدرات المتجهة من كولومبيا إلى الولايات المتحدة، وتنتشر بها عمليات غسل الأموال.

ساحل العاج (كوت ديفوار)

مركز غسل أموال محتمل يتوقع له النجاح والازدهار

برغم عدم كونها مركز أوفشور ماليًا، إلا أن كوت ديفوار تعد مركزاً ماليًا إقليميًا هامًا يعاني من مشكلات غسل الأموال. وقد جاءت ساحل العاج في المرتبة الخامسة والسبعين (حيث 99 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في مسح أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال عام 1999 (ولكن لم يشملها مسح عام 2002).

الفضاء الإليكتروني اللامتناه

هذا هو المكان الذي يضم معًا كل القيود الأرضية التي شرحناها بالتفصيل في هذا الكتاب ويستغنى عنها بشكل تام ومطلق في ذات الوقت، فكل خدمة أو إمكانية يمكن تصورها (وبعضها لا يمكن تصوره) لتسهيل غسل الأموال متاحة هنا ـ بدءاً بالحسابات المجهولة أسماء أصحابها ومستندات إثبات الشخصية المزيفة وانتهاءً بألعاب القمار الإليكترونية. إن جميع الخدمات والتسهيلات يمكن الدخول إليها من أي حاسب شخصي في أي مكان في العالم، والأموال يمكن تحويلها إلى أي مكان بضغطة صغيرة على فأرة الكمبيوتر. هنا تخرج القواعد الإرشادية الخاصة بمبدأ إعرف عميلك من النافذة ـ وحتى إذا طبقت، فإن العلاقات المالية التي تقام عبر الفضاء

الإليكتروني اللامتناه ليس من الضروري أبداً تعكير صفوها بعقد لقاءات وجهًا لوجه. إنك تستطيع أن تكون أي شخص تريد أن تكونه وأن تستخدم مجموعة مذهلة من الأساليب لإخفاء مصدر الأموال دون الكشف عن هويتك وبأي طريقة تشاء. أضف إلى إمكانات التكنولوچيا المذهلة سرية المعاملات التي توفرها بعض مناطق الأوفشور الأكثر «ليبرالية» المذكورة هنا، وأنا أؤكد لك أنه لن يكتشف أمرك أبداً. استثمر في الأسهم، قامر، أجر عمليات شراء... أيًا كان ما تريده فهو موجود هنا.

قبرص

نظراً لموقعها وبيئة أعمالها، تعد قبرص مكانًا مثاليًا لعقد اجتماعات كارتيلات المخدرات لمناقشة شئونها وأعمالها. ولا توجد بقبرص شركات أعمال دولية أو أسهم لحاملها، ومسموح بأعضاء مجالس الإدارة المرشحين، ولكن يتم الإفصاح عن هوية الملاك المستفيدين.

جمهورية التشيك

تقع الدولة على طريق عبور شحنات المخدرات القادمة من البلقان والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وجنوب آسيا، وقد أدت أجواء الحرية التي خلقها انهيار الشيوعية للأسف إلى إيجاد مناخ موات لازدهار الجريمة المنظمة (وليس فقط تلك القادمة من دول الكتلة الشرقية السابقة)، وتشمل جماعات الجريمة الروس، الأوكرانيين، الشيشان والڤيتناميين. وقد كان الڤيتناميون أول من جاءوا إلى جمهورية التشيك بعد سقوط الشيوعية وهم متورطون في أعمال التهريب وتجارة الرقيق وغسل الأموال وتهريب السجائر والمخدرات والابتزاز. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد الروس في البلاد 20 ألف شخص، وهم يتركزون في براغ وكارلوڤيڤاري (مركز للاستشفاء بالمياه المعدنية)، وتتردد شائعات عن أن الفنادق والعقارات الممتازة في كارلوڤيڤاري يملكها ويديرها مجرمون روس، ومن المشاكل الأخرى صفقات الأسلحة غير القانونية التي يبرمها المواطنون التشيك وفساد أعضاء البرلمان التشيكي. وفي أكتوبر 2002، أبدى تقرير للاتحاد

الأوروبي مخاوف جادة بشأن الفساد والجريمة الاقتصادية.

الدانمارك

لا توجد مشكلات غسل أموال كبيرة

في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال عام 1999 حظيت الدانمارك بشرف كونها أقل دول العالم فساداً، وفي مسح 2002 صنفت بأنها ثاني أقل دول العالم فساداً. وتعد الدانمارك واحدة من دول العالم القليلة جداً التي تبدو خالية من مشكلات غسل الأموال المتسببة فيها جماعات الجريمة الدولية في الوقت الذي تتعامل فيه بجدية مع ذلك التهديد وتطبق ضوابط رقابية ووقائية معقولة. والدانمارك دولة عضو في مجموعة فاتف.

دومينيكا

صنفت بأنها دولة غير متعاونة من قبل فاتف في يونيو *2000* ورفعت من القائمة السوداء في أكتوبر *2002*

تؤكد معلومات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) أن دومينيكا تمثل نقطة لعبور شحنات المخدرات المتجهة إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وقد تم إصدار العديد من قوانين مكافحة غسل الأموال منذ عام 2002، ولكن تظل هناك شكوك بشأن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الدولية.

جمهورية الدومنيكان

تعد جمهورية الدومنيكان نقطة رئيسية على طريق المخدرات المارة من كولومبيا إلى الولايات المتحدة ويوجد بها مستوى مرتفع من نشاط غسل الأموال. ولا تطبق البلاد سياسة منسقة لمكافحة غسل الأموال، ومما يزيد هذا الوضع سوءاً وجود ما يزيد على مليون دومينيكي يعيشون في الولايات المتحدة: ويشتبه في أن الأموال تعاد إلى وطنهم ليتم غسلها، وأشارت

بعض المصادر إلى أن حجم الأموال المغسولة شهريًا بهذه الطريقة هو 100 مليون دولار.

الاكوادور

تمثل موقف الحكومة الأمريكية في 1999 في أن الإكوادور منتج رئيسي / دولة عبور للمخدرات، ولكنها إما تعاونت بصورة كاملة مع الولايات المتحدة أو اتخذت خطوات خاصة بها للالتزام باتفاقية الأمم المتحدة حول المخدرات لسنة 1988. وفيما يتعلق بغسل الأموال، فإنه بسبب اقتراب الاقتصاد من حافة الانهيار، فإنه يمثل قوة طاردة للأموال وليست جاذبة لها، ولكن هذا الوضع يوفر بالطبع فرصًا لتجار المخدرات من بيرو وكولومبيا. وقد جاءت الإكوادور في المرتبة الثانية والثمانين (حيث 99 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد فيها مشكلة رئيسية، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 1999 (ولكن لم يشملها مسح 2002).

مصر*

صنفت بأنها دولة غير متعاونة من قبل فاتف في يونيو *2001*، وظلت مدرجة على القائمة السوداء في فبراير *2003*

في الطبعة الأصلية لكتاب «التعامل القذر» علقت بقولي «إن وضع مصر غريب بعض الشيء من حيث أن السلطات المصرية تبدو وكأنها تجذب الانتباه إلى مشكلات غسل الأموال فيها بصورة متواصلة». وفي يونيو 2001 أدرجت مصر على القائمة السوداء لفريق فاتف، ولكنها أحرزت الآن تقدمًا كبيراً في مكافحة غسل الأموال. ومما يزيد الوضع تفاقمًا الاشتباه في وجود صلات داخل البلاد بإرهابيين إسلاميين. ويوجد بمصر حقول كبيرة للأفيون والماريجوانا

* تنويه من الناشر: أشاد الخبراء العرب والدوليون بالإجراءات التي اتخذتها مصر لمكافحة غسل الأموال في المؤتمر السنوي الحادي عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول أساليب مكافحة غسل الأموال الذي عقد في القاهرة في منتصف يونيو 2004 بعد ثلاثة أشهر من قرار مجموعة العمل المالي الدولي (فاتف) برفع مصر من قائمة الدول غير المتعاونة.

في المناطق النائية، كما تعد مصر أيضًا نقطة على طريق شحنات الهيروين المتجهة من آسيا إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

السلفادور

نقطة رئيسية لعبور المخدرات من كولومبيا إلى الولايات المتحدة، وتتنامى تهديدات غسل الأموال بسبب كون نظامها المصرفي نشطًا ويسعى بفاعلية لاجتذاب الأموال من الخارج.

أثيوبيا

لا توجد مشكلات غسل أموال رئيسية

يعاني هذا البلد من ظروف اقتصادية طاحنة بدرجة تجعله يرحب بالأموال أيًا كان مصدرها، طالما أنها ستستخدم فقط في تخفيف المعاناة الإنسانية المستمرة فيه.

فيچي

مركز غسل أموال محتمل يتوقع له النجاح والازدهار

تواجه جزر فيچي تهديدات من جماعات الجريمة المنظمة النيچيرية والعصابات الروسية.

فنلندة

لا توجد مشكلات غسل أموال رئيسية

في مسح 2002 الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال حظيت فنلندة بشرف نيل الجائزة الأولى: وهي تصنيفها بأنها الدولة الأقل فساداً في العالم، ومع ذلك تواجه فنلندة (أو بشكل أكثر تحديداً هلسنكي) بعض المشكلات بسبب جماعات الجريمة المنظمة الروسية، وربما تتسبب صلات فنلندة التاريخية بروسيا من خلال سانت بطرسبورج وقيام هذه الدولة مؤخراً بالترويج

لنفسها باعتبارها بوابة الكتلة الشرقية السابقة في إثارة مشكلات. وفنلندة عضو في فريق فاتف.

يوغوسلافيا السابقة

مشكلات رئيسية مرتبطة بالجريمة المنظمة

لقد جعلت الصراعات والحروب الداخلية من يوغوسلافيا السابقة بيئة مثالية يمكن استغلالها من جانب جماعات الجريمة المنظمة الروسية وغيرها من العصابات الأخرى، وتشمل المشكلات إصطياد النساء وإجبارهن على احتراف البغاء في الغرب، تجارة الأسلحة والوقود والمخدرات والسوق السوداء. وقد جاء ترتيب يوغوسلافيا السابقة التسعين (حيث 99 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في مسح أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال عام 1999 (ولكن لم يشملها مسح عام 2002).

فرنسا

تتخذ الحكومة الفرنسية موقفًا قويًا جدًا حيال ما يلزم اتخاذه من إجراءات ضد مراكز الأوفشور المالية غير الملتزمة، وهذا شيء يحسب لها ويستحق الثناء والإشادة، إلا أنه يتناقض مع فضيحة شركة إيلف التي لاتزال مستمرة، فمازالت أصداء تداعيات «الأتعاب» التي دفعتها شركة البترول العملاقة تتردد، وإذا صدقنا التقارير الصحفية فإن الفضيحة تطول وزراء في الحكومة الفرنسية ورؤساء دول أفريقية وطاقمًا داعمًا مؤلفًا من آلاف الأشخاص. وفي فرنسا ذاتها، تفضل جماعات الجريمة الروسية وغيرها من عصابات أوروبا الشرقية (الجورچيون، الشيشان، الكازاك) شراء العقارات في جنوب فرنسا، وهناك تمارس هذه العصابات أعمال الخطف والاحتيال وغسل الأموال والقتل بالأجرة والمخدرات والابتزاز. وبرغم كون النظام المالي الفرنسي قويًا جدًا، إلا أننا يجب ألا ننسى الصلات بالمستعمرات الأفريقية السابقة.

ألمانيا

بسبب موقعها الجغرافي وسيطرة الكتلة السوفييتية على ألمانيا الشرقية في الماضي، تواجه ألمانيا مشكلات كبيرة بسبب عصابات الجريمة المنظمة الروسية ومن أوروبا الشرقية. وتمارس هذه العصابات أعمال سرقة السيارات على نطاق واسع ثم تصديرها بصورة غير قانونية، كما تمارس تجارة المخدرات وتجارة الجنس (بما في ذلك تجارة الرقيق) وتجارة الأسلحة غير القانونية وغسل الأموال. وبسبب وجود حدود مشتركة لها مع بولندة، فقد وجدت ألمانيا أنها تحولت إلى نقطة على طريق عبور شحنات الأسلحة والمخدرات والمواد النووية. ويبث التليفزيون الألماني أفلامًا تسجيلية تصور تفاصيل تجارة الجنس التي نشأت تحت رعاية الجريمة المنظمة على الحدود مع الكتلة الشرقية السابقة، كما أن ألمانيا تعد مركزاً ماليّا دوليّا قويّا وهو ما يجعلها هدفًا لغسل الأموال. وألمانيا دولة عضو في فريق فاتف.

جبل طارق

تعد جبل طارق نقطة رئيسية لدخول المخدرات إلى قارة أوروبا ومركز أوفشور معًا. وباعتبارها منطقة تابعة للمملكة المتحدة، يمكن أن نتوقع أن تكون السيطرة على عمليات غسل الأموال أولوية، غير أن هناك ادعاءات أسبانية مستمرة تفيد أن جبل طارق ملاذ لغسل الأموال.

اليونان

برغم أن اليونان ليست مركزاً ماليّا دوليّا رئيسيّا، إلا أنها تعاني من مشكلات محلية بسبب الجماعات الإجرامية الروسية والألبانية المتمركزة في البلاد، وتمارس هذه الجماعات تجارة المخدرات والاتجار في النساء والأطفال وتهريب الأسلحة والابتزاز والمقامرة غير القانونية. ومن المجالات التي تسبب مشكلات رئيسية كازينوهات القمار وحركة العملات غير المشروعة عبر الحدود. وقد جاءت اليونان في المرتبة الرابعة والأربعين (حيث 102 هو الترتيب الأخير

والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في مسح أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002. واليونان دولة عضو في فريق فاتف.

جرينادا

مركز غسل أموال محتمل يتوقع له النجاح والازدهار
صنفت بأنها «دولة غير متعاونة» من قبل مجموعة فاتف في سبتمبر *2001*، ورفعت من القائمة السوداء في فبراير *2003*

في الطبعة الأصلية لهذا الكتاب المؤلف في أوائل 2000 كتبت أقول: «تأتي جرينادا على رأس قائمة المناطق التي يتوقع لها النجاح والازدهار، وقد دخلت عالم الأوفشور منذ 1996، وتقدم فيها منتجات وخدمات شاملة منها شركات الأعمال الدولية (نحو 1000 شركة) وتراخيص لبنوك أوفشور (ما يزيد على 30 ترخيصًا) وتراخيص ممارسة ألعاب القمار على الإنترنت. والعامل الأكثر جاذبية هو إمكانية شراء أسرة مكونة من خمسة أفراد المواطنة الاقتصادية نظير 40 ألف دولار وتغيير أسمائهم في ذات الوقت».

وقد قام فريق فاتف بإدراج جرينادا على القائمة السوداء في يونيو 2001 بسبب عدم كفاية إمكانية إطلاع السلطات الإشرافية الجرينادية على المعلومات المتصلة بحسابات العملاء وعدم تخويلها صلاحيات كافية للتعاون مع نظيراتها الأجنبيات. يضاف إلى ذلك عدم تطبيق المؤسسات المالية في جرينادا متطلبات تأهيلية كافية على أصحاب المؤسسات المالية. وفي نهاية عام 2002، وبرغم إحراز تقدم كبير، كان لايزال لدى فريق فاتف مخاوف بشأن كفاية الموارد المخصصة لأجهزة مكافحة غسل الأموال الجديدة في جرينادا، وبشأن القيود على التعاون مع السلطات التنظيمية الأجنبية. وقد رفعت جرينادا من القائمة السوداء في فبراير 2003 بعد أن أجرت إصلاحات هامة في نظامها لمكافحة غسل الأموال.

جواتيمالا

صنفت كدولة غير متعاونة من قبل فاتف في يونيو *2001*، وظلت مدرجة على القائمة السوداء حتى فبراير *2003*

تعد جواتيمالا نقطة عبور رئيسية على طريق المخدرات القادمة من كولومبيا، ويرتبط بذلك حدوث غسل أموال بالتالي، ويزيد فساد المسئولين العموميين المشكلة سوءاً، وتمثل الجريمة المنظمة أحد الواردات من كولومبيا أيضًا، وقد اتسم موقف الحكومة بالضعف والتردي بسبب احتواء القوانين على أحكام تجيز السرية ومعاملة غسل الأموال على أنه مخالفة جنائية لها صلة فقط بالمخدرات، وبرغم علاج أوجه القصور القانونية هذه إلا أن مجموعة فاتف لاتزال (في نهاية عام 2002) لديها شكوك حول كفاية إجراءات منح التراخيص للبنوك الأوفشور.

جورنسي

- مركز أوفشور محترم يعاني من مشكلات متصلة بغسل الأموال.

هاييتي

مركز غسل أموال محتمل يتوقع له النجاح والازدهار

أسهم تفشي الفساد وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتقاعس الحكومة في انتشار تجارة المخدرات وغسل الأموال.

هونوراس

نقطة عبور رئيسية على طريق التجارة المتجهة من كولومبيا إلى الولايات المتحدة. وجاءت هوندوراس في المرتبة الرابعة والتسعين (حيث 99 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في مسح أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 1999 (ولم يشملها مسح عام 2002).

هونج كونج

تعد هونج كونج هدفًا واضحًا لغاسلي عائدات بيع المخدرات غير القانونية بصفة خاصة، وتسهم مجموعة متنوعة من العوامل في أهمية هونج كونج كهدف لغسل الأموال:

- قوة جماعات الجريمة المنظمة الصينية وارتفاع مستوى اختراقها؛
- انخفاض الضرائب في هونج كونج؛
- كون هونج كونج تمثل مركز أوفشور مصرفيًا بالنسبة للصين؛
- بيئة مالية وبنية تحتية معقدة؛
- غياب الضوابط الرقابية على العملة والصرف الأجنبي؛
- وجود أشكال مختلفة لشركات الأوفشور يمكن استخدامها من قبل غير المقيمين.

ويمتد غسل الأموال في هونج كونج إلى جميع صور الجريمة الخطيرة، ويجب على كل المؤسسات المالية والمصرفية الحصول من العملاء على ما يثبت هويتهم وإبلاغ وحدة مركزية بالمعاملات المشبوهة، غير أنه نظراً لحجم وتعقد العالم المالي في هونج كونج، لاتزال هناك مشاكل قائمة، تتجلي مظاهرها في:

- الانخفاض النسبي في عدد بلاغات المعاملات المشبوهة ـ وتأتي الغالبية العظمى من هذه البلاغات من البنوك، بينما يأتي عدد قليل جداً من شركات التأمين والمستشارين المهنيين مثل المحامين والمحاسبين؛
- فتح الحسابات المصرفية بمستندات مزورة؛
- ممارسة غسل الأموال من خلال مكاتب صرافة العملة وتحويل الأموال.

وهونج كونج دولة عضو في مجموعة فاتف ـ مما يثير بدوره تساؤلات مثيرة للاهتمام حول موقف الصين.

المجر

مشكلات رئيسية مرتبطة بالجريمة المنظمة

صنفت كدولة غير متعاونة في يونيو *2001*، ورفعت من قائمة هذه الدول في يونيو *2002*

تعد بودابست مغناطيسًا لكثير من جماعات الجريمة المنظمة العاملة عبر الحدود القومية، وهناك أيضًا تأثير العصابات المحلية، وتنتشر بالمجر أنشطة إجرامية مختلفة. ففي ديسمبر 2002 ـ على سبيل المثال ـ تم إلقاء القبض على عصابة متخصصة في قرصنة أسطوانات الليزر كانت قد أنتجت أسطوانات مزيفة بقيمة 0.28 مليون دولار أمريكي. غير أن المجر أحرزت تقدمًا كبيراً في مجال مكافحة غسل الأموال وكان من ضمن الإجراءات التي اتخذتها إلغاء النسخة المجرية لحسابات سباربوخ.

أيسلندة

لا توجد مشكلات رئيسية فيما يتصل بغسل الأموال

جاءت أيسلندة في المرتبة الثالثة (حيث 102 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002. وأيسلندة دولة عضو في فاتف.

الهند

يمثل غسل الأموال مشكلة متنامية في الهند ولكنه مقصور بدرجة كبيرة على أنشطة محلية لا تتضمن المخدرات وحدها بل تمتد أيضًا إلى الاحتيال والفساد والتهريب، وتسهم أنظمة تحويل الأموال البديلة المعروفة باسم الهوالا في استفحال ديناميكية غسل الأموال وتسهيلها. وفي 1998 قدر حجم الأموال التي يعتقد أنه يجرى غسلها عبر نظام الهوالا في الهند بـ 680 مليار دولار. ويتسم الموقف القانوني في الهند من غسل الأموال بالارتباك وعدم الوضوح أيضًا.

وقد جاءت الهند في المرتبة الحادية والسبعين (حيث 102 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002.

أندونيسيا

أدرجت على قائمة الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة غسل الأموال في يونيو ***2001***، وظلت ضمن القائمة حتى فبراير ***2003***

إفتقرت أندونيسيا في الماضي إلى قوانين شاملة في مجال مكافحة غسل الأموال، وهو ما شكل عيبًا خطيراً بسبب إمكانية تعرض اقتصادها للاختراق من جانب غاسلي الأموال، وترجع أسباب ذلك إلى:

- الموقع الجغرافي لأندونيسيا؛
- السرية المصرفية الصارمة؛
- إرتفاع مستويات الفساد؛
- تفجر فضائح مصرفية متنوعة شملت مخططات احتيالية.

ومن الناحية التاريخية، ارتبطت معظم عمليات غسل الأموال بتجارة المخدرات المحلية وعائدات الفساد. وقد جاءت أندونيسيا في المرتبة السادسة والتسعين (حيث 102 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002، وهو ما يمثل تحسنًا طفيفًا في الواقع في وضع أندونيسيا حيث أن ترتيبها في مسح عام 1999 كان السادس والتسعين من 99.

إيران

يصعب الحصول على معلومات عنها

برغم تطبيق عقوبة الإعدام على تجار المخدرات وإعدام ما يزيد على 1000 شخص لهذا السبب منذ عام 1989، إلا أن إيران لاتزال طريقًا هامًا ورئيسيًا لعبور المخدرات من أفغانستان إلى أوروبا. وتغلب على الاقتصاد الإيراني الطبيعة النقدية، إلا أن تحوله إلى نقطة جذب لغاسلي الأموال الدوليين مسألة صعبة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انهيار العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، ووصف أمريكا لإيران بأنها جزء رئيسي من «محور الشر» الذي يضم أيضًا العراق وكوريا الشمالية في 2002.

العراق

يصعب الحصول على معلومات عنه

في ظل الضعف المزمن للدينار العراقي وازدهار السوق السوداء للدولار الأمريكي وحدة المشكلات مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وإن كانت المعلومات المتاحة ضئيلة، يبدو العراق واحداً من تلك الأماكن التي يصعب تخيل ظهورها على قائمة الأماكن المفضلة لغسل الأموال، ومن المستبعد أن يتغير هذا الوضع بسبب العقوبات المفروضة على العراق، ومن ثم توجد صعوبة (ولكن ليس استحالة) في دمج الأموال المهربة من هذا البلد ضمن النظام المصرفي العالمي.

أيرلندة

تعاني أيرلندة من مشكلات غسل أموال محلية، إلا أن مركز الأوفشور المالي لا يبدو أن غسل الأموال يشكل مصدر مشكلات بالنسبة له. ويمكنني أن أقول في ضوء خبرتي المهنية خلال السنوات القليلة الماضية إن الشركات المسجلة في أيرلندة (ولها أعضاء مجلس إدارة

مرشحون) أسلوب رائج يتبعه كل من غاسلي الأموال والمحتالين كجزء من نظام عمل عالمي.
وأيرلندة دولة عضو في مجموعة فاتف.

جزيرة مان

يوجد بهذه الجزيرة صناعة أوفشور نشطة وهو ما يجعلها هدفًا واضحًا لغاسلي الأموال، ومن الأساليب الجذابة بصفة خاصة الشركة المعفاة التي لا توجد حاجة للكشف عن هوية مالكها المستفيد النهائي، وبرغم توخي جزيرة مان غاية الحذر واليقظة في محاولاتها لمكافحة غسل الأموال والمحافظة على سمعتها، إلا أنه لا تزال هناك ثغرات يمكن (ويجرى بالفعل) استغلالها.

إسرائيل

صنفت ضمن الدول غير المتعاونة في يونيو *2000* ورفعت من قائمة هذه الدول في يونيو *2002*

كان نص الجزء الخاص بإسرائيل في الطبعة الأصلية لهذا الكتاب كالتالي: «يوجد اختراق كبير للكيانات الإجرامية من جانب جماعات الجريمة المنظمة الروسية، وتتمثل المشكلة الكبرى في عدم وجود قوانين لمكافحة غسل الأموال حتى الآن، وهكذا توجد شبه استحالة في تقدير مستوى نشاط غسل الأموال في إسرائيل، وإن كان يمكن التكهن بأنه مرتفع». وقد قامت إسرائيل استجابة لضغوط من جانب مجموعة فاتف بسن قانون حظر غسل الأموال في 2 أغسطس 2000، ويجرِّم هذا القانون عمليات غسل الأموال كما يتناول أيضًا مسائل التعرف على هوية العميل والاحتفاظ بالسجلات ومتطلبات الإبلاغ، وتلته قوانين أخرى منظمة لعمل بورصات الأوراق المالية ومديري محافظ الأوراق المالية وشركات التأمين والمصرف البريدي.

إيطاليا

مشكلات رئيسية مرتبطة بالجريمة المنظمة

لاتزال التحالفات القديمة قائمة: وإذا كان تغيير إيجابي قد طرأ على الصعيد الدولي

فهو أن أغلبية مشكلات غسل الأموال في هذا البلد ذات طابع محلي، ولكن تتوافر أدلة متزايدة على أن المافيا الإيطالية تقوم بعقد تحالفات استراتيجية مع جماعات دولية أخرى للجريمة المنظمة، فضلا عن النجاح في استغلال قنوات جديدة مثل تداول الأسهم عبر الإنترنت. وتتعلق الأخطار التي تشكلها إيطاليا بتصدير المشكلات أكثر من كون هذه الدولة تتعرض بالضرورة للاستغلال كمركز لغسل الأموال من قبل أطراف خارجية. والأمر المثير للسخرية (أو ربما لا يكون كذلك إذا تأملناه جيداً) هو أن إيطاليا تطبق أكثر نظم الحاسب الآلي تطوراً للتعرف على المعاملات المشبوهة. وقد جاءت إيطاليا في المرتبة الحادية والثلاثين (حيث 102 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002. وإيطاليا دولة عضو في مجموعة فاتف.

اليابان

تعاني اليابان من مشكلات محلية كبيرة مع عصابات الياكوزا التي يقال إن عدد أعضائها يتجاوز 100 ألف شخص، والتي كانت أحد العوامل التي أسهمت في انهيار عدد من البنوك اليابانية الرئيسية بسبب قيام الأخيرة بتقديم قروض لهم وفق ترتيبات شاذة عن المألوف بعض الشيء. وتؤكد الأدلة المستقاة مباشرة من أبحاثي الخاصة إلى أنه حتى وقت قريب كانت البنوك اليابانية تقبل جميع أنواع الأموال دون السؤال عن مصدرها، ولما كانت اليابان مركزاً ماليًا رئيسيًا، فإن أي نواحي ضعف في نظامها المصرفي تعني أن مكاسب الجريمة المحلية ستشق طريقها بسهولة إلي النظام المصرفي العالمي ـ وخاصة النظام المصرفي الأمريكي. واليابان دولة عضو في مجموعة فاتف.

چيرسي

چيرسي مركز أوفشور مالي رئيسي يقدم منتجات مالية متقدمة ولذا فهو هدف لغاسلي الأموال في المراحل الأخيرة من عملية غسل الأموال، غير أن الرغبة في المحافظة على سمعة

جيدة إلى جانب وجود قوانين فعالة نأمل أن يضمنا السيطرة على المشكلات.

الأردن

لا توجد مشكلات غسل أموال رئيسية

برغم ضآلة المعلومات المتوافرة عن هذا البلد، إلا أن ما يوجد فيها يشير إلى عدم وجود مشكلات رئيسية متصلة بغسل الأموال.

كازاخستان

مشكلات رئيسية مرتبطة بالجريمة المنظمة

تقع البلاد على طريق مرور المخدرات من أفغانستان وباكستان فضلا عن كونها منتجًا للأفيون، ويزيد تفشي الفساد بصورة وبائية الأمور تعقيداً، وكذا بيئة الخدمات المالية المتقدمة نوعًا في كازاخستان، إلا أن هذه الدولة جرَّمت غسل الأموال المكتسبة عن طريق تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم الخطيرة، وإن ظل تنفيذ القوانين المتصلة بهذا الموضوع ضعيفًا. وقد جاءت كازاخستان في المرتبة الثامنة والثمانين (حيث 102 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002.

لاوس

تعد لاوس ثالث أكبر دولة منتجة للأفيون في العالم برغم أن معظم الكمية المنتجة تستهلك محليًا، ولا يوجد بالبلاد قوانين لمكافحة غسل الأموال، برغم أنها مركز مالي إقليمي. ونظراً لأن لاوس تطبق قوانين صارمة فيما يتعلق بتصدير العملة، فإن من المشكوك فيه أن يتم غسل الأموال من خلال أنظمة التحويلات البديلة. وفي عام 2001، وافقت حكومة لاوس على تجميد الأصول المالية للإرهابيين وإنشاء وحدة استخبارات مالية للبحث عن معاملات الإرهابيين.

لاتڤيا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

مركز غسل أموال محتمل يتوقع له النجاح والازدهار

اجتذبت لاتڤيا جماعات الجريمة المنظمة من روسيا والبلقان وآسيا، وبرغم أن لاتڤيا تتعامل مع مشكلة غسل الأموال بجدية، إلا أنها معرضة بالفعل لخطر اختراق الجريمة المنظمة الروسية لنظامها المصرفي واستخدامه كقناة لغسل الأموال، ويساعد على ذلك ويعوقه في ذات الوقت السمعة التي اكتسبتها لاتڤيا بوصفها دولة مستقرة وتقدمية. وقد كانت القوانين المصرفية ضعيفة في السابق ولكنها تحسنت الآن. وتعاني لاتڤيا من مشكلتين رئيسيتين في هذا السياق: المخدرات والفساد، حيث تستخدم لاتڤيا كطريق لعبور المخدرات من روسيا وآسيا الوسطى إلى أوروبا عبر ريجا، كما يعتبر الفساد مشكلة أيضًا، حيث تتردد أنباء عن تفشي الفساد بين أعضاء البرلمان على سبيل المثال.

لبنان

أدرج على قائمة الدول غير المتعاونة في يونيو *2000*، ورفع منها في يونيو *2002*

في الطبعة الأصلية لهذا الكتاب كتبت أقول عن لبنان: «نظراً لأن الهياكل المالية اللبنانية في سبيلها إلى التعافي الآن، فإن لبنان ـ بما لديه من نظام مالي ليبرالي متحرر ـ يعد هدفًا جذابًا بالنسبة لغاسلي الأموال. ويتميز الاقتصاد اللبناني بطبيعة نقدية كثيفة والسرية المصرفية (حيث توجد حسابات غفل من الأسماء)، وهكذا فإن ما يثير الدهشة بعض الشيء أن نعلم أنه لم تجر أي عمليات ملاحقة قضائية لأي أشخاص متورطين في غسل الأموال (برغم وجود قوانين متصلة بهذا الموضوع وإن كانت ضعيفة)، ولا تجرى حاليًا تحقيقات أو تحريات بشأن غسل الأموال فيما يبدو». وفي يونيو 2000 صنفت مجموعة فاتف لبنان ضمن الدول غير المتعاونة بسبب نظام السرية المصرفية المطبق لديها وعدم وجود وحدة للاستخبارات المالية. وحقيقة أنه بالرغم من السماح للبنوك بإنهاء علاقات الحسابات، إلا أن الإبلاغ عن أعمال إغلاق الحسابات

هذه ليس وجوبيًا. وفي يوليو 2000، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية إشعاراً استشاريًا إلى المؤسسات المالية الأمريكية نبهتها فيه إلى ضرورة إخضاع أي معاملة ناشئة من لبنان أو مارة عبره إلى درجة أكبر من الفحص والمراقبة. وقد وضعت سياسات وقوانين مختلفة منذ ذلك الحين، وهو ما أدى إلى رفع اسم لبنان من قائمة فاتف السوداء في يونيو 2002.

ليبريا

في أبريل 2002 صنفت ليبريا بأنها «ملاذ ضريبي غير متعاون» من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بسبب عدم التزام هذه الدولة بمفاهيم الشفافية والتبادل الفعال للمعلومات. إلا أن الوصف الأكثر تأدبًا لهذا القرار هو أنه يصور الوضع على نحو أضعف أو أقل مما تقتضيه الحقيقة. فقد فرضت على ليبريا تحت رئاسة تشارلز تايلور عقوبات من جانب منظمة الأمم المتحدة بسبب دور تايلور في الصراعات الإقليمية (وخاصة سييراليون) والمعاناة الإنسانية (تزعم منظمة العفو الدولية Amnesty International حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في هذا البلد). وتحاول العقوبات منع تايلور وأعوانه من السفر وشراء الأسلحة وبيع الألماس، ومع ذلك ففي أواخر عام 2002، ترددت أنباء عن عناصر من تنظيم القاعدة يعملون في ليبريا منذ 1998 وأنهم قاموا بشراء ألماس بمبلغ 20 مليون دولار وهو ما أدى فعليًا إلى سيطرتهم على سوق الأحجار الكريمة في المنطقة (فضلا عن غسل الأموال بعيداً عن النظام المصرفي). ويقال إن تايلور دفع له مبلغ مليون دولار لكي يأوي عناصر تنظيم القاعدة لمدة شهرين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويبدو أن مشتري الماس من الإرهابيين حاولوا أيضًا جلب أسلحة متطورة.

ليشتنشتين

أدرجت على قائمة الدول غير المتعاونة في يونيو ***2000*** ورفعت منها في يونيو ***2001***

تعد ليشتنشتين مركز أوفشور ماليًا رئيسيًا ذا قطاع مصرفي متقدم للغاية، وتوجد بها

عوامل رئيسية مسهلة لعملية غسل الأموال: الحسابات الغفل من الأسماء، الأسهم لحاملها، وغير ذلك من الأدوات الأخرى المناسبة. وبرغم أن غسل الأموال مخالفة جنائية في هذه الإمارة، إلا أن الشكوك لاتزال تحوم حولها للاشتباه في استمرار وجود مشكلة غسل الأموال بها، وهو ما حدا بمجموعة فاتف إلى إدراجها على القائمة السوداء في يونيو 2000، إلا أن ذلك سبب حرجًا شديداً للإمارة ودفعها إلى إجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية. وإذا كانت ليشتنشتين قد رفعت الآن من قائمة فاتف السوداء، إلا أن هناك شائعات غير مؤكدة تتردد حول استخدام تنظيم القاعدة لمركزها المالي في السابق. إضافة إلى ذلك فقد صنفت هذه الإمارة في أبريل 2002 بأنها ملاذ ضريبي غير متعاون من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بسبب عدم التزامها بمفاهيم الشفافية والتبادل الفعال للمعلومات.

ليتوانيا

تعاني البلاد من مشكلات حادة بسبب تجارة المخدرات التي تضاعفت منذ 1995. ويدخل الهيروين ليتوانيا بكميات متزايدة من كازاخستان وطاچكستان وأفغانستان وأوكرانيا. كما أن ليتوانيا نقطة عبور للمخدرات المتجهة إلى الدول الاسكندنافية وتمارس جماعات الجريمة المنظمة الليتوانية نشاطها على المستويين المحلي والدولي، ومعروف أن غسل الأموال يجري بنجاح في هذه الدولة على يد الجماعات المحلية والدولية معًا.

لكسمبورج

تعد لكسمبورج واحداً من الجياد السوداء العظيمة ـ إذ يوجد بها نظام مصرفي آمن ومحل اهتمام السلطات الضريبية الألمانية، حيث يقدر أن 7.5 مليارات دولار تضيع على ألمانيا كل سنة في صورة ضرائب غير مسددة بواسطة المواطنين الألمان الذين يوظفون أموالهم في منطقة جراند دوتشي. وإذا كان تحاشي الضرائب مفهوم رئيسي في نظام غسل الأموال الجديد، فإن لكسمبورج تعد إذن مكانًا ذا أهمية كبيرة. علاوة على ذلك تشير تقارير سرية إلى قيام الرئيس

معمر القذافي والرئيس موبوتو والرئيس صدام حسين بإيداع أموال في لكسمبورج. وبرغم أن غسل الأموال يعتبر جريمة منذ سبتمبر 1992 ووجود أكثر من 200 بنك في هذه الدولة، إلا أن عدد بلاغات المعاملات المشبوهة محدود للغاية. ولكسمبورج دولة عضو في مجموعة فاتف.

مدغشقر

مركز غسل أموال محتمل يتوقع له النجاح والازدهار

برغم ضآلة المعلومات المتوافرة، إلا أن المتاح منها يشير إلى أن جماعات الجريمة المنظمة تمارس نشاطها هنا بالفعل، وهو ما يثير احتمال حدوث عمليات غسل أموال (ولاسيما أن الاقتصاد يدار على أساس غير رسمي). وقد تسبب تنظيم القاعدة في توريط مدغشقر في غسل الأموال من خلال استخدام الأرز الباكستاني. وقد جاءت مدغشقر في المرتبة الثامنة والتسعين (حيث 102 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال عام 2002.

جزر المالديف

لا توجد مشكلات غسل أموال رئيسية

يحتمل أن تتحول جزر المالديف إلى مركز أوفشور مالي في المستقبل، ولكن لا توجد مشكلات في الوقت الحاضر.

مالطة

لا توجد مشكلات غسل أموال هامة

تعد مالطة مركز أوفشور حاليًا، إلا أن حكومة مالطة أعلنت عن اعتزامها إلغاء كل عمليات الأوفشور بها بحلول عام 2004.

جزر مارشال

أدرجت على قائمة الدول غير المتعاونة في يونيو *2000*، ورفعت منها في أكتوبر *2002*

في يونيو 2000، أدرجت مجموعة فاتف جزر مارشال على القائمة السوداء بسبب عدم وجود قوانين وتشريعات أساسية لمكافحة غسل الأموال بها، فضلا عن وجود ما يقرب من 3000 شركة أعمال دولية (IBCs) مسجلة في جزر مارشال ـ ووصل عددها إلى 5200 شركة في أوائل 2002. علاوة على ذلك، فقد حامت الشكوك حول استخدام جماعات الجريمة المنظمة الروسية لهذه الكيانات المجهولة هوية أصحابها. وفي 31 أكتوبر 2000، تم إصدار القانون المصرفي لسنة 2000 والذي جرَّم غسل الأموال وأرسى إجراءات للتعرف على هوية أصحاب الحسابات المصرفية والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وقد رفعت جزر مارشال من القائمة السوداء لمجموعة فاتف في أكتوبر 2002 بعد أن أحرزت تقدمًا في مجال مكافحة غسل الأموال، إلا أنها صنفت في أبريل 2002 «كملاذ ضريبي غير متعاون» من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بسبب عدم التزامها بمفاهيم الشفافية والتبادل الفعال للمعلومات.

المكسيك

تأتي المكسيك في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد كولومبيا في عالم المخدرات في أمريكا الجنوبية، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار وجود حدود مشتركة لها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتسيطر على تجارة المخدرات ثلاثة كارتيلات: كارتيل تيجوانا الذي يقوم بتهريب الهيروين والماريجوانا بدرجة رئيسية، وكارتيل الخليج وكارتيل خواريز. ولا تقوم المكسيك بإنتاج وتوريد المخدرات إلى الولايات المتحدة فقط، ولكن يوجد بها أيضًا سوق محلية متنامية. وتتصاعد حدة أعمال العنف والحرب شبه المفتوحة المتصلة بالمخدرات بصورة درامية، كما يعد الفساد قضية رئيسية في المكسيك وأثيرت مخاوف بشأن وجود صلات بين كارتيلات المخدرات والساسة لدرجة أنه قيل إن أحد الفريقين ربما يكون مسيطراً على الآخر، وأغلب الظن (على

عكس التوقعات السائدة) أن الساسة هم الذين يسيطرون على كارتيلات المخدرات وليس العكس. والمكسيك دولة عضو في مجموعة فاتف.

مولدوڤيا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

تعاني مولدوڤيا من مشكلات حادة متصلة بالجريمة المنظمة السبب فيها العصابات المحلية التي تقوم أيضًا بغسل الأموال من خلال النظام المصرفي البدائي الموجود فيها. وفي الوقت الحاضر تجرى عمليات غسل الأموال الدولية على نطاق محدود للغاية، إلا أن ارتفاع مستوى الفساد الرسمي يزيد الوضع تفاقمًا. وقد جاءت مولدوڤيا في المرتبة الخامسة والسبعين (حيث 99 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول التي يعتبر الفساد مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في عام 1999 (ولم يشملها مسح 2002).

موناكو

تعد موناكو ملاذاً ضريبيًا جذابًا، وصفها سومرست موم Somerest Maugham بأنها «مكان مشمس لأناس مشبوهين»، وتستخدمها عصابات المافيا الإيطالية تقليديًا. وقد جاءت إليها أيضًا المافيا الروسية وتقوم بغسل الأموال من خلال شراء العقارات وكازينوهات القمار، إلا أن هناك تصوراً شائعًا بأن الروس قد رحلوا عنها مع ازدياد الرقابة والإجراءات تشدداً وصرامة عن ذي قبل. وفي يونيو 2000، لفت تقرير صادر عن البرلمان الفرنسي الانتباه مجدداً إلى دور موناكو في غسل الأموال، وخلص التقرير إلى أن الإمارة تفتقد الإدارة والإمكانات اللازمة للتعاون مع الجهود الدولية المبذولة في سبيل غسل الأموال، كما ذكر التقرير أيضًا أن موناكو «تسهم في زعزعة استقرار الأسواق من خلال انعدام الرقابة على القطاعين المصرفي والمالي فيها». وقد تأيدت وجهة النظر الفرنسية بحكايات مثل حكاية الرجل الإسرائيلي الذي توجه إلى أحد البنوك ومعه ٥ ملايين دولار نقداً (وإن كان يجب الاعتراف بأنه تم إلقاء القبض عليه). علاوة

على ذلك فقد تم تصنيف موناكو في أبريل 2002 بأنها «ملاذ ضريبي غير متعاون» من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بسبب عدم التزام الإمارة بمفاهيم الشفافية والتبادل الفعال للمعلومات.

منغوليا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

برغم محدودية التفاصيل المتاحة، إلا أن بعض المعلومات تشير إلى أن جماعات الجريمة المنظمة الروسية تستخدم النظام المصرفي المنغولي.

نورو

أدرجت على قائمة فاتف للدول غير المتعاونة في يونيو *2000*، ولاتزال مدرجة عليها حتى فبراير *2003* وتخضع لإجراءات مضادة

لم توجد تشريعات خاصة بمكافحة غسل الأموال قبل أغسطس 2001، وتوافرت هناك بعض خدمات الأوفشور الجذابة التي تتيح لمستخدميها إخفاء هويتهم. وقد ذكرت وزارة الخزانة الأمريكية أن «فرصًا كبيرة نشأت هنا لغسل عائدات الجريمة بمرور الزمن». وللأسف فقد التصقت بنورو الآن سمعة سيئة ـ أنظر الفصل الخامس للاطلاع على تفاصيل كاملة. والأمر شبه المؤكد أن عمليات غسل أموال كبيرة تجرى هناك على يد الروس والآسيويين والأمريكيين الجنوبيين. وفي أوائل عام 2001، وقع 11 من النواب البرلمانيين بالبلاد وعددهم 18 على عريضة طالبوا فيها بإقالة البرلمان وهددوا بإسقاط الرئيس برنارد دويجو Bernard Dowiyogo، واتهموا الحكومة بالتورط في أعمال فساد مثل تحويل 970 ألف دولار إلى حسابات في البنوك الأمريكية نظير بيع جوازات سفر نوروية ترددت مزاعم بأنها بيعت إلى مواطنين تايلنديين وصينيين لاصطناع هويات جديدة مزيفة لبعض المجرمين، كما شكا الموقعون على العريضة من منح الحكومة تراخيص لبنوك استخدمت فيما بعد في أنشطة غسل أموال. وقد ظلت نورو مدرجة على قائمة

فاتف حتى فبراير 2003، وفي أبريل 2002، صنفت بأنها «ملاذ ضريبي غير متعاون» من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بسبب عدم التزامها بمفاهيم الشفافية والتبادل الفعال للمعلومات.

نيبال

لا توجد بنيبال تشريعات لمكافحة غسل الأموال، غير أنها تعاني من مشكلات متصلة بالمخدرات وتهريب العملة وتجارة الرقيق، ويشتبه في أن الفساد يمارس على نطاق واسع وأشارت إليه تقارير حكومية داخلية. وتخطط الحكومة أيضًا لإقامة مركز أوفشور مالي في كتماندو.

هولندة

واجهت هولندة مشكلات في الماضي بسبب غسل الأموال، وخاصة من خلال مكاتب تحويل العملات الأجنبية، وقد تبين منذ فترة طويلة أنه من غير المتصور ألا تتورط عناصر الجريمة المنظمة في تجارة المخدرات وصناعة الجنس، ولاسيما في ضوء الاتجاهات الهولندية الليبرالية حيال هذين النشاطين. وقد هيمنت جماعات الجريمة المنظمة الروسية ومن أوروبا الشرقية على أجزاء مختلفة من تجارة الجنس في أمستردام وأماكن أخرى (باستخدام تجارة الرقيق لضمان توريد أعداد مستمرة من الفتيات) وتعمل العصابات الصينية ومن هونج كونج بنشاط في مجالات الاحتيال والمخدرات والدعارة (بما في ذلك تجارة الرقيق). وهولندة دولة عضو في مجموعة فاتف.

جزر أنتيل الهولندية

يسهم تنامي قطاع الأوفشور وألعاب القمار في جعل هذه المجموعة من الجزر عرضة لغسل الأموال.

نيچيريا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

أدرجت على قائمة فاتف للدول غير المتعاونة في يونيو *2001* وظلت مدرجة عليها حتى فبراير *2003*

في عالم المخدرات تعود أهمية نيچيريا إلى عمل النيچيريين كناقلي مخدرات ـ حيث ينقلون الهيروين المنتج في آسيا إلى الولايات المتحدة والكوكايين المنتج في أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. وتصنف التقديرات الرسمية نيچيريا بأنها ثالث أكبر منطقة لتهريب الهيروين في العالم، ويقال إن الفساد متفشي بين موظفي الجمارك الذين يسهلون عمليات التهريب. وتعاني البلاد من مشكلات داخلية كبيرة، وأدى الانتشار الوبائي للاحتيال المنظم النيچيري إلى جميع أجزاء العالم الأخرى إلى احتلال نيچيريا المرتبة الثانية في مؤشر مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال للدول التي يعتقد أنها فاسدة (عام 1999). وقد تكرر نيل نيچيريا هذا الوسام الذي لا تحسد عليه في مسح عام 2002، عندما اعتبرت بنجلاديش الأسوأ في هذا الخصوص. وقد جاءت نيچيريا في مركز مماثل في مسوح أخرى مشابهة، وكثيراً ما تصدرت القائمة. وتعد نيچيريا مركز نشاط الاحتيال وغسل الأموال الرئيسي، ولاتزال الأموال المولدة بواسطة مخطط خطابات 419 الاحتيالي الذي اكتسب سمعة سيئة الآن كبيرة بصورة مذهلة: وذاك مجرد جانب واحد فقط في جهد احتيالي عالمي عالي التنظيم، وكل الأموال المكتسبة عن طريق هذه الأنشطة الإجرامية واسعة الانتشار بحاجة إلى غسل بالطبع. وتجدر هنا الإشارة إلى الجماعات النيچيرية التي تدير مراكز للاحتيال / غسل الأموال في دول مختلفة مثل الولايات المتحدة وكندا وجنوب أفريقيا. وقد أدرجت نيچيريا على قائمة فاتف السوداء ولكن دون تطبيق تدابير مضادة أشد عليها بسبب ما أحرزته من تقدم في مجال مكافحة غسل الأموال (ديسمبر 2002).

نيو

أدرجت على قائمة فاتف للدول غير المتعاونة في يونيو *2000*، ورفعت منها في أكتوبر *2002*

لقد كان كل ما يلزم لتسهيل غسل الأموال متاحًا بسهولة في هذه الجزيرة (أنظر أيضًا

الفصل الخامس)، وعند إدراجها على القائمة السوداء في يونيو 2002، أبرزت مجموعة فاتف وجود أوجه قصور في متطلبات التعرف على هوية العملاء، كما أعربت عن قلقها البالغ بشأن النظام التنظيمي المشرف على نحو 5000 شركة أعمال دولية (IBCs) وخمسة مصارف أوفشور. وقد تلا ذلك إجراء إصلاحات هامة تعلقت بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وإنشاء وحدة استخبارات مالية وإلغاء مصارف الأوفشور وتقديم معلومات أفضل عن شركات الأعمال الدولية المسجلة هناك. ونتيجة لهذا التقدم، رفعت نيو من القائمة السوداء في أكتوبر 2002.

كوريا الشمالية

من الصعب الحصول على معلومات عنها

تعد واحدة من أكثر دول العالم انغلاقًا، ولا يحتمل أن تظهر على قائمة الأماكن المفضلة لغسل الأموال، وهي واحدة من ثلاث دول أسماها الرئيس بوش «محور الشر».

النرويج

لا توجد مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

النرويج دولة عضو في مجموعة فاتف، وتعاني من بعض المشكلات المحلية بسبب غسل الأموال، ولكن لا توجد مشكلات دولية، وهي دولة إسكندنافية آمنة أخرى. وقد جاءت النرويج في المرتبة الثانية عشر في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال للدول المتصور أنها فاسدة في عام 2002.

عُمان

لا توجد مشكلات رئيسية متصلة بغسل الأموال

لا توجد بها مشكلات معروفة، ولكن اقتصادها تغلب عليه الطبيعة النقدية.

باكستان

تعد باكستان منطقة رئيسية لتوزيع وتكرير الأفيون (وبالتحديد في منطقة خيبر ومنطقة الحدود الشمالية الغربية). وفي ظل سوء أحوال اقتصادها الرسمي وتفجر فضائح سياسية مختلفة اتهم فيها زعماء سابقون بالتورط في عمليات غسل أموال، ووجود برنامج نووي مكلِّف بها وإعطاء الحكومة الباكستانية استئصال الفساد أولوية قصوى، تصارع باكستان قدراً كافيًا من المشكلات المحلية التي يتعين عليها علاجها. غير أنه في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر برزت على السطح اثنتان أخريان من المشكلات الرئيسية التي تواجه باكستان وهما: الدعم المعنوي والمالي لتنظيم القاعدة، واستخدام نظام هوالا البديل للتحويلات في غسل الأموال من جانب المجرمين والإرهابيين معًا. وقد جاءت باكستان في المرتبة السابعة والسبعين (حيث 102 هو الترتيب الأخير والأسوأ) ضمن الدول المتصور أن الفساد يشكل مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في عام 2002 (نظراً لأن ترتيب باكستان كان الـ 87 من 99 في عام 1999، يعتقد أن الأمور تتحسن بشكل طفيف).

بالاو

مركز غسل أموال محتمل يتوقع له النجاح والازدهار

في الطبعة السابقة، كتبت أقول: «هل ستصبح بالاو مركز أوفشور أم لا ـ أم أنها مركز أوفشور بالفعل؟ أنظر أيضًا الفصل الخامس». ويمكن الآن الحصول على تراخيص إقامة مصارف أوفشور في بالاو عبر الإنترنت نظير مبلغ 7500 دولار فقط.

بنما

أدرجت على قائمة فاتف للدول غير المتعاونة في يونيو *2000*، ورفعت منها في يونيو *2001*

تزرع كارتيلات المخدرات الكولومبية نبات الكوكة في منطقة دارين البنمية، ويوجد في

بنما قطاع مالي قوي واقتصادها معتمد على الدولار، ولذا فهي هدف جذاب بالنسبة لغاسلي الأموال. وقد قامت مجموعة فاتف بإدراج بنما على القائمة السوداء في يونيو 2000 بسبب رفضها سابقًا تجريم غسل الأموال فيما عدا الأموال المكتسبة عن طريق الاتجار في المخدرات وتهريبها. وقد رفعت بنما من القائمة في يونيو 2001 عندما أشادت مجموعة فاتف بما أحرزته بنما من تقدم على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية في سبيل علاج المشكلة وإصدارها تشريعات / قوانين جديدة للسيطرة عليها.

براجواي

تعد براجواي معبراً للكوكايين المهرَّب وينتشر الفساد في أوساطها الرسمية. وقد جاءت هذه الدولة في المرتبة الثامنة والتسعين من 102 (حيث 102 هو الترتيب الأسوأ) ضمن الدول المتصور أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في عام 2002 (وهذ نتيجة أسوأ من مسح 1999 عندما جاء ترتيبها التسعين من 99).

بيرو

تعد بيرو أكبر منتج للكوكايين في العالم، ويمثل نبات الكوكة ثاني أكبر محاصيلها، ويشكل نسبة 60% تقريبًا من محصول الكوكة العالمي. ومن الواضح أن غسل الأموال يجري محليًا، أما غسل الأموال الدولي فلا يجري هناك بدرجة كبيرة.

الفلبين

أدرجت على قائمة فاتف للدول غير المتعاونة في يونيو *2000*، وظلت مدرجة عليها حتى فبراير *2003*

قبل إدراجها على قائمة فاتف السوداء في يونيو 2000، لم يوجد بالفلبين تشريعات فعالة لمكافحة غسل الأموال، وكانت الظروف السياسية يكتنفها كثير من الغموض وعدم

الاستقرار، وكان الفساد متفشيًا. وتعد الفلبين طريقًا رئيسيًا لنقل شحنات الأفيون والمخدرات الأخرى من الصين، وتمارس فيها جماعات الجريمة المنظمة من الصين وتايوان وهونج كونج نشاطها، وتطبق فيها قواعد السرية المصرفية بصرامة. وكانت وزارة الخزانة الأمريكية قد أصدرت بالفعل إشعاراً استشاريًا أوصت فيه بإخضاع المعاملات التي تكون الفلبين طرفًا فيها لدرجة أكبر من التدقيق والرقابة. ووصفت وسائل الإعلام المحلية مانيلا بأنها «مركز غسل الأموال في آسيا»، لافتة الانتباه إلى خزائن الودائع المجهولة أسماء أصحابها وقوانين السرية المصرفية الصارمة ومفارقة أن اجتماع مثل هذه الظروف المشبوهة فيها هو الذي يجذب إليها تدفقات الأموال فعليًا. وفي 10 سبتمبر 2001، راجعت مجموعة فاتف قائمة الدول والمناطق غير المتعاونة واستقر رأيها على أن الفلبين لم تفعل شيئًا لتنفيذ قوانين أو تشريعات لمكافحة غسل الأموال، وعليه فقد أوصت باتخاذ تدابير مضادة ضد الفلبين ما لم تصدر قوانين هامة بحلول الثلاثين من سبتمبر من عام 2001. وقبل انقضاء المهلة المحددة بيوم واحد، أصدرت الفلبين في 29 سبتمبر 2001 قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2001 الذي جرَّم غسل الأموال وجعل الإبلاغ عن معاملات مشبوهة معينة إلزاميًا وقضي بضرورة التعرف على هوية العملاء وأوجد أساسًا قانونيًا لإنشاء وحدة استخبارات مالية. إلا أنه لاتزال هناك مشكلات قائمة مثل تضارب متطلبات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة واستمرار سريان السرية المصرفية على الودائع المودعة قبل 17 أكتوبر 2001.

بولندة

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

تنتج بولندة نحو خمس الأمفيتامينات amphetamines (مادة مخدرة) المباعة في أوروبا، وتمثل المخدرات والجرائم ذات الصلة بها مشكلة قومية خطيرة. وتعد بولندة قاعدة هامة لجماعات تجارة المخدرات / الجريمة المنظمة الصينية والكولومبية بالإضافة إلى العصابات التركية وجماعات المافيا الألبانية والجماعات الإجرامية المحلية والنيجيريين. ويوجد بها أكثر

من 400 عصابة إجرامية محلية، إلا أن انشغالها بصراعاتها الداخلية سمح للجماعات الأجنبية بدخول الساحة البولندية بقوة. وتقدر الشرطة البولندية أن أكثر من 15 ألف امرأة (تتراوح أعمارهن بين 16 و20 سنة) يتم جلبهن سنويًا بصورة غير قانونية إلى داخل بولندة لكي يمارسن الدعارة. وهذه التجارة المحرمة يسيطر عليها الآن بصورة متزايدة مجرمون من أوكرانيا أو بيلاروسيا (روسيا البيضاء). كما توجد في بولندة سوق سوداء كبيرة للسجائر، وخاصة من بولندة إلى ألمانيا، ولمافيا بروزكو المحلية باع طويل وخبرة كبيرة بسرقة السيارات والأعمال الفنية وغسل الأموال والابتزاز والدعارة وتجارة المخدرات والتعامل في الأسلحة غير القانونية. وقد قدرت وزارة المالية البولندية أن حوالي 3 مليارات دولار يتم غسلها من خلال البلاد سنويًا، وإن كانت الوزارة تكهنت في نوفمبر 2002 بأن الإجمالي الفعلي يمكن أن يصل إلى 8 مليارات دولار. وبرغم أن القوانين البولندية أصبحت الآن متوافقة مع معايير مجموعة فاتف، إلا أن تنفيذها ضعيف، ويرجع أحد الأسباب الرئيسية لذلك إلى انعدام الموارد الشرطية والتعاون بين المؤسسات المالية والمحققين.

رومانيا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

يتميز الاقتصاد الروماني بطبيعته النقدية، وتمثل رومانيا معبراً رئيسيًا لتجارة الأسلحة والمخدرات والرقيق، فضلا عن تفشي الفساد بين أفراد الشرطة. وإلى جانب جماعات الجريمة المحلية، تمارس الجماعات التركية والكردية والفرنسية نشاطها هنا أيضًا. وفي نوفمبر 2001، ذكرت وسائل الإعلام الرومانية أن رجل أعمال عربيًا يعيش في رومانيا تبرع «بمئات الملايين من الدولارات» لمنظمات إسلامية إرهابية. ويقال إن هذه الأموال تم غسلها من خلال شركات رومانية مسجلة بصورة قانونية. وقد حول رجل أعمال مصري يقيم بالبلاد 150 مليون دولار إلى شركاء له في مصر لهم علاقات وثيقة بإرهابيين، وصنف التحويل بأنه دفعة مقدمة (عربون) لسلع لا وجود لها.

روسيا

أدرجت على قائمة فاتف للدول والمناطق غير المتعاونة في يونيو ورفعت منها في أكتوبر *2002*
لقد أدرجت روسيا على القائمة السوداء للأسباب التالية:

- عدم وجود قوانين شاملة فيما يتصل بغسل الأموال.
- عدم تطبيق روسيا إجراءات التعرف على هوية العملاء.
- عدم وجود إجراءات للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- عدم وجود وحدة تحريات مالية.

وبعد فترة من التلكؤ والتقاعس، قامت روسيا أخيراً بإجراء إصلاحات هامة في نظامها الخاص بمكافحة غسل الأموال، وهو ما أدى إلى رفع إسمها من قائمة فاتف السوداء في أكتوبر 2002. ولاتزال هناك مشكلات مختلفة قائمة في روسيا تزيدها غموضًا وتعقيداً أفكار وتصورات خاطئة متنوعة: ففضائح الأعمال التي تتفجر من وقت لآخر (وترتبط دائمًا بالسياسة) مستعصية على التفسير بالنسبة لمن هو من خارج روسيا، وعصابات الجريمة المنظمة الروسية لاتزال نشطة بدرجة عالية ـ على سبيل المثال: في نوفمبر 2002 تمت مصادرة 250 ألف أسطوانة ليزر وأفلام فيديو مزيفة في ثلاث قواعد عسكرية كانت قد أجَّرت المكان لمرتكبي تزييفها! كما لايزال الاتجار في النساء والفتيات وتهريبهن بغرض استغلالهن جنسيًا مشكلة خطيرة لم تحسم بعد. غير أنه لايزال هناك خلط رئيسي بين هروب رأس المال (ويقدر بـ 20 مليار دولار سنويًا) وغسل الأموال «الحقيقي» (حتى في فضيحة بنك نيويورك الخاصة بغسل الأموال لم يعرف أبداً إن كانت الأموال ذات الصلة مغسولة أم رأس مال هارب). علاوة على ذلك فقد عانت روسيا بسبب وجود ميل في الغرب لتعميم مسمى «المافيا الروسية» خطأ على جميع مجرمي الكتلة الشرقية السابقة، وبهذا الخصوص توجد دول أسوأ بكثير، ومن أبرزها أوكرانيا. إلا أن الوضع آخذ في التحسن على أية حال، ولاسيما أن الشركات الروسية المتعاملة مع الغرب تدرك الآن أن الطريقة الوحيدة أمامها لكي تنافس عالميًا هي تبني المعايير الغربية والشفافية. وقد جاءت روسيا في

المرتبة الحادية والسبعين من 102 (حيث 102 هي الأسوأ) ضمن الدول المتصور أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002 (كان ترتيب روسيا في مسح 1999 الـ 82 من 99). أنظر أيضًا «جماعات الجريمة المنظمة الدولية» في الفصل الأول.

المملكة العربية السعودية

من الصعب الحصول على معلومات عنها

يحتمل أن يكون غسل أموال الجريمة مشكلة فيها، إلا أن من الصعب الحصول على معلومات بهذا الخصوص. ومن الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأنه حتى إذا وجدت أية مشكلات فسوف تكون ذات طابع محلي وليس دوليًا: القوانين المطبقة في المملكة بخصوص المخدرات (الإعدام العلني) وعملية استخراج التأشيرات البالغة التعقيد والصعوبة وتطبيق نظام مصرفي إسلامي تقليدي فيها. غير أن المشكلة الرئيسية التي أرى أن علاجها شبه مستحيل هي الدعم المعنوي والمالي المقدم لتنظيم القاعدة (أنظر أيضًا الفصل السابع).

السنغال

لا توجد مشكلات رئيسية فيما يتصل بغسل الأموال

توجد بعض مشكلات غسل الأموال المحلية التي قد يزيدها تفاقمًا عدم وجود قوانين لمكافحة غسل الأموال ولكن هذه المشكلات ليس لها أبعاد دولية.

سنغافورة

تعد سنغافورة مركزاً ماليًا رئيسيًا يوجد به أيضًا محلات كثيرة تتاجر في سلع عالية القيمة، وهي في الوقت ذاته بلد تسوده ثقافة قوية مناهضة للمخدرات. بالإضافة إلى ذلك يوجد نظام مصرفي سري (تحت الأرض) يوفر ـ إذا أضفنا له المتاجر المختلفة التي تبيع سلعًا عالية

القيمة ـ قناة قوية لغسل نقود تجار الهيروين الآسيويين، ومما يزيد هذا الوضع سوءاً عدم وجود ضوابط رقابية على دخول العملة أو خروجها من سنغافورة. وتسري قوانين مكافحة غسل الأموال على البنوك وشركات التأمين ومكاتب تحويل العملات الأجنبية وشركات تحويلات الأموال، ولكنها تتصل بالمخدرات فقط في الوقت الحاضر، وتقضي بضرورة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والتعرف على هوية العملاء في حالة معاملات العملة الكبيرة. وسنغافورة دولة عضو في مجموعة فاتف.

سلوفاكيا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

يغلب على الاقتصاد السلوفاكي الطابع النقدي، وتعد سلوفاكيا نقطة على طريق عبور المخدرات، ولا يوجد بها فقط جماعات جريمة منظمة محلية تمارس غسل الأموال فيها، ولكن هناك أيضًا عصابات روسية وإيطالية وشيشانية وأوكرانية. وطبقًا للحكومة السلوفاكية، كانت هناك 29 جماعة إجرامية عاملة في سلوفاكيا عام 2002: خمس في منطقة براتيسلافا، و12 في مناطق غرب سلوفاكيا، و4 في وسط سلوفاكيا و8 في شرق سلوفاكيا، وتمارس هذه الجماعات أنشطة الابتزاز وتجارة المخدرات وتهريب المهاجرين بصورة غير قانونية والدعارة وسرقة السيارات والتهرب الضريبي والتعامل في السوق السوداء. وقد أصبح معروفًا الآن أن حكومة البلاد عمدت فيما بين 1994 و1998 إلى إعاقة وعرقلة تحقيقات الشرطة حول نشاط الجريمة المنظمة، ولم تقتصر الآثار طويلة المدى لذلك على تكاثر هذه العصابات بل تمثلت أيضًا في الافتقار إلى الموارد البشرية والمعدات والتجهيزات الشُّرَطية والضباط المدربين تدريبًا جيداً.

سلوفينيا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

يعلق مكتب منع غسل الأموال السلوفيني بقوله: «تواجه سلوفينيا مشكلات خطيرة بسبب

الجريمة المنظمة والاقتصادية... ويضاف إلى ذلك حقيقة أن لسلوڤينيا حدوداً مشتركة مع إيطاليا والنمسا والمجر وكرواتيا، وهو ما أحدث تأثيراً على ظواهر الجريمة. وفي الأعوام القليلة الماضية شهدنا اتجاهًا نحو تصاعد الجرائم الخطيرة، وغسل الأموال بصفة خاصة. وقد أظهر استطلاع للرأي أجري في 2002 أن أكثر من نصف الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أقروا بإمكانية حدوث الفساد بين الأطباء والمحامين وكاتبي العدل العموميين. كما توجد أيضًا ثغرات كبيرة متصورة في قدرة أجهزة تنفيذ القوانين على مكافحة الفساد.

جنوب أفريقيا

تعد جنوب أفريقيا واحدة من تلك الدول التي يوجد بها صناعة مالية وطنية / إقليمية قوية، ولكنها تعاني حاليًا من مشكلة غسل أموال يغلب عليها الطابع المحلي وليس الدولي. وتنتشر بالبلاد الجريمة المنظمة (والجرائم الصغيرة)، وتعد سرقة السيارات أحد أعراض هذا الداء الاجتماعي، ويضاف إلى ذلك تفشي الفساد، وهو أمر لا يشجع على نشوء بيئة شفافة. وتتعلق إحدى المشكلات المخيفة بتجارة المخدرات النيجيرية وما يرتبط بها من نشاط إجرامي. وبرغم أن السلطات الجنوب أفريقية تقول إن هناك نحو 2000 نيچيري يعيشون في البلاد، إلا أنه قدر أن العدد الحقيقي يتراوح بين 45 ألف و100 ألف شخص.

أسبانيا

في بعض الأحيان يتم تجاهل أسبانيا، فيما عدا أنها كانت في الماضي ملاذاً آمنًا للمجرمين الهاربين، وقد أصبحت هذه المناطق الساحلية مقصداً شعبيًا للمجرمين الروس الآن، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو صلات أسبانيا التاريخية بأمريكا اللاتينية، والتي خلّفت نفوذاً قويًا باقيًا يتمثل في وجود علاقة تجارية قوية بين أسبانيا ودول أمريكا اللاتينية وجدول زمني كفء للرحلات الجوية بين المنطقتين. ويعني ذلك كله أنه برغم صرامة ضوابط مكافحة غسل الأموال في أسبانيا، إلا أن أنظمتها التجارية والمصرفية تعد هدفًا جذابًا بالنسبة لبعض الجماعات

مثل الكولومبيين. وقد انتقدت مؤسسة أوبزيرڤاتوار چيوبولوتيك دي دروج Observatoire Geopolitique des Drogues في تقريرها السنوي لعام 1999/1998 (المنشور في أبريل 2000) دور أسبانيا في المخدرات وغسل الأموال، وتوصف هذه الدولة بأنها «دار مقاصة المخدرات» وبأنها أكبر مركز لغسل أموال تجارة المخدرات في أوروبا بالنسبة للكولومبيين، حيث يصل حجم الأموال المغسولة 12 مليار دولار سنويًا. وأسبانيا دولة عضو في مجموعة فاتف.

سانت كيتس ونيڤيس

أدرجتا على قائمة فاتف للدول غير المتعاونة في يونيو *2000* ورفعتا في يونيو *2002*

هاتان الجزيرتان هما في الواقع مركزا أوفشور متنافسان ويشكلان مصدراً لمخاطر غسل الأموال، وفيهما المواطنة الاقتصادية متاحة (بعبارة أخرى شراء جواز سفر جديد) بالإضافة إلى مؤسسات الأعمال الدولية (IBCs) وعدم الإفصاح عن هوية الملاك المستفيدين. وقد ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية في 2000 أن حجم تجارة المخدرات كبير في الجزيرتين وحولهما، ويوجد في الجزيرتين بعض تجار المخدرات المعروفين، كما تعيش في جزيرة سانت كيتس بعض شخصيات الجريمة المنظمة الروسية. ويعود إدراج الجزيرتين على قائمة فاتف السوداء إلى الأسباب التالية:

- كان غسل الأموال مجرد مخالفة جنائية متصلة بتجارة المخدرات.
- لم يكن هناك إبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- كان الإشراف على قطاع الأوفشور ضعيفًا.

وقد رفعت الجزيرتان من القائمة السوداء لمجموعة فاتف في 2002 بعد إصدار تشريعات هامة بهذا الخصوص.

سانت لوتشيا

مركز أوفشور جديد قد يتعرض لخطر غسل الأموال في المستقبل ولكنها تبدو حريصة على اكتساب سمعة طيبة والمحافظة عليها.

جزر سانت فنسنت وجرينادين

أدرجت على قائمة فاتف للدول غير المتعاونة في يونيو *2000* وظلت مدرجة عليها حتى فبراير *2003*

تقع هذه الجزر على طريق عبور شحنات المخدرات، ويوجد بها قطاع أوفشور متنام ومؤسسات أعمال دولية يمكن تأسيسها إليكترونيًا دون الكشف عن هوية الملاك المنتفعين، وهذه فقط بعض الأسباب التي تجعلها مصدراً لحظر غسل الأموال، أما إذا أردت المزيد، فيكفي أن تعرف أنه لا توجد بها قوانين خاصة بالتعرف على هوية العملاء أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وتعد هذه الجزر مقصداً شعبيًا جداً بالنسبة لأباطرة المخدرات الأمريكية الجنوبيين (هذا ما تقوله لنا مصادر موثوقة). وقد أدت كل هذه العوامل إلى إدراج الجزر على القائمة السوداء الأولى لمجموعة فاتف، وظلت موجودة فيها حتى أكتوبر 2002. وقد أحرزت الجزر تقدمًا كبيراً، إلا أن مجموعة فاتف لاتزال قلقة بشأن فعالية إجراءات التعرف على هوية العملاء فيها.

السودان

لا توجد مشكلات رئيسية متصلة بغسل الأموال

بسبب حكومته الإسلامية المتطرفة ومشكلاته الداخلية الخاصة به، لن يظهر السودان على قائمة الأماكن المفضلة لغسل الأموال في المستقبل المنظور.

سورينام

تعد سورينام نقطة دخول الكوكايين الرئيسية إلى هولندة وتتوافر أدلة على حدوث عمليات غسل أموال هناك.

سويسرا

نظراً لحجم الصناعة المصرفية والمالية في سويسرا، فإنه من غير المتصور ألا يكون غسل الأموال مشكلة فيها. علاوة على ذلك فالعملاء الذين تجتذبهم البلاد إلى قطاعي الأعمال المصرفية وإدارة الأصول بها دوليون، وهكذا فمن الشائع والمألوف جداً أن تجد بنوكًا لها شركات تابعة في أمريكا الجنوبية (أو ميامي بالنسبة لأمريكا الجنوبية) أو روسيا والمناطق الساخنة الأخرى. ومع ذلك فقد استجابت سويسرا للدعاية السلبية السابقة وأنشأت نظامًا قويًا لمكافحة غسل الأموال، إلا أن جماعات الجريمة المنظمة الروسية نشطة في النظام المصرفي وقطاع الشركات ويحاول أفرادها الانتقال شخصيًا إلى سويسرا والعيش فيها. ومما يثير الاهتمام أن أحد المزاعم التي تصدر عن سويسرا باستمرار يفيد أن كثيراً من الأموال التي يتضح فيما بعد أنها مغسولة تصل فعليًا إلى البلاد ليس من روسيا أو أمريكا الجنوبية ـ مثلا ـ وإنما في حالة «نظيفة» من مراكز مالية غربية أخرى محترمة. وقد ظلت سويسرا حتى وقت قريب المكان المفضل لإيداع أموال الساسة الفاسدين. وسويسرا دولة عضو في مجموعة فاتف.

تايوان

يوجد في تايوان أكثر من 60 ألف مدمن مخدرات، وتقع على طريق مرور شحنات الهيروين الصيني، ولذا فهي تشكل مصدراً هامًا لحظر غسل الأموال، ومما يزيد الوضع سوءاً وجود جماعات الجريمة المنظمة وتفشي الفساد فيها. ويقدر أن نصف الأموال المغسولة من خلال تايوان على الأقل يتم تحويلها إلى الخارج بعد ذلك.

طاچاكستان

تقع طاچاكستان على طريق عبور المخدرات (من أفغانستان) إلا أن عدم تقدم جهازها المصرفي يجعلها هدفًا غير جذاب لغسل الأموال.

تنزانيا

تعد تنزانيا دولة رئيسية لعبور المخدرات وتوجد بها منظمات أعمال ذات كثافة نقدية عالية ومستويات مرتفعة من الفساد الرسمي وتعاظم في النشاط الإجرامي المنظم، وهذه هي السلبيات، أما الناحية الإيجابية الوحيدة فهي أن تنزانيا ليست مركزاً ماليًا رئيسيًا. وقد جاءت تنزانيا في المرتبة الحادية والسبعين من 102 (حيث 102 هذ المرتبة الأسوأ) ضمن الدول المتصور أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002 ـ ويعد ذلك تحسنًا كبيراً مقارنة بمسح عام 1999 حيث كان ترتيب تنزانيا فيه الـ 93 من 99.

تايلاند

تسعى تايلاند لمكافحة مشكلة غسل الأموال، ولكن نظراً لاقتصادها ذي الطابع النقدي وموقعها الجغرافي، فإنها عرضة لاختراق غاسلي الأموال، وبصفة خاصة الأموال المولدة من المخدرات غير القانونية في جنوب شرق آسيا.

تونس

يصعب الحصول على معلومات مؤكدة عنها

المعلومات المتاحة عنها ضئيلة، إلا أن وجود صناعة أوفشور بها تضم مصارف وشركات أعمال دولية وكازينوهات قمار يشير إلى احتمال تعرضها للاختراق من جانب غاسلي الأموال.

تركيا

تركيا بسبيلها إلى أن تصبح مركزاً ماليّا هامّا على الصعيد الإقليمي، كما تقع على طريق مرور المخدرات القادمة من آسيا إلى أوروبا، إلا أن مشكلات غسل الأموال تبدو محلية أكثر منها دولية. وتركيا دولة عضو في مجموعة فاتف.

تركمنستان

تعد البلاد الطريق الرئيسي لتصدير المستحضرات الأفيونية ومنتجات الحشيش المنتجة في أفغانستان في وسط أسيا، ويبدو غسل الأموال جزءاً من العديد من مشروعات الفنادق الفاخرة والأبنية الكبيرة ذات مصادر التمويل «الغامضة» التي بدأت تظهر فيها.

جزر توركس وكيكوس

تعد هذه الجزر مركز أوفشور ماليّا يوفر خدمات متنوعة لضمان مجهولية الهوية، ومنها شركات الأعمال الدولية التي لا يتم الكشف عن هوية ملاكها المستفيدين، ولذا فهي عرضة لاختراق غاسلي الأموال.

أوكرانيا

مشكلات رئيسية متصلة بالجريمة المنظمة

أدرجت على قائمة فاتف للدول غير المتعاونة في سبتمبر *2001* وظلت مدرجة عليها حتى فبراير *2003*ـ وفرضت عليها تدابير مضادة في ديسمبر *2002*

يتم توليد مبالغ مالية كبيرة على يد جماعات الجريمة المنظمة المحلية، وتستخدم أوكرانيا أيضًا كنقطة دخول إلى النظام المصرفي العالمي من جانب جماعات الجريمة المنظمة الدولية. وفي ديسمبر 2002 أصدرت اللجنة البرلمانية لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد تقريراً انتهت

فيه إلى ما يلي:

- تتمثل المشكلة الرئيسية في البلاد (والكيانات الأكثر فساداً) في أجهزة تنفيذ القوانين التابعة للدولة.

تستطيع التنظيمات الإجرامية ممارسة نشاطها علنًا في كل منطقة بالبلاد بسبب تقاعس أجهزة تنفيذ القوانين عن إيقاف أنشطتها بل أنها تكون متواطئة مع المجرمين في حالات كثيرة.

- انتشار الفساد في النظام القضائي الأوكراني.

- بلغت الجريمة المنظمة حدًا باتت معه تشكل خطراً على الأساس الدستوري للحكومة في أوكرانيا.

وقبل صدور هذا التقرير، أظهر استطلاع للرأي أجري في فبراير 2002 أن 80% ممن وجهت لهم أسئلة قالوا إن الفساد يشكل مشكلة قومية، وذكر 67% إن الفساد بلغ أعلى مستويات بين أفراد النخبة السياسية، وذكرت نسبة 44% إن ذلك الفساد لا يمكن إيقافه أبداً (وهو ما يزيد الصورة قتامة). ومن الأمثلة التي وردت في نوفمبر 2001 على موقع «الجريمة في أوكرانيا» على شبكة الإنترنت: لكي ترشو مفتشي ضرائب عليك أن تدفع 87 دولاراً، ولكي تُركِّب خط تليفون عليك أن تدفع 200 دولار. ويضاف إلى ما سبق الاتهامات المستمرة للحكومة بالتورط في صفقات أسلحة غير قانونية مع العراق وحركة طالبان الأفغانية (وغيرهما). وفي ديسمبر 2002 طبقت مجموعة فاتف تدابير مضادة على أوكرانيا بسبب تقاعسها عن علاج أوجه قصور نظام مكافحة غسل الأموال فيها التي حددتها مجموعة فاتف في يونيو 2001. وقد صنف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول تجارة الرقيق لسنة 2002 أوكرانيا ضمن المستوى الثاني (دولة غير ملتزمة بأدنى معايير القضاء على هذه التجارة ولكنها تبذل جهوداً كبيرة). ويذكر التقرير أن أوكرانيا تعد بلد منشأ ومصدراً لتوريد النساء والفتيات اللاتي يتم اصطيادهن وتهريبهن إلى

وسط وغرب أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط حيث يتم إجبارهن على ممارسة البغاء. وبرغم إشادة التقرير بالجهود التي بذلتها الحكومة بهذا الخصوص، إلا أنه يقول إن «عدداً من ضباط تنفيذ القوانين ربما يكونون فاسدين، ومن ثم يعملون على تسهيل ممارسة هذه التجارة». وقد جاءت أوكرانيا في المرتبة الـ 85 من 102 (حيث 102 هي الأسوأ) ضمن الدول المتصور أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في 2002، وهو ما يعد تدهوراً ملحوظًا حيث أن ترتيب أوكرانيا كان 75 من 99 في مسح عام 1999.

المملكة المتحدة

نظراً لوضعها الاستراتيجي الهام كمركز مالي عالمي، تعد المملكة المتحدة مركزاً رئيسيًا لغسل الأموال. وفي عام 2002، اتهمت لندن بأنها عاصمة الكوكايين في العالم وبأن المؤسسات المالية تغذي السوق بصورة غير مباشرة عن طريق موظفيها. ويسهم الاتجاه المتواصل والمتسارع نحو العولمة وسهولة تحويل الأموال في جعل مدينة لندن أكثر قابلية لاختراق غاسلي الأموال، وإذا كنت غاسل أموال فإنك تعلم أنك أنجزت مهمتك بنجاح وأمان إذا قبلت أموالك في لندن دون توجيه أية أسئلة بخصوصها. وتعاني المملكة المتحدة من مشكلات داخلية بسبب الجماعات الإجرامية المحلية، ولكنها تعد أيضًا مغناطيسًا للنظام الإجرامي الجديد. وتفضل جماعات الجريمة المنظمة الروسية والأوروبية الشرقية الأخرى عقارات لندن ونظامها المصرفي، كما تمارس نشاطها في تجارة الرذيلة وسوق لندن للمعادن وعالم الفنون والاحتيال المالي. أما عصابات هونج كونج / الصينية فتعمل في مجال الاحتيال والمخدرات والدعارة (بما في ذلك تجارة الرقيق)، بينما العصابات التركية / الكردية مسئولة عن 80% من الكوكايين المهرَّب إلى داخل البلاد سنويًا. وتوجد أدلة متزايدة على أن الجماعات الكولومبية تستخدم مطار هيثرو بلندن كبوابة للمرور إلى أوروبا. أما العصابات الإجرامية النيجيرية فيتركز نشاطها في جميع أنواع الاحتيال المالي والمصرفي. والمملكة المتحدة دولة عضو في مجموعة فاتف.

الولايات المتحدة الأمريكية

في الولايات المتحدة يوجد كل شيء: فكل جماعات الجريمة المنظمة الرئيسية (وغير الرئيسية) نشطة هنا، وتحديداً تواجه الولايات المتحدة مشكلات على نطاق واسع بسبب المخدرات المهربة لها عبر الحدود من أمريكا الجنوبية. وتعد الولايات المتحدة واحدة من دول العالم التي تتعامل مع تهديد الجريمة المنظمة وغسل الأموال بجدية منذ البداية، وتشمل التطورات الجديدة ممارسة جماعات الجريمة المنظمة الروسية (بمفردها أو بالاشتراك مع آخرين مثل الكولومبيين) نشاطها في مجال الابتزاز والحماية والمخدرات والدعارة وغسل الأموال وأعمال الاحتيال المتصلة ببطاقات الائتمان وتزييفها، ولهذه الجماعات وجود كثيف في بروكلين ولوس أنجلوس، وفيلادلفيا وبوسطن وميامي وسان فرانسيسكو، كما أن لعصابات الياكوزا اليابانية نفوذ كبير فضلا عن امتلاكها عدداً كبيراً من العقارات والأراضي في هاييتي. كما يجب ألا ننسى العناصر الإجرامية التقليدية مثل عائدات نيويورك الإجرامية. ويشكل تفوق الولايات المتحدة التكنولوچي تهديداً إضافيًا، وخاصة بالنسبة للمواطنين الأمريكيين الذين يشكلون نسبة كبيرة من مستخدمي شبكة الإنترنت. وقد وضعت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر مكافحة غسل الأموال في مقدمة أجندة الإدارة الأمريكية، إلا أن أحد الآثار السلبية للتركيز على وقف تمويل الإرهابيين يتمثل في تراجع الاهتمام السابق بالتهرب الضريبي باعتباره شكلا من أشكال غسل الأموال. والولايات المتحدة دولة عضو في فاتف.

ڤانواتو

في أبريل 2002، صنفت ڤانواتو بأنها «ملاذ ضريبي غير متعاون» من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بسبب عدم التزامها بمفاهيم الشفافية والتبادل الفعال للمعلومات.

فنزويلا

أسهم الفساد وضعف النظام المصرفي والقرب الجغرافي من كولومبيا في جعل فنزويلا

مقصداً هامًا لأموال المخدرات المولدة بواسطة الكارتيلات الكولومبية. وقد جاءت فنزويلا في المرتبة الخامسة والسبعين من 99 (حيث 99 هي الأسوأ) ضمن الدول المتصور أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في عام 1999 (ولم يشملها مسح عام 2002).

ڤيتنام

توجد أدلة ضئيلة على كون غسل الأموال يمثل مشكلة خطيرة في ڤيتنام، إلا أنه يوجد بها اقتصاد رمادى كبير يجعل التعرف على الأموال القذرة مسألة صعبة. ونظراً لموقعها الجغرافي، تقع ڤيتنام على طريق مرور شحنات المخدرات من المثلث الذهبي، فضلا عن كونها هدفًا جذابًا لجماعات الجريمة الدولية. وقد جاءت ڤيتنام في المرتبة الخامسة والثمانين من 102 (حيث 102 هي الأسوأ) ضمن الدول المتصور أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية فيها، وذلك في المسح الذي أجرته مؤسسة ترانسبيرانسي إنترناشيونال في عام 2002.

«القائمة السوداء» لمجموعة فاتف

في 22 يونيو 2000، نشرت مجموعة العمل المالي الدولي (فاتف) تقريراً بعنوان «مراجعة للتعرف على الدول أو المناطق غير المتعاونة non-cooperative countries or territories (NCCTs): زيادة فعالية إجراءات مكافحة غسل الأموال في أنحاء العالم». وقد تناقلت صحف العالم أخبار هذا التقرير ووصفته مقالات صحفية كثيرة بأنه بمثابة «قائمة سوداء» تضم الدول المتقاعسة في رد فعلها وموقفها من غسل الأموال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقرير كان استعراضًا للمجموعة الأولى من الدول والمناطق ـ ولم يشمل جميع الدول.

وفيما يلي الدول التي صنفت بأنها «غير متعاونة» في يونيو 2000 وأسباب ذلك:

1- جزر البهاما:

- عدم توافر معلومات عن الملاك المستفيدين للشركات الائتمانية وشركات الأعمال الدولية (IBCs) (التي تصدر أسهمًا لحاملها).
- وجود وسطاء معينين يمكنهم تحاشي الكشف عن هوية عملائهم.
- بطء ومحدودية الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من الدول والمناطق الأخرى.

2- جزر كايمان:

- عدم وجود متطلبات قانونية ملزمة بالتعرف على هوية العملاء وحفظ السجلات.
- عدم وجود نظام إلزامي للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- عدم خضوع شريحة كبيرة من الشركات الإدارية للتنظيم.

3- جزر كوك:

- عدم توافر معلومات عن شركات الأعمال الدولية المسجلة هناك وعددها 1200 شركة.
- وجود سبعة مصارف أوفشور مسجلة هناك غير ملزمة بالتعرف على هوية العملاء أو حفظ سجلات.

4- دومينيكا:

- القوانين الجنائية قديمة وغير مسايرة للزمن.
- أحكام قانون الشركات تعوق التعرف على الملاك المستفيدين.

5- إسرائيل:

- عدم وجود تشريعات لمكافحة غسل الأموال.

6- لبنان:

- يوجد بهذه الدولة نظام سرية مصرفية صارمة يعمل على عرقلة التحقيقات والتعاون الدولي، ويمكن إنهاء العلاقات بالعملاء المشبوهين دون إبلاغ السلطات المختصة.

7- ليشتنشتين:

- عدم كفاية نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- عدم وجود قوانين مناسبة لتبادل المعلومات حول غسل الأموال والتعاون الدولي.
- عدم كفاية الموارد المخصصة للتعامل مع غسل الأموال.

8- جزر مارشال:

- عدم وجود مجموعة أساسية من قوانين مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تجريم غسل الأموال، والتعرف على هوية العملاء والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- وجود 3000 شركة أعمال دولية مسجلة في الجزر وتحيط بهوية ملاكها الحقيقيين سرية شديدة.

9- نورو:

- عدم وجود مجموعة أساسية من قوانين مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تجريم غسل الأموال والتعرف على هوية العملاء والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- قيامها بمنح تراخيص (400 «مصرف» أوفشور وضعف الرقابة والإشراف عليها ـ لا يتم إعطاء معلومات عن مثل هذه الكيانات أو شركات الأعمال الدولية.

10- نيو:

- وجود أوجه قصور في متطلبات التعرف على هوية العملاء.
- وجود مخاوف قوية بشأن تنظيم خمسة مصارف أوفشور و5000 شركة أعمال دولية مسجلة هناك.

11- بنما:

- عدم تجريم غسل الأموال (باستثناء أموال تجارة المخدرات).
- وجود نظام غريب للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

12- الفلبين:

- غياب مجموعة أساسية من قوانين مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك التعرف على هوية العملاء والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- سجلات البنوك تحيط بها سرية مفرطة، ولا تطبق إجراءات للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

13- روسيا:

- عدم وجود قوانين وضوابط شاملة فيما يتعلق بغسل الأموال.
- عدم وجود متطلبات للتعرف على هوية العملاء أو إجراءات للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- عدم وجود وحدة مركزية للبلاغات / الاستخبارات.
- وقد علقت مجموعة فاتف بقولها: «تواجه روسيّا تحديًا فريداً من نوعه في منجال مكافحة غسل الأموال فيما تواصل تحولها إلى اقتصاد السوق، وذلك لأن استمرار هروب رأس المال منها على نطاق واسع وعدم نضوج مؤسسات السوق بها وغياب الموارد المالية اللازمة كلها عوامل تعمل على تعقيد الحرب على غسل الأموال».

14- سانت كيتس ونيفيس:

- غسل الأموال مخالفة جنائية ولكن فقط فيما يتصل بتجارة المخدرات.
- عدم الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- في جزيرة نيفيس: الإشراف ضعيف على قطاع الأوفشور، عدم تطبيق إجراءات رقابية مناسبة، يمكن لغير المقيمين فتح حسابات لدى مصارف الأوفشور دون تقديم ما يثبت هويتهم، وجود قوانين سرية مصرفية قوية تخفي هوية الملاك المستفيدين حتى في القضايا الجنائية، ويعوق قانون الشركات التعرف على هوية العملاء بدوره.

15- سانت ڤنسنت وجرينادين:

- عدم وجود قوانين / قواعد إرشادية مطبقة على المؤسسات المالية في قطاع الأوفشور ـ وبالتالي لا يتم تطبيق إجراءات التعرف على هوية العميل.
- عدم وجود نظام ملزم بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

وقد أوصى تقرير فاتف «بضرورة أن تولي المؤسسات المالية اهتمامًا خاصًا بعلاقات العمل والمعاملات مع الأشخاص والشركات والمؤسسات المالية التي تنتمي للدول غير المتعاونة» (أي القائمة السابقة التي تضم 15 منطقة).

وفي 22 يونيو 2001، أصدرت مجموعة فاتف قائمتها السوداء المعدّلة بعد أن حذفت من قائمة السنة السابقة الدول التالية:

- جزر البهاما؛
- جزر كايمان؛
- ليشتنشتين؛
- بنما.

وقد أشادت مجموعة فاتف بهذه الدول الأربع لما أحرزته من تقدم كبير خلال الاثني عشر شهراً المنصرمة في مجال مكافحة غسل الأموال وقيامها بإدخال قوانين / تشريعات جديدة هامة للسيطرة على هذه المشكلة.

غير أن مجموعة فاتف انتقدت ثلاث دول بالذات لإخفاقها في إحراز أي تقدم في مكافحة غسل الأموال، وهذه الدول هي:

- روسيا؛
- الفلبين؛
- نورو.

وأعطيت كل من هذه المناطق الثلاث مهلة حتى 30 سبتمبر 2001 لكي تحرز تقدمًا فيما يتصل بقضايا غسل الأموال بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة لمجموعة فاتف، وأعلنت مجموعة فاتف أن العقوبات التي ستفرض على هذه الدول في حالة إخفاقها في سن تشريعات مناسبة قبل انقضاء المهلة المحددة لها في 2001/9/30 ستشمل: مطالبة البنوك الأمريكية وغيرها من البنوك الأخرى بجمع معلومات تفصيلية قبل ممارسة أعمال مع أي شخص أو شركة من أي من هذه الدول الثلاث وإصدار تحذيرات رسمية للشركات الدولية من التعامل مع أي من هذه الدول الثلاث.

وفي 22 يونيو 2001، كانت القائمة السوداء الكاملة لمجموعة فاتف على النحو التالي:

- روسيا: لا تقدم ـ ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- الفلبين: لا تقدم ـ ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- نورو: لا تقدم ـ ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- جزر كوك: ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- دومينيكا: ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- إسرائيل: ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- لبنان: ظل مدرجًا على قائمة السنة السابقة؛
- جزر مارشال: ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- نيو: ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- سانت كيتس ونيڤيس: ظلتا مدرجتين على قائمة السنة السابقة؛
- سانت ڤنسنت والجرينادين: ظلت مدرجة على قائمة السنة السابقة؛
- مصر: قائمة جديدة؛
- جواتيمالا: قائمة جديدة؛
- المجر: قائمة جديدة؛

أندونيسيا : قائمة جديدة؛

ماينمار (بورما سابقًا) : قائمة جديدة؛

نيچيريا : قائمة جديدة.

وفي 7 سبتمبر 2001، أصدرت مجموعة فاتف نسخة محدثة من قائمة «الدول والمناطق غير المتعاونة (NCCTs)» ومعها التوصية التالية:

> ينبغي على المؤسسات المالية إيلاء اهتمام خاص بالعلاقات ومعاملات الأعمال مع الأشخاص والشركات والمؤسسات المالية المنتمية إلى الدول التي لا تطبق هذه التوصيات بصورة كافية أو على الإطلاق. وحينما لا يكون لهذه المعاملات غرض اقتصادي أو مشروع ظاهر، يجب فحص خلفيتها والغرض منها قدر المستطاع، وتوثيق النتائج في صورة مكتوبة وإتاحة إمكانية الحصول عليها لمساعدة المشرفين والمدققين وأجهزة تنفيذ القوانين.

وفي يونيو 2001، اعتبرت مجموعة فاتف ثلاث دول بالذات مصدراً لمشكلات رئيسية، وأمهلتها حتى 30 سبتمبر 2001 لكي تصدر تشريعات لمكافحة غسل الأموال، وهذه الدول هي روسيا ونورو والفلبين. وقد درست مجموعة فاتف التقدم المحرز من جانب كل واحدة من هذه الدول وانتهت إلى الآتي:

- روسيا : ظلت مدرجة على قائمة NCCTs الرئيسية، ولكن نظراً لقيامها بإصدار تشريعات هامة، فقد رفعت من قائمة «الدول الثلاث».

- نورو : قامت بسن قانون لمكافحة غسل الأموال إلا أن مجموعة فاتف علقت بقولها «هذا القانون تشوبه أوجه قصور عديدة ولا يتناول مشكلة غسل الأموال الرئيسية في نورو». وقد حثت مجموعة فاتف حكومة نورو على تعديل هذا القانون تبعًا لذلك، محذرة إياها من أنها إن لم تفعل ستطبق عليها تدابير مضادة اعتباراً من 30 نوفمبر 2001.

- الفلبين: لم تفعل هذه الدولة شيئًا ودعت مجموعة فاتف أعضاءها إلى تنفيذ تدابير مضادة

حيالها ما لم تصدر الفلبين تشريعات هامة بحلول 30 سبتمبر 2001.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أضافت مجموعة فاتف أوكرانيا وجرينادا إلى القائمة الرئيسية للدول والمناطق غير المتعاونة (NCCTs)، وذلك للأسباب التالية:

- جرينادا: عدم استطاعة السلطات الوصول إلى معلومات كافية عن حسابات العملاء وعدم تمتعها بسلطة وصلاحيات كافية تخولها التعاون مع نظيراتها الأجنبيات، كما لا تطبق المؤسسات المالية في جرينادا إجراءات كافية لتأهيل أصحاب المؤسسات المالية.
- أوكرانيا: عدم وجود مجموعة كاملة من إجراءات مكافحة غسل الأموال، وعدم وجود نظام إلزامي للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وعدم كفاية الموارد اللازمة لمواجهة المشكلة.

وقد كانت «القائمة السوداء» للدول كما يلي في 7 سبتمبر 2001:

- جزر كوك؛
- دومينيكا؛
- مصر؛
- جرينادا؛
- جواتيمالا؛
- المجر؛
- أندونيسيا؛
- إسرائيل؛
- لبنان؛
- جزر مارشال؛
- مايانمار (بورما)؛
- نورو؛

- نيجيريا؛
- نيو؛
- الفلبين؛
- روسيا؛
- سانت كيتس ونيڤيس؛
- سانت ڤنسنت وجرينادين؛
- أوكرانيا.

وفي 21 يونيو 2002، حدَّثت مجموعة فاتف القائمة برفع أربع دول منها، لكن ما يثير الدهشة بعض الشيء في ضوء الأحداث التي وقعت منذ 11 سبتمبر 2001 هو عدم إضافة دول جديدة إلى القائمة.

والدول التي رفعت من القائمة هي: المجر وإسرائيل ولبنان وسانت كيتس ونيڤيس، وسوف تخضع جميعها للمراقبة فترة من الوقت. وقد رفعت إسرائيل من القائمة بسبب القوانين التي كانت قد أصدرتها مؤخراً وخطط الحكومة الإسرائيلية لإقامة هيئة مناسبة للإشراف المالي. وقد سارع وزير العدل الإسرائيلي إلى تأكيد رفع إسم بلاده من القائمة السوداء قبل صدور الإعلان الرسمي ببضع ساعات. أما المجر فقد أفلتت من الإدراج على القائمة بسبب قيامها بإصدار قانون يحظر الحسابات المصرفية المجهولة هوية وأسماء أصحابها.

وقد اقتربت روسيا أكثر من الرفع من القائمة: فقد أصدرت القوانين المطلوبة من قبل مجموعة فاتف إلا أن المنظمة ترغب في معرفة كيف سيتم تطبيقها وما إذا كان تطبيقها سيأتي بالنتائج المنشودة فعلا قبل أن يرفع اسم روسيا من القائمة. أما بالنسبة لجرينادا وسانت ڤنسنت وجرينادين فقد أعلنت مجموعة فاتف أنها تحقق تقدمًا.

وقد ضمت القائمة الكاملة 15 دولة ومنطقة في 21 يونيو 2002 على النحو التالي:

- جزر كوك؛
- دومينيكا؛
- مصر؛
- جرينادا؛
- جواتيمالا؛
- أندونيسيا؛
- جزر مارشال؛
- ماينمار (بورما)؛
- نورو؛
- نيو؛
- نيچيريا؛
- الفلبين؛
- روسيا؛
- سانت ڤنسنت وجرينادين؛
- أوكرانيا.

وقد علقت مجموعة فاتف أيضًا بأنها ستوصي بفرض عقوبات على نيچيريا في نهاية أكتوبر 2002 إذا أخفقت الحكومة في إجراء إصلاحات قانونية، كما كانت أوكرانيا مبعث قلق أيضًا حيث صرَّح المسئولون بمجموعة فاتف بأن «أوكرانيا لم تفعل شيئًا لتحسين الوضع».

وقت صدور هذه القائمة، ذكرت في مقابلة مع محطة بي بي سي BBC التليفزيونية أنها سبقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر زمنيًا من الناحية الفعلية ولذا فلم تركز بصفة خاصة على غسل الأموال بواسطة الإرهابيين. علاوة على ذلك لم تظهر في القائمة أي من الدول التي أسمتها الإدارة الأمريكية «محور الشر» (وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية وأضيفت لها فيما بعد

كوبا وليبيا وسوريا). ومما يدعو للدهشة أيضًا ـ في ضوء الاستخبارات المتعلقة بنقطة دخول أموال الإرهابيين إلى النظام المصرفي العالمي ـ عدم إدراج أي دولة أو دول شرق أوسطية على القائمة ـ وفي هذه المقابلة أعربت عن قلقي أيضًا من احتمال أن يكون غسل الأموال قد التف الآن حول النظام المصرفي وأصبح يمارس من خلال أساليب مثل:

- شراء الذهب والماس؛
- خدمات تحويل الأموال غير الرسمية (مثل هوالا وهوندي)؛
- الأموال المحولة من خلال كازينوهات القمار؛
- المعاملات العقارية؛
- استخدام مستشارين مهنيين مثل المحامين والمحاسبين.

وفي 11 أكتوبر 2002، غيرت مجموعة فاتف قائمتها الخاصة بالدول والمناطق غير المتعاونة. عندئذ ـ وبعد أن لوحظ على نطاق واسع أن مهمة اقتفاء أثر أموال الإرهابيين لم تنفذ بنجاح تام وأنها كفاح شاق وطويل المدى ـ اندهشت بعض الشيء من قيام مجموعة فاتف بخفض عدد الدول المدرجة على القائمة السوداء بصورة كبيرة. وقد تمثلت التغييرات فيما يلي:

- الدول المضافة: لا أحد.

- الدول المرفوعة من القائمة: روسيا (تنفيذ إصلاحات هامة في نظامها لمكافحة غسل الأموال) وجزر مارشال ونيو ودومينيكا (رفعت بسبب التقدم المحرز نحو تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال بها).

- دول بقيت على القائمة السوداء: جزر كوك، مصر، جرينادا، جواتيمالا، أندونيسيا، ماينمار (بورما)، نورو، نيچيريا، الفلبين، سانت ڤنسنت وجرينادين وأوكرانيا.

- دول لاتزال خاضعة لتدابير مضادة: نورو.

تدابير مضادة جديدة: ستفرض على نيچيريا وأوكرانيا إذا لم تتخذ كل منهما خطوات مناسبة لتحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال بها. موعد انتهاء المهلة المحددة: 15 ديسمبر 2002.

لم أستطع منع نفسي من التساؤل بسخرية عن المعايير المستخدمة لاختيار الدول لإدراجها على القائمة السوداء.. ما الضغوط السياسية التي تمارس من أجل رفع الدول من القائمة السوداء (أو عدم إدراجها أصلا).. وهل للقائمة علاقة بواقع مشكلة غسل الأموال العالمية (وخاصة فيما يتصل بتمويل الإرهاب)، وما إذا كان للقائمة أي آثار عملية. ولا عجب إذن أن هناك عدداً متنامياً من الأصوات التي تنادي الآن بإقامة هيئة دولية مختصة فقط بالتعامل مع مشكلة غسل أموال الإرهابيين.

وعقب انعقاد اجتماع لمجموعة فاتف في 14 فبراير 2003، كانت قائمتها السوداء على النحو التالي:

- جزر كوك؛
- مصر؛
- جواتيمالا؛
- أندونيسيا؛
- ماينمار (بورما)؛
- نورو (خاضعة لتدابير مضادة)؛
- نيچيريا؛
- الفلبين (قد تخضع لتدابير مضادة اعتباراً من مارس 2003؛
- سانت ڤنسنت والجرينادين؛
- أوكرانيا.

وقد رفعت جرينادا من القائمة السوداء بسبب «إدخالها إصلاحات هامة على نظام مكافحة

غسل الأموال بها ». أما الفلبين فقد تخضع (أو قد لا تخضع) لتدابير مضادة إذا لم تحسّن نظام مكافحة غسل الأموال المطبق بها، أما أوكرانيا التي خضعت لتدابير مضادة لمدة أقل من شهرين فقط منذ ديسمبر 2002، فقد ألغيت التدابير المضادة المفروضة عليها بعد أن قامت مؤخراً بسن تشريعات «شاملة» لمكافحة غسل الأموال، وإن ظلت مدرجة على القائمة السوداء الرئيسية.

وفي الفلبين لم تلق هذه الخطوة الأخيرة استقبالا حسنًا، وذكر أحد المعلقين أن مجموعة فاتف «هيئة لا يستطيع أحد تحديد مصدر سلطة إملاء الأوامر على الدول التي تتمتع بها، وتثير الدول الأعضاء فيها غثيان الدول الواقعة تحت تهديدها، ويثير استثناؤها لدول معروف للجميع أنها مشبوهة حنق وغضب الآخرين».

وقد أكدت مجموعة فاتف أيضًا أنه لن يتم إدراج دول أخرى على القائمة السوداء لفترة عام بسبب المناقشات الجارية بين مجموعة فاتف وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تكهن بعض المعلقين بأن هذه ربما تكون قائمة فاتف الأخيرة بسبب هذه التحركات. وفي ضوء الطبيعة العشوائية بعض الشيء لقائمة فاتف السوداء حتى اليوم (سواء من حيث الدول المدرجة فيها أو تلك التي لم يتم مجرد التفكير في إدراجها)، فإنني آمل أن تسفر هذه المناقشات عن إقامة هيئة دولية أكثر فعالية لتتولى مهمة مواجهة مشكلات غسل الأموال وتمويل الإرهابيين بقوة.

مزيد من المعلومات:

يمكن التعرف على التغييرات المستقبلية في القائمة السوداء لمجموعة فاتف وتحليل هذه التغييرات في قسم النشرات الإخبارية على موقع الإنترنت www.proximalconsulting.com أما تفاصيل المبادرات الدولية لمكافحة غسل الأموال فيمكن الاطلاع عليها على موقع http://www1.oecd.org/fatf/Initiatives_en.htm وتفاصيل تشريعات مكافحة غسل الأموال في كل دولة على حدة على موقع http://www.imolin.org/map.htm.

الملحق الثاني: دليل مواقع الإنترنت

مواقع الإنترنت العامة

www.proximalconsulting.com

هذا هو موقع شركتي الخاصة على الإنترنت، ويتم تحديثه بمعلومات جديدة عن غسل الأموال والنشرات الإخبارية المنتظمة.

www.oecd.org/fatf/index.htm

مجموعة العمل المالي الدولي لغسل الأموال: مكان هام ينبغي عليك زيارته، وستجد فيه ما يأتي: نسخة كاملة من توصيات فاتف الأربعين، ونسخ كاملة لجميع تقارير فاتف وآخر الأنباء والنشرات الصحفية.

www.occ.treas.gov

موقع إنترنت مكتب مراقب العملة الأمريكي: معلومات عامة ووصلات جيدة.

www.fincen.gov

موقع إنترنت شبكة تنفيذ القوانين الخاصة بالجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية: معلومات شاملة تتضمن الإشعارات الاستشارية الصادرة عن الشبكة.

http://www.laundryman.u-net.com

موقع معلومات غسل الأموال وهو موقع خاص على الويب متعلق فقط بغسل الأموال دون أي زاوية تجارية. نبذة عامة جيدة وخلفية أساسية.

التشريعات الدولية المتصلة بغسل الأموال

www.imolin.org

موقع إنترنت شبكة معلومات غسل الأموال الدولية ويديره مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة. ويحتوي الموقع على تفاصيل تشريعات مكافحة غسل الأموال الوطنية الحالية وخطوط اتصال بها.

www1.oecd.org/fatf/Legislation_en.htm

صفحات على موقع فاتف على الإنترنت تستعرض التزام الدول الأعضاء فيها بتوصيات مجموعة فاتف وتقدم تفاصيل التشريعات الوطنية ذات الصلة.

قضايا المخدرات

www.whitehousedrugpolicy.gov

موقع إنترنت المكتب الأمريكي للسياسة القومية لمكافحة المخدرات: معلومات تفصيلية عن المبادرات الوطنية الأمريكية لمكافحة المخدرات.

www.odccp.org

موقع إنترنت مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة: معلومات عن الإطار القانوني الدولي، ومنع الجريمة وخفض إمدادات المخدرات وحجم إنتاجها.

www.state.gov/www/global/narcotics_law/index.html

موقع إنترنت مكتب شئون المخدرات وتنفيذ القوانين الدولية التابع لوزارة الخارجية

الأمريكية، ويضم معلومات تفصيلية من بينها التقرير السنوي الدولي حول استراتيچية مكافحة المخدرات ويحتوي على تقرير فرعي منفصل يتزايد حجمه باستمرار عن مشكلات غسل الأموال على أساس كل دولة على حدة.

www.ogd.org

موقع إنترنت أوبزيرڤاتوار چيوبوليتيك دي دروج وهي هيئة مستقلة يقع مقرها في فرنسا وتتلقى تمويلا من عدة جهات من ضمنها اللجنة الأوروبية. تقارير سنوية مثيرة للاهتمام للغاية.

حصر حجم الأموال المغسولة

www.ozemail.com.au/born1820/mlmethod.htm

نسخة كاملة للورقة التي أعدها چون ووكر John Walker عن النطاق العالمي لعمليات غسل الأموال والذي قدر فيه حجم الأموال المغسولة بـ 2.85 تريليون دولار.

المواقع الوطنية

www.imolin.org

أنظر المذكور تحت عنوان «التشريعات الدولية المتصلة بغسل الأموال» ـ ويوجد لهذا الموقع وصلات أيضًا بوحدات الاستخبارات المالية الوطنية المتعلقة بغسل الأموال.

www. austrac.gov.au/

موقع إنترنت مركز بلاغات وتحليل المعاملات الأسترالي (أوستراك)، ويحتوي على قدر كبير من البيانات التفصيلية عن التشريعات ذات الصلة والتقارير السنوية السابقة والنشرات الإخبارية والاستمارات.

www.cia.gov/cia/publications/factbook/index.html

دليل الحقائق العالمي الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ـ ويعرض خلفية عن كل دولة على حدة.

الجريمة المنظمة

www.cisc.gc.ca

موقع إنترنت هيئة الاستخبارات الجنائية الكندية، وينشر تقارير سنوية عن حجم وطبيعة ونطاق أنشطة الجريمة المنظمة في كندا.

www.yorku.ca/nathanson/

موقع إنترنت مركز ناثانسون لدراسة الجريمة المنظمة والفساد: يحتوي على قائمة جيدة جداً بوصلات بمواقع أخرى ذات صلة.

www.alternatives.com/crime/menu.html

موقع إنترنت لجنة المجتمع الآمن، ويحتوي على مجموعة جيدة من خطوط الاتصال المتعلقة بالجريمة المنظمة.

قضايا الفساد

www.transparency.com

موقع إنترنت ترانسبيرانسي إنترناشيونال وهي مجموعة دولية متخصصة في مكافحة الفساد، ويتضمن مؤشر إدراكات الفساد.

القوائم التحذيرية

www.ustreas.gov/offices/enforcement/ofac/

موقع المكتب الأمريكي للرقابة على الأصول الأجنبية ـ ويحتوي على التفاصيل الكاملة لجميع الأشخاص والشركات المفروضة عليهم عقوبات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيهم الإرهابيون (ملحوظة: معظم القوائم متاحة في صورة PDF وهو ما يجعل تحميلها عملية شاقة ومملة في بعض الأحيان).

http://www.nasdr.com/1200-ofac.asp

موقع يتيح البحث الحر عن قوائم المكتب الأمريكي للرقابة على الأصول الأجنبية، ويبدو فعالا للغاية ويغني عن مشاهدة ملفات عطآ تمامًا.

http://www.bankofengland.co.uk/sanctions/main.htm

قوائم كاملة لكل العقوبات المفروضة من قبل السلطات البريطانية.

http://www1.oecd.org/fatf/NCCT_en.htm

قائمة مجموعة فاتف الحالية الخاصة بالدول والمناطق غير المتعاونة في مجال مكافحة غسل الأموال.

http://www.fincen.gov/pub_main.html

القائمة الكاملة للإشعارات الاستشارية الصادرة عن شبكة تنفيذ قوانين الجرائم المالية (FinCEN) التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية، وخاصة فيما يتصل بالمخاطر الموجودة في كل دولة على حدة.

الملحق الثالث: مسرد المصطلحات

إحتيال 419

خطابات سيئة السمعة من نيجيريا ودول مجاورة تعرض عليك ثروات طائلة، وقد سميت بهذا الإسم نسبة إلى القسم الذي يتناول الاحتيال في القانون الجنائي النيجيري.

AML

مكافحة غسل الأموال Anti-money Laundering: مصطلح مختصر مستخدم الآن على نطاق واسع عند الإشارة إلى التشريعات والقوانين ذات الصلة وتنفيذها.

الحساب المجهولة هوية صاحبه (أو المغفل)

كان الحساب «الرسمي» الوحيد المجهولة هوية صاحبه هو سباربوخ، فسويسرا ـ على سبيل المثال ـ لا تقدم حسابات مجهولة هوية أسماء أصحابها. وينشأ هذا النوع من الحسابات عندما لا يكون لدى المؤسسة المالية أدنى فكرة عن صاحب الحساب أو سجلات متعلقة بهوية العميل. ويمكن أن يقال فعليًا (وقطعًا الحسابات يتم الترويج لها على هذا الأساس) أن شركة الأعمال الدولية (IBC) التي تفتح حسابًا مصرفيًا، تنشيء في الواقع حسابًا مجهولة هوية صاحبه. ولايزال العديد من الحسابات والتسهيلات المجهولة هوية أصحابها تقدم عبر الإنترنت.

BCBS

لجنة بازل للإشراف المصرفي Basel Committee on Banking Supervision (BCBS).

الأسهم لحاملها

بلغة بسيطة جداً هي الوثائق التي تبين ملكية الشركة، فإذا وجدت بحوزتك، كان ذلك يعني أنك تمتلك الشركة، إلا أن مثل هذه الملكية ليست مسجلة في أي سجل رسمي. وتعد الأسهم لحاملها عاملا مسهلا لغفلية وسرية ملكية الشركات.

BMPE

نظام السوق السوداء لصرف البيزو Black Market Peso Exchange (أنظر «نظام صرف البيزو» أدناه).

CDD

العناية واليقظة الواجبة تجاه العميل Customer Due Diligence

CFT

مكافحة تمويل الإرهاب Combating the financing of terroreism.

الكوكة

الإسم المختصر لنوع من النباتات المخدرة ينمو في أمريكا الجنوبية واسمه العلمي إيريثروكسيلون Erythroxylon ويستخلص من أوراقه المجففة الكوكايين.

الكوكايين

مادة مخدرة تستخرج من أوراق شجرة الكوكة وهي المفضلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد بها أكثر من 2 مليون مدمن. وللكوكايين استخدام طبي محدود ويكاد يقتصر على التخدير الموضعي، ومع ذلك فهو سام وذو طبيعة إدمانية بدرجة عالية. والكراك crack أحد مشتقات الكوكايين.

البنك المراسل

ترتيب مصرفي مشروع تماماً يقبل بمقتضاه بنك ما ودائع ويؤدي خدمات مصرفية لبنك آخر، ولكن تنشأ مخاطرة غسل أموال عندما يكون البنك المؤداة له الخدمات من نوع "shell bank" (أنظر أدناه).

فاتف

الإسم المختصر لمجموعة العمل المالي الدولي لغسل الأموال Financial Action Task Force on Money Laundering (ومعروفة أيضاً باسم جافي: مجموعة العمل المالي لغسل رأس المال the Group d'Action Financiere sur le Blanchiment de Capitaux) وقد تأسست من قبل مجموعة الدول السبع في قمتها المنعقدة في باريس في يوليو 1989 بهدف بحث أساليب مكافحة غسل الأموال، وتقع أمانتها في مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بباريس. وقد كان أعضاء فاتف كما يلي في يناير 2003: الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الدانمارك، فنلندة، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هونج كونج، أيسلندة، أيرلندة، إيطاليا، اليابان، لكسمبورج، المكسيك، هولندا، نيوزيلندة، النرويج، البرتغال، سنغافورة، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اللجنة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي. وفي عام 1990، أصدرت مجموعة فاتف أربعين توصية لمكافحة غسل الأموال والحيلولة دون حدوثه، ثم أدخلت تعديلات على هذه التوصيات في عام 1996 نتيجة لتغير الأحداث والاتجاهات. وتصدر مجموعة فاتف أيضاً تقارير سنوية وأوراقاً عن أنماط غسل الأموال، تعطي في مجملها معلومات شاملة للغاية عن الاتجاهات والقضايا والأساليب والتدابير الوقائية ومادة أخرى مفيدة. ويمكن إنزال هذه التقارير والتوصيات الأربعون من على موقع فاتف على الإنترنت بالكامل (أنظر الملحق الثاني: دليل مواقع الإنترنت).

FinCEN

الإسم المختصر لشبكة تنفيذ قوانين الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية

The United States Department of the Treasury Financial Crimes Enforcement Network(أنظر أيضًا الملحق الثاني: دليل مواقع الإنترنت).

FIU

وحدة الاستخبارات المالية Financial Intelligence Unit: وهذه الوحدة / السلطة المركزية الوطنية المنوط بها ـ وفقًا لتوصيات فاتف ـ استلام وتحليل بلاغات النشاط المشبوه واتخاذ ما يلزم بشأنها والتعامل مع المسائل المتصلة بمكافحة غسل الأموال.

الشركة الواجهة

في العادة تكون هذه الشركة واجهة للجريمة المنظمة أو أنشطة غير قانونية أخرى، ويقال إن كل شركات الأعمال الدولية (IBCs) هي شركات واجهة بحكم طبيعتها.

IBC

الإسم المختصر لشركة أو مؤسسة الأعمال الدولية International Business Company or Corporation، ويمكن تأسيسها في معظم مراكز الأوفشور المالية. وبرغم تباين بعض خصائص هذا النوع من الشركات إلا أن الشيء المشترك بينها هو أنه لا يجوز لها أن تمارس التجارة في الدولة المؤسسة بها، وأنه لا تفرض عليها ضرائب على الإطلاق أو تفرض ضرائب منخفضة فقط، وإمكانية تملُّك مثل هذا الكيان دون الكشف عن هوية أو أسماء مشتريها من خلال المديرين المرشحين والأسهم لحاملها، يضاف إلى ذلك قلة عدد متطلبات إصدار التقارير المؤسسية.

الدمج

الدمج هو الجزء الأخير من عملية غسل الأموال، وفي هذه المرحلة يتم دمج أموال اكتسبت أصلا من النشاط الإجرامي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النظام المصرفي، وبذا فهي نظيفة الآن.

KYC

أحد المبادئ الأساسية في قوانين مكافحة غسل الأموال الدولية: إعرف عميلك Know Your Customer، ويتم وفقًا لهذه العملية التحقق من هوية العميل الجديد قبل إقامة علاقة عمل أو مالية معه.

التفتيت / التجزئة

هذه هي المرحلة الثانية في عملية غسل الأموال وفيها تتم تجزئة وتفتيت الأموال وإعطائها مزيداً من المصداقية ومصدراً أفضل من خلال أدوات مالية مثل الأسهم والسندات والقروض وأي آلية أخرى تدفع الأموال الإجرامية أكثر داخل النظام المصرفي وتخفي مصادرها الأصلية.

ML

غسل الأموال Money Laundering.

NCCTs

الدول والمناطق غير المتعاونة Non-Cooperative Countries and Territories وهذا هو الإسم المختصر للدول والمناطق المدرجة على «القائمة السوداء».

عضو مجلس الإدارة المرشح

عندما يعمل شخص مهني (أو شخص آخر) كمدير لحساب عميل ما دون الكشف عن هوية ذلك العميل أو تسجيلها. وفي مراكز الأوفشور المالية، من الشائع جداً أن يكون وكلاء تأسيس الشركات مديرين مرشحين لآلاف الشركات.

الحساب المرقم

هذا النوع من الحسابات شائع نوعًا ما وينبغي عدم الخلط بينه وبين الحسابات المغفلة (أي المجهولة هوية أصحابها). ففي حالة الحساب المرقم يلجأ البنك ـ رغبة منه في إخفاء هوية العميل ـ إلى إعطاء الحساب رقمًا أو إسمًا كوديًا، إلا أن البنك ذاته ينبغي أن يتعرف على هوية

العميل وأن يتحقق منها.

OFC

مركز الأوفشور المالي offshore financial centre (أنظر أدناه).

بنك الأوفشور

هذا النوع من البنوك يوجد مقره في مركز أوفشور مالي ويزاول أعمال مع غير المقيمين في تلك الدولة أو المنطقة، وفي بعض المناطق المشكوك فيها، لا يكون لهذه البنوك وجود مالي، وتخضع للقليل جداً من القوانين والتشريعات وتفرض عليها ضرائب معدومة أو منخفضة، وتخضع لمتطلبات احتياطي رأسمالي قليلة أو معدومة، وبسبب هذه العوامل تمثل بنوك الأوفشور أداة مثالية لغسل الأموال، إلا أنه تجدر الإشارة مع ذلك إلى وجود الكثير من بنوك الأوفشور المشروعة ـ لكن الخطر الحقيقي يكمن في بنوك shell banks (أنظر أدناه).

الشركة الأوفشور

هي شركة مسجلة في مركز أوفشور مالي، وتكون عادة شركة أعمال دولية (IBC) ولكن ليس في كل الأحوال.

مركز الأوفشور المالي

يدور نقاش مستمر حول كيفية تعريف مركز الأوفشور المالي أو OFC، ويمكن تعريفه من منظور عريض بأنه دولة أو منطقة تبذل فيه جهود حكومية منسقة في سبيل جذب الأعمال والاستثمارات الأجنبية من خلال الحوافز الضريبية والسرية والقوانين والتشريعات صديقة المستثمر. وفي معظم الأحوال، تؤدي الخدمات المالية في مركز الأوفشور المالي لغير المقيمين فقط.

قانون باتريوت

قانون توحيد وتقوية أمريكا عن طريق توفير الأدوات المناسبة المطلوبة لاعتراض وإعاقة

The United and Strengthening America by Providing Appropriate الإرهاب Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (باتريوت) لسنة 2001. ويعد قانون الحد من غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهابيين لسنة 2001 العنوان الثالث في قانون باتريوت الذي صدق عليه الرئيس بوش في 26 أكتوبر 2001. وتزعم الإدارة الأمريكية عن جدارة أن هذا القانون هو «أهم تشريع من نوعه منذ 1970».

PEP

شخص متورط في فضيحة سياسية Politically exposed person.

نظام صرف البيزو

وصف بأنه «نظام غسل الأموال الأكثر كفاءة واتساعًا في النصف الغربي من الكرة الأرضية» ـ ويتم عن طريقه غسل الأموال الآتية من كولومبيا ـ وقد شرحناه بالكامل في الفصل الثالث.

البنوك الوهمية

هي ببساطة بنوك لا وجود لها، فهي ليست مسجلة أو مرخصة في أي مكان، بل هي مجرد واجهة لنشاط إجرامي أو غسل أموال.

الإيداع المصرفي

المرحلة الأولى والأكثر صعوبة في عملية غسل الأموال، وفيها يلزم إدخال عائدات الجريمة ونتائجها المباشرة في النظام المصرفي، ويتبع في سبيل ذلك عدد كبير من الأساليب المتنوعة، إلا أن الهدف الأساسي لها جميعًا هو جعل المبالغ تبدو شبيهة بمعاملات الأعمال المشروعة.

SAR

بلاغ أو الإبلاغ عن نشاط مشبوه Suspicious activity report or reporting وهو مصطلح عام يمكن أن يحمل مسمى مختلفًا في فرادى الدول، وهو عبارة عن البلاغ أو البلاغات

التي تتقدم بها المؤسسات المالية والجهات الأخرى الخاضعة لقوانين وضوابط مكافحة غسل الأموال إلى وحدة الاستخبارات المالية (FIU) عند الاشتباه في أن نشاطًا ما هو نشاط غسل أموال. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ توجد بلاغات نشاط مشبوه SARs للمؤسسات المالية وبلاغات نشاط مشبوه خاصة بكازينوهات القمار Suspicious activity report for casinos (SARC) وبلاغات نشاط مشبوه لسماسرة الأوراق المالية والمتعاملين فيها Suspicious activity report for securities brokers and dealers (SAR-S).

Shell bank

يشكل هذا النوع من البنوك مصدراً لخطر غسل الأموال، وخاصة عبر العلاقات التي تقيمها هذه النوعية من البنوك مع البنوك المراسلة. ويعرف الـ shell bank بوجه عام بأنه «بنك أجنبي ليس له وجود مادي في أي دولة».

إيداع الأموال في صورة مبالغ صغيرة أو Smurfing

يستخدم هذا الأسلوب في المرحلة الأولى من عملية غسل الأموال حيث يتم تقسيم الأموال المراد غسلها إلى مبالغ أصغر بحيث تكون تلك المبالغ أدنى من الحد الذي يتوجب عنده أن تقدم المؤسسة المالية المعنية (أو جهة أخرى) بلاغ معاملة مشبوهة.

سباربوخ

هذا المصطلح مشتق من الكلمة الألمانية Sparen ومعناها التوفير و Buch ومعناها دفتر، وهو عبارة عن حساب مصرفي له دفتر مجهولة هوية صاحبه كان متاحًا في النمسا وجمهورية التشيك وبعض الدول الأخرى، أما الآن فقد تم حظره أو سحبه رسميًا. ولم يكن يتم الاطلاع على أي أوراق أو مستندات تثبت هوية العميل عند فتح هذا النوع من الحسابات، وكان الحساب يدار بموجب كلمة شفرية: ولم يكن البنك يحتفظ ببيانات عن صاحب الحساب، وكان يسمح بإجراء سحوبات نقدية من الحساب لدى إبراز دفتر الحساب والكلمة الشفرية (وبذا لم يكن ضروريًا أن يتوجه صاحب الحساب بنفسه إلى البنك وكان بإمكانه أن يرسل من ينوب عنه).

الملاذ الضريبي

هو دولة معدلات الضريبة معدومة أو منخفضة فيها (أنظر أيضًا «مركز الأوفشور المالي»).
وتعرِّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الملاذ الضريبي الذي يمارس منافسة ضريبية ضارة بأنه:

- أي دولة تفرض ضرائب إسمية أو معدومة على الدخل؛
- أي دولة تمنح معاملة تفضيلية لأنواع معينة من الدخل بمعدلات ضريبية منخفضة أو معدومة؛
- أي دولة تتيح ـ أو يتصور أنها تتيح ـ لغير المقيمين القدرة على التهرب من الضرائب السارية في بلد إقامتهم.

وتحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا الأنشطة المميزة للملاذ الضريبي بأنها:

- ممارسات تحول دون التبادل الفعال للمعلومات مع الحكومات الأخرى حول دافعي الضرائب المنتفعين من انخفاض معدل الضريبة أو عدمه؛
- غياب الشفافية بوجه عام؛
- عدم وجود متطلب قانوني يقضي بأن يكون النشاط استثماراً لا تحركه دوافع ضريبية بحتة.

صندوق الائتمان (التراست)

هو كيان قانوني ينشأ بموجب اتفاقية ائتمان يحول بمقتضاها الواهب الملكية القانونية لأصول ما إلى أمين يتولى إدارتها والتصرف فيها على سبيل الأمانة بموجب شروط الاتفاقية بما يحقق مصلحة ومنفعة المستفيدين بما فيهم الواهب.

المراجع وقراءات أخرى

To get a comprehensive overview of the global money laundering problem I would unhesitatingly recommend that you read the annual reports issued by the following organizations. I have made use of all of these documents as background material. Every relevant report can be downloaded from the Internet, and the relevant site addresses are listed in the Web Directory section of this book:

- The Financial Action Task Force (FATF). In particular: *Review to Identify Non-cooperative Countries or Territories: Increasing the Worldwide Effectiveness of Anti-money Laundering Meaures,* Paris, June 2000.
- The Observatoire Geopolitique des Drogues (OGD).
- The US Department of State Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs (Compilers of the US Government International Narcotics Control Strategy Report).

Additionally I suggest you read John Walker's *Modelling global money laundering flows,* published on his Web site (see Web Directory section for details).

I would also recommend the following books for further reading on various aspects of money laundering, organized crime and related issues:

Aubert, M (1995) *Swiss Banking Secrecy,* Geneve Place Financiere - Stampfli and Co, Bern

Ehrenfeld, R (1992) *Evil Money: Encounters along the money trail,* Harper Business, New York

Freemantle, B (1995) *The Octopus: Europe on the grip of organized crime,* Orion Books Ltd, London

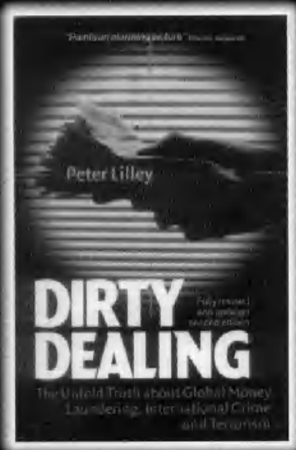
Hal, J (1995) *Behind Closed Doors, The complete text to investing in tax-free havens,* Treasury International, Ontario

Handelman, S (1995) *Criminal - Russia's New Mafiya*, Yale University Press, New Haven
Robinson, J (1999) *The Merger: How organized crime is taking over the world*, Simon and Schuster, London
Roth, J (1998) *Die Roten Bosse*, Piper Verlag GmbH, Munich
Sterling, C (1994) *Crime without Frontiers*, Little, Brown, London
Trepp, G (1996) *Swiss Connection*, Unionsverlag, Zurich

In researching this book I have made use of the following print and online sources:

Associated Press
The Washington Press
The Observer (UK)
Montreal Gazette
The Guardian (UK)
Le Temps (Geneva)
Tribune de Geneve
USA Today
The British Swiss Chamber of Commerce Weekly News Digest
The Times (UK)
The Financial Times
The Sunday Times
Russia Today
The Independent (UK)
The Daily Telegraph
The New York Times
The sunday Telegraph
Sunday Business

Publications of the US Office of National Drug Policy
News Releases of the OECD
Publications of the Office of the Comptroller of Currency (US)
Publications of the United States Department of the Treasury Financial Crimes Enforcement Network
Publications and Press releases of the United Nations
Annual report on Organized Crime by the Criminal Intelligence Service Canada
press Releases and the first Annual Report of the Money Laundering Reporting Office, Switzerland
Various US Congress and Senate documents
The Observer (UK)
FBI press releases and publications
The annual reports, press releases and other documents published by the Financial Action Task Force on Money Laundering
Reuters
The Bergen Record (US)
The Economist
The Evening Standard (UK)
Press releases and publications of Transparency International
Fortune Magazine
The Los Angeles Times
International Herald Tribune
www.excite.com news service



DIRTY DEALING

The Untold Truth about Global Money Laundering, International Crime and Terrorism

By: Peter Lilley

«كتاب ممتع وجيد الصياغة والعرض»

جون مالكوين – التايمز الأيرلندية

«يرسم صورة مفزعة لقوة وحجم عالم المال الفاسد في عصرنا الراهن . لقد بذل ليلي جهدًا رائعًا لكي يُخرج الكتاب بهذه الصورة الجميلة»

«اختيار الشهر» في مجلة آي أو دي دايريكتور "The IOD'S Director"

«بيتر ليلي هو أبرز خبير بريطاني في شئون غسل الأموال»

صحيفة الديلي ميل

يجري غسل أكثر من **1.5** تريليون دولار من الأموال «القذرة» ، ويتم نقلها في جميع أنحاء العالم سنويًا على يد عصابات الجريمة المنظمة التي تجني أرباحًا تفوق في حجمها كثيرًا من اقتصادات الدول المتقدمة ، والمثير للدهشة أن كل التسهيلات التي تلزم لغسل الأموال يمكن شراؤها عبر الإنترنت .

ويرسم كتاب «الصفقات القذرة» صورة للحجم والنطاق المخيفين لعمليات غسل الأموال العالمية واختراقها لكيانات الأعمال المشروعة في العالم . إن بيتر ليلي يزيح الغطاء عن هذا العالم السفلي المخيف .. عالم الرذيلة والإجرام ، ويميط اللثام عن الكيفية التي تقوض بها التنظيمات الإجرامية والجماعات الإرهابية – بما لها من درجة عالية من التنظيم والتعقيد – دعائم دول كثيرة ، ونظمها المالية وحكوماتها ، ومنظمات الأعمال فيها . يزخر الكتاب بقصص وحقائق وأرقام لا تصدق ، وقد تم تنقيحه بصورة وافية وهو يضم معلومات عن :

- تمويل الإرهاب الدولي .
- الجماعات الإجرامية الرئيسية محليًا ودوليًا .
- تأثير شبكة الإنترنت و«غسل الأموال إليكترونيًا» .
- استراتيجيات مكافحة غسل الأموال المتعلقة بكافة أنواع الأعمال .

إن كتاب «الصفقات القذرة» – الذي يروي قصصًا مروعة ومذهلة – يعد أول كتاب يبين كيف يجري غسل عائدات الجريمة المنظمة العالمية في أنحاء النظام المصرفي العالمي لتخرج منه ناصعة البياض لا تشوبها شائبة وتستقر في النهاية في حسابك المصرفي أو جيبك .

عمل **بيتر ليللي** في مجال منع واكتشاف والتحقيق في أموال جرائم الأعمال وغسل الأموال العالمية على مدى عشرين عامًا ، شغل خلالها عددًا كبيرًا من المناصب القيادية . وهو يقدم الآن استشارات إلى كثير من المنظمات حول سبل مكافحة هذه المشكلات المتنامية من خلال شركته بروكسيمال كونسالتنج **Proximal Consulting** ، وكثيراً ما توجه له الدعوة لإلقاء محاضرات في مؤسسات دولية ، كما يقدم أيضاً مساهمات قيّمة إلى وسائل الإعلام الإخبارية المطبوعة والتليفزيونية مثل محطة بي. بي. سي **BBC** وسي إن إن **CNN** الإخباريتين . وبيتر ليللي هو أيضاً مؤلف كتاب «الاختراق والهجوم وإساءة الاستخدام» ، الصادر عن كوجان بيدج **kogan Page** .

ويمكن الاتصال ببيتر ليللي على العنوان الإليكتروني التالي :

pl@proximalconsulting.com

الناشر



Arab Nile Group
P.O.Box: 4051 7th - District
Nasr City 11727 Cairo - Egypt
Tel.: 00202/2707696 - 2754583
Fax : 00202/2707696
E-mail: arab_nile_group@hotmail.com



Arab Nile Group
Cairo - Egypt

I.S.B.N : 977 - 377 - 071 - 4